جـامعة قسنطينة3
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الشعبة: علوم سياسية/ الفرع: علاقات دولية **التخصص: علاقات دولية**

تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي _ دراسة مقارنة الجزائر والمغرب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة)

شوقي حفياني

السنة الجامعية 2022 / 2023

جـامعة قسنطينة3
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:...../2021
الرمـــــــــز:ع س/ ع.د.

شعبة: العلوم السياسية/ فرع: علاقات دولية **تخصص: علاقات دولية**

تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي _ دراسة مقارنة الجزائر والمغرب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة)
شوقي حفياني

إشراف الأستاذ(ة)
أ.د. عبد كريم كيبش

أعضاء لجنة المناقشة

رياض حمدوش	جامعة قسنطينة-3- صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة-3- صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد المؤمن مجذوب	جامعة قاصدي مرباح -ورقلة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
عبد الكريم عاشور	جامعة محمد خيضر -بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
لمياء بن جامع	جامعة قسنطينة-3- صالح بوبنيدر	أستاذة محاضرة "أ"	عضوا مناقشا
محمد الطيب حمدان	جامعة محمد خيضر -بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022-2023

تصريح شخصي

أنا الممضي أدناه،

السيد: شوقي حفياني، طالب دكتوراه الطور الثالث،

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 121826690 والصادرة بتاريخ 2021.11.14

المسجل بكلية: العلوم السياسية، قسم: العلاقات الدولية

والمكلف بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه، عنوانها: تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة مقارنة: الجزائر والمغرب

أصرح بشرفي أني ألتزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022.03.10

إمضاء المعني

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على الرسول الأمين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وأما بعد أشكر الله تعالى على منه وفضله وتوفيقه لي لإنجاز هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر لمشرفي الأستاذ الدكتور كيبش عبد الكريم الذي أشرف وتابع هذا العمل والذي لم يبخل علي بشتى النصائح والتوجهات القيمة ما جعل هذا البحث يرى النور فأسأل الله أن يحفظه وأن يمده بالصحة والعافية ويرفع مقامه.

كما أتوجه بالشكر إلى رئيس مشروع الدكتوراه الفقيد الأستاذ الدكتور بوريش رياض رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه والذي كان داعماً لنا طيلة هذه السنوات فرحمه الله وطيب الله ثراه، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل كل باسمه وصفته نظير قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع فجزا الله الجميع خير جزاء.

كما أتقدم بالشكر لكل أستاذ ساهم في تقديم الدعم المعنوي والمعرفي لي طوال مشواري الدراسي...ولكل إنسان ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدنا الله

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أمي الغالية التي سهرت وربت فأحسنت تربيتي

إلى أبي الغالي الذي كان دائما سندا لي، وأعطاني القوة على المواصلة في سبيل العلم

والداي حفظهما الله

إلى جميع أخواتي :" ريم ، أسماء ، بثينة " حفظهن الله ورعهن

إلى جميع أصدقائي قريبهم وبعيدهم ، صغيرهم وكبيرهم

إلى كل من تمنى لي الخير في هذه الحياة .

شوقي....

الملخص:

يواجه العالم العربي بما فيه الجزائر والمغرب العديد من التحديات والمشكلات والتي أثرت سلباً على تحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول خصوصاً مع تزايد حجم تأثيراتها السلبية، ما يشكل ذلك تهديداً كبيراً لأمن وإستقرار البلدين خاصة في ظل ما تشهده المنطقة العربية من عدم الإستقرار وانتشار الفوضى والخراب وذلك جراء تراجع القدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء ووجود مداخيل جد محدودة، وانطلاقاً من ذلك جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على أبرز التحديات التي يواجهها العالم العربي خاصة في الجزائر والمغرب ومقارنتها لمعرفة مدى قدرة البلدين على التعامل مع هذه التحديات للوصول لتحقيق الأمن الغذائي من جهة، ومن جهة أخرى بهدف تقديم مجموعة من الحلول الواقعية والعملية لتجاوز هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الأمن الغذائي قد تغير مفهومه خلال الفترة الأخيرة بسبب ظهور عدد من التحديات العالمية وعلى رأسها جائحة كوفيد_19 والتي أعادت صياغة مفهوم الأمن الغذائي من خلال التركيز على تحقيقه عبر الاعتماد على الذات أو عبر توفير موارد مالية من عوائد الفلاحة واستخدامها لاستيراد ما ينقص من السلع الغذائية على المستوى المحلي، وعليه بناءً على ذلك وبالاعتماد على المنهج المقارن يتبين لنا بأن المغرب أقرب إلى حد ما من تحقيق أمنه الغذائي مقارنة مع الجزائر وذلك لامتلاكه معدلات عجز تجاري غذائي وفجوة غذائية أقل بكثير من الجزائر، ويرجع الفضل في ذلك لما له من رؤى فلاحية واضحة المعالم، مقارنة مع الجزائر والتي لا تمتلك رؤى فلاحية واضحة نتيجة غياب التخطيط الإستراتيجي، ما يجعل البلد تابع غذائيا للخارج لمدة زمنية أطول وهو في حد ذاته يعد أمر بالغ الخطورة في حالة ما إذا استعملت الدول المنتجة والمصدرة الغذاء كسلاح ما سيعرض البلد لمخاطر أمنية لا يحمد عقبها.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، تحديات، عجز تجاري غذائي، رؤى فلاحية، أمن واستقرار.

Abstract :

The Arabic countries including morocco and algeria are facing alot of challenges and problems which affected negatively on Achieving food security in these two countries especially with the growing of The extent of its negative effects, and that causes a big threat to the security and stability in the two countries mostly in light of the instability and the spread of chaos and devastation that the Arab region is witnessing because of the Decreased purchasing power due to high food prices and very limited salaries, and starting from that comes this survey in intention to recognize the most important challenges that the arab world is facing especially morocco and algeria and make a comparison to know the capability of these two countries to deal with these challenges in reaching the Achieving of food security in one side, and presenting some realistic and practial solutions to these challenges on the other.

And so through this study, we found that the concept of food security has changed in the last period because of the appearance of many global challenges and covid_19 is on top of them, which reformulate the concept of food security by conentrating on achieve it through self-reliance or through Providing financial resources from agricultural revenues and use it to import what is missing from food commodities at the local level, Accordingly and relying on the comparative method it appears to us that Morocco is closer to a certain degree to achieve its food security compairing with Algeria,This is because it has food trade deficit rates and a nutritional gap much less than Algeria, and this is due to its clear agricultural visions which Algeria doesn't have it because of the absence of strategic planning, and which make Algeria dependent on food to extern countries for a longer time and this itself considered a very dangerous matter in case that exporter and productive countries used food as a weapon which will expose the country to Unbelievable security risks.

Keywords: Food security, Challenges, Food trade deficit, Agricultural visions, security and stability.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
التصريح الشخصي	
الشكر	
الإهداء	
الملخص	2
فهرس المحتويات	5
فهرس الجداول	9
فهرس الأشكال وقائمة المختصرات	14
مقدمة	16
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة	31
1.1 الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي	32
1.1.1 تعريف الأمن الغذائي	32
2.1.1 المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي	44
3.1.1 مستويات الأمن الغذائي	50
4.1.1 أبعاد الأمن الغذائي	51
5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني	54
2.1 الإطار المنهجي للدراسة	57
1.2.1 مفهوم المقارنة	58
2.2.1 المقارنة وإسقاطها على الدراسة	59
3.2.1 القيمة العلمية للمنهج المقارن	64
3.1 أزمة الغذاء وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي	65
1.3.1 أزمة الغذاء	66
2.3.1 العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	68
3.3.1 مؤشرات الأمن الغذائي	71
4.3.1 وسائل تحقيق الأمن الغذائي	74
خلاصة الفصل الأول	78
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي العربي	80

1.2 مقومات الأمن الغذائي العربي	81
1.1.2 المقومات الجغرافية	81
2.1.2 المقومات البشرية	84
3.1.2 المقومات الطبيعية	86
4.1.2 الثروة الحيوانية	90
2.2 أوضاع إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي	91
1.2.2 الإنتاج النباتي	91
2.2.2 الإنتاج الحيواني	96
3.2.2 التجارة الخارجية وإستهلاك السلع الغذائية العربية	99
4.2.2 الفجوة الغذائية العربية والإكتفاء الذاتي	110
3.2 تحديات الأمن الغذائي العربي	115
1.3.2 التحديات الطبيعية والمناخية	115
2.3.2 التحديات البشرية والتقنية	117
3.3.2 التحديات التنموية	120
4.3.2 التحديات الإجتماعية والأمنية	123
5.3.2 التحديات المرتبطة بالأسواق العالمية	125
4.2 التكامل العربي الزراعي	126
1.4.2 الإتفاقيات العربية لتعزيز التكامل العربي الإقتصادي الزراعي	127
2.4.2 تأسيس مؤسسات وهيئات العمل العربي المشترك	132
3.4.2 المؤسسات الإقليمية والوطنية لتمويل المشاريع الزراعية	138
4.4.2 الإستراتيجيات الزراعية العربية المشتركة لتفعيل الأمن الغذائي	142
خلاصة الفصل الثاني	157
الفصل الثالث: حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة).	159
1.3 مقومات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	160
1.1.3 مقومات الأمن الغذائي في الجزائر	160
2.1.3 مقومات الأمن الغذائي المغربي	163
3.1.3 دراسة مقارنة لمقومات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	168
2.3 الإنتاج الفلاحي في الجزائر والمغرب	173
1.2.3 الإنتاج الفلاحي في الجزائر	174
2.2.3 الإنتاج الفلاحي في المغرب	188

3.2.3 دراسة مقارنة لمؤشرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر والمغرب	203
3.3 مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	207
1.3.3 مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر	207
2.3.3 مؤشرات الأمن الغذائي في المغرب	217
3.3.3 دراسة مقارنة لمؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	228
خلاصة الفصل الثالث	237
الفصل الرابع: الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب (السياسات، التحديات، والآفاق المستقبلية: دراسة مقارنة)	239
1.4 السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	240
1.1.4 السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر	240
2.1.4 السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في المغرب	257
3.1.4 دراسة مقارنة للسياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	265
2.4 تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	270
1.2.4 تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	271
2.2.4 تحديات تحقيق الأمن الغذائي في المغرب	279
3.2.4 دراسة مقارنة لتحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	287
3.4 الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	293
1.3.4 الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر	294
2.3.4 الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في المغرب	303
3.3.4 دراسة مقارنة للآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	307
خلاصة الفصل الرابع	313
الخاتمة	315
قائمة المراجع	324
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	تطور عدد سكان العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)	85
(2)	تطور عدد القوى العاملة الكلية والزراعية في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)	86
(3)	تطور مساحة الأراضي المزروعة في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)	87
(4)	تطور مساحات الغابات والمراعي في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)	90
(5)	تطور الإنتاج النباتي في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)	95
(6)	تطور الإنتاج الحيواني في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)	98
(7)	تطور حجم التجارة الكلية والزراعية والغذائية العربية خلال السنوات (2010-2018)	101
(8)	تطور قيمة التجارة الزراعية والغذائية العربية خلال السنوات (2014-2018)	103
(9)	تطور متوسط أسعار السلع الغذائية عالميا خلال سنوات (2015-2017)	105
(10)	تطور كمية المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (2009-2019)	108
(11)	تطور متوسط نصيب الفرد العربي من المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2009-2017)	109
(12)	تطور نسبة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2009-2018)	112
(13)	تطور نسب الإكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية خلال الفترة (2009-2018)	114
(14)	تطور مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)	161
(15)	تطور مساحة الموارد الزراعية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	166
(16)	مقارنة حجم الموارد الموارد المائية السنوية بين الجزائر والمغرب	170
(17)	تطور حجم الإنتاج المحلي الإجمالي والزراعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	175
(18)	تطور الإنتاج الحبوبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	177

(19)	تطور إنتاج البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	179
(20)	تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	181
(21)	تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	183
(22)	تطور إنتاج البذور الزيتية والزراعات الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	184
(23)	تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	186
(24)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	187
(25)	تطور الناتج المحلي الإجمالي والزراعي في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	189
(26)	تطور إنتاج الحبوب في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	191
(27)	تطور إنتاج القطاني في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	193
(28)	تطور إنتاج الخضروات في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	195
(29)	تطور إنتاج أهم منتجات الفواكه في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	198
(30)	تطور إنتاج الزراعات السكرية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	199
(31)	تطور عدد المواشي في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	201
(32)	تطور الإنتاج الحيواني في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	203
(33)	تطور حجم التجارة الكلية والتجارة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	208
(34)	تطور حجم أهم السلع الغذائية المستوردة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	210
(35)	تطور الصادرات الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)	212
(36)	تطور حجم المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2010-2018)	213
(37)	تطور حجم الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	215
(38)	تطور معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	216
(39)	تطور التجارة الخارجية الكلية والتجارة الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2019)	218

(40)	تطور الواردات من أهم السلع الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	220
(41)	تطور الصادرات الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2017)	222
(42)	تطور كمية المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	224
(43)	تطور نسبة الفجوة الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	225
(44)	تطور نسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي في المغرب خلال الفترة (2010-2018)	227
(45)	تطور حجم الناتج الزراعي المحلي الجزائري خلال الفترة (2000-2008)	244
(46)	تطور حجم اليد العاملة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	244
(47)	تطور حجم الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	245
(48)	تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	246
(49)	تطور حجم الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	248
(50)	تطور حجم اليد العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	249
(51)	تطور حجم الإنتاج الفلاحي لأهم السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	250
(52)	تطور حجم الإنتاج الحيواني لأهم المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	251
(53)	تطور حجم الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة (2015-2018)	253
(54)	تطور حجم اليد العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)	254
(55)	تطور حجم الصادرات والواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	254
(56)	تطور حجم الإنتاج النباتي لأهم السلع النباتية في الجزائر خلال الفترة (2015-2018)	255
(57)	تطور حجم الإنتاج الحيواني لأهم المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال (2015-2018)	256
(58)	تطور حجم الناتج الزراعي المغربي خلال الفترة (2009-2018)	260
(59)	تطور حجم اليد العاملة الزراعية في المغرب خلال الفترة (2009-2018)	261
(60)	تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية في المغرب خلال الفترة (2009-2019)	262

(61)	تطور مساحة الأراضي المروية عن طريق الري الموضعي في المغرب خلال الفترة (2009-2018)	262
(62)	تطور حجم الإنتاج النباتي لأهم السلع الغذائية النباتية في المغرب خلال الفترة (2009-2018)	263
(63)	تطور حجم الإنتاج الحيواني المغربي خلال الفترة (2009-2018)	264

فهرس الأشكال وقائمة المختصرات

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	توزيع المساحة الصالحة للزراعة في المغرب	165
(2)	مقارنة تطور حجم المساحة الصالحة للزراعة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018).	169
(3)	مقارنة حجم الثروة الحيوانية بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018).	171
(4)	مقارنة بين حجم اليد العاملة الزراعية في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018)	172
(5)	مقارنة بين حجم ميزانية القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب خلال سنة 2018	173
(6)	مقارنة بين حجم الإنتاج النباتي في الجزائر والمغرب بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية خلال سنة 2018	204
(7)	مقارنة حجم الإنتاج الحيواني بين الجزائر والمغرب خلال سنة 2018	206
(8)	مقارنة بين حجم الناتج المحلي الزراعي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018)	229
(9)	مقارنة بين نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في حجم الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018)	230
(10)	مقارنة حجم العجز التجاري الغذائي بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2019)	231
(11)	مقارنة نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في كل من الجزائر والمغرب خلال سنة 2018	232
(12)	مقارنة معدلات الفجوة الغذائية بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية بين الجزائر والمغرب خلال سنة 2018	234
(13)	مقارنة بين مؤشر سوء التغذية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2019)	236

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

د.ت: دون تاريخ.

د.ص: دون صفحة.

ط: الطبعة.

ص: الصفحة.

باللغة الأجنبية:

FAO : Food and Agriculture Organization.

UNPD : United Nations Development Programme.

P : Page.

W.D : Without Date.

مقدمة

تمهيد:

يعد الأمن الغذائي من بين أكثر المفاهيم بروزاً وتداولاً في السنوات الأخيرة، وذلك نظراً لأهمية هذا المفهوم سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للدولة على حد سواء، حيث يعد توفر الغذاء والقدرة على الوصول إليه شرطاً لابد منه من أجل أن يحافظ الإنسان على وجوده وبقائه وعلى قدرته على العطاء والمساهمة في تنمية وتطوير وطنه، كما يعد بدوره شرطاً ضرورياً بالنسبة للدولة للحفاظ على بقائها واستمرارها والحفاظ على أمنها وحدودها من أي مخاطر قد تنجم نتيجة عجز دولة ما عن توفير الغذاء اللازم لمواطنيها، ونظرا للأهمية الكبيرة لمسألة الأمن الغذائي فقد تصاعدت وتيرة الإهتمام بهذه المسألة وقد دعت العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية إلى ضرورة العمل على تحقيق الأمن الغذائي لكل بلد حتى يمكن تفادي جميع المشكلات التي قد يتسبب فيها انعدام الأمن الغذائي، وذلك عبر دعواتها إلى اتخاذ المزيد من السياسات والبرامج الفلاحية القطرية وفقا للإمكانيات التي يتمتع بها كل بلد.

وعلى الرغم من المحاولات والجهود العالمية والإقليمية والقطرية المبذولة لتعزيز وتحقيق الأمن الغذائي إلا أن مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في تدهور من سنة إلى سنة أخرى، وذلك راجع إلى جملة المشكلات والتحديات التي يعاني منها الأمن الغذائي على جميع الأصعدة، خاصة مع زيادة تأثر هذا القطاع بسبب الأزمات المالية الأخيرة (الأزمة المالية 2008) والتي أدت بدورها إلى ظهور أزمات غذائية عالمية متتالية وما تبعه من آثار سلبية في هذا الشأن، ضف على ذلك تعاظم استخدام المنتجات الفلاحية في إنتاج الوقود الحيوي، ما أثر ذلك بدوره على مسألة توفير الغذاء بالمستويات المطلوبة في الأسواق وبالأسعار المناسبة خاصة في ظل عدم استقرار أسعار البترول، كذلك ما يتعلق الأمر بالمشاكل والتحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والتي لعبت دوراً سلبياً في التأثير على معدلات الإنتاج الفلاحي السنوي خاصة بسبب ندرة التساقطات المطرية وارتفاع درجة الحرارة بالدرجة الأولى، كما يعد تفشي فيروس كورونا مع بداية 2020 من بين الأزمات والمشكلات الجديدة التي فرضت على دول العالم خاصة النامية منها، والذي أبان على مدى ضعف السياسات الاقتصادية المطبقة خاصة في ظل إتباع العديد من الدول المصدرة للغذاء لبعض السياسات التجارية الحمائية، ما أثر ذلك على الأمن الغذائي للدول المستوردة خاصة مع استمرار تفشي هذا الفيروس إلى يومنا هذا، ضف على ذلك

جملة التحديات الداخلية التي يعاني منها كل قطر على حدا والتي شكلت بدورها هاجساً كبيراً أمام الدول لتحقيق أمنها الغذائي القطري.

وعلى المستوى العربي فالأمر لا يختلف بتاتاً وإن كان حجم تأثرها أكبر خاصة في ظل زيادة معدلات العجز الغذائي، حيث أثرت المشكلات والتحديات الخارجية سابقة الذكر على صورة وواقع الأمن الغذائي العربي بصورة كبيرة، إضافة إلى مجموعة المشكلات التي تعاني منها كل دولة عربية كندرة الموارد الطبيعية والمائية، ومحدودية الكفاءات العاملة في القطاع الفلاحي، وضعف استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة، والاستنزاف الغير عقلاني للثروات الطبيعية في هذه الدول، يضاف على ذلك فشل العديد من السياسات الاقتصادية العربية المطبقة منذ الاستقلال في تحقيق الأهداف المنشودة وتبديد أموال ضخمة على تجسيدها، وعلى الرغم من أن أغلب الدول العربية كانت إلى وقت قريب قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إلا أنه منذ ثمانينات القرن الماضي لم تعد هذه الدول قادرة على فعل ذلك، وذلك نتيجة لبروز عوامل أخرى كزيادة عدد سكان العالم العربي بمعدلات عالية، وتحسن نمط ونوعية الحياة والتغذية ما أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الغذاء الصحي السليم ما جعل الدول العربية غير قادرة على توفير هذا الغذاء محلياً ما فرض عليها اللجوء إلى الأسواق العالمية كخيار لتلبية الاحتياجات الغذائية الناقصة على المستوى المحلي، غير أن هذا الخيار سرعان ما أصبح خيار رئيسي لدى العديد من الدول العربية خاصة النفطية منها ما أدى ذلك إلى زيادة حجم التبعية الغذائية العربية للخارج من سنة إلى سنة أخرى خاصة في ظل ارتفاع حجم العجز التجاري الغذائي ما جعل مؤشرات الأمن الغذائي في تدهور كبير. ورغم العديد من المحاولات العربية المشتركة والفردية لإعادة الاعتبار للأمن الغذائي إلا أن تلك المحاولات كانت جد خجولة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب من حيث النتائج، حيث أنها لم تحقق سوى بعض الأهداف الجزئية بينما ظلت الأهداف الكبرى والمحورية بعيدة عن التحقق في الوقت الراهن ما يجعل أمن واستقرار الدول العربية على المحك خاصة بعدما شهدته بعض الدول العربية سنة 2011 من ثورات وانتفاضات شعبية احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة خاصة ما يتعلق بصعوبة وصول هؤلاء الفئات إلى الغذاء الكافي بسبب ارتفاع أسعاره ومحدودية مداخيل الفئات الهشة كما حدث في كل من تونس وسوريا ومصر وليبيا واليمن والسودان، وقد حملت هذه الشرارات والانتفاضات في طياتها فشل هذه الأنظمة العربية في تحقيق أمنها الغذائي، لهذا أطلق على ثورات ما يسمى بثورات الربيع العربي اسم

ثورات الخبز كناية على أن هذه الثورات قامت للمطالبة بتوفير غذاء صحي كافي بأسعار مناسبة لمداخيل جميع فئات المجتمع، وانطلاقا من هذه الوقائع فإن الدول العربية ينبغي لها أن تأخذ العبرة مما حدث في بعض هذه الدول العربية وتجد مخارج فعلية تمكن من تحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث أن تحقيق الأمن الغذائي سيقضي على فرص انتشار الفوضى والنزاعات الداخلية ما سيسمح ذلك بنشر الأمن والإستقرار والذين يعدان شرطان أساسيين لتحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها.

وعلى المستوى القطري تعد المغرب من بين أبرز الدول العربية اهتماماً بالقطاع الفلاحي والأمن الغذائي منذ استقلالها، حيث عملت الحكومة على جعل القطاع الفلاحي القطاع الأول المساهم في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الأمن الغذائي المغربي، لهذا تعمل المغرب جاهدة على توفير مختلف الإمكانيات الممكنة لهذا القطاع لكي يتمكن من بلوغ مختلف الأهداف المسطرة من وراء تجسيد العديد من السياسات والإستراتيجيات الفلاحية منذ عقود، وعلى الرغم من تمكن المغرب من تحقيق العديد من الإنجازات القطاعية إلا أن هذا القطاع على غرار باقي الدول العربية يعاني من العديد من المشكلات والتحديات والتي ازدادت تأثيرها أكثر خاصة في السنوات الأخيرة مع ظهور الأزمات العالمية خصوصا تلك المرتبطة بالجانب الإنساني والبيئي بصفة خاصة، ما أثر ذلك فعلياً على أداء القطاع الفلاحي المغربي في تحقيق أمنه الغذائي، ما يفرض ذلك على المغرب ضرورة إيجاد المزيد من الحلول والمنافذ للعبور بالبلاد إلى بر الأمان خاصة في ظل وجود بعض الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في الريف المغربي منذ سنين احتجاجاً على الظروف المعيشية المزرية، لهذا فإن المغرب مطالب بتحقيق الأمن الغذائي لكافة المواطنين دون استثناء حتى يتمكن من أن يحافظ على أمنه واستقراره وبقائه في هذا العالم، خاصة في ظل المتغيرات والتحولات التي تشهدها الساحة الدولية بشكل مستمر.

وفي الجزائر فإن الوضع مختلف نوعا ما عن ما هو في المغرب، حيث أن الجزائر لم تعطي القطاع الفلاحي الأولوية وجعله القطاع الريادي الأول المساهم في الاقتصاد الوطني، بل كانت الأولوية للقطاع الصناعي الاقتصادي ما أثر ذلك على أداء الفلاحي في البلاد منذ الاستقلال رغم أهمية هذا القطاع وما يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وفي الحفاظ على السيادة والوجود التاريخي، وعلى الرغم من عدم إيلاء أهمية للقطاع الفلاحي مقارنة مع القطاع الصناعي إلا أننا لا ننكر بأن الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال قد حاولت بدورها الاهتمام

بهذا القطاع الإستراتيجي الحيوي وذلك من خلال تعاقبها على وضع السياسات والخطط والقوانين المتعلقة بالفلاحة، وكذا توفير مختلف الإمكانيات المادية والمالية اللازمة للوصول إلى تحقيق الأهداف القطاعية المنشودة، ورغم تحقيق الجزائر لبعض الأهداف القطاعية من وراء تجسيد هذه السياسات والبرامج الفلاحية، إلا أن واقع القطاع الفلاحي الجزائري ما زال يعاني العديد من القصور والدليل استمرارية تبعيته الغذائية للخارج منذ عقود، وما يزيد من خطر التبعية الغذائية هو الأموال الطائلة التي يتم صرفها على الواردات الغذائية من الخارج ما يستنزف ذلك الخزينة العمومية بصورة أكبر خاصة في ظل التوجهات الاقتصادية القائمة على الاعتماد النفطي والذي يشهد أزمات عالمية متتالية ما سيجعل الجزائر غير قادرة في المستقبل على توفير الغذاء لسكانها في ظل هذا التوجه الاقتصادي، لهذا فإن الجزائر مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتغيير توجهاتها الاقتصادية عبر إعادة الاعتبار للقطاعات الحيوية وعلى رأسها القطاع الفلاحي والتخلي عن فكرة الاعتماد الكلي على القطاع النفطي بما يضمن وضع البلاد على السكة الصحيحة ما سيسمح له بتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الشاملة.

- إشكالية الدراسة:

تمتلك كل من الجزائر والمغرب للعديد من المقومات والمميزات الطبيعية والبشرية وغيرها ما يمكن من أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي لكلا بلدين، إلا أنه في المقابل تشكل التحديات والمشكلات التي يعاني منها كل بلد بمثابة هاجس حقيقي لتحقيق أمنهما الغذائي، وبناءً على ذلك نطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى تؤثر التحديات الداخلية والخارجية المتفاوتة التي تعاني منها كل من الجزائر والمغرب على فرص تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين؟

- الأسئلة الفرعية:

انطلاقاً من الإشكالية البحثية الرئيسية قمنا بصياغة عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهية الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه وسبل تحقيقه؟

- فيما تتمثل أبرز معالم وسمات الأمن الغذائي العربي وتحدياته؟

– كيف هو حال واقع الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب ؟ وما هي أهم نقاط التشابه والاختلاف الموجودة بين البلدين؟

– ما دور السياسات والإستراتيجيات الفلاحية في تعزيز الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب ؟ وأين يكمن الفرق الموجود بين البلدين على هذا المستوى ؟ وهل يمكن الاستفادة من السياسات الناجحة في كل بلد وتطبيقها على البلد الثاني؟

– كيف تؤثر التحديات الراهنة على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي الجزائري والمغربي ؟ وإلى أي درجة يوجد تشابه واختلاف بين البلدين على هذا المستوى؟

– كيف يمكن النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية البحثية المطروحة ارتأينا إلى وضع مجموعة من الفرضيات الآتية:

– يعد الأمن الغذائي في غاية الأهمية لضمان استقرار البلاد وتطورها، لهذا يعد تحقيقه مسألة لا مفر منها بالنسبة لأي دولة مهما كان نظامها أو توجهها.

– لا يزال العالم العربي غير قادر على تحقيق أمنه الغذائي خاصة في ظل السياسات المطبقة والمشكلات التي يواجهها.

– يتأثر الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب بالعديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية على حد سواء ما يجعل وصول كل بلد إلى تحقيق أمنه الغذائي أمراً صعبا في الوقت الحالي.

– نجاح الجزائر والمغرب في تحقيق أمنهما الغذائي مرهون بمدى إتباع سياسات اقتصادية مستدامة تراعي البيئة الداخلية والإمكانيات المتوفرة لكل بلد.

– الاستفادة من التجارب والسياسات الناجحة في أي بلد سيساهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلد الآخر.

– تمتلك المغرب رؤية إستراتيجية أحسن للوصول إلى تحقيق أمنه الغذائي مقارنة مع الجزائر.

– حققت المغرب نتائج وأرقام إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي مقارنة مع الجزائر.

– أهمية الدراسة:

تكتسي أهمية هذه الدراسة مع زيادة أهمية تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي بصفة عامة وفي الجزائر والمغرب بصفة خاصة، خصوصا في ظل ما شهدته بعض الدول العربية منذ سنة 2011 من أحداث عرفت باسم ثورات الربيع العربي، ومنه يمكن أن نوجز أهمية الدراسة فيما يلي:

– معرفة حالة وواقع الأمن الغذائي العربي وأهم التحديات التي يواجهه خاصة في ظل غياب مقاربة تنموية مشتركة فعلياً.

– تناولت هذه الدراسة أحد أهم مواضيع الساعة خاصة وأن الأمن الغذائي يعد ذا أبعاد متعددة.

– تبيان أهمية تحقيق الأمن الغذائي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني لبلدان الدراسة (الجزائر والمغرب).

– تحقيق الأمن الغذائي العربي بصفة عامة والأمن الغذائي الجزائري والمغربي بصفة خاصة يمر عبر تجاوز المشكلات والتحديات التي يعاني منها كل بلد على جميع الأصعدة.

– إعادة الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي وجعله أولوية من أولويات الحكومات العربية للحفاظ على أمنها واستقرارها وتعزيز تطورها.

– توعية الحكومات العربية بضرورة الاستفادة من السياسات الفلاحية الناجحة في الجزائر أو المغرب ونقلها للبلد الثاني أو إلى باقي البلدان العربية وذلك بغية التخلص من التبعية الغذائية للخارج.

–أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي، وإبراز أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها هذا القطاع.

– تبيان واقع الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب، والتعرف على أبرز أوجه التشابه والاختلاف فيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي.

– معرفة أوجه التشابه والاختلاف الموجودة في السياسات والإستراتيجيات الفلاحية المطبقة في كل من الجزائر والمغرب، ومحاولة الاستفادة من الناجحة منها وتعميمها مع مراعاة خصوصية كل بيئة.

– التعرف على التحديات والمشكلات الراهنة والتي تحد وتؤثر على تحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب، ومحاولة إيجاد حلول لهذه التحديات والمشكلات والحد من تأثيرها السلبي على مجال الأمن الغذائي.

– محاولة فهم التوجهات والرؤى الإستراتيجية في كلا البلدين فيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي.

– محاولة تقديم اقتراحات وتوصيات للنهوض بالأمن الغذائي العربي بصفة عامة والأمن الغذائي الجزائري والمغربي بصفة خاصة.

– مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدد من الأسباب التي قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

– **الأسباب الموضوعية:** تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في:

– أهمية موضوع الأمن الغذائي ودوره في دعم التنمية على مختلف الأصعدة، حيث يعتبر الأمن الغذائي من بين المجالات التي يمكن التعويل عليها مستقبلا لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

– الاهتمام الكبير بموضوع الأمن الغذائي خاصة منذ حدوث الأزمات الغذائية الأخيرة وما تله ذلك من أحداث في العالم العربي بما يسمى الربيع العربي وبروز دعوات تطالب بضرورة تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.

– التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي خاصة في الجزائر والمغرب، وإدراك مواطن الضعف الموجودة لعلاجها مستقبلاً.

– قلة الدراسات الموجودة في تخصصنا خاصة المتعلقة بالمقارنة.

– **الأسباب الذاتية:** وتتمثل في:

– الرغبة الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع المتجددة.

– محاولة تقديم المساهمة منا في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تقديم أفكار وحلول جديدة وتوعية الحكومات بمخاطر المشكلات التي تواجه الأمن الغذائي على جميع الأصعدة.

– محاولة إثراء مكتبتنا بمعلومات ودراسات جديدة في مجال الأمن الغذائي.

– **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج المقارن والذي يعد أفضل مناهج البحث العلمي حسب وجهة رأي العديد من الباحثين، وذلك لكون أن هذا المنهج يتضمن مزيج من المناهج الأخرى كالوصفي والتاريخي والإحصائي والمسحي ودراسة الحالة. وقد استخدمنا المنهج المقارن في دراستنا من خلال الإعتماد على الفئات المتوسطية والتي تحكم الظاهرة المدروسة (الأمن الغذائي) وذلك بعد تحديد المفاهيم المرتبطة بها وتصنيف وضبط المتغيرات المستقلة للتعرف على مدى تأثيرها على المتغيرات التابعة، وقد اعتمدنا في دراستنا المقارنة على أسلوب الموازنة المنهجية والذي يعتبر أحد أهم أساليب المقارنة والذي يقوم على دراسة أوجه التشابه والإختلاف معا، وذلك بما يسمح لنا من الوصول إلى الأهداف المرجوة والمتعلقة أساسا بالتحكم في الظاهرة وتحقق من صحة الفروض والتصورات، وقد إعتمدنا خلال هذه الدراسة على نوع المقارنة الأفقية والتي تركز على البنية الداخلية للظاهرة السياسية (الأمن الغذائي) دون الإعتماد على البنية الخارجية، بحيث تطرقنا إلى عدد من العناصر المرتبطة بالأمن الغذائي، حيث درسنا كل عنصر في كل بلد على حدا ومن ثم قمنا بمقارنته في كلا البلدين.

– **تحديد إطار الدراسة:**

تتناول هذه الدراسة آثار التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي مع الإشارة إلى واقع الأمن الغذائي العربي، كما تخللت هذه الدراسة دراسة مقارنة بين بلدين عربيين مجاورين وهما الجزائر والمغرب من خلال محاولة التعرف على أهم أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين فيما يتعلق بحالة الأمن الغذائي وتحدياته، وفيما يتعلق بالإطار الزمني

فقد تم التركيز على دراسة العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، مع الإشارة إلى الآفاق المستقبلية لكلا البلدين بحلول (2030) وذلك لمحاولة التعرف على الرؤى المستقبلية لكل بلد في مجال الأمن الغذائي.

- صعوبات الدراسة:

أثناء إجراء أي دراسة تواجه الباحث جملة من الصعوبات المتباينة، وقد لاقينا بدورنا مجموعة من العراقيل تتمثل أبرزها في:

- صعوبة منهجية تتعلق أساساً بصعوبة تطبيق المنهج المقارن بحد ذاته على موضوع دراستنا.

- صعوبة الوصول إلى الإحصائيات والأرقام الرسمية للسنوات الأخيرة.

- تضارب المؤشرات والإحصائيات واختلافها من جهة إلى آخرى وعدم دقتها.

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأمن الغذائي وتحدياته في العالم العربي، إلا أننا لم نجد أبحاث تناولت الدراسة المقارنة لمثل هذه المواضيع خاصة المتعلقة بتحديات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب، عموماً فقد تم التركيز على أكثر الدراسات علاقة بموضوعنا، ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم من إعداد الباحث حركاتي فاتح، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر _بسكرة (الجزائر)، 2017-2018، وقد طرح الباحث من خلال هذا البحث إشكالية حول الكيفية التي يمكن للدول العربية من أن تحقق أمنها الغذائي خاصة في ظل السياسات الاقتصادية والزراعية المطبقة، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الدول العربية غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي بسبب ضعف المقومات والإمكانيات التي تتوفر عليها من جهة، وبسبب تفاقم المشكلات التي يعاني منها القطاع الفلاحي العربي من جهة أخرى، ما جعل تحقيق الأهداف المسطرة بعيدة عن التحقق في الوقت الحالي.

– الأمن الغذائي في الجزائر: الإمكانات والتحديات، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، الأطروحة من إعداد الباحثة الحبتيري نبيلة، جامعة عبد الحميد ابن باديس _مستغانم (الجزائر)، 2015–2016، وقد طرحت الباحثة من خلال هذه الدراسة إشكالية تتعلق بالكيفية التي يمكن للجزائر من أن تحقق أمنها الغذائي بالاعتماد على إمكانياتها المحلية خاصة في ظل التحديات التي تواجهها، وقد توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى أن الجزائر قادرة على تحقيق أمنها الغذائي بفضل المقومات والإمكانيات التي تتمتع بها على جميع الأصعدة، غير أن ذلك لا يتحقق إلا بحسن استغلال وإدارة الموارد الموجودة من جهة، وعبر تطبيق أمثل السياسات والإستراتيجيات الممكنة القادرة على التكيف مع الظروف والعوامل الاقتصادية الراهنة من جهة أخرى.

– الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم، من إعداد الباحثة غربي فوزية، تخصص إقتصاد، جامعة منتوري _قسنطينة (الجزائر)، 2007–2008، طرحت الباحثة خلال هذه الدراسة إشكالية مفادها هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من السلع ذات الاستهلاك الواسع، ما يضمن لها نوع من الاستقلال الاقتصادي، وقد توصلت الباحثة من خلال هذا البحث المعمق إلى أن الزراعة الجزائرية لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي النسبي خاصة في ظل ارتفاع حجم العجز التجاري الغذائي، ما يعني بذلك استمرار حالة التبعية الغذائية للخارج، وبالتالي فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي يعد من بين الأهداف التي يستحيل بلوغها في ظل المعطيات الراهنة.

– مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث عيسى بن ناصر طوش، جامعة منتوري _قسنطينة (الجزائر)، وقد طرح الباحث إشكالية تتعلق بتشعب مشكلة الغذاء وكيفية علاجها، وقد توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى وجود العديد من المشكلات التي أثرت على أداء القطاع الفلاحي في تحقيق الأهداف المسطرة خاصة المشكلات المتعلقة بالمناخ والمخصصات المالية للقطاع والإطار العامل فيه، وفشل السياسات الفلاحية المطبقة...إلخ، وبحسب الباحث فإن تجاوز هذه العقبات والمشكلات يتطلب إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي ومنحه الأولوية بالدرجة الأولى، وإنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية الريفية، وتقديم الدعم للطبقات الفقيرة والهشة في المجتمع وغيره.

– الأمن الغذائي في الوطن العربي: الأوضاع والحلول، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 20، 2012، من إعداد الدكتور مطاي عبد القادر، وقد عالج الدكتور خلال هذه الدراسة مشكلة تتعلق بكيفية تشخيص واقع الأمن الغذائي في العالم العربي والبحث عن الآليات والحلول لتقليص من حجم الفجوة الغذائية العربية بما يسمح ذلك بتحقيق الأمن الغذائي العربي، وقد توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى إرتفاع حجم الفجوة الغذائية والعجز الغذائي العربي نظراً لعدد من العوامل أهمها: زيادة النمو السكاني وتراجع أهمية القطاع الفلاحي، وكذا ارتفاع أسعار المواد الغذائي وغيرها من العوامل، ويرى الباحث أنه لابد على الدول العربية من تبني خيار التنمية الزراعية المستدامة عبر زيادة حجم التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية كافة، وخلق وتهيئة كل الظروف المناسبة لدعم هذا التكامل.

– الأمن الغذائي في الوطن العربي: إنجازات وتحديات (2000–2012)، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016، الدراسة من إعداد الباحثين الدكتور راتول محمد والأستاذ جبارة محمد، وقد عالج الباحثين خلال هذه الدراسة إشكالية مدى قدرة الدول العربية على تقليص من حجم الفجوة الغذائية وإمكانية تحقيق أمنها الغذائي، وقد توصلا الباحثين بناء على مجموعة من الإحصائيات والأرقام إلى أن حجم الفجوة الغذائية العربية في تضاعف مستمر وهو ما يعني زيادة حجم العجز الغذائي العربي خاصة في ظل زيادة حجم وفاتورة الواردات الغذائية العربية من الخارج، وعليه فإن ذلك يدل على حجم الانكشاف الغذائي العربي.

– مخطط المغرب الأخضر والأمن الغذائي: منظور في أفق 2020، البحث عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في الزراعة، من إعداد الباحثة البردعي مريم، تخصص اقتصاد وتسيير، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة _الرباط (المغرب)، وهي رسالة منشورة باللغة الفرنسية، وقد قامت الباحثة خلال هذه الدراسة بتحليل وضعية الأمن الغذائي المغربي وأبعاده المختلفة، مع تركيز على التطرق لأفاقه بحلول 2020، وذلك من خلال تركيزها على جانب الوفرة الغذائية، وقد توصلت الباحثة إلى أن هناك تحسن في مستوى وفرة السلع الغذائية، مع استقرار أسعارها رغم إرتفاعها في الأسواق العالمية، غير أنها بينت أن نسبة تحقيق الأمن الغذائي فيما يتعلق بالسلع الغذائية الإستراتيجية يبقى متذبذب نظراً لعوامل طبيعية ومناخية.

– تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية (خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين)، البحث عبارة عن كتاب صادر عن دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، الكتاب من تأليف الدكتور عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، ركز المؤلف في كتابه على أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن حجم الفجوة الغذائية العربية في ارتفاع مستمر لذا ينبغي تبني حلول وآليات محلية حتى يمكن تفعيل وتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تعزيز التكامل الزراعي العربي، مع ضرورة إتباع وترشيد الاستهلاك، وزيادة معدلات الإنتاجية باستخدام أحدث الوسائل الفلاحية المتطورة وغيرها.

– مساهمة الباحث:

يساهم الباحث من خلال هذه الدراسة على تقديم دراسة موضوعية لواقع الأمن الغذائي في العالم العربي وإبراز التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت على تحقيق الأمن الغذائي العربي، هذا الأخير يعتبر ذا أهمية كبرى بحيث يساهم ذلك في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، ومن ثم تناولنا دراسة مقارنة لحالة الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب لمعرفة مدى وجود تفاوت في مستويات تحقيق الأمن الغذائي، ومعرفة مدى وجود رغبة من كلا البلدين لتحقيق أمنهما الغذائي، وكذا معرفة درجة تفاوت تأثير التحديات الموجودة في البلدين على تحقيق الأمن الغذائي، وكذا استشعار أي بلد قادر على أن يحقق أمنه الغذائي مستقبلاً مقارنة مع البلد الآخر.

– هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وذلك بما يخدم موضوع بحثنا والأهداف المرجوة منه، مع إبراز أهم متغيرات الدراسة وتباين العلاقة الموجودة بينهم.

الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي والنظري والمنهجي للدراسة، وقد تناولنا فيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي، المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى الإطار المنهجي للدراسة، والمبحث الثالث: تناولنا فيه أزمة وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الثاني تناول واقع الأمن الغذائي العربي وقسمناه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول: تطرقنا فيه للحديث عن مقومات الأمن الغذائي العربي، المبحث الثاني: تناول أوضاع إنتاج السلع

الغذائية في العالم العربي، والمبحث الثالث: تطرق إلى أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي، والمبحث الرابع: تضمن واقع التكامل الزراعي العربي.

الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة) وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تناول مقومات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب، المبحث الثاني: تناولنا فيه مؤشرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر والمغرب، والمبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

الفصل الرابع جاء بعنوان الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب (السياسات، التحديات، والآفاق المستقبلية: دراسة مقارنة) وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تناولنا فيه أهم السياسات والإستراتيجيات الفلاحية المطبقة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب، المبحث الثاني: تطرق إلى أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب، والمبحث الثالث: تناول أهم الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

والمنهجي للدراسة

تمهيد:

يعد الغذاء من بين الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان للحصول عليها منذ القديم، بحيث أن وجوده وإستمراره في هذه الحياة يتوقف على الغذاء إضافة إلى عناصر أخرى مهمة، فبفضل توفر الغذاء كماً ونوعاً فإن ذلك سيسمح للإنسان بأن يعمل ويطور مهاراته ويبدع، فالغذاء يعتبر محركاً لسلوك الإنسان، في حين غياب عنصر الغذاء فإن ذلك سيؤدي إلى عدم الإستقرار والفوضى والخوف واللاأمن، وهو ما سينعكس سلباً من خلال تفشي المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها، كما أنه توجد معادلة أخرى هي أنه كلما توفر الأمن والإستقرار فإن ذلك سيسمح بإمكانية توفير الغذاء الصحي، وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، هذا الأخير وجوده يعد شرط رئيسي من أجل تحقيق الإستقرار والأمن من جهة وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى، وعليه فإنه في ظل غياب الأمن الغذائي في أي دولة فإنه لا يمكننا الحديث عن وجود التنمية الإقتصادية والمجتمعية، ونظرا لأهمية الأمن الغذائي فقد إهتم مختلف الباحثين والدارسين بمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده المختلفة، ذلك لما له دور في تحقيق النمو الإقتصادي والرفاه الإجتماعي. ولتوضيح مختلف المفاهيم البحثية تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية:

- الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي.
- الإطار المنهجي للدراسة.
- أزمة الغذاء وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي.

1.1 الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي.

يعد مفهوم الأمن من بين المفاهيم البارزة قديماً وحديثا، حيث لاقى إهتماماً واسعاً من قبل المفكرين والباحثين وذلك راجع إلى أهمية هذا المفهوم في حد ذاته بالنسبة لجميع الفواعل، مما جعل مفهوم الأمن يتطور منذ ظهوره إلى يومنا هذا، ويشكل مفهوم الأمن مفهوماً جوهرياً وأساساً قاعدياً تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه في جميع المستويات، وذلك من خلال رسم مختلف السياسات والإستراتيجيات الأمنية لمواجهة أي تهديد أو خطر قد يواجهها، كما تبرز أهمية الأمن من خلال تعدد أبعاده ومستوياته، بحيث يتطلب تحقيق الأمن تحقيق مختلف أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والثقافية وغيرها، كذلك فالأمن يجب أن يشمل جميع مستوياته الفردي والوطني والإقليمي والدولي، كل ذلك يجعل لمفهوم الأمن طابع شامل لجميع العناصر المرتبطة به.

1.1.1 مفهوم الأمن الغذائي.

1.1.1.1 تعريف الأمن:

أ- لغة.

أَمَن يأمن أمناً وأَمَنَة فهو آمن وآمين، الرجل: اطمأن ولم يخف "يأمن الناس في ظل حكم يلتزم بالعدل. آمن يؤمن إيماناً- ولما كان الدين هو عزاء الناس وملاذهم الأخير فكان لا مفر لهم من الإيمان بالله تعالى" (مساعد، 2015، ص 17).

أَمِنَ: أَمْناً وأَمَناً وأمانةً وإمْناً وأَمَنَةً: أي شعر بالأمان، اطْمأنَ، سَلِمَ من خَطَرِ أو شَرْ(القاموس الذهبي، 2004، ص 51).

(أَمِنَ)_ أَمْناً، وأَمَانا، وأمانة، وأَمَناً، وإمْناً، وأَمَنَةً: إطمأَنَّ ولم يَخَفْ، فهو آمِنٌ، وأَمِنٌ، وأَمِينٌ، يقال: لك الأَمانُ: أي قد آمنْتُك. و_ البلدُ: اطْمَأَنَّ فيه أهله، و_ الشرَّ، ومنه سَلِم. و_ فلاناً على كذا: وثق به واطمَأَنَّ إليه، أو جعله أميناً عليه، وفي التنزيل العزيز :﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْه إلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيه مِن قَبْلُ﴾(المعجم الوسيط, 2004, ص 28).

أمن_ (الأَمَانُ) و(الأَمَانةٌ) بمعنى وقدْ (أمِنَ) من باب فَهِم وسَلِم و(أماناً) و(أَمَنَةً) بفتحتين فهو (آمِنٌ) و (آمَنَهُ) وغيره من (الأَمنْ) و(الأَمَانِ). و(الإيمانُ) التصديق بالله تعالى (المُؤْمِنُ) لأنه (آمنَ) عِبادهُ

من أن يَظْلِمَهمْ. وأصل آمَن أَأَمَنَ بهمزتين لُينت الثانية ومنه المُهيمِنُ وأصلُهُ مُؤَأْمِنٌ لينت الثانية وقُلبت ياء كراهة اجتماعهما وقبلت الأولى هاء كما قالوا أرَاقَ الماء وهَرَاقَه (الرّازي، 1986، ص 11).

الأمْنُ والآمِنُ، كصاحِبِ: ضد الخَوْفِ، أمِنَ، كفَرِحَ، أمْناً وأماناً، بفَتْحِهِما، وأمَناً وأمَنَةً، محرَّكتينِ، وإمْناً، بالكسر، فهو أمِنٌ وأمِينٌ، كفَرِحَ وأميرٍ. ورجُلٌ أُمَنَةٌ، كهُمَزَةٍ ويُحَرَّكُ: يَأْمَنُهُ كُلُّ أحَدٍ في كل شيء، وقد آمَنَهُ وأمَّنَهُ. والأمِنُ، ككتِفٍ: المُسْتَجِيرُ ليَأمَنَ على نفسه (آبادي، 2008، ص 74).

أما في اللغة الفرنسية يشير إلى حالة تتسم بعدم وجود خطر. يشير هذا المفهوم إلى السيطرة على المخاطر، وإلى استقرار النظام: في سياق الصراع، يتراجع الأمن إلى كتلة من السلام أو منطقة محمية أو ملاذ آمن (Rosiére & Al, 2008, p 259).

كما تم تعريف الأمن بشكل بسيط في أحد القواميس الفرنسية أيضاً على أنه "غياب التهديد"، وبشكل كامل كـ "غياب التهديدات للقيم المركزية" بالمعنى الموضوعي و "غياب الخوف من أن القيم الأساسية ستتعرض للهجوم" بمعنى غير الموضوعي (Battistella & Al, 2012, p 506).

وفي قاموس آخر عرف الأمن في العلوم الاجتماعية على أنه هو الشعور والإدراك والإرادة، وهذا يعني في بعده الذاتي الرغبة في الحد من التهديد (Hermet & Al, 1998, pp 255-256).

أما في قاموس"la rousse" فقد عرف الأمن على أنه الحالة التي لا يتعرض فيها شخص ما لخطر، لا يعرف ذلك الخطر، لاسيما الاعتداء الجسدي، والحوادث، والسرقة، وغيرها(dictionnaires de https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/sécurité/71792,francais larousse).

أما في اللغة الإنجليزية فقد تم تعريف الأمن على أنه الأمان (safety) ويعني به الحماية من الخطر (protection from danger) (Camille & Ahmad, 2005, p 562).

وفي قاموس "أكسفورد" تم تقديم العديد من التعاريف للأمن منها: حالة التحرر من الخطر أو التهديد. أو هو "النظام مصمم لتوفير أقصى درجات الحماية ضد الانسكابات السامة"، كما يعني حماية دولة أو منظمة ضد النشاط الإجرامي مثل الإرهاب أو السرقة أو التجسس(Oxford English and https://www.lexico.com/definition/security,Spanish Dictionary, Synonyms).

وفي قاموس "كامبريدج" عرف الأمن أيضا على أنه الأشياء التي تتم للحفاظ على شخص ما أو شيء آمن. أو هو الحماية من شيء فاشل أو ضائع (cambridge dictionary, https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais-arabe/security).

ب- إصطلاحا.

لا يوجد تعريف موحد قدم لمفهوم الأمن، وذلك راجع لتعدد التوجهات والمدارس والنظريات التي تناولت مفهوم الأمن، بالإضافة إلى تركيز بعضهم على تعريفه من جانب معين قد يكون عسكري أو إقتصادي أوسياسي أو إجتماعي، وعليه يمكن تقديم مجموعة من التعاريف التي قدمها عدد من الفقهاء منها:

يعرف جاكسبون (Jacobson) الأمن بأنه "حالة تتسم بعدم خوف الإنسان من تعرضه لأي أذى حسي مع ضرورة تمتعه في نفس الوقت بالحد الأدنى من الحقوق التي تسمح له بالعيش الكريم" (الشقحاء، 2004، ص 14).

يرى جون سباينر (john spariner): أنه من بين أهم الصفات التي يجب على الدولة تحقيقها هي الأمن قائلا: أنه يعني إستمرار وجود الدولة، وحماية وحدة إقليمها وإستقلالها السياسي(المصلح، 2014، ص 7).

كما وقد عرف أحد النبلاء الفرنسيين في عهد لويس الرابع عشر الأمن بأنه "منع الدول المجاورة من أن تكون قوية، حتى تتجنب شرها وتحافظ على الأمن العام في المنطقة، لأن تعاظم دور الدولة سوف يؤدي إلى الخراب والدمار لا محالة (مراد، 2017، ص.ص. 21-22).

أما الأمن كما عُرف في كتاب الأمن الإعلامي للكاتب "بسام عبد الرحمان المشاقبة" على أنه: "نشر الطمأنينة في نفوس الأفراد وزوال الخوف، وهو نتاج لجهود مجتمع ما لبث شعور الطمأنينة بين الأفراد، وذلك من خلال صون كرامتهم وحرياتهم ومصالحهم ومنع حدوث أي خطر قد يهدد هذه المصالح" (المشاقبة، 2012، ص 13).

أما الأستاذ "مدحت أيوب" فقد عرف الأمن على أنه " مدى قدرة المجتمع والنظام الحكومي وهيئاته على مواجهة مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، بما يضمن ذلك المحافظة على وحدة الدولة وهويتها وإقليمها ومواردها وثرواتها المختلفة وغيرها (مدحت، 2003، ص 17).

أما دكتور "وضاح زيتون" في المعجم السياسي فقد عرف الأمن من خلال تركيزه على عدد من النقاط حيث يعرف الأمن بكونه إما يكون:

أ- من خلال الإجراءات التي يتخذها لحماية نفسه من أي تهديد محتمل.
ب- الحالة التي تنجم عن إتخاذ إجراءات حماوية ضد أي عمل معادي.
ج- حالة منع الأشخاص غير المخولين من الحصول على المعلومات والحقائق السرية بالدولة.
د- حماية الموارد والثروات من أي هجومات وأعمال تخريبية.
هـ- الوقاية من النشاطات الإستخباراتية المعادية لمصالح الدولة.
و- توفير الحماية الكافية لضمان حدوث أنشطة وإستثمارات تحقق أرباح وعوائد مادية للدولة.

كل هذا لا يتم إلا من خلال الحماية الكافية لمختلف القواعد والمصالح الإستراتيجية المعرضة للخطر (زيتون، 2006، ص.ص. 46-47).

يعرف الدكتور "طارق إبراهيم الدسوقي عطية" الأمن بقوله "إن مفهوم الأمن بكل ما يشمله من معاني متعددة وزوايا مختلفة، يعني في واقع الأمر توفير الحماية والطمأنينة لأفراد المجتمع، من خطر قد يحدث أو من المتوقع حدوثه، وقد تطور هذا المفهوم ليشمل أيضا تلبية مطالب المجتمع من مختلف الاحتياجات الغذائية والصحية والاجتماعية، حيث أن توفير هذه الاحتياجات سيضمن إستقرار المجتمع وثباته" (الدسوقي، 2009، ص.ص. 31-32).

وهناك من عرف الأمن على أنه مدى تمتع الفرد بسلامته الجسدية والنفسية، غير أنه من الصعب تحقيق الأمن الكامل نظراً لإمكانية تعرض الإنسان لحوادث في أي لحظة، ورغم ذلك فإن أنصار هذا الإتجاه يؤكدون على ضرورة أن يتوفر للفرد الإحساس بالكرامة حتى يمكن له من مواصلة حياته بشكل طبيعي (أوكلاهان & غريفش، 2008، ص 78).

الأمن يمكن أن يعتبر ضمان للحرية من الفقر، وإتخاذ إجراءات وقائية لضمان الحقوق من السرقة أو التجسس من قبل أي شخص (Brooks, 2010, p 2).

كما ذهب البعض إلى تعريف الأمن بأنه " يتحقق عندما يقوم مختلف أفراد المجتمع بإشباع رغباتهم وحاجاتهم المادية والنفسية بما يضمن زوال ما يهدد تحقيق هذه الرغبات" (بكزادة، 2004، ص 20).

كما تعني كلمة الأمن بشكل عام: "كل التدابير التي يطبقها أي مجتمع للحفاظ على بقائه، وذلك من خلال تهيئة الظروف والعوامل التي تسمح بتطوير وتنمية الموارد الموجودة بما يضمن تحقيق إستقرار المجتمع وحماية المصالح العامة" (الطويل، 2012، ص 194).

وأياً يكن مفهوم الأمن الذي يتبناه أحد الأطراف، فإنه ينبغي توفر مجموعة من الشروط حتى يمكن الحديث عن أمن الدولة، وأهم هذه الشروط هي القيم المشتركة واللغة، والإتصال الجغرافي (مسلم، 1992، ص 13).

وكتعريف إجرائي يمكن تعريف الأمن على أنه عبارة عن حالة شعورية لدى أي إنسان تتولد بداخله من خلال إحساسه بالإستقرار والطمأنينة نتيجة الهدوء والسلام الذي يشهده الوسط الذي يعيش فيه، نتيجة غياب أي أخطار أو مهددات تؤثر على ذلك الوسط، تلك الحالة تخلق راحة نفسية وقبول بالوضع السائد، مما يزيد من إنتماء ذلك الفرد لدولته، في المقابل فإن الدولة تكون مطالبة بتوفير العديد من الوسائل والأدوات لتوفير أمن مستمر لمواطنيها.

2.1.1.1 تعريف الأمن الغذائي.

أ- تعريف الأمن الغذائي من قبل الفقهاء:

يعد الرئيس الأمريكي الأسبق "فرنكلين روزفلت" (Franklin Roosevelt) أول من أسس للأمن الغذائي بالنص على الحق في الغذاء وذلك عندما طرح فكرة الحريات الأربع (four freedoms) في جانفي 1941، ومنها التحرر من الحاجة (Freedom from want).

غير أن ظهور مفهوم الأمن الغذائي عند الفقهاء كان في السبعينيات، ومن ثم إصدر "أمرتيا سان" (Amartya Sen) منشور بعنوان: الفقر والمجاعة في سنة 1980، ركز فيه على تحقيق الأمن الغذائي الفردي والعائلي ثم الأمن الغذائي الداخلي للدولة، ثم الإقليمي والعالمي، غير أن سان أولى إهتمام أكثر بحالات اللاأمن الغذائي على حساب تحقيق الأمن الغذائي وذلك بسبب الأزمات الغذائية التي حدثت في العديد من الدول بسبب الصراعات منها حالات الصراع في عدد من الدول الإفريقية خصوصا(زبيري أ 2017، ص.ص. 69-70).

وعليه فقد تعددت تعاريف الأمن الغذائي بحيث لا يوجد إتفاق على تعريف موحد، فهناك من يرى بأن الأمن الغذائي يعني "مقدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي من خلال الإنتاج الغذائي محليا عن طريق التوسع في الزراعة والصناعة مع زيادة العدد السكاني، وكذا مقدرتها على تخزين المواد الغذائية وإستعمالها في حالة تعرضها للتهديدات والكوارث" (الظاهر & نوفل، 2008، ص 155). وهذا التعريف يركز على ضرورة أن تحقق الدولة أمنها الغذائي من خلال إنتاج غذائها محليا دون اللجوء إلى الإستيراد من الخارج، مع ضرورة تخزين الفائض من الإنتاج لإستعماله في الحالات الطارئة.

أما "Jaques Carles" فعرف الأمن الغذائي من خلال تركيزه على بعدين الكفاية والجودة: فبعد الكفاية Quantité حسبه يقوم على توفير الغذاء بالكمية الكافية لمختلف أفراد المجتمع من خلال إنتاجها محليا أو عن طريق الإستيراد أو المساعدات...، أما بعد الجودة Qualité فيتضمن السلامة الغذائية والصحية للمستهلك والإستدامة في الحصول على هذه المنتجات الغذائية (زبيري أ, مرجع سابق، ص.ص. 70–71). هذا التعريف يركز على الجانب الكمي والكيفي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث يتضمن ضرورة توفير الحجم الكافي والصحي السليم من المنتجات الغذائية لكل أفراد المجتمع في جميع الأوقات.

أما "Lindasy Fabvey" فقد عرفه على أنه: ضمان إمكانية الحصول على الغذاء المستدام في كل الأوقات، بما يضمن تحقيق الإكتفاء الذاتي ثم المجتمعي والعالمي (المرجع السابق، ص.ص. 70–71). وفق هذا التعريف فإن إمكانية تحقيق الأمن الغذائي تتوقف على مدى تحقيق الإكتفاء الذاتي المستدام من الغذاء لكل أفراد المجتمع في جميع الأوقات.

وهناك من يحصر الأمن الغذائي في "تخزين السلع الغذائية لتوفير الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع من خلال إنتاجها محليا أو عن طريق توفير ما لا يمكن إنتاجه عن طريق الإستيراد لكن مقابل تصدير منتجات ذات قيمة عالية نسبيا من المنتجات التي يتم إستيرادها".

ويقول الدكتور "محمود علاية" بأن الأمن الغذائي هو سعي الدولة إلى البحث عن أمنها الغذائي، ورغبتها المستمرة في توفير الغذاء بشكل دائم، مع خيار اللجوء إلى الإستيراد من الخارج، لكن حسبه يجب أن يكون الإنتاج القومي طاغيا على المنتجات المستوردة (العيادي، 1999، ص 22). هذا التعريف يقوم على طرح مفاده أن الدولة تعمل كل ما بوسعها لتحقيق أمنها الغذائي من خلال

إنتاجها للغذاء محليا، غير أنها تلجأ في حالة عجزها إلى الإستيراد، ولكن بشرط أن يكون حجم الإنتاج الوطني أكبر من حجم السلع المستوردة.

أما الدكتور "السيد محمد السريتي" فقد عرف الأمن الغذائي بأنه "مقدرة المجتمع على توفير الحد الأدنى من الغذاء بشكل منتظم، إما عن طريق إنتاجها محليا، أو عن طريق توفير عائدات مناسبة من الصادرات وإستعمالها لإستيراد ما ينقص من الاحتياجات الغذائية" (السريتي، 2000، ص 14).

ويعرف "محمد الدغمي" الأمن الغذائي بأنه " توفير الإحتياجات الغذائية من مختلف السلع والمواد كالطعام والشراب بالقدر المطلوب في الحاضر وضمان عدم حدوث نقص في الغذاء في المستقبل.

بينما يركز آخرون على ضرورة زيادة معدل الإستهلاك في البلدان الأكثر فقرا، وذلك من خلال زيادة دخول هذه الشعوب وكذا تأمين الموارد الكافية لشراء الغذاء، هذا التعريف يركز على عدة نقاط أهمها:

– أهمية رسم السياسات الإقتصادية المتعلقة بتحسين الإنتاج للقضاء على مشكلات الجوع والفقر وزيادة حجم الدخول.

– حجم الطلب على الغذاء ودوره في تخفيف من حدة المشكلات الغذائية، أو زيادتها.

– تشخيص البدائل ذات التكلفة الأقل في رسم السياسات الاقتصادية، مع الإهتمام بخيارات الإستهلاك بإنصاف المستهلكين ذوي الدخول المنخفضة (العيادي، مرجع سابق، ص.ص. 23–24).

وهناك من يعرفه بأنه "قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على تحقيق الإكتفاء الغذائي من السلع الغذائية عبر إنتاجها محليا دون الإعتماد على الخارج في الحصول على جزء أو كل تلك الإحتياجات (البغدادي، 2014، ص 170). وهذا التعريف يركز على ضرورة أن تحقق الدولة إكتفائها الغذائي من جميع السلع التي تنتج على المستوى المحلي، دون اللجوء إلى مسألة إستيراد المواد الغذائية الناقصة من الخارج.

وهناك من يركز على أن الأمن الغذائي يتحقق من خلال التوفير المستمر للسلع الغذائية بما يكفي لضمان أدنى حد من الغذاء لكافة فئات السكان (بن ناصير، 2004، ص 36). هذا التعريف يركز على ضرورة توفير الحد الأدنى من الغذاء بشكل دائم لمختلف فئات المجتمع، دون تركيزه على كيفية الحصول على الغذاء.

أما الدكتور "صبحي القاسم" فيرى أن الأمن الغذائي حالة نسبية تدل على مدى مقدرة الدولة على تأمين الغذاء لسكانها بمختلف شرائحهم، وفقا لموصفات الكم والكيف والتوزيع والحالة الإجتماعية والإقتصادية (مصيقر، 2008، ص.ص. 155–156).

وتعرف وزارة الزراعة الأمريكية الأمن الغذائي بأنه: "الطرق التي تسهل الحصول على الغذاء بالكمية الكافية في جميع الأوقات، بما يعزز ديمومة وصحة الإنسان (الأسرج أ، 2015، ص 16). هذا التعريف يمكن إعتباره تعريف شامل لحد كبير، لكونه يركز على ضرورة توفير الغذاء بكمية كبيرة بحيث يكفي جميع المواطنين، مع ضمان سلامة وصحة ذلك الغذاء من أي خطر قد يصيب أي سلعة متوفرة للإستهلاك.

هذا ويشير مفهوم الأمن الغذائي إلى عدة عناصر رئيسية، وهي الإحتياجات البدنية المتمثلة في المتطلبات الغذائية ومستويات الطاقة (السعرات والبروتينات)، والعلاقات التكاملية القائمة بين الغذاء واحتياجات الأساسية الأخرى للإنسان والتي تكون معرضة للتغير بمرور الوقت، ومدى الإستجابة والتأقلم مع هذه التغيرات (الجبوري، 2012، ص 60).

لقد تطور مفهوم الأمن الغذائي حيث تبنت معظم الدول العربية في البداية فكرة الإكتفاء الذاتي من خلال الإنتاج الوطني وذلك وفق فكرة "نأكل مما ننتج ونلبس مما ننسج"، غير أنه تراجعت هذه الفكرة فيما بعد لكون أن الدول لا تستطيع تأمين غذائها فقط من الموارد الوطنية، وإنتقلوا بذلك إلى فكرة الإعتماد على الذات أي إنتاج أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الغذائية وتحقيق أفضل ميزان تجاري من خلال تصدير الفائض من الغذاء وإستيراد المواد ذات الإنتاجية المنخفضة.

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي الحديث على خمسة أركان نلخصها فيما يلي:

1- توفير السلع الغذائية الرئيسية لجميع السكان، عن طريق إنتاجها محلياً أو عن طريق إستيرادها من السوق العالمي، وتتمثل هذه الموارد في الحبوب و اللحوم والأسماك والزيوت والسكر والخضروات والفواكه والحليب.

2- ثبات المعروض من السلع الغذائية على طول السنة. بالإضافة إلى ذلك ضرورة تأمين مخزون إستراتيجي من السلع الرئيسية القابلة للتخزين، كالحبوب والزيوت وغيرها لمدة زمنية كافية.

3- توفير السلع الغذائية لمختلف أفراد المجتمع بأسعار تتلائم مع مداخليهم.

4- توفير السلع الغذائية وفق المعايير الدولية المتعارف عليها لضمان السلامة الغذائية.

5- تقديم الدعم للطبقات الفقيرة من أجل ضمان حصولهم على السلع الغذائية الرئيسية مع مراعاة حجم مداخليهم (القاسم، 2010، ص 10).

ب- تعريف الأمن الغذائي من قبل المنظمات والمواثيق الدولية:

- تعريف منظمة الأغذية والزراعة(FAO):

عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الأمن الغذائي بأنه: "حصول جميع أفراد المجتمع في كل الأوقات على أغذية كافية وصحية تلبي إحتياجاتهم وتسهل عليهم القيام بأنشطتهم بصورة جيدة وسليمة" (منظمة الأغذية والزراعة أ، 2000، ص 32). نلاحظ أن تعريف منظمة الأغذية والزراعة ركز على أهمية توفير الغذاء الكافي والصحي لكل الشعوب في جميع الأوقات، ولكنه لم يتطرق في تعريفه هذا إلى طرق وكيفيات التي يتم من خلالها توفير الغذاء.

- تعريف البنك الدولي:

ميز البنك الدولي في تعريفه للأمن الغذائي بين مفهومين وهما اللاأمن الغذائي المزمن واللاأمن العابر، ويرى أن اللاأمن الغذائي المزمن هو غذاء غير كافٍ بشكل مستمر بسبب العجز الدائم في تحصيله، أما اللاأمن الغذائي العابر فهو إنخفاض مؤقت على مقدرة الأسرة على توفير غذائها الكافي (مطاي، 2012، ص 81)، وهذا التعريف يركز على تحصيل وتوفير الغذاء للفرد والأسرة بدلا من تركيزه على توفير الغذاء على مستوى التجمعات السكانية والإقليمية والدولية.

- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأنه: " توفير الغذاء بالكمية والنوعية المناسبتين بصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع، وذلك من خلال الإعتماد على الإنتاج المحلي من خلال تقسيم عملية الإنتاج بين الأقطار بحسب ميزة التي يتمتع بها كل قطر مع ضمان إتاحة هذه المنتجات بأسعار تتلائم مع مداخيل السكان" (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [a]، 1995، ص 26). حسب هذا التعريف فقد ركز على نقطة مهمة وهي تتعلق بإنتاج كل منتج بحسب ما يتلائم مع مناخ وبيئة كل دولة عربية مما سيسمح ذلك بتحقيق فائض يلبي إحتياجات السكان على المستوى الوطني.

- تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي سنة 1974:

عرّفت لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الأمن الغذائي بقولها: "لكل رجل وإمرأة وطفل لهم الحق الثابت ليكونوا متحررين من الجوع وسوء التغذية، ولكي يتطوروا بالكامل ويبقون على قدراتهم الجسدية والعقلية... وفقا لذلك فإستصال الجوع هو هدف مشترك بين جميع دول المجتمع الدولي، خصوصا في البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى النامية التي تحتاج المساعدة (Marion, 2011, p 7).

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994 تعريفاً واسعاً للأمن الغذائي بقوله: " إمكانية حصول الأفراد في جميع الأوقات على الغذاء الأساسي، وهذا الأخير هو حق يجب إعطائه، من خلال تسهيل إمكانية الحصول عليه إما عن طريق شرائه أو زراعته فرديا، مع ضمان في نفس الوقت العادلة في توزيعه (زبيري أ، مرجع سابق، ص 67).

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 بروما:

عرّف الأمن الغذائي بكونه "حالة التي تجد كل الناس في جميع الأوقات لديهم الحق للبلوغ الجسدي والإجتماعي والإقتصادي للغذاء الكافي والآمن والمغذي ما يسمح لهم بإشباع حاجاتهم الغذائية وأفضلياتهم من أجل حياة صحية" (Havas & Salman, 2011, p 5).

وكتعريف إجرائي يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة الدولة في جميع الأوقات والحالات والظروف (حالة الحرب والسلم، والظروف الطبيعية وغيرها) على توفير غذاء صحي سليم خالي من أي مواد مسرطنة لجميع أفراد المجتمع دون إستثناء ودون إنقطاع بالكميات المطلوبة حتى يتمكن أفراد المجتمع من مواصلة حياتهم بشكل طبيعي، ويتم توفير هذا الغذاء إما عن طريق إنتاجه محليا أو عن طريق إستيراده بشرط توفر عوائد معتبرة من الصادرات الفلاحية حتى يمكن تجاوز قضية العجز الغذائي والذي يلعب دوراً رئيسياً في الوقت الحالي لتبيان مستوى تحقق الأمن الغذائي.

3.1.1.1 المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي.

هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي، والتي تشكل بعضها عناصر أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، أو أنها تشكل عناصر تدل على غياب الأمن الغذائي ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

أ- المفاهيم التي تدل على تحقيق الأمن الغذائي:

- **الأمن الغذائي المستدام:**

الأمن الغذائي المستدام يقصد به: "ضمان الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تلبية إحتياجات السكان من الغذاء في الحاضر والمستقبل، وكذا حماية المنتجات الزراعية من التلف وترشيد الإستهلاك وتحقيق التوازن البيئي وكذا حماية المستهلك، مع ضمان توفير غذاء مستدام بأسعار تتوافق مع مداخيل أفراد المجتمع" (غراب، 2015، ص 56).

- **الإكتفاء الذاتي:**

يعرف الإكتفاء الذاتي بقدرة الدولة على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والمؤهلات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاتها الغذائية محليا دون اللجوء الى الإستيراد. ويتم حساب نسبة الإكتفاء الذاتي من خلال قياس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للإستهلاك الكلي (سواء تم إنتاجه محليا أو عن طريق إستيراده) كما هو موضح في المعادلة التالي:

درجة الإكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/ المتاح للإستهلاك).100: وبعد حساب هذه النسبة نجد حجم الإعتماد الذاتي فعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الإكتفاء الذاتي، أي أن حجم الإنتاج المحلي متساوي مع المتاح للإستهلاك (راتول & جبارة، 2016، ص.ص. 72-73).

- **الأمان الغذائي:**

عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه: "ضمان حصول أفراد المجتمع على غذاء أمناً موثوقاً به وصحياً قابلا للإستهلاك وخالي من أي مواد قد تعرض صحة المستهلك للخطر (عمراني، 2014، ص.ص. 59-60).

ب- المفاهيم التي تدل على عدم تحقق الأمن الغذائي:

- **إنعدام الأمن الغذائي:**

يظهر إنعدام الأمن الغذائي من خلال النقص والعجز في متوسط نصيب الفرد المتاح من المواد الغذائية الذي تحدده منظمات الصحة في العالم. ويحدث إنعدام الأمن الغذائي نتيجة عدم كفاية الإنتاج، أو نتيجة عدم كفاية الوسائل المسؤولة عن الإنتاج (النجفي أ، 2013، ص 118).

- **الفجوة الغذائية:**

يشير مفهوم الفجوة الغذائية إلى الفارق الحاصل بين كمية السلع الغذائية التي يتم إنتاجها محليا وبين كمية المنتجات الغذائية المستوردة من الخارج لتلبية إحتياجات السكان من السعرات الحرارية والبروتينات(غربي أ، 2010، ص 54).

الفجوة الغذائية الفعلية= مجموع الواردات الغذائية + المعونات الغذائية.
الفجوة الغذائية الفعلية= نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية.
نسبة الفجوة الغذائية= 1_ نسبة الاكتفاء الذاتي (غراب، مرجع سابق، ص 58).

- **الجوع:**

الجوع في اللغة: من جوع، ضد الشَّبَعِ.

أما الجوع في الإصطلاح: إسم جامع للمخمصة، وهو ضد الشبع. والمجاعة: عامٌ فيه الجوع، وهذا المعنى قريب من المعنى اللغوي (الشلش، 2010، ص 193).

وللجوع عدة أسباب وأشكال مختلفة، بحيث قد تكون هذه الظاهرة بسبب إفتقار الأسر إلى الأمن الغذائي لمدة من الزمن سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد وتحدث هذه الظاهرة نتيجة الأزمات

الإقتصادية أو بسبب ندرة الموارد وإما بسبب الصراعات الإثنية، ومعالجة هذه الظاهرة بمختلف مستوياتها يتم من خلال توفير المساعدات الغذائية آنيا، وكذا ضرورة وضع برامج إقتصادية لتوفير الغذاء في الأمد البعيد (النجفي ب، 2009، ص 19).

- **النقص في التغذية:**

وهو شكل أقل حدة وخطورة يتضمن عجز غذائي كمي، هذا الأخير يترادف مع النقص البروتيني الذي يؤدي بدوره إلى ظهور حالات وفاة الأطفال الرضع، وتوقف النمو البدني، وظهور الشيخوخة المبكرة، وقصر العمر.

- **سوء التغذية:**

يرتبط مفهوم سوء التغذية بالعجز النوعي من الغذاء، الناتج بالأساس عن النقص في المواد الطاقوية كالسعرات الحرارية والبروتينات، ووفق المعايير الدولية فإن جسم الإنسان العادي يحتاج إلى سعرات حرارية تتراوح ما بين 2200 و3000 كيلو كالوري. ومن بين الآثار التي يخلفها سوء التغذية نجد ظهور حالات الإعاقة الجسدية والعقلية والتي لا يوجد لها علاج (أكحل العيون، 2012، ص.ص. 12-13).

وعليه فهذه هي أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي سواء أكانت تلك المفاهيم الدالة على تحقيق الأمن الغذائي للفرد وتحقيق متطلباته الضرورية التي يحتاجها من الغذاء الصحي الوفير، أو المفاهيم الدالة على إنعدام الأمن الغذائي والتي تؤدي إلى إختلال مسألة الأمن الغذائي نتيجة عدم توفر الغذاء بكميات المطلوبة من جهة أو بسبب غياب الثقافية الاستهلاكية من جهة أخرى، مما يؤثر ذلك في المجمل على تحقيق الأمن الغذائي لجميع الأفراد.

2.1.1 المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي.

1.2.1.1 النظريات المفسرة للأمن الغذائي.

إن التصور النظري للأمن الغذائي كان نتيجة لتطور الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة وبعدها، حيث كانت النظريات في البداية تركز على تحقيق الأمن من خلال إستخدام القوة العسكرية وذلك وفق المنظور الواقعي، وبحسب "النظرية الواقعية" فإن الدولة هي الفاعل الرئيس والوحيد، وهي

تتحرك وفق إدراكها لمصلحتها والمتمثلة في المحافظة على أمنها مما يتطلب ضرورة الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف يتمثل في أمن الدولة الذي يضمن تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة (الباشا، 2006، ص 8)، هذا وقد إعتبر "كينيث والتز" زعيم الواقعية الجديدة بأن بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية يحكمها مبدأ كل لنفسه، وإن هذه الفوضوية تتسم بعدم الإستقرار مما يؤدي إلى حدوث العنف نتيجة ظهور التهديدات مما يفرض على الدول في هذه الحالة اللجوء إلى إستخدام القوة بهدف تحقيق الأمن، فأمن الدولة هو الغاية الأسمى التي تسعى إلى تحقيقه حسب هذه النظرية (بحري، د.ت، ص.ص. 293–294). أما "النظرية الليبرالية" فقد قامت بإنتقاد التصور الواقعي حيث ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية (الباشا، مرجع سابق، ص 8)، ويركز الليبراليون على فكرتين رئيسيتين في طرحهما وهما فكرة الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، حيث يتطلب حسب هذا التصور إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على تحقيق الأمن من خلال التعاون والتحالف المتبادل بين مختلف الفاعلين في النظام الدولي... وذلك قصد تقليص حالات النزاعات والصراعات ونشر الديمقراطية، وعليه فإن النظرية الليبرالية أعطت تصور مختلف للأمن من خلال تأكيدها على وجود عدة فواعل عكس التصور الواقعي الذي ركز على أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية. أما فيما يتعلق بالمنظورات الحديثة "كالبنائية" مثلا فقد قدمت تصورات مختلفة عن التصورات السابقة، فوفق التصور البنائي فإن بنية النظام الدولي هي بنى إجتماعية والفوضى الدولية والبحث عن القوى هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية وبالتالي فالدول تصنع محيطها نتيجة إدراكتها، وتعتبر البنائية أن القيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي بما يسمح بتحقيق الإستقرار ويخفف من النزاعات والصراعات بفضل حنكت ورشادة صناع القرار (حمدوش، 2008، د.ص). أما "مدرسة كوبنهاغن" بزعامة "باري بوزان" فنتيجة للتغيرات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية من خلال ظهور تهديدات جديدة إلى جانب التهديدات العسكرية، فقد ركزت على أهمية توسيع مجال البحث في هذا الحقل ليشمل قطاعات أخرى غير عسكرية كالقطاع السياسي والإقتصادي والمجتمعي... وعليه فإنه يعود الفضل لهذه النظرية التي أسهمت بشكل كبير في تطوير مفهوم الأمن المجتمعي والأمننة، كما وسعت في مفهوم الأمن التقليدي ليشمل مختلف المجالات الأخرى منها الأمن الغذائي موضوع دراستنا، وفي نفس الوقت حافظت هذه المدرسة على

الدولة كوحدة تحليل أساسية (دير، 2014، ص 18). أما "المنظور النقدي" فيقدم تصور قائم على مفهوم الإنعتاق ويقصدون به ضرورة تحرير الشعوب من مختلف القيود التي تثبط مسعاهم نحو تحديد إختياراتهم وتتمثل القيود في الحرب والفقر والإظطهاد والجهل والأمية... وبالتالي يصل النقديون إلى الإجابة عن تساؤلاتهم حيث يعتبرون أن الفرد أي الإنسان هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن ويجب ضمان حرياته من جميع القيود ويعتبرون الدولة هي التي تقيد حرية الأفراد، ويرون بأن الدول ما هي إلا وسيلة من الوسائل الموجودة من أجل تحقيق أمن أفرادها وضمان رفاهيتهم وضمان أمن الأفراد سيحقق كنتيجة حتمية الأمن العالمي حسب تصورهم، وعليه فقد دعا أنصار هذا الإتجاه إلى تجاوز الطرح التقليدي للأمن إلى تبني أفكار ومفاهيم أخرى كالأمن الإقليمي، والأمن المتكامل، والأمن المشترك، والأمن الإنساني مطالبين بضرورة التركيز على البعد الإقتصادي من خلال تحقيق التنمية عبر القضاء على الفقر والجوع وضمان الرفاهية لتجنب حدوث الثورات والنزاعات، وهو ما يفرض ضرورة تحقيق الأمن الغذائي إلى جانب عناصر أخرى لتجنب حدوث تلك الإختلالات (غنام، 2012، ص.ص. 50–51). أما "الإتجاه النسوي" فيرى وفق هذا التصور ضرورة التقليل من إستخدام القوة وذلك من خلال إشراك المرأة في العلاقات الدولية من أجل تلطيف الوضع السائد في النظام الدولي نتيجة التصرفات الأنانية من قبل الرجال والذين عملوا على خلق المزيد من التوترات والحروب، فمشاركة المرأة حسب هذا الإتجاه ستسمح بنشر الأمن والسلم وذلك نتيجة طبيعة المرأة المحبة للسلام والكارهة للحروب والصراعات (حمدوش، مرجع سابق، د.ص). أما فيما يتعلق بمقاربة "الأمن الإنساني" فنتيجة لمختلف التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة من ظهور العولمة وإنتشار ظواهر إجتماعية كالفقر والجوع والهجرة وضعف التنمية وزيادة بروز دور المنظمات غير الحكومية ظهرت على إثر ذلك مقاربة الأمن الإنساني والأمن العالمي، وركزت مقاربة الأمن الإنساني على الفرد وليس الدولة كوحدة أسياسية، وأكدت على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة (الباشا، مرجع سابق، ص 8)، ووفق هذا التصور يجب إعادة الإهتمام بالعنصر البشري من خلال توفير مختلف الإحتياجات الضرورية من غذاء وطمأنينة والقضاء على الفقر وغيره، وبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 فإن الأمن الإنساني يعني السلامة من التهديدات المزمنة من الجوع والمرض والقمع، وكذا الحماية من الاضطرابات المؤلمة في أنماط الحياة اليومية، ووفقا لهذا البرنامج فقد تم تحديد سبع أبعاد أساسية للأمن الإنساني وهي تتمثل في: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن

المجتمعي، والأمن السياسي (دير، مرجع سابق، ص.ص. 42–43). وعليه يعود الفضل لمقاربة الأمن الإنساني بصفة خاصة إلى إعطاء تصور نظري للأمن الغذائي بإعتباره أحد أهم الأبعاد التي يجب توفرها لتحقيق الأمن المتكامل وضمان بذلك عدم حدوث أية ثورات أو حروب داخلية أو خارجية، وعليه يمكن القول أنه بفضل المقاربات الأمنية الجديدة في مجال العلاقات الدولية التي ظهرت بعد الحرب الباردة تطور التصور النظري للأمن الغذائي وفق مقاربة أمنية إنسانية شاملة.

2.2.1.1 المقتربات النظرية لبناء الأمن الغذائي:

أما فيما يتعلق بالمقتربات النظرية التي حاولت تقديم نماذج وحلول لبناء الأمن الغذائي وتحقيقه فقد تعددت هذه المتقربات، حيث أن هناك من هذه المقتربات من ركزت على تطور مراحل بناء وتحقيق الأمن الغذائي وعلى ترتيب مستويات الأمن الغذائي أي من المستوى الفردي، ثم الوطني، فالإقليمي، فالدولي، في حين ركزت مقتربات أخرى على كيفية حصول الأفراد على الغذاء في مختلف الأوقات وذلك بهدف محاربة المجاعة لبناء الأمن الغذائي. وعليه تتمثل أهم مقتربات بناء الأمن الغذائي بالنسبة لكل دولة فيما يلي:

أ- المقترب النيوليبيرالي Neo-liberalism Approach :

يقوم النظام النيوليبيرالي على تحرير التجارة بين الدول وقواعد الاستثمار، وزيادة تحرير الاقتصاد العالمي، وتخفيض الإنفاق العام والخدمات الاجتماعية، وفتح الحسابات المالية ورأس المال، وإزالة الحسابات الأجنبية وتقييد الصرف، وخصخصة الخدمات المملوكة للحكومة، والتحول نحو الأساليب الطوعية للتنظيم الذاتي للصناعة، وإلغاء شرعية الحركة النقابية، والتخفيضات الضريبية (Andrée & Al, 2014, p 33).

وعليه فإن النظام النيوليبرالي العالمي يقوم على مجموعة من الأسس والركائز المهمة، لا يمكن إغفالها وتتمثل فيما يلي:

- تواجد فواعل أخرى في العلاقات الدولية إلى جانب الدولة، فهذه الأخيرة ليست الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، وعليه فإن هذه الفواعل يمكنها التأثير على بناء الأمن ومنه على بناء الأمن الغذائي وتحقيقه.

– ظهور أفكار ليبيرالية جديدة كفكرة الإعتماد المتبادل بين الدول، والتي تم تطويرها إلى فكرة الاعتماد المتبادل المركب، وذلك راجع إلى طبيعة العلاقة الجد معقدة بين الفواعل المختلفة، وأي إنسحاب من هذه الفواعل سيؤدي إلى نتائج وآثار وخيمة.

– ضرورة الإعتماد على فكرة خصخصة العملية الإنتاجية، وضمان عدم ممارسة مؤسسات الدولة للإحتكار لهذه العملية.

– يقر الأب الروحي للنظرية النيوليبيرالية "فريديريك فون هايك" على ضرورة عدم تدخل الدولة في إقتصادها الوطني، لأن تدخل الدولة سيتسبب في حدوث أزمات إقتصادية خطيرة كالركود والكساد والفساد...

وعليه ووفقا للمقترب النيوليبرالي فإنه يتوجب على الدول أن تقوم بخصخصة إنتاجها من السلع الغذائية المختلفة وذلك بطريقة تنافسية بين الشركات بهدف زيادة جودة وكفاءة هذه المنتجات، كما يقر هذا المقترب بضرورة منح المزيد من الحرية والصلاحيات للأفراد من أجل زيادة قدراتهم الإنتاجية الفردية بما يضمن لهم تحقيق أمنهم الغذائي بأنفسهم (زبيري ب، 2014، ص 131).

ب– مقترب التحديث Modernization Approach:

يعود تاريخ ظهور مقترب التحديث إلى نهاية فترة 1950، وذلك بظهور وتطور مقاربات ومفاهيم جديدة منها التحول في مسار العملية التنموية من الصور المتردية للتنمية إلى توجه نحو تطوير التنمية وإصلاح آلياتها، وذلك من خلال التوجه إلى إستخدام التكنولوجيات المتطورة والعصرية بهدف تعزيز العملية التنموية في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة.

وحسب أنصار مقترب التحديث فإن تحقيق التنمية الزراعية وتحسين مسارها بهدف تحقيق الأمن الغذائي وبنائه يتم من خلال نشر وتعميم التكنولوجيا والوسائل المتطورة في الزراعة، ما يسمح بزيادة الإنتاجية بصورة سريعة وكبيرة. ومن بين آثار مقترب التحديث على بناء الأمن الغذائي فيتجلى من خلال المظاهر التالية:

– تبيان مدى أهمية النهوض بالزراعة المحلية وتطويرها بهدف تحقيق الأمن الغذائي الفعلي بالنسبة لكل دولة.

– زيادة الاهتمام بعصرنة وتطوير النظام العالمي الخاص بالأمن الغذائي.

– زيادة دور الدول ومؤسساتها في تفعيل سبل وأليات تساعد على تمكين مختلف الأفراد دون تمييز من الحصول على الغذاء الصحي اللازم.

– ضرورة إقتداء دول العالم الثالث بتجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال الزراعي (المرجع السابق، ص 130).

جـ- مقترب التبعية Dependency Approach:

ظهر مقترب التبعية في نهاية سنوات الستينيات من القرن العشرين (1960)، وذلك نتيجة إستجابة للأزمة المالية التي حدثت في أمريكا، وحسب هذا المقترب فإنه من أسباب عدم تحقيق التنمية في العديد من الدول يعود بالدرجة الأولى إلى الأسباب والعوامل الداخلية المرتبطة بالجوانب الثقافية والقانونية وكذا المشاكل المتعلقة بمسألة الهوية وتأثر أنظمة الحكم بالإمبريالية، وكذا إلى أسباب خارجية أخرى ترتبط بمسألة الإستعمار والتحالفات المرتبطة به، وعليه وبحسب هذا المقترب وحتى تتمكن الدول من تجاوز هذه المشاكل والعقبات ينبغي عليها التخلص من التبعية بمختلف أشكالها وصورها مع ضرورة أن تتبنى هذه الدول أسلوب التعاون الدولي والذي يقوم بصفة أساسية على مبدأ المساواة في السيادة بين مختلف الدول. ومن بين تجليات ومظاهر التي يؤثر بها مقترب التبعية على قضية بناء الأمن الغذائي وتحقيقه فيظهر من خلال ما يلي:

– ضرورة أن تعتمد الدول على القطاع الزراعي كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية.

– إعتماد الدول على إنتاجها المحلي من الغذاء وذلك بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الإستيراد من الخارج.

– يقر مقترب التبعية بأهمية الإعتماد على الوسائل التكنولوجية في عملية الإنتاج الزراعي.

– ينبغي حسب هذا المقترب ضرورة إدماج المرأة الريفية في العمل الفلاحي وذلك من خلال تحفيزها مادياً ومعنوياً، وذلك لما للمرأة من أهمية في بناء الأمن الغذائي.

– ضرورة أن تعمل الدول المتطورة على تقديم المساعدات التنموية للدول المحتاجة، غير أن هذه المساعدات تعتبرها الدول النامية بمثابة ضغوط وشروط ستضعها الدول المتقدمة على الدول النامية، وبالتالي فإن لهذه المساعدات سلبيات أكثر من إيجابياتها (المرجع السابق، ص.ص. 130–131).

د- مقترب الإستحقاقات لـ Amartya Sen:

يركز مقترب الإستحقاق على فكرة رئيسة وهي مدى حصول الأفراد على الغذاء، ووفق "Amartya Sen" فإن أسباب حدوث المجاعات في العالم والتي تؤدي إلى الوفاة ليس سببها عدم توفر الغذاء، وإنما سببها هو عدم قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء اللازم لهم لتلبية إحتياجاتهم الضرورية من الغذاء، وعليه فإن هذا السبب يشكل التحدي الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي بالنسبة لكل

الدول. ضف على ذلك فإن غياب العدالة الإجتماعية في توفير الموارد والتكنولوجيا والبرامج الغذائية لكل أفراد المجتمع تؤدي إلى اللاأمن الغذائي (McDougall, 2008, p 73)، ومن أجل التخلص من هذه العقبات لابد من منح الإستحقاق، والذي يقصد به الإحتياجات الضرورية التي تضمن الحد الأدنى من كرامة الإنسان وتحقق العدالة الاجتماعية (Kent, 2005, p 80)، وبالنسبة للإستحقاقات الغذائية عند "Sen" فتركز على محورين أساسيين، أولهم هو حق كل شخص في الحصول على ما يحتاجه من غذاء، وهو حق مشروع يحق لكل فرد أن يطالب به أمام مختلف المؤسسات والدول، ووفق لهذا المقترب فقد تطور هذا المحور من التركيز فقط على توفير الغذاء دون الإهتمام بكيفية الحصول عليه، إلى ضرورة الإهتمام بكيفية الحصول عليه، كما ركز على أهمية توفير الغذاء في كل المستويات بالنسبة للأفراد وللدولة على حداً سواء، أي أن بناء الأمن الغذاء يتحقق من خلال بناء الأمن الغذائي الفردي ثم الأسري ثم الوطني، وصولا لبناء الأمن الغذائي العالمي، أما ثانيهم فيركز المحور على الإستحقاقات الأخرى غير الغذائية والمتمثلة في الحصول على الحقوق الإنسانية الأخرى، والمتمثلة بصورة أساسية في زيادة معدل الدخول وذلك لأن حدوث المجاعات مرتبط في الكثير من الأحيان بمستوى الدخول المتدنية ما يؤثر سلبا على مقدرتهم في الوصول والحصول على الغذاء (زبيري [ب]، مرجع سابق، ص.ص. 128–129).

3.1.1 مستويات الأمن الغذائي.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في أي دولة المرور بمجموعة من المستويات، حتى تتمكن من تحقيق أمنها الغذائي اللازم، ويتم الإنتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى وفق لإستراتيجية خاصة بكل دولة، ولعل أهم مستويات الأمن الغذائي تتمثل فيما يلي:

1.3.1.1 المستوى الأول: مستوى الكفاف:

يكون هذا المستوى في قاعدة الهرم ويتحقق عندما تكون الدولة قادرة على توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية من السعرات الحرارية والبروتينات وفق ما توصي به المعايير الدولية، وذلك لإبقاء الإنسان على قيد الحياة، وهو ما يسمح بالقضاء على الجوع نهائيا ويتم ذلك من خلال توفير الحد الأدنى من الدخل ومن الإمكانيات للحصول على الحد الأدنى من الغذاء.

2.3.1.1 المستوى الثاني: المستوى المتوسط:

يكون المستوى المتوسط من الغذاء وسط الهرم فوق مستوى الكفاف وحتى بداية المستوى المحتمل، ويتسم هذا المستوى بتناقص معدلات سوء التغذية كلما إقتربنا شيئا فشيئا للمستوى المحتمل، ووفقا للمستوى المتوسط فالأمن الغذائي يتجسد من خلال التخلص من ظاهرة سوء التغذية والتي تشكل خطراً على صحة الإنسان، ويتم التخلص من هذه الظاهرة عن طريق توفير مستويات ملائمة من الإحتياجات الغذائية البيولوجية لكل شرائح المجتمع. ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة عام 1992 فإن معدل سوء التغذية في زيادة مستمرة وقد بلغ نحو 780 مليون شخص يعانون من سوء التغذية سنوياً (الكبيسي، 2014، ص.ص. 27–28).

3.3.1.1 المستوى الثالث: المستوى المحتمل:

يقع المستوى المحتمل في قمة الهرم ويأتي بعد نهاية المستوى المتوسط، ويتجسد هذا المستوى من خلال قدرة الدولة على رفع من مستوى الغذاء خاصة من السعرات الحرارية لأفراد المجتمع حتى يمكنهم من خلاله أداء أعمالهم بأعلى مستوى من الكفاءة والاحترافية، ومن هنا فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل عنصرين وهما: إمكانية الإنتاج ومستوى الدخل الفردي المتاح بإعتباره ممثلا للطلب على الغذاء، وهو ما يعني توفر معادلة الأمن الغذائي القائمة على عرض الغذاء وطلب الغذاء، غير أنه لا يمكن الحديث عن الوصول إلى المستوى المحتمل من الغذاء إذا غاب أحد عناصر المعادلة الغذائية خصوصا عنصر عرض الغذاء (المرجع السابق، ص.ص. 28–29).

4.1.1 أبعاد الأمن الغذائي.

نتيجة لعدم إتفاق على تقديم تعريف موحد للأمن الغذائي من قبل المنظمات والمواثيق الدولية، وكذا الباحثين والمفكرين، فإنه لم يتم بدوره الإتفاق على أبعاد الأمن الغذائي، نظرا لتعدد وجهات النظر من جهة، وكيف تنظر كل دولة للأمن الغذائي الخاص بها ومستويات تحقيقه من جهة أخرى، وعليه يمكن تحديد أبعاد الأمن الغذائي في أربعة أبعاد رئيسية وهي:

1.4.1.1 البعد الإقتصادي:

تشكل الواردات من الخارج عبئاً ثقيلاً على الدول خاصة الدول النامية وذلك نتيجة عدم قدرتها على تلبية إحتياجاتها من الإنتاج المحلي، مما يدفعها إلى الإستيراد من الأسواق العالمية. حيث أن الواردات تزيد من الضغط على ميزان مدفوعات الدول، ما يخلق لها حالة من العجز المستمر. ضف

على ذلك فإن عملية إستيراد السلع الغذائية تؤدي إلى إرتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب إرتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، مما يضطر بالحكومات إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية.

كذلك يعد الدخل الحقيقي بمثابة أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي، حيث أن الدخل الحقيقي يعتبر ثمرة العمالة وتوظيف الموارد البشرية، وعليه فإن الأمن الغذائي يحمل في أبعاده قضية التنمية الإقتصادية، بحيث توجد علاقة وثيقة بين الغذاء الجيد الصحي وسيرورة التنمية الإقتصادية. وعليه من خلال توفير المتطلبات الرئيسية من الغذاء الصحي يستطيع أفراد المجتمع بإعتبارهم أحد عناصر الإنتاج من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعكس صحيح فإن ضعف القدرة الشرائية للعمال المنتجين ينعكس سلبا على وضعهم الصحي مما يؤثر على قدرتهم الإنتاجية وبالتالي تنخفض مساهمتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا يجب الإهتمام بالعنصر البشري بإعتباره أحد العناصر المهمة في العملية الإنتاجية حتى تتمكن الدولة من دفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الإقتصادي الجانب الزراعي من خلال مساهمة الناتج الزراعي في حجم الإقتصاد الوطني، ولضبط معدل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي يجب تحديد السياسيات الزراعية كتحديد المساحات المزروعة، المساحة الإنتاجية، إستخدام الآلات الزراعية، وأساليب تربية الحيوانات...الخ (قصوري، 2012، ص.ص. 68–69).

2.4.1.1 البعد السياسي:

تعتبر الدولة هي المسؤولة المباشرة عن تأمين وتوفير الغذاء لمختلف شرائح المجتمع، ويتم ذلك من خلال إصدارها لمختلف القرارات والأوامر بهدف تحقيق الأمن الغذائي للخروج من الأزمات التي تعاني منها، خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، ويتم ذلك من خلال مساهمة الدولة بتوفير اليد العاملة ورؤس الأموال للقطاع الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى إتخاذ القرارات لإزالة هذه المشاكل من أجل تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة.

كما أن تدخل الدولة لا يكون بإحتكار القطاع الزراعي، بقدر ما يكون من خلال فتح مجال أمام أفراد المجتمع للمساهمة في هذا القطاع والإستثمار فيه وذلك من خلال فتح أسواق داخلية وخارجية للترويج للسلع والتبادل الوطني أو الدولي، بهدف تأمين ما يحتاجه أفراد المجتمع، ومن جهة أخرى

إعطاء الأرض حقها وقيمتها الحقيقية، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني في هذا القطاع من خلال إجراءات تكرس الديمقراطية التشاركية من قبل الشعب في ما يتعلق بمختلف القرارات الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ورقابتها، وذلك بحسب الوضع السائد في الدولة، وفيما يتعلق بالأمن الغذائي يجب أن تكون القرارات مبنية على سياسة شعبية فلاحية (سلاطني & عرعور، 2009، ص.ص. 23-24).

3.4.1.1 البعد الإجتماعي:

إن التخلص من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات الزراعية يتطلب تعبئة الجهود الفعلية للقضاء على مشكلة الغذاء وتقليص الفوارق الموجودة ما بين الريف والحضر والتي تؤدي إلى خلق آثار خطيرة منها الهجرة من الريف إلى المدينة، ما يترتب عن ذلك زيادة في حجم الفجوة الغذائية نتيجة انخفاض حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي، وعليه فإن هذا البعد لا يقل خطورة عن الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي حيث يؤدي إنخفاض الإنتاج الفلاحي إلى أضرار بالمستوى المعيشي والاجتماعي للفلاحين وبالتالي ظهور فوارق طبقية مما يضطر بهذه الطبقة إلى التنقل للمدن بحثا عن حياة أفضل، هذا التنقل أو الهجرة للمدن يؤدي بدوره إلى عواقب أخرى غير مرغوب فيها على مستوى المدن كزيادة معدل البطالة وإرتفاع معدل الفقر وغيرها من الآثار السلبية (الكبيسي، مرجع سابق، ص.ص. 50-51). وفي المقابل فإنه في حالة تحسن مستوى المعيشي للمزارعين نتيجة توفير الدعم اللازم لهم سيسمح بتحسين الوضع المعيشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لمختلف أفراد المجتمع.

4.4.1.1 البعد الصحي:

تؤثر أزمة الغذاء سواء المتعلقة بالجانب الكمي (نقص الغذاء) أو المتعلقة بالجانب النوعي (سوء التغذية) على صحة الإنسان بالسلب، كما تؤثر على نشاط الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى تدهور الإنتاجية وتراجعها.

وتؤكد تقارير مختصة على وجود فجوة تغذوية كبيرة متمثلة في نقص السعرات الحرارية بالدرجة الأولى عن المستوى العالمي المطلوب، وحسب منظمة الأغذية والزراعة فإن الفرد العربي يحصل على سعرات حرارية أقل مما يحصل عليه الفرد الأمريكي فمثلا ما يحصل الفرد العربي عليه من سعرات حرارية لا يمثل سوى 76,6% من معدل السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في أمريكا، ونفس

الشيء فيما يتعلق بنسبة البروتينات حيث لا تمثل نسبة البروتين في وجبة الغذاء للفرد العربي المشترك سوى 47,7% من وجبة الغذاء للفرد الأمريكي.

وعلى الرغم من تحسن نصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية في عدد من الدول العربية إلا أنها نسبة لا تزال متدنية مقارنة مع المعايير الدولية المتفق عليها (الراوي، 1993، ص.ص. 29–30).

5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.

كما قلنا سابقا فالأمن الغذائي يرتبط بالأمن الإنساني، فهو يعتبر أحد أبعاد الأمن الإنساني، وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط بمدى توفر الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني، وعليه فإنه هناك علاقة كبيرة بين تلك الأبعاد والأمن الغذائي.

1.5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاقتصادي:

هناك علاقة مترابطة بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي حيث يتأثر الأمن الغذائي بشكل كبير بالحالة الاقتصادية لأية دولة ومثال ذلك الأزمات الاقتصادية الأخيرة والتي أدت إلى إرتفاع أسعار الغذاء بنسب عالية وزادت بذلك من عدد عديمي الأمن الغذائي بـ 2% سنة 2009 فقط. وتعتبر الدول النامية الأكثر تضرراً من الأزمة الإقتصادية التي تحدث نتيجة عدم قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي، مما يضطرها إلى الإستيراد الغذائي من الخارج نتيجة عجزها عن توفير هذه الاحتياجات، مما يعرضها لخطر إرتفاع الأسعار ما يهدد إقتصادها ونموه.

2.5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأمن الصحي:

يعتبر توفير الغذاء الكافي ذات جودة عالمية ضماناً لتحقيق الأمن الصحي، والعكس صحيح، حيث أن ضعف جودة وكفاية الغذاء يؤدي إلى إنعدام الأمن الصحي، ويعتبر الأشخاص ناقصي التغذية الأكثر عرضة للأمراض وذلك بسبب عدم قدرتهم على مواجهة الأمراض المزمنة مثل الإيدز خاصة في الدول التي يرتفع فيها حدة الفقر، كما أن ضعف جودة الغذاء تؤدي بدورها إلى الإصابة بالعديد من الأمراض، والعكس صحيح، حيث أن غياب الأمن الصحي يتسبب في منع حصول العديد من الأفراد على غذائهم ويظهر ذلك بشكل جلي لدى سكان الأرياف الذين يعتمدون على اليد العاملة للحصول على الغذاء، كما أن ذلك يؤثر على عملية إنتاج الغذاء محلياً حيث تنعدم القدرة لدى هولاء الأفراد على الإنتاج الزراعي بسب المرض وبالتالي يتأثر مستوى الأمن الغذائي.

3.5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأمن الشخصي:

الأمن الشخصي هو حماية الأفراد من أي عنف كان أو من أي تهديد قد يعرض حياة الإنسان للخطر. ومن بين تلك التهديدات التي يتعرض لها الإنسان نجد تهديد اللاأمن الغذائي، والذي له تأثير كبير في إحداث اللاأمن الشخصي فحالات الجريمة كالقتل والسرقة والنهب للممتلكات سببها في الكثير من الأحيان هو حالات البحث عن الغذاء أو الموارد المالية لكسب الغذاء خاصة في الدول الفقيرة.

ونفس الحال بالنسبة للأمن الغذائي للمرأة فمن أسباب انعدام الأمن الشخصي لها راجع لتوجهها إلى جلب الموارد الغذائية ما يعرضها لمختلف أنواع الجريمة من إغتصاب ونهب وضرب، وهو ما يحدث بدوره مع الأطفال القصر.

ويعد غياب الأمن الغذائي أيضا سببا في حدوث الهجرة البيئية، حيث يضطر العديد من الأفراد إلى هجرة أراضيهم القاحلة الغير منتجة بحثا عن أراضي أخرى مستقرة قابلة للزراعة والإنتاج (زبيري ب، مرجع سابق، ص.ص. 45–46).

4.5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأمن السياسي:

هناك علاقة تكاملية وترابطية بين الأمن الغذائي والأمن السياسي حيث أنه في الكثير من الأحيان يؤدي البحث عن الغذاء والطعام إلى حدوث حالة من الحروب والصراعات وعدم الإستقرار، وذلك نتيجة الصراع الذي يقوم بين الأفراد للسيطرة على الموارد الغذائية المختلفة وهو ما يحدث في العديد من الدول الافريقية، ومن جهة أخرى فإن غياب الأمن الغذائي يؤثر على المشاركة السياسية من قبل الأفراد في شتى المجالات وذلك كون الأفراد في هذه الحالة يهتمون فقط بالوصول إلى الغذاء في حين أن الحياة السياسية لا تهمهم بتاتاً (المرجع السابق، ص.ص. 46–47). وعلى كل حال يمكن القول أن توفر الأمن الغذائي في أي دولة سيسمح بتحقيق الأمن والإستقرار السياسي وزيادة المشاركة السياسية، والعكس صحيح غياب الاستقرار والطمأنينة داخل المجتمع سيؤثر سلبا على تحقيق الأمن الغذائي.

5.5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأمن الإجتماعي:

هناك علاقة متشابكة بين الأمن الغذائي والأمن الإجتماعي حيث أن غياب الأمن الغذائي يعتبر من أهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة المجتمعات وكذلك من أقوى أسباب تفشي مختلف الجرائم في المجتمع وظهور الأمراض والظواهر الإجتماعية والإقتصادية السلبية في المجتمع. وفي المقابل ذلك نجد أن إرتفاع معدلات الجريمة وعدم توفر الأمن الإجتماعي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج

الزراعي وبالتالي سيؤثر ذلك على تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع، حيث يصبح المجتمع في هذه الحالة طارداً للمستثمرين والمنتجين الفلاحيين وربما يتدهور وضع الأمن المجتمعي بدرجة لا توصف ما يصل إلى حد توقف كل شيء بصورة كاملة، كما حدث في بعض المناطق التي شهدت حالات عدم إستقرار نتيجة حروب طويلة. ويعتبر غياب الأمن الإجتماعي والبيئي من أهم الأسباب المؤدية للهجرة المعاكسة من المدن إلى القرى، وكذا النزوح والهجرة الجماعية من مناطق الصراعات غالبا ما تكون بسبب البحث عن الغذاء وإنتاجه. وعليه يتضح مما ورد أن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الإجتماعي علاقة تماثلية حيث أن كل منهما يمثل حلقة من حلقات الأمن الشامل، حيث أن كل منهما يؤثر في الآخر بنفس المرتبة، حيث أنه في حالة توفر الأمن الغذائي فإن الأمن الاجتماعي يمكن أن يتحقق والعكس صحيح، غياب الأمن المجتمعي يؤدي إلى غياب الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي ⟷ الأمن الإجتماعي

ولكن على الرغم من هذه العلاقة التماثلية بين المفهومين، إلا أنه في الكثير من الأحيان نجد أن عدم توافر الأمن الغذائي هو سبب عدم أو تدني مستوى الأمن الإجتماعي وذلك للأسباب التالية:

– في بعض الأحيان يكون غياب الأمن الغذائي بسبب عوامل منها الكوارث الطبيعية (كالجفاف، والتصحر، والفيضانات وغيرها)، والسياسات الزراعية والإقتصادية غير الملائمة، بالإضافة إلى عوامل سكانية مثل إرتفاع معدلات الهجرة، وزيادة النمو السكاني.

– كما تعد العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الإجتماعي تجسيداً للعقد الإجتماعي بين الفرد والمجتمع حيث يلتزم فيه أفراد المجتمع بقواعد الضبط الإجتماعي في سلوكاتهم وتعاملاتهم مقابل تمكينهم من الحصول على ما يحتاجونه من الموارد الغذائية الأساسية (الزهراني، 2007، ص.ص. 18–19).

6.5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأمن المائي:

يعتبر الأمن المائي أحد أهم محددات الأمن الغذائي، وأحد الشروط الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف وشح المياه وقلة تساقط الأمطار أحد أكبر مهددات الأمن الغذائي في العالم بصورة عامة وفي العالم العربي بصورة خاصة، ووفقا لتقارير أممية فإن أكثر من 2,8 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من شح وندرة في المياه. ويتعاظم دور المياه كمحدد للأمن الغذائي حاليا أكثر من أي وقت مضى وذلك بسبب الإستغلال المفرط للموارد المائية في الإنتاج الزراعي، حيث تبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة على المستوى العالم حوالي 71% من المياه المتاحة، ونحو 86% في العالم العربي. وبالتالي يجب الإعتماد على الري المنتظم بالكميات المطلوبة للإنتاج الزراعي الحديث

حتى فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل التي تعتمد على التساقطات المطرية، لأن شح تساقط الأمطار يؤدي إلى إنخفاض المعروض من الإنتاج ما يؤثر على المتاح للإستهلاك. وعليه يشكل الجفاف أكبر تهديد للأمن الغذائي إلى جانب عوامل أخرى، حيث أثر الجفاف في 30% من الأراضي في العالم وجعلها معرضة التصحر، ويؤثر ذلك على حياة بليون شخص، وقد فقدت نسبة 33,3% من الأراضي الجافة في العالم أكثر من 25% من قدرتها على الإنتاج. وفي هذا الصدد تشير بعض الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة 1990–2000 بلغ عدد الأشخاص المتأثرين بالمجاعات التي سببها الجفاف حوالي 42 مليون نسمة سنويا، وأن هذه المجاعات كانت سبباً لوفاة 42% من كل الوفيات التي سببتها الكوارث الكبيعية، وفي عام 1988 فقط كان هناك 10 مليون لاجئ بيئي بسبب الجفاف والتصحر على مستوى العالم. وفي إفريقيا وحدها، والتي تعتبر أكثر القارات تأثراً بالجفاف، هناك أكثر من 150 مليون نسمة مهددون كل عام بخطر الجفاف، مما اضطر العديد من السكان إلى الهجرة من مساكنهم بحثاً عن الغذاء، وإنتهى بهم المطاف إلى معسكرات اللاجئين الفارين من الجوع (منير، 2018، ص.ص. 16–17).

7.5.1.1 علاقة الأمن الغذائي بالأمن البيئي:

بينت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين غياب الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي عادة ما يضطرون إلى اللجوء إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور حجم الموارد الطبيعية الزراعية والغابية وتصبح قاعدة هشة، وبالتالي يصبحون يعانون من نقص الغذاء من جهة، ومن جهة أخرى تتدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية التي يعتمدون عليها في الحصول على الغذاء الأساسي (المرجع السابق، ص.ص. 19–20).

2.1 الإطار المنهجي للدراسة.

إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج المقارن بصفة أساسية، وذلك من خلال المقارنة بين مجموعة من العناصر المتعلقة بمسألة الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب، وذلك بغية الوصول إلى مجموعة من الأهداف سنذكرها لاحقا في هذا المبحث، حيث قمنا بإختيار المنهج المقارن بدلا من المناهج الأخرى نظراً لأهمية هذا المنهج في العلوم الإجتماعية بإعتراف مختلف الباحثين والمتخصصين في مجال المنهجية، حيث يعتبر المنهج المقارن المطبق في العلوم الإجتماعية بمثابة

المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية، وذلك نظراً لإستحالة تطبيق المناهج التجريبية على الظواهر الإجتماعية، وفيما يلي سنعرض ماهية المنهج المقارن وكيف إستخدمناه في هذه الدراسة.

1.2.1 مفهوم المقارنة.

قبل التطرق إلى كيفية إسقاط المنهج المقارن على دراستنا لابد من التطرق أولا إلى مجموعة من العناصر المرتبطة بماهية المقارنة، وعليه يمكن القول أن مفهوم المقارنة قد قدمت لها العديد من التعاريف من قبل مختلف الباحثين والمختصين، ومن بين التعاريف المقدمة نجد تعريف "جون ستيوارت ميل" الذي عرف المقارنة بقوله بأنها: عملية دراسة ظاهرة أو عدة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي عملية التحليل المنظم لمجموعة من الإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر (شلبي، 1997، ص 70). أما الأستاذ "عبد الغفار رشاد القصبي" فقد عرف المقارنة بأنها: العملية التي تحدد أوجه الإتفاق والإختلاف بين الظواهر المختلفة، وهي مطلب رئيسي في التحليل العلمي لدراسة أي ظاهرة، والمقارنة هي عملية ضمنية من أجل التحقق من صحة الفروض والكشف عن مختلف أوجه التماثل والتباين الموجودة بين الظواهر الواقعية وكذا تحديد الشروط والأسباب التي تكون سبب في حدوث هذه التشابهات والإختلافات (القصبي، 2004، ص 241). وهناك من الباحثين من عرفها بإعتبارها أحد الطرق الأساسية في البحث العلمي في ميدان العلوم الإجتماعية، والتي تقوم على إظهار وإقامة تناظر متقابل ومتخالف وذلك لإبراز أوجه الشبه والإختلاف بين حالتين أو ظاهرتين أو أكثر تحدثان في مجتمع واحد، أو في عدة مجتمعات (مصباح، 2008، ص 93). وعرف آخرون المنهج المقارن بأنه هو المنهج القائم على إستخدام أساليب الملاحظة والإستنتاج في مختلف مراحل المنهج المقارن، إنطلاقاً من وضع الفرضيات وصولا إلى المرحلة الأخيرة المتعلقة بالتفسير، وذلك عبر تطبيق ثلاثة خطوات رئيسية في البحث العلمي وهي الوصف، بناء النماذج، والتحقق من النظريات (حسين، 2014، ص.ص. 65–66).

وكتعريف إجرائي للمقارنة يمكن القول أن المنهج المقارن هو أحد المناهج العلمية المهمة في دراسة الظواهر الإجتماعية، والتي تقوم المقارنة فيها على تحديد التماثلات والإختلافات الموجودة في الظواهر بهدف معرفة أوجه الشبه والإختلاف، وذلك من خلال التعرف على الأسباب والعوامل التي تتسبب في حدوث هذه التشابهات والإختلافات.

2.2.1 المقارنة وإسقاطها على الدراسة.

تُطرح على الباحث قبل إجرائه للمقارنة مجموعة من الأسئلة الجوهرية والتي تساعده في إجراء المقارنة، ومن بين الأسئلة التي تطرح: ماذا نقارن؟ لماذا نقارن؟ كيف نقارن؟ ما هي وسائل وأدوات المقارنة؟ ما القيمة المضافة للمنهج المقارن؟. وبالرجوع للإجابة على هذه الأسئلة يمكن القول أن المقارنة ترتبط بمجموعة من الخطوات التي يجب تتبعها عند إجراء المقارنة، كما ترتبط المقارنة بتوفر مجموعة من الشروط حتى يتمكن الباحث من إجراء مقارنة بطريقة صحيحة، ومن بين الخطوات التي يجب تطبيقها ضرورة ضبط وحدات المقارنة، وتحديد المفاهيم بطريقة دقيقة، وكذا تصنيف هذه المفاهيم إلى عناصر ومتغيرات قابلة للمقارنة (القصبي، مرجع سابق، ص 243)، هذا على المستوى النظري، أما على المستوى التطبيقي المتعلق بدراستنا وإسقاطها على موضوع الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب فإننا إعتمدنا على تحديد مجموعة من العناصر الأساسية والتي تشكل جوهر تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة لكل دولة، وذلك بعد تحديدنا للمفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي، وعليه تتمثل العناصر التي قمنا بضبطها لإعتمادها كركيزة أساسية لإجراء المقارنة بين البلدين فيما يلي:

- الموارد الطبيعية والبشرية.
- حجم الإنتاج الزراعي.
- نصيب الفرد من الناتج الزراعي.
- مساهمة الناتج المحلي الزراعي في حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- الصادرات والواردات الفلاحية.
- معدل الإكتفاء الذاتي.
- المتاح للإستهلاك.
- معدل سوء التغذية.
- عدد السكان.

- معدل الفجوة الغذائية.

- السياسات والإستراتيجيات الزراعية المطبقة.

- تحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي.

وعليه تعتبر هذه أهم العناصر التي اعتمدناها في إجراءنا للمقارنة بين الجزائر والمغرب في مجال الأمن الغذائي، هذه العناصر تعتبر بمثابة مؤشرات تبين مدى قدرة الدول على تحقيق الأمن الغذائي الخاص بها، حيث سنبين من خلالها العلاقة الموجودة بين مختلف هذه العناصر ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الغذائي، وكذا تباين أسباب وظروف التي تؤثر على هذه المؤشرات والمتغيرات، كل ذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المتوخاة من هذه المقارنة، حيث أن المقارنة لها غايات وأهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها في دراسته، وقد وضع "جيوفاني سارتوري" ثلاثة أهداف رئيسية للمقارنة، يتمثل الهدف الأول في السيطرة: أي أن يصبح الباحث قادراً على التحكم في الظاهرة أو الظواهر التي يقوم بدراستها أو مقارنتها وقادراً على التحكم في عناصرها ومتغيراتها، وذلك حتى يتمكن الباحث من التحقق من صحة الفروض والتصورات التي وضعها في هذه الدراسة، أما الهدف الثاني يتمثل في الفهم المتعمق: حيث أن المقارنة تساعد الباحث على فهم طبيعة الظاهرة وأبعادها وخصائصها وتركيباتها وظروف تطورها، وعليه فإن الفهم الدقيق والجيد للظاهرة يساهم في التحكم فيها وضبط مجالها مما يساعد على الوصول الإستنتاجات والتفسيرات الضرورية لتحقيق الأهداف البحثية، أما الهدف الثالث للمقارنة حسب سارتوري فيتمثل في التفسير أي تفسير النتائج التي تم الوصول إليها وبناء الإستنتاجات العلمية المطلوبة، وذلك من خلال تفسير الأسباب والظروف التي تحدد أوجه الشبه والإختلاف، حتى يمكن من الوصول إلى حلول وآليات بديلة تساعد على إصلاح الخلل أو المشكلة التي تواجه تلك الظاهرة المدروسة في بلد معين أو عدة بلدان، وعليه فالتفسير يعد من بين أهداف المقارنة حيث تتطلب المقارنة الجيدة ضرورة تقديم تفسيرات علمية منطقية تساعد على الوصول إلى التعميم النظري حسب جيوفاني سارتوري (Timothy, 2016, pp 15-17). وهناك من الباحثين من قدم أهداف أخرى للمقارنة تتمثل في أن المقارنة تساعد على تقويم الثقافة الخاصة بكل الشعوب وذلك من خلال مقارنتها مع الثقافات الأخرى، كما تساعد المقارنة على الإستفادة من تجارب الدول الأخرى ما يسمح للدول الأخرى من تجنب الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعت فيها تلك الدول، كما تساعد في الإستفادة من التجارب الناجحة والرائدة في الدول المتطورة، وكذلك فإن المقارنة تسمح بتصنيف

الأنظمة السياسية ومعرفة بيئتها وتباين آليات وكيفية عملها (شلبي، مرجع سابق، ص 82). وعليه يمكن القول أن إطار دراستنا المتعلق بالأمن الغذائي وتحدياته في الجزائر والمغرب لن تخرج عن تحقيق جملة هذه الأهداف العلمية التي أكدها مختلف الباحثين والمختصين، حيث أن مقارنتنا تستهدف إلى التعرف على ظروف وأسباب الإختلافات والتشابهات الموجودة بين البلدين، وذلك من خلال محاولة التحكم في مختلف ما يرتبط بهذه الظاهرة وفهمها وتفسيرها، كل ذلك بغرض الوصول إلى إستنتجات وحقائق علمية منطقية تسمح بإصلاح الثغرات والسلبيات في كلا البلدين والإستفادة من السياسيات والإستراتيجيات الفعالة إن وجدت في أي من الدولتين، بما يسمح بتحقيق الأمن الغذائي مستقبلا لكلا البلدين.

أما فيما يتعلق بكيفية المقارنة فإنه حسب "جيوفاني سارتوري" طريقة المقارنة تتم من خلال ضرورة تصنيف الظواهر السياسية إلى عناصر وضبطها، ومن ثم تحديد طريقة الإنتقال في السلم التجريدي لمقارنة الظواهر أي نبدأ في المقارنة من أعلى الهرم ثم ننتقل إلى أسفل الهرم أو العكس صحيح، بحسب جيوفاني سارتوري فإن الإعتماد على الفئات المتوسطة (نظرية المدى المتوسط) يعد أفضل إستراتيجية للمقارنة، وتتم المقارنة من خلال تحديد شروط وظروف حدوث المتغيرات المستقلة المتشابهة والمختلفة وتأثيرها على المتغيرات التابعة، وتتم خلالها تحديد أوجه الشبه والإختلاف الموجودة، بواسطة تحديد الإستراتيجية الأكثر تشاب والأكثر إختلاف من خلال جمع الخصائص المتشابهة والمختلفة وفصلها، ومعنى هذا المقارنة بين المتغيرات المتشابهة والمختلفة في الظاهرة المدروسة وتأثيرها على المتغيرات التابعة بهدف قياس العلاقة بين السبب والنتيجة (Sartori, 1991, pp 249-250)، وقد أرتأينا في دراستنا الإعتماد على هذه الطريقة في مقارنتنا بحيث إعتمدنا على الفئات المتوسطة كمتغيرات للدراسة والمتمثلة في الإمكانيات الطبيعية والبشرية، والإنتاج الزراعي، والسياسات والإستراتيجيات، والتحديات في كلا البلدين وإستخلاص أوجه الشبه والإختلاف الموجودة في كلا البلدين لمعرفة تأثيرها على المتغيرات التابعة الأخرى والمتمثلة بصورة أساسية في الإكتفاء الغذائي، الفجوة الغذائية، سوء التغذية وغيرها وذلك لقياس العلاقة بين السبب والنتيجة، بهدف الوصول إلى حلول للمشاكل التي تعاني منها كلا الدولتين.

أما فيما يتعلق بالوسائل والأدوات التي تستخدم في المنهج المقارن، فإن إجراء المقارنة تعتمد على إستخدام العديد من الأدوات والوسائل كغيرها من مناهج البحث العلمي، وعليه من بين الأدوات

والأساليب المستخدمة في التحليل المقارن نجد أن هناك من الباحثين من يستخدم أدوات وأطر تحليلية كالمنهج التاريخي، وتحليل المضمون، والملاحظة بالمشاركة، والمؤسسات السياسية والثقافة السياسية وغيرها (القصبي، مرجع سابق، ص 242)، كما يعتمد المنهج المقارن على تطبيق مختلف مستويات البحث العلمي كالوصف من خلال ملاحظة التشابهات والإختلافات الظاهرية وتحليل عناصرها، كما يستخدم المنهج المقارن مستوى التصنيف بهدف صياغة نماذج تصنيفية، وأخيراً يعتمد المنهج المقارن على مستوى التفسير وذلك من خلال تفسيره للعلاقة السببية بين المتغيرات وقياس تأثيراتها فيما بينها(شلبي, مرجع سابق، ص 72). وقد أرتأينا في دراستنا هذه الإعتماد على هذه الأدوات والوسائل البحثية المتعارف عليها من قبل مختلف الباحثين والدارسين والمتمثلة في الملاحظة والإستنتاج وتحليل مضمون النصوص والمنشورات المتعلقة بالموضوع، وعلى البيانات الإحصائية وتحليلها (إعتمدنا على الجداول البيانية، والأشكال البيانية، والخرائط، الموجودة في مختلف تقرير المنظمات العالمية والعربية كمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وكذلك إعتمدنا على إحصائيات وتقارير وزارة الفلاحة في كل من الجزائر والمغرب)، والمنهج التاريخي(من خلال الحديث عن تطور السياسات والبرامج الفلاحية المطبقة في كلا البلدين المقارنين)، وذلك للحصول على المصادر والمعلومات الدقيقة المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي العربي خاصة في الجزائر والمغرب وذلك لتسهيل علينا مهمة إجراء المقارنة بطريقة صحيحة للوصول إلى النتائج المطلوبة.

أما فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة في إجراء المقارنة، فإن المقارنة تعتمد على إستخدام مجموعة من الأساليب غير أن هذه الأساليب متميزة ومختلفة عن بعضها فقد تصلح تطبيق إحداها على ظاهرة معينة ولكنها لا تصلح لتطبيقها على حالة أخرى، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي: طريقة المقابلة والتي تعني جمع المعلومات عن الظواهر المدروسة ومقابلتها في آن واحد قصد التعرف على أوجه الشبه والإختلاف بطريقة مباشرة، أما الطريقة الثانية فهي طريقة المقاربة: والتي يقصد بها لغويا التقريب أي التركيز على دراسة الظواهر والقوانين المتشابهة والمتقاربة، والتي تكون فيها عناصر التشابه أكثر من عناصر الإختلاف، أما الطريقة الثالثة فهي طريقة المضاهاة، وتقوم هذه الطريقة على عكس طريقة المقاربة، أي أنها تركز على دراسة الظواهر المتباينة والمختلفة عن بعضها البعض والتي تكون عناصر الإختلاف أكثر من عناصر التشابه، أما الطريقة الرابعة والأخيرة فهي طريقة الموازنة المنهجية، وهي طريقة تخضع إلى تطبيق مناهج تساعد على الوصول إلى نتائج إيجابية من

وراء دراسة أوجه التوافق والإختلاف ما يساهم في الوصول إلى حلول مثالية من وراء هذه المقارنة (بن مشري، 2018، ص.ص. 43–46). وعليه فإنه بالرجوع إلى الأهداف من وراء دراستنا فقد إعتمدنا على تطبيق أسلوب الموازنة المنهجية وذلك من خلال دراسة أوجه الشبه والإختلاف في مجال الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب وذلك بهدف الوصول إلى حلول ونتائج إيجابية تساهم في تفعيل الأمن الغذائي في كلا البلدين. غير أننا لا نستثني إعتمدنا على الأساليب الأخرى كالمقابلة والمقاربة لكونها أساليب ضرورة تساعدنا على إجراء المقارنة والوصول إلى النتائج والإستنتاجات المطلوبة.

أما فيما يتعلق بمستويات المقارنة فهناك إختلاف بين الباحثين في تصنيف مستويات المقارنة، فهناك من يرى أن للمقارنة مستويين، وهما المستوى الشكلي أو الخارجي والمستوى الداخلي أو الجوهري، فالمستوى الشكلي يقصد به مقارنة الأشكال الخارجية للظاهرة كالأحجام والألوان، والمسافات والأعداد، والأنواع...الخ، أما المستوى الجوهري فيركز على مقارنة خواص وطبيعة الظواهر وعناصرها الجوهرية، ومعنى ذلك تلك المقارنة التي تتناول الأبنية الأساسية المُشكلة للظاهرة المدروسة، وفهم جوهرها بطريقة متعمقة (مصباح، مرجع سابق، ص.ص. 92–93). وهناك من يرى بأن مستويات المقارنة تنقسم إلى مستويين هم المستوى الكلي والمستوى الجزئي، فالمستوى الكلي يعتمد على مقارنة كل ما يحيط بالظاهرة الإجتماعية التي يتم مقارنتها من حيث تواجد هذه الظاهرة داخل الدولة من حيث طبيعة النظام الدولة وسلطتها السياسية وغيرها، أما المستوى الجزئي فيتعلق بدراسة الظاهرة الإجتماعية التي تجري عليها المقارنة من حيث تركيبتها وطبيعتها وخصائصها ومتغيراتها، وهناك من يرى أن المقارنة تقوم على مستويين هما مستوى التحليل النوعي والكمي ويركز على المقارنة الكلية بين دولتين أو أكثر، ومستوى التحليل التاريخي والذي يركز على تقييم سياق تطور الظاهرة المدروسة منذ ظهورها وتأثير الأحداث التاريخية على عملية إتخاذ القرارات حيال الظواهر المقارنة (Timothy, op.cit, pp 13–14)، وعلى الرغم من تعدد مستويات المقارنة المختلفة وفق لرؤية الباحثين والمختصين إلا أن الإختلاف في تحديد هذه المستويات يعتبر مجرد إختلاف في التسمية اللغوية فقط حسب رأينا، وليس إختلاف جوهري فيما بين هذه المستويات التي ذكرناها، وكل باحث يعتمد على مستوى معين في مقارنته حسب طبيعة موضوعه وحسب الأهداف التي يريد أن يصل إليها من خلال هذه المقارنة. وبالرجوع إلى دراستنا المقارنة في مجال الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب فقد إعتمدنا على مستوى التحليل الجزئي أو الداخلي بشكل رئيسي، وذلك لأننا سنركز في دراستنا على مقارنة العناصر

المشكلة لمسألة الأمن الغذائي ومتغيراتها في كل من الجزائر والمغرب، دون اللجوء إلى مقارنة بين طبيعة الأنظمة السياسية في كلا البلدين وتركيبتهما السياسية، وهذا حتى نتمكن من ضبط متغيرات المقارنة والتحكم فيها بطريقة جيدة، وذلك لأن الإعتماد على مستويات المقارنة كلها ستؤثر سلبا على قدرتنا على التحكم في هذه المتغيرات وضبطها وبالتالي فإن ذلك سيؤثر سلبا على النتائج المطلوب تحقيقها من هذه المقارنة، وعليه فإننا إعتمدنا في هذه المقارنة على نوع المقارنة الأفقية والتي تركز على بنية الداخلية للظاهرة الإجتماعية (الأمن الغذائي) وليس على نوع المقارنة العمودية والتي تركز على دراسة البنية الخارجية للظاهرة السياسية (السلطات السياسية، والنظم السياسية...الخ).

3.2.1 القيمة العلمية للمنهج المقارن:

يمكن القول أننا إعتمدنا على المنهج المقارن بصفة رئيسية على غرار باقي مناهج البحث العلمي وذلك لما لهذا المنهج من مزايا إيجابية تساهم في تطوير البحث العلمي للوصول الحقائق والمعارف الجديدة بشكل أكثر دقة وموضوعية، ومن بين المزايا والإيجابيات التي يضفها المنهج المقارن للبحث العلمي ما يلي:

– إن المنهج المقارن والذي يعتمد على تحديد وجمع المفاهيم المتشابهة والمختلفة عن الظاهرة المدروسة يساهم في بناء نظري متكامل.

– تسمح المقارنة بالوصول إلى درجة كبيرة من العمومية، وذلك من خلال القوانين والنظريات التي يمكن إكتشافها عند إجراء المقارنة.

– يعتبر المنهج المقارن من بين المناهج الأكثر ملائمة لدراسة الظواهر الإجتماعية المختلفة مهما كنت صفتها أو طبيعتها، وذلك نظرا لإعتماده على طرق التحليل والتفسير والفهم بنسبة كبيرة.

– يساعد التحليل المقارن الدقيق في زيادة إكتشاف متغيرات وفروع لم تكن تظهر من قبل مما يساهم في تطوير العلم، وذلك من خلال ظهور موضوعات ودراسات علمية جديدة وجديرة بالبحث العلمي، وذلك يرجع إلى أهمية المنهج المقارن (مصباح، مرجع سابق، ص 94). كما تساهم المقارنة بفضل تتبع مراحلها وخطواته بطريقة صحيحة في التعامل مع السببية المعقدة وتأثيرها على نتائج ومتغيرات البحث، وكذا فهم العلاقة بين المتغيرات والعوامل بشكل أفضل ما يسمح بتفسيرها، من خلال إظهار وجود علاقة بينها من خلال تقديم إحصائيات وأرقام كمية تثبت هذه العلاقة، وعليه فإن

المقارنة تعتمد على البحث النوعي من خلال وصف وتحليل الظاهرة وتفسيرها، وعلى البحث الكمي الذي يبين مدى العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة وهو ما يبين مدى أهمية هذا المنهج، ضف إلى ذلك أن المنهج المقارن قد يساهم في وضع نظرية جديدة أو على الأقل تبني تصور نظري جديد وذلك من خلال وضع تصور مسبق على الظاهرة المدروسة من خلال فرضيات يتم التحقق من صحتها، غير أنه في هذه النقطة ينبغي بناء هذا التصور من خلال إختيار معايير علمية منطقية تستمد من تصميم البحث، أو من خلال وضع خيارات مناسبة فيما يتعلق بالمتغيرات أو الوحدات التي سيتم مقارنتها (Timothy, op.cit, pp 20-23).

وعليه نظراً للقيمة العلمية التي يساهم فيها المنهج المقارن في البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والتي تسمح بإمكانية التعميم النظري والإستشراف والتنبؤ، فقد إعتمدنا على هذا المنهج كأساس لبناء دراستنا المتعلقة بتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، وذلك بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة والتي يمكننا من خلالها وضع الحلول المناسبة لتجاوز مشكلة الأمن الغذائي العربي وتحقيقه مستقبلا ليس في دولتي المقارنة فقط، بل في كل الدول العربية، وذلك من خلال الإستفادة من البرامج والخطط الفلاحية الناجعة إن وجدت في هاته الدولتين، أو من خلال تصحيح الأخطاء والثغرات التي وقعت فيها هذه الدول أثناء محاولة تحقيقها لأمنها الغذائي، ولما لا الوصول إلى تبني نماذج رائدة في مجال الأمن الغذائي مستقبلا.

3.1 أزمة الغذاء وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي.

شهد العالم المعاصر حدوث العديد من الأزمات الغذائية خاصة في السنوات الأخيرة، وقد نتج عنها عدد من التأثيرات الخطيرة على مختلف المستويات، حيث أثرت هذه الأزمات على الأفراد والدول على حدا سواء، فبالنسبة للأفراد فقد وجدوا أنفسهم عاجزين عن الحصول على الغذاء الكافي بسبب إما ندرته وإما بسبب إرتفاع أسعاره ما تسبب لهم في حدوث العديد من المشكلات الصحية كنقص التغذية والهزال والمجاعة، أما بالنسبة للدول فقد وجدوا أنفسهم بدورهم في مشكل يتعلق بصعوبة الحصول على الغذاء الكافي من الأسواق العالمية تلبية الاحتياجات المحلية نظرا لزيادة الطلب عليه في ظل قلة العرض المتوفر ما أدى إلى إرتفاع أسعاره بشكل رهيب ما أثر ذلك بدوره ماليا على الدول المستوردة، وعليه تشكل الأزمات الغذائية أحد أكبر مشكلات التي تواجه الدول في سبيل تحقيق التنمية والأمن الغذائي.

1.3.1 أزمة الغذاء.

1.1.3.1 تعريف الأزمة:

يدل مفهوم الأزمة في أبسط معانيها على إنحراف ظاهرة ما عن مسارها العام (النجفي أ، مرجع سابق، ص 117). ويمكن أن تعرف الأزمة على أنها فترة من الزمن تتميز بوجود خطر كبير أو صعوبة كبيرة وشديدة أو عدم يقين أي لحظة قرار وقت الصعوبة، مما تخلق حالة من الإرتباك بين الأفراد كونها تحدث بشكل مفاجئ. ويمكن القول بصفة عامة أن الأزمة هي عبارة عن حالة أو حدث أو موقف غير متوقع واسع أو عميق التأثير تتعلق بمصير الفرد أو مصير منظمة أو مصير دولة تهدد بقائها وإستمرارها تستدعي التدخل لمواجهتها والحد من تأثيرها قبل أن تتفاقم آثارها السلبية (الحدراوي & الخفاجي، 2010، ص 195).

2.1.3.1 تعريف الغذاء:

الغذاء هو عبارة عن مجموعة المواد والسلع التي يتم تناولها في مختلف الأوقات والتي تسمح بضمان قيام الجسم بنشاطاته الحيوية بشكل صحي وسليم، فالغذاء سيسمح بتوفير الحد اللازم من الطاقة للجسم، وسيسهم في النمو وتجديد ما يتلف من الخلايا، كما يحفظ الجسم من خطر الإصابة بالأمراض (المخلاقي، 2011، ص 320).

ويعتبر الغذاء من بين العناصر الأساسية التي تتوقف عليها حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية فبدونه لا يمكن العيش، فهو مثل الأكسجين والماء يكتسي أهمية كبيرة لبقاء الإنسان في الوجود، لكون هذا الأخير (الإنسان) كائن حي مستهلك وبإستمرار أيضا، خاصة عندما تكون الظروف والأحوال الإقتصادية والإجتماعية جيدة، في هذه الحالة لا يكتفي بالقليل في أكله ولا يقتنع بمادة واحدة في تغذيته، بل يستخدم في إشباع حاجاته ورغباته مواد عديدة ومتنوعة وبكميات قد تفوق الحاجة أيضا، وذلك بهدف إستمداد القوة وإكتساب المناعة اللازمة ضد الأمراض وضمان حماية الذات وغير ذلك من الدوافع والأسباب الثابتة والواهية.

كل هذا حتى يتمكن الإنسان من أن يمارس وظائفه المختلفة في الحياة والوجود على أكمل وجه، فلا يستطيع الإنسان مثلا أن يقوم بأعماله خاصة التي تتطلب القوة دون وجود طعام بالحجم الكافي والصحي، إذ أنه بفضل الغذاء يكتسب الإنسان القوة ويحصل على الطاقة الحرارية التي تجعل جسمه وأجهزته وقدراته العضلية وملكاته العقلية حيوية ونشيطة، وعليه فالإنسان لا يستطيع أن يتحكم في جسده وتفكيره إلا إذا تحكم في غذائه وطعامه، وهذا طبعا يتماشى وما فرضته إرادة الخالق سبحانه

وتعالى في جميع الكائنات الحية سواء العاقلة منها أو غير العاقلة، وهي تشمل حتى الذين خصهم عزوجل من الرسل والأنبياء وذلك لإيصال رسالاته عزوجل، إذ لابد لكائن حي من الغذاء، وكيف لا وربنا عظمت قوته وجبروته يقول: "وما جعلناكم جسدا لا يأكلون الطعام وما كانوا خالدين" (جلال أ، 1989، ص 6).

3.1.3.1 الأزمة الغذائية:

تشير الأزمة الغذائية حسب المختصين إلى عدم قدرة الإمكانات الإقتصادية القومية على توفير احتياجات أفراد المجتمع من الغذاء، سواء لأسباب إقتصادية أو طبيعية أو غيرها (النجفي أ، مرجع سابق، ص.ص. 117–118).

وتعتبر مشكلة الغذاء من بين أكثر المشاكل التي واجهت سكان المعمورة وتواجهها في الحاضر وستواجهها في المستقبل كذلك، وذلك بسبب غياب التوازن بين عرض الغذاء والطلب عليه في الأسواق خصوصا في العديد من الدول خاصة الدول النامية والعربية منها (جلال أ، مرجع سابق، ص 5).

ونظراً للمساحة الجغرافية التي تغطيها، ونظراً لحدتها وكثافتها، أصبحت أزمة الغذاء تختلف في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين (خاصة أزمة الغذاء 2007–2008، وأزمة الغذاء 2010–2011) كل الإختلاف عن سابقاتها، وانتهت فترة وفرة القمح في الأسواق. حيث أن العجز العالمي تجاوز عتبة 60 مليون طن، مما فتح حقبة جديدة تتسم بعدم الإستقرار الكبير والذي نتج عنه ما يلي:

- المدخرات العالمية من الغذاء تدق نقوص الخطر ما ينذر بنقص كارثي.
- نفس الهبوط الحد في الإحتياطات التجارية ومستودعات البلدان المصدرة للسلع الغذائية.
- إرتفاع أثمان السلع الغذائية خاصة أسعار القمح والتي بلغت أرقام قياسية.
- التغير المناخي والذي أثر على أحوال الطقس سلبا (شتاء قارص، أو جفاف، أو مرض المحاصيل أو الماشية...).

ومن بين تجليات الحقبة الصعبة من بعد انخفاض الإنتاج العالمي في الغذاء ما يلي:

- فُرضت مجموعة من البرامج التقويمية نتيجة الأزمة ما جعلت البلدان ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض أقل قابلية للتعامل مع حالة الأزمة.
- إنتشار الفوضى المالية وذلك منذ إنهيار نظام برتن وودز وما خلفه من تزايد في حدة التضخم.

– الإرتفاع الجنوني في أسعار الطاقة والأسمدة وعدم إستقرارها أدى إلى حالة عدم الإستقرار وزاد من حدة الفوضى أكثر فأكثر.

– ظهور الصدمات النفطية وتضاعف ثمن القمح أربع مرات، دفعت بالعديد من الدول الفقيرة إلى اللجوء المباشر للاختيار بين الطاقة والغذاء.

– أصبح القمح أداة إستراتيجية.

كشفت هذه التجليات لأزمة الغذاء بعض الأسباب العميقة منها عدم التوازنات البنيوية في النظام الغذائي العالمي. ففي دول الشمال مثلا، تنتج البلدان الصناعية الغذاء أكثر بكثير مما هي في حاجة لإستهلاكه أو تصديره. في حين دول الجنوب، نجد أن البلدان النامية غير قادرة على إنتاج الكميات الضرورية للإستهلاك أمام الطلب المتزايد. كما أن الكثير من هذه الدول لا تمتلك القدرة المالية على تسديد فاتورات الإستيراد المرتفعة بإستمرار بين الشمال والجنوب، كما أصبحت حجم المساعدات من أجل التنمية، في تراجع وهبوط مستمر نظرا لأنها توجه في الأصل لغير أهدافها.

ومما زاد من حدة الأزمة الغذائية أكثر فأكثر وجود عوامل أخرى منها:

– البنايات التقليدية القروية ما زالت كما هي في غالبية البلدان، وغالبا ما تكون غير ملائمة للعيش.

– سياسات دعم الأسعار تخدم الفئات الحضرية، لم تكن في صالح للفلاحين.

– مسألة التحديث، تسرّيع في وتيرة ما يعرف بالثورات الخضراء، أدى إلى تهميش المجتمعات القروية التقليدية.

– زيادة النمو الديمغرافي، حيث أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في بعض الثورات الخضراء، لازال يشكل عائقا يتجلى في الخصائص لإرضاء الطلب الغذائي المتزايد.

– ما زالت الفلاحة في البلدان النامية مرتبطة بالظروف الصعبة التي تشهدها إقتصاديات هذه الدول.

هذه العوامل كشفت عن خطورة الأزمة الغذائية في شموليتها. فإن كانت أزمة مؤقتة سابقا، فقد أصبحت أزمة مزمنة في سنوات السبعينات، وزاد من حدتها أكثر في سنوات الثمانينات، ثم ما تركته بعد ذلك من إنعكاسات سياسات التقويم الهيكلي على الفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا وضعفا، ثم في عقد التسعينات ما كان من آثار الصراعات والحروب الداخلية على المجتمعات.

هنا يتبين جسامة مخاطر أزمة الغذاء في العالم وذلك من خلال تقدير حجم معاناة الإنسانية من تعرضها لسوء توزيع المواد الغذائية المتاحة لسكان العالم بطريقة غير عادلة، ولنقص حجم المواد الغذائية في البلدان النامية والفقيرة بشكل خاص. فعلى الرغم من نجاة عدد كبير من الأشخاص من

الهلاك نتيجة المجاعة خاصة في إفريقيا، والذين مازالو يكافحون في سبيل البقاء وبخاصة الأطفال والنساء، إلا أنهم ما زالوا يعانون من أضرار جسمانية وعقلية لا رجعية لا توجد لها علاج، وسوف تؤثر عليهم طوال حياتهم، ولن يستطيعوا أن يعيشوا نفس الحياة التي يعيشها الأشخاص الأصحاء، ولن ينعموا بأمن غذائي كغيرهم من البشر (أكحل العيون، مرجع سابق، ص.ص. 10-12).

2.3.1 العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي.

هناك العديد من العوامل المشتركة بين مختلف الدول التي تؤثر سلبا على تحقيق الأمن الغذائي، وعلى تلبية مختلف حاجيات السكان من الغذاء، وعليه فإن كل دولة مطالبة بمراعاة هذه العوامل، والعمل على السيطرة عليها قدر الإمكان حتى تسنح لها الفرصة من أجل تحقيق الأمن الغذائي لجميع فئات المجتمع، ومنه يمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

1.2.3.1 التغير المناخي:

يتأثر الإنتاج الزراعي بمجموعة من الظروف والعوامل ومن بين أهم الظروف التي تؤثر على العملية الإنتاجية نجد ظاهرة تغير المناخ، هذه الظاهرة أصبحت تؤرق مختلف الحكومات وذلك لما لها من تأثيرات خطيرة على مختلف المجالات.

ويُعرف تغير المناخ على أنه حدوث إضطراب في الظروف المناخية السائدة، من خلال إما إرتفاع درجة الحرارة المعتادة، أو من خلال الإرتفاع الكبير في التساقطات المطرية (الفيضانات)...الخ، ويعتبر التغير المناخي أحد العوامل التي تشكل عائقاً أمام الدول لتحقيق أمنها الغذائي، حيث أنه مثلا في حالة التساقطات المطرية المرتفعة والتي تتسبب في حدوث فيضانات فإن ذلك يؤدي إلى تلف المنتوج الزراعي، أما في حالة إرتفاع درجة الحرارة فإن ذلك يؤدي بدوره إلى إنخفاض حجم الإنتاج نتيجة قلة تساقط الأمطار من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تلف المنتوج بحكم درجة الحرارة المرتفعة، وكل ذلك يؤثر على مستوى الإنتاج العالمي للسلع الغذائية مما يؤدي إلى إرتفاعها في الأسواق العالمية مما يزيد من الأعباء المالية المخصصة لإستيراد السلع الغذائية أكثر فاكثر (كينة، 2013، د.ص).

2.2.3.1 العوامل الديمغرافية:

يعتبر النمو الديمغرافي المتزايد خاصة في السنوات الأخيرة أحد العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال زيادة مساهمتها في تأزم مشكلة الغذاء، حيث أن زيادة عدد السكان في

أي دولة يفرض تحديات جديدة تتعلق بضرورة زيادة توفير الغذاء المتاح للإستهلاك نتيجة إختلال بين العرض والطلب على الغذاء، ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد السكان في أي قطر يؤدي إلى زيادة في بناء المناطق العمرانية على حساب الأراضي الزراعية مما يؤثر ذلك سلبيا على الإنتاج الزراعي نتيجة هذا التوسع، حيث تتقلص المساحات الزراعية المزروعة في هذه الحالة.

3.2.3.1 العوامل الطبيعية:

هناك مجموعة من العوامل الطبيعية التي تودي إلى ضعف الإنتاج الزراعي ما يؤثر ذاك على تلبية إحتياجات السكان من الغذاء وأهم هذه العوامل هي:

– تراجع نسبة الأراضي الزرارعية نتيجة الظروف الطبيعية كالتصحر وإنجراف التربة وغيرها.

– إعتماد أغلب الزراعات الإنتاجية على الزراعات المطرية مما يؤدي إلى قلة الإنتاجية في حالة ندرة تساقط الأمطار.

– عدم الإستخدام العقلاني للموارد المائية والتي تتميز بالشح والندرة في بعض المواسم.

– تدمير الثروات الطبيعية والغابية والبيئية من قبل الإنسان نتيجة الإستغلال المفرط لها مما يساهم في زيادة مشكلة الغذاء.

– إستخدام الأراضي الصالحة للزراعة لبناء التجمعات السكانية وتدشين المؤسسات والمصانع (غراب، مرجع سابق، ص.ص. 53–54).

4.2.3.1 الوقود الحيوي:

يعتبر الوقود الحيوي من بين العوامل المؤثرة على توفير الغذاء على المستوى العالمي، حيث زادت في السنوات الأخيرة عدد من الدول في إنتاجها للوقود الحيوي مما أثر ذلك سلبا على الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي، كون أن إنتاج الوقود الحيوي يعتمد على إستخدام السلع الغذائية المختلفة لإنتاجه، ومن بين الآثار التي يخلفها أيضا تقليص المساحات الزراعية، كما أنه يتسبب في زيادة أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، كل ذلك سيساهم في زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ونقص التغذية، لذلك ظهر العديد من المعارضون الذين رفضوا فكرة إنتاج الوقود الحيوي لنظرا لما له من تأثيرات سلبية على تحقيق الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية.

5.2.3.1 العوامل التكنولوجيا:

تعد العوامل التكنولوجيا من بين أهم العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي في أي قطر، حيث أن دول الشمال تعتمد على التكنولوجيا الحيوية المتمثلة في تحسين أداء التربة والنباتيات

والحيوانات بإستخدام كائنات حية قد إستطاعت بفضل هذه التقنيات من أن تساهم في تحقيق إنتاجية نوعية وعالية، في حين نجد أن دول الجنوب ما زالت بعيدة عن تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة وبالتالي فهي غير قادرة على تحسين إنتاجيتها كما وكيفا وبالتالي فهي غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي.

6.2.3.1 العوامل السياسية:

تؤثر مجموعة العوامل السياسية التي تحدث في دولة ما على إمكانية تحقيق أمنها الغذائي، فمثلا غياب الإستقرار السياسي وإنتشار الصراع الداخلي يؤثر على إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي نتيجة غياب الإهتمام بالتنمية الزراعية والإهتمام بالجانب السياسي والأمني فقط، وهو ما يحدث في بعض الدول العربية بسب ثورات الربيع العربي، فهذه الدول غير قادرة على توفير الغذاء لمختلف أفراد المجتمع نتيجة الفوضى وعدم الإستقرار رغم توفرها على كامل الإمكانيات (كينة، مرجع سابق، د.ص).

7.2.3.1 الزيادة في الإستهلاك وتغير النمط الإستهلاكي:

يعد الزيادة في إستهلاك المحصول الإستراتيجي وتغير نمط الإستهلاك في أي قطر من بين العوامل التي تؤثر على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن دولة ما مثلا تنتج الأرز بنسبة معتبرة، إلا أن تغير الغير مخطط له في نمط الإستهلاك يؤدي إلى إستهلاك محصول القمح مثلا أي إستهلاك المحصول الذي لا يتم إنتاجه بنفس القدر.

8.2.3.1 المخزون الإستراتيجي:

يعتبر المخزون الاستراتيجي من بين العوامل التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي فكلما إمتلكت دولة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية كلما إستطاعت أن تحقق أمنها الغذائي، ويستخدم المخزون الاستراتيجي في عدة حالات منها طرح المخزون في الأسواق للإستهلاك في حالة إرتفاع أسعار الغذاء لتحقيق الموازنة، أما في حالة إنخفاض أسعار السلع الغذائية فتقوم الدولة بشراء كميات معتبرة من هذه السلع وتخزينها، أما في حالات الطوارئ كالكوارث الطبيعية مثلا تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى إستعمال هذا المخزون لمواجهة هذه الكارثة وتوفير الغذاء للمتضررين (الهادي، 2016، ص 7).

3.3.1 مؤشرات الأمن الغذائي.

لكي تتمكن كل دولة من معرفة الوضع الغذائي الخاص بها، لابد من وجود مجموعة من المؤشرات التي تعتمد عليها لقياس معدل الأمن الغذائي الوطني، غير أن إعتماد هذه المؤشرات

يختلف من دولة إلى أخرى، بحيث لا يوجد إتفاق عام على مؤشرات معينة، وعليه سنعرض مجموعة من المؤشرات المختلفة والتي ركزت عليها العديد من الدراسات.

هناك من يحصر مؤشرات قياس الأمن الغذائي في مجموعة من المؤشرات وهي:

– من بين المؤشرات المهمة لقياس الأمن الغذائية لأي دولة نجد معدل الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية ذات الإستهلاك الكبير، هذا المؤشر يبين أن الأمن الغذائي يتحقق من خلال مدى قدرة الدولة على إنتاج غذائها محليا لتلبية إحتياجات سكانها.

– مؤشر قيمة الإنتاج الزراعي المحلي إلى قيمة المنتوجات الزراعية المستوردة، حيث يتحقق الأمن الغذائي إذا كان حجم الإنتاج الزراعي المحلي يفوق الحجم المستورد.

– مؤشر قيمة المنتجات الزراعية المستوردة إلى قيمة السلع الإجمالية المستوردة، حيث أنه كلما انخفضت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة من قيمة إجمالي السلع المستوردة فإن ذلك يعني زيادة في حجم الإنتاج الزراعي الوطني.

– كما يقاس الأمن الغذائي من خلال نسبة قيمة النفقات الغذائية من إجمالي الناتج القومي.

– مؤشر قيمة مساهمة الإنتاج الزراعي السنوي في إجمالي الناتج المحلي.

– مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، ومدى مساهمة الفرد في الإنتاج الزراعي.

– مؤشر القيمة الصافية للسلع المستوردة إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث أنه كلما إنخفضت القيمة الصافية للواردات كلما زاد حجم الناتج المحلي وهو ما يعني أن كمية السلع الغذائية الموجود تفي إحتياجات السكان.

– مؤشر حجم المخزونات الإستراتيجية من السلع الغذائية إلى حجم الإستهلاك السنوي (المرجع السابق، ص 7).

غير أن هناك من المختصين والباحثين من يحصر مؤشرات قياس الأمن الغذائي في عدد من المؤشرات الأخرى أهمها:

1.3.3.1 الاحتياجات الغذائية:

يعد توفير الاحتياجات الغذائية أحد أهم المؤشرات وفقا لهذا التصور لقياس الأمن الغذائي، ويقصد بالاحتياجات الغذائية مختلف السلع الغذائية الإستهلاكية التي تحتوي على معدلات معتبرة من الطاقة والتي تسمح للإنسان بممارسة نشاطه بطريقة جيدة، ويختلف قياس الإحتياجات الغذائية من

دولة إلى أخرى غير أنه يتم حسابها في غالب الأحيان من خلال حساب متوسط المتاح للإستهلاك الزائد ناقص معدل الإنحراف المعياري مع أخذ في عين الإعتبار الفروق الموجودة بين الأفراد.

2.3.3.1 تقدير نقص الغذاء:

تسهر منظمة الأغذية والزراعة سنويا على إصدار تقرير عن حالات الأمن الغذائي، حيث تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن المتاح من الغذاء في كل دولة وتقوم بجدولتها ومن ثم يسمح لها بحساب بعض مؤشرات الأمن الغذائي منها مؤشر نقص التغذية، حيث أن ظهور المؤشر في كل دولة يدل على عجزها عن توفير الحد الأدنى من الإستهلاك لأفراد المجتمع حسب المعايير الدولية (الزغبي، 2006، ص.ص. 5–6).

غير أن هناك مجموعة من الباحثين آخرون يركزون على مجموعة من المؤشرات لقياس الأمن الغذائي وتتمثل في:

3.3.3.1 الناتج المحلي الإجمالي:

من بين المؤشرات المعتمدة لقياس الأمن الغذائي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما إرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة فإن ذلك يدل على تحسن الوضع الغذائي، والعكس صحيح، فإن التراجع في حجم هذا الناتج يؤدي بالتالي إلى تراجع حجم الناتج القومي مما سيؤثر ذلك على وضعية الأمن الغذائي.

4.3.3.1 الناتج المحلي الزراعي:

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الزراعي من المؤشرات المهمة لمعرفة مدى إعتماد الدولة على نفسها في إنتاجها لغذائها، فكلما إرتفع حجم الناتج المحلي الزراعي كلما دل ذلك على تحسن الوضع الغذائي، في حين أن إنخفاض حجمه مع زيادة حجم الإستهلاك الغذائي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية (كينة، مرجع سابق، د.ص).

5.3.3.1 مؤشر معدل إستهلاك الغذاء:

يعد مؤشر معدل إستهلاك الغذاء من المؤشرات المهمة المستعملة لقياس الأمن الغذائي، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال حساب متوسط عدد الأيام التي يتناول فيها الفرد غذائه سواء تم حساب هذا المتوسط أسبوعيا أو شهريا أو حتى سنويا، ويتم تقدير هذا المعدل كميا (الوزن) (دائرة الإحصاءات العامة، 2012، ص.ص. 5–6).

6.3.3.1 مرونة الطلب السعرية:

ويقصد بها " مدى استجابة الكمية المطلوبة للإستهلاك للتغير في سعرها "، وتقاس من خلال العلاقة التالية:

م.ط.س = التغير النسبي في الكمية المطلوبة / التغير النسبي في سعر السلعة

فإذا كانت نسبة مرونة الطلب السعرية أكثر من الواحد فإن ذلك يدل أن هناك مرونة في الطلب أي أن هناك زيادة في الكمية المطلوبة للإستهلاك أكبر من الزيادة في سعر السلع والعكس صحيح، فإذا كانت نسبة المرونة أقل من الواحد فإن الطلب غير مرن أي أن الكمية المطلوبة للإستهلاك أقل من زيادة سعرها، أما في حالة أن نسبة المرونة كانت مساوية للواحد فإن هناك تكافئ بين الكمية المطلوبة وسعر تغير السلعة. ويتحقق الأمن الغذائي حسب هذا المؤشر في حالة ما إذا كان الطلب غير مرن أي أن تغير في سعر السلع المتاحة للإستهلاك لا يقابله تغير في الكمية المطلوبة للإستهلاك، أما في حالة أن الطلب مرن في إن ذلك يؤدي حتما إلى غياب الأمن الغذائي.

7.3.3.1 مرونة الطلب الداخلية:

يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغير النسبي في حجم الكمية اللازمة عندما يتغير الدخل، وهذا المؤشر لا يؤثر على أصحاب الدخول المرتفعة لأن لهم القدرة المادية للحصول على السلع الغذائية التي تعرف تغير في أسعارها، بينما الفقراء يتأثرون بهذا المؤشر نظرا لكون أجورهم منخفضة وبالتالي فهم لا يستطعون الحصول على هذه الأغذية بتلك الأسعار مما يضطرهم إلى التحول إلى إستهلاك سلع أخرى ذات أسعار أقل وذات قيمة غذائية أقل، مما يفرض على الدولة في هذه الحالة التدخل لدعم أسعار هذه السلع حتى يمكن الوصول إليها من قبل فئات ذات الدخل المنخفض (كينة، مرجع سابق، د.ص).

4.3.1 وسائل تحقيق الأمن الغذائي.

هناك العديد من الآليات والوسائل التي تلجأ إليها أي دولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتختلف هذه الوسائل من دولة إلى أخرى بحسب أهدافها المسطرة لتحقيق أمنها الغذائي، وتتروح هذه الوسائل بين مجموعة من السياسات الزراعية والإنتاجية والإستهلاكية، وكذا برامج وخطط وإستراتيجيات معينة لضمان تحقيق الأمن الغذائي، وسنتناول هذه الوسائل بنوع من التفصيل:

1.4.3.1 إتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية:

لقد كان للتطورات العلمية والتكنولوجية في المجال الزراعي دورا كبيرا في تطوير الإنتاجية كما وكيفا وذلك من خلال إدخال مختلف الأساليب والتقنيات في تحسين أداء السلع الغذائية، غير أنه هناك إختلال في الإستفادة من هذه التطورات بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث أن دول الجنوب ما زالت لا تمتلك هذه الوسائل والتقنيات إلا بنسبة قليلة مقارنة مع دول الشمال والتي تسيطر عليها، وعليه فإن هذه الدول مطالبة بضرورة نقل هذه التكنولوجيات وذلك من خلال العمل على تطوير الآلات والمعدات الموجودة بشكل دوري، بالإضافة إلى شراء هذه التكنولوجيات مع ضرورة توخي السلبيات التي قد تنجم عن إستخدام هذه التقنيات، وأخيرا ينبغي على هذه الدول الإهتمام بالبحث العلمي وتوفير له الإمكانيات اللازمة لكون البحث العلمي شرط ضروري لتطوير التقنيات والوسائل التكنولوجية المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي.

2.4.3.1 تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية:

من بين الوسائل المهمة لتحقيق الأمن الغذائي وهي ضرورة توجه الدول إلى مجال تصنيع الوسائل المخصصة لإنتاج السلع الغذائية كالمعدات والآلات والجرارات وغيرها، لأن عملية التصنيع ستسمح بالتخلص من مشاكل الإستيراد من الخارج، كما يتطلب منها إنشاء المصانع والمنشآت لتصنيع الفائض من السلع الغذائية، وعليه فإن الإعتماد على هذه الوسائل سيمكن من زيادة في حجم الإنتاج والإنتاجية مما يحقق مردود إيجابي للدولة وللمنتجين وللمستهلكين.

3.4.3.1 الحفاظ على مصادر المياه وتقنين إستخداماتها:

تعتبر المياه أساس إنتاج الغذاء لذا كان لابد من الحفاظ على هذه الثروة لتحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال حمايتها من الأطماع الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى من خلال حسن إستغلالها وترشيدها بحسن إدارة المشروعات المائية ووضع سياسات مائية وزراعية فعالة قادرة على تلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة معا للحفاظ على حق الأجيال المقبلة للإنتفاع من هذه الثروات (الكبيسي، مرجع سابق، ص.ص. 56–59).

4.4.3.1 إتباع سياسات تجارية خارجية ملائمة:

إن إتباع سياسة تجارية خارجية ملائمة سيسمح بتحقيق التوازن المطلوب في السوق بين العرض والطلب، بحيث يتم ضبط عملية التصدير والإستيراد بما يخدم مصلحة الدولة ومصلحة المنتجين، فالتصدير مثلا لا يكون في حالة العجز الغذائي، وأيضا الإستيراد لا يكون في حالة وجود

فائض في السلع الغذائية، وبالتالي فالدولة مطالبة بضرورة إجراء دراسة معمقة لسياسة التجارة الخارجية للإستيراد والتصدير لضمان تحقيق الأمن الغذائي وذلك مع مراعاة تحقيق التوازن بين العرض والطلب (كينة، مرجع سابق، د.ص).

5.4.3.1 تعديل الأنماط الإستهلاكية وتنمية البدائل السلعية:

إن الدولة مطالبة بتعديل الأنماط الإستهلاكية للأفراد وذلك من خلال الحث على إقامة برامج ودورات تدريبية من قبل مختلف المؤسسات والإدارات والجمعيات لتوعية بأهمية الغذاء الصحي وتركيبته وكيفية إستهلاكه بطرق صحية وسليمة، ويجب أن تشمل هذه الدورات مختلف شرائح المجتمع خاصة العنصر النسوي، كما يتطلب ضرورة مشاركة وسائل الإعلام الجماهيري في مجال التوعية الغذائية والنظم الغذائية... كما يتطلب من الدول تحسين إمداداتها من الغذاء وتحسين نوعيته، وكذا ضرورة تعزيز البدائل الأخرى من السلع الغذائية كتحول من سلع غذائية ذات إستهلاك الواسع التي يتم إستيرادها إلى بدائل سلعية ذات الإنتاج الوطني.

6.4.3.1 إعطاء إهتمام وأولوية لموضوع التخزين الإستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ:

إن الإهتمام بتوفير مخزون إستراتيجي من الغذاء لمواجهة الحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية يعتبر أمرا ضروريا لضمان الأمن الغذائي، حيث أن هذا المخزون سيسمح في حالة الكوارث أو إرتفاع الأسعار من إستعماله لتوفير الغذاء لشرائح الفئة المتضررة من هذه الحالات، وبالتالي ضمان عدم حدوث أزمات غذائية حادة، وعليه يعد توفير المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من بين الحلول الناجعة لضمان إستقرار الأسعار في الأسواق من جهة، ومن جهة أخرى ضمان مواجهة الكوارث الطبيعية، ولهذا فكل دولة مطالبة بتوفير هذه المخزونات لمواجهة مشكلات الغذاء التي تعاني منها الدول النامية (الكبيسي، مرجع سابق، ص.ص. 60–62).

7.4.3.1 طرق ووسائل النقل:

مع الزيادة الكبيرة في معدل الإنتاج الزراعي وتحقيق فوائض في الإنتاج تزداد معها أهمية وضرورة نقل هذه السلع الغذائية للأسواق لتوفيرها للمستهلك ويتم ذلك من خلال توفير شبكة من الطرقات السريعة والممتدة بين مختلف المدن وكذا ضرورة توفر وسائل النقل العصرية المخصصة لنقل السلع الغذائية للمستهلك وضمان سلامتها وعدم تلفها، وعليه فإن عدم توفر هذه الوسائل سيصعب من عملية التنمية الزراعية.

8.4.3.1 صياغة إستراتيجية الأمن الغذائي:

تعتبر وضع إستراتيجية الأمن الغذائي أمر ضروري لكل دولة لضمان تحقيق أهداف الأمن الغذائي ويتم وضع هذه الإستراتيجية وفق لخطة علمية معملية محكمة مدروسة تراعي فيها إمكانيات الدولة المادية والتقنية، ووفق هذه الإستراتيجية سيتحدد توجه الدولة في تحقيق أمنها الغذائي إذا كانت ستعتمد فقد على ذاتها فقط في توفير غذائها أو أنها ستعتمد على الإستيراد من الخارج لتلبية النقص التي تعاني منه، ويتطلب وضع الإستراتيجة وضع مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وفق تصورات مستقبلية متعلقة بالموارد المالية وإحتياجات السكان والتقدم التكنولوجي والصعوبات المحتملة في تطبيق هذه الإستراتيجية وغيرها، ومن ثم تحديد مجموعة من السياسات اللازمة اتباعها في هذا الصدد، وأخيرا تحديد الوسائل المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنتاجية وضمان تحقيق هذه الأهداف بصورة متواصلة مستقبلا (المرجع السابق، ص.ص. 62–65).

9.4.3.1 سياسات تحقيق التنمية المستدامة:

من بين السياسات التي ينبغي إتباعها لتحقيق الأمن الغذائي نجد أن سياسات التنمية المستدامة والتي تهدف إلى الصحة البيئية للإنسان والطبيعة والحيوانات وإستخدام التكنولوجيا الأقل ضرراً بالبيئة للمحافظة على الثروة الغابية والبيئية والحيوانية، وحمايتها من الإستنزاف والهدر (السيد، 1998، ص 123)، كما تهدف هذه السياسات لضمان معدلات إستهلاك متناسبة وتنمية الموارد البشرية والإستغلال الرشيد للمياه وتخصيص الموارد اللازمة لحماية البيئة من التلوث...الخ (الكبيسي، مرجع سابق، ص.ص. 66–76).

ومما سبق يمكن القول أن هناك العديد من الوسائل والآليات الممكنة التي تسمح لكل دولة مهما كانت متطورة أو سائرة في طريق النمو من تحقيق الأمن الغذائي في مختلف أبعاده ومستوياته، غير أن هذه الوسائل والآليات تختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى، حسب ظروف وإمكانيات وأهداف كل دولة، ولكن المهم في كل ذلك هو ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى أي دولة حتى يمكن أن تجسد هذه الآليات والوسائل بما يمكنها من الوصول إلى تحقيق أمنها الغذائي وتحقيق الأمن والإستقرار، حيث بدون وجود إرادة سياسية فعلية لتحقيق الأمن الغذائي فإنه لا يمكن لأي دولة من أن تحقق هذه الأهداف مهما توفرت أمامها الآليات والوسائل المختلفة.

خلاصة الفصل الأول

يعد الأمن الغذائي من بين أكثر المفاهيم بروزاً خاصة في السنوات الأخيرة ويعود الفضل في ذلك لتطور العديد من النظريات والمقاربات الأمنية الحديثة خاصة مقاربات الأمن الإنساني والتي أعادت الاعتبار لمجموعة من الأبعاد الإنسانية المتعلقة بالجانب الإنساني وعلى رأسها توفير الغذاء، وذلك نظراً لأهمية الغذاء سواء بالنسبة للفرد أو للدولة، ونظراً لأهمية توفيره فقد زاد الإهتمام بالأمن الغذائي في العقود الأخيرة وذلك لما للأمن الغذائي من أدوار كبيرة في تعزيز الأمن والإستقرار والتنمية، لذلك أصبح تحقيق الأمن الغذائي والذي يقصد به قدرة الدول على توفير الغذاء الكافي في جميع الأوقات بأسعار مناسبة شرطاً ضرورياً لا مفر بالنسبة لكل دولة لضمان أمنها وإستقرارها ونموها، ويتميز الأمن الغذائي بثلاثة مستويات رئيسية وهي: مستوى الكفاف، المستوى المتوسط، والمستوى المحتمل، وكلما إنتقلنا من مستوى إلى مستوى آخر من هذه المستويات كلما زادت درجة تحقق الأمن الغذائي، ويقاس مدى تحقق هذا الأخير بناءً على عدد من المؤشرات المتباينة والمختلفة من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى، غير أنه يتفق على عدد منها مثل: مؤشر الاحتياجات الغذائية، مؤشر الفجوة الغذائية، مؤشر العجز الغذائي، مؤشر سوء التغذية، مؤشر الناتج الزراعي المحلي وغيرها من المؤشرات، ويتأثر الأمن الغذائي بالعديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر على تحققه وتكمن هذه العوامل والأسباب في: التغير المناخي، زيادة النمو السكاني، نضوب الموارد الطبيعية، زيادة استخدام الوقود الحيوي، ضعف الوسائل التقنية المستخدمة ...إلخ، ولهذا فإن تعزيز الأمن الغذائي يتم عبر تمكن الدول من التحكم والسيطرة على هذه العوامل والأسباب والقدرة على التعامل معها بشكل المطلوب عبر تبني سياسات اقتصادية وزراعية مستدامة.

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي العربي.

تمهيد:

يعد الأمن الغذائي العربي من بين أهم المجالات الحساسة والمهمة والتي تلعب دورا كبيرا في تعزيز الأمن القومي الإستراتيجي العربي، حيث أنه كلما تحقق الأمن الغذائي العربي كلما زادت المؤشرات الدالة على تحسن الأوضاع الأمنية في المنطقة العربية والعكس صحيح، ونظراً للأهمية البالغة لمجال الأمن الغذائي فقد اولت الدول العربية تحقيق وتجسيد الأمن الغذائي العربي من خلال مختلف السياسات والبرامج الزراعية القطرية والقومية، ومن الدلائل الموجودة التي يمكن أن تساهم في تعزيز وإمكانية الوصول إلى أمن غذائي عربي أن العالم العربي يتميز بالعديد من الخصائص والمميزات الطبيعية والبشرية والمالية والفنية والتي تسمح بتحسين مؤشرات الأمن الغذائي، وفي المقابل فإن العالم العربي يعاني من العديد من التحديات والعقبات التي تؤثر سلبا على فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة فيما يتعلق بالتحديات التي ظهرت في السنوات الأخيرة، كل ذلك يفرض ظروف ومتغيرات جديدة تتطلب المزيد من المجهودات والحلول لمواجهة هذه العقبات والتحديات حتى يمكن الوصول إلى أمن غذائي عربي مستدام. ولتوضيح مختلف النقاط المتعلقة بواقع الأمن الغذائي العربي تناولنا في هذا الفصل المباحث الآتية:

- مقومات الأمن الغذائي العربي.
- أوضاع إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي.
- تحديات الأمن الغذائي العربي.
- التكامل العربي الزراعي.

1.2 مقومات الأمن الغذائي العربي.

تتمتع الدول العربية بمجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية والمالية والفنية داخل كل دولة عربية، هذه المقومات يمكن أن تساهم في حال توفر الإرادة السياسية من الوصول إلى أمن غذائي عربي في المستقبل القريب، وتعد هذه المقومات بمثابة عناصر الإنتاج وتوفرها بالكمية المطلوبة يمكن أن يسهل من الوصول إلى الأهداف المنشودة، ورغم وجود تباين في المقومات التي تمتلكها كل دولة عربية، إلا أن جميع الدول العربية تمتلك إمكانيات معتبرة تجعلها قادرة على تحقيق أمنها الغذائي القطري والقومي، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المقومات التي يتمتع بها العالم العربي بصفة عامة دون التطرق إلى المقومات القطرية الخاصة بكل دولة على حدا.

1.1.2 المقومات الجغرافية.

تعد المقومات الجغرافية أحد أهم المقومات الطبيعية التي يمكن أن تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، خاصة إذا كانت هذه المقومات تتميز بخصائص جغرافية جذابة، وفي العالم العربي نجد أن دوله تتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات الجغرافية التي يمكن من خلالها بناء الأمن الغذائي العربي خاصة إذا ما تم إستغلال هذه المقومات بطريقة رشيدة ومستدامة، وتتمثل أهم هذه المقومات الجغرافية في:

1.1.1.2 الموقع الجغرافي:

يمتلك العالم العربي موقعاً إسترتيجياً مهماً، حيث يقع العالم العربي أو ما يطلق عليه من قبل بعض الدارسين تسمية الوطن العربي بين دائرتي عرض 2 جنوباً و73 شمالاَ (عبد الله، 2015، ص 54)، ويقع العالم العربي في جزءه الكبير في نصف الشمالي من الكرة الأرضية، ماعدا جزء صغير من جمهورية الصومال والذي يقع في أقصى الحدود الجنوبية. في حين يشكل شمال سوريا مع الحدود التركية أقصى إمتداد جغرافي للعالم العربي من الجهة الشمالية للكرة الأرضية، وتمتد حدود العالم العربي بين الشمال والجنوب على مسافة تقدر بنحو 4500 كلم وتغطى نحو 40 درجة عرضية، كما يترواح إمتداد العالم العربي بين خطي طول 60 شرقاً و15 درجة غرباً (وذلك من خلال إمتداده من منطقة رأس الحد في عُمان إلى منطقة رأس نواذيبو في موريتانيا) ويغطي نحو 75 درجة طولية بمسافة تقدر بنحو 7500 كم على إمتداد كل من قارتي إفريقيا وآسيا من غرب البحر الأحمر إلى

شرق البحر الأحمر (الفراء أ & وآخرون، 2003، ص 11). ويمكن القول في هذا الصدد أن العالم العربي يتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي كونه يقع في قارتين وهما آسيا وإفريقيا وبالتالي فهو يتوسط العالم ويمكن اعتباره بأنه قلب العالم، مما يسمح له بأن يلعب دوراً ريادياً مستقبلاً في حالة ما إستغل هذه الخصائص الجغرافية التي يتمتع بها.

2.1.1.2 المساحة:

تقدر إجمالي مساحة العالم العربي بنحو 14 مليون كم مربع، حيث يعتبر العالم العربي من أكبر الكيانات الجغرافية مساحة في العالم، وذلك نظرا لإمتلاكه هذه المساحة الواسعة والتي تساهم فيها إثنين وعشرين دولة ممتدة على قارتين إفريقيا وآسيا، وعليه يأتي العالم العربي في المرتبة الأولى من حيث المساحة تليه كل من روسيا، أمريكا، أستراليا، والصين على التوالي وذلك حسب تقسيمات باوندونز 1959، وجغرافيا فإن البحر الأحمر قد قسم العالم العربي إلى قسمين:

حيث يشكل القسم الأول الدول العربية التي تقع في قارة إفريقيا شمالاً وغرباً، أما القسم الثاني فيشكل الدول العربية التي تقع في قارة آسيا غرباً، وتمتد الدول العربية في شكل شريط متصل وذلك من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً. وتحوز الدول العربية التي تقع في قارة إفريقيا على أكبر مساحة من الوطن العربي حيث تقدر مساحتها بنحو 10,2 مليون كلم أي ما يشكل نسبة نحو 74% من إجمالي مساحة العالم العربي، بينما تحوز الدول العربية التي تقع في قارة آسيا على نحو 3,8 مليون كلم مربع وهو ما يشكل نسبة 26% من المساحة الكلية للعالم العربي (الفراء ب & وآخرون، 2014، ص 19)، إن هذه الخاصية أي خاصية المساحة الجغرافية الشاسعة التي يتمتع بها العالم العربي تعد مقوماً إيجابياً يسمح إذا ما كانت هناك إرادة سياسية مشتركة بتحقيق الأمن الغذائي والإقتصادي والإجتماعي وغيره لسكان العالم العربي، ولما لا يصبح المصدر الأول عالميا لمختلف المنتوجات نظرا لتوفر خاصية المساحة الشاسعة ما يسمح بإنتاج مختلف المنتوجات المختلفة وبكميات معتبرة.

3.1.1.2 التضاريس:

تتشكل التضاريس المشكلة للطبيعة التي تزخر بها البلدان العربية في كل من: هضاب وسهول وصحاري وغيرها، وتعتبر الهضاب من أكثر التضاريس إنتشاراً في العالم العربي، وتتمثل هذه الأخيرة

في الصحاري سواء الصحراء الإفريقية الكبرى وصحراء شبه الجزيرة العربية، في حين نجد أن السهول لا تشكل سوى ما نسبته 6% من إجمالي المساحة الكلية للعالم العربي، أما فيما يتعلق بالسلاسل الجبلية الموجودة في الوطن العربي فهي ممتدة على نطاق ضيق نوعا ما. غير أنه ما يميز العالم العربي هو إشرافه على بعض المضائق والممرات المائية المهمة والمتمثلة في كل من مضيق هرمز وهو المضيق الذي تشرف عليه سلطنة عُمان، وكذا مضيق باب المندب وهو مضيق تشرف عليه دولتين عربيتين وهما اليمن وجيبوتي، بالإضافة إلى أحد أهم القنوات الموجودة في العالم وهي قناة السويس والتي تمر من خلال وعبر الأراضي المصرية، وكذلك مضيق تيران والذي بدوره تشرف عليه كل من مصر والسعودية، وأخيراً مضيق جبل طارق وهو مضيق تشرف عليه دولة عربية وهي المغرب إلى جانب دولتين أخرتين وهما إسبانيا وبريطانيا (الكبيسي، مرجع سابق، ص.ص. 69–70). وعليه نجد أن العالم العربي يتمتع بوجود تشكيلة متنوعة من التضاريس تشكل بدورها خاصية مهمة تساهم في التنوع الحيواني والنباتي ما يسمح بالقيام بمختلف الأنشطة الزراعية والحيوانية، ما يوفر ذلك فرصاً أكبر أمام الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي مستقبلا.

4.1.1.2 المناخ:

يتميز مناخ العالم العربي بوجود عدد من الأنماط المناخية السائدة وتتمثل في:

– **المناخ الإستوائي وشبه الإستوائي:** يتميز المناخ الإستوائي وشبه الإستوائي في الدول العربية التي تتميز بهذا النوع من المناخ بوجود حرارة معتدلة وكذا أمطار غزيرة ورطوبة عالية وضعف المدى الحراري الشتوي واليومي، ومن بين المناطق العربية التي تتمتع بهذا النوع من المناخ نجد كل من جنوب السودان، وجزء صغير من جنوب الصومال.

– **المناخ المداري الحار والجاف:** تتمتع أغلب المناطق العربية سواء الواقعة في قارة إفريقيا أو آسيا بمناخ مداري حار وجاف، خاصة في المناطق التي تتميز بوجود صحاري فيها مثل منطقة السافانا في السودان حيث تسود فيها الإرتفاع الكبير في درجة الحرارة والجفاف وقلة تساقط الأمطار، وذلك نظراً لطبيعة هذه المناطق الصحرواية.

– **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** تتمتع العديد من الدول العربية بمناخ البحر الأبيض المتوسط وذلك نظراً لإطلالة بعض الدول العربية على البحر الأبيض المتوسط مباشرة كبلاد الشام ودول المغرب

العربي، ويتميز مناخ البحر الأبيض المتوسط بأنه معتدل وممطر في الشتاء وحار وجاف في فصل الصيف (جاد الرب، 2005، ص.ص. 84–85). وعليه فإن العالم العربي يتميز بوجود مناخ متنوع بين معتدل وممطر وجاف، كل ذلك يعد عامل مهم في زيادة الإنتاجية الزراعية نتيجة تساقط الأمطار وحسن إستغلالها، والعكس صحيح، قلة الأمطار تؤدي إلى إنخفاض الإنتاج الزراعي مما يؤثر على تحقيق الأمن الغذائي العربي.

2.1.2 المقومات البشرية.

يعد العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ومصدر مساهم في العملية الإنتاجية، وعلى غرار باقي الدول يتمتع العالم العربي بمقومات بشرية معتبرة سواء القاطنة في المدن أو في الأرياف، حيث يمكن الإعتماد على هذه القوة البشرية في تطوير الإنتاج الزراعي والوصول للأمن الغذائي، وعليه سنتناول أهم مؤشرات القوى البشرية التي يمتلكها العالم العربي بصفة عامة وفي المجال الفلاحي بصفة خاصة.

1.2.1.2 إجمالي السكان والسكان الريفيين:

يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج والمساهم الأول في العملية التنموية إلى جانب عناصر أخرى مهمة أيضا، كما يعد المورد البشري في نفس الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي. ورغم أهمية الكم العددي اللازم من الموارد البشرية إلى أن أهمية هذا المورد تتعدى عددها إلى أبعاد أخرى متمثلة في التركيز على خصائصها وسماتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وكذا مدى قدرتها على الإستقرار والإنتاج. وعليه يمتلك العالم العربي قوة بشرية معتبرة وقد بلغ عدد سكان الوطن العربي حسب إحصائيات سنة 2019 نحو 430 مليون نسمة منهم أكثر من 188 مليون نسمة هم سكان الريف والذين يشكلون أكثر من 43% من إجمالي عدد سكان العالم العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [t]، 2019، ص 9)، مقابل عدد سكان قدر سنة 2015 بحوالي (387,28) مليون نسمة منهم حوالي (161,73) مليون نسمة سكان ريفيين (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [أ]، 2016، ص 3)، وفيما يلي الجدول رقم (1) يوضح تطور عدد سكان العالم العربي خلال عشر سنوات الأخيرة:

جدول رقم 1: *تطور عدد سكان العالم العربي خلال الفترة (2010-2019).*

السنوات	عدد سكان (ألف نسمة)	عدد سكان الريف (ألف نسمة)
2010	361370,24	156906,75
2011	361994,14	154936,55
2012	371527,40	154749,58
2013	381645,83	156679,85
2014	390630	156690
2015	398490	158410
2016	405860	160430
2017	414830	163940
2018	422680	182990
2019	430000	188000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، 2010-2019)

من خلال الجدول رقم (1) يتضح لنا أن هناك زيادة في عدد سكان العالم العربي خلال آخر عشر سنوات، وهو ما يشكل طاقة بشرية ضخمة يزخر بها العالم العربي، يمكن من خلالها أن يساهم في بناء إقتصاديات قوية للدول العربية، وتحقيق الأمن الغذائي خصوصا وأن هناك عدد معتبر من سكان العالم العربي يعيشون في الريف، ولكن ذلك يتوقف على مدى قدرة الدول العربية على إستقطابها بالصورة المطلوبة وتوفير لها الحقوق والإمتيازات اللازمة.

2.2.1.2 القوى العاملة الكلية والزراعية:

تمتلك الدول العربية بصفة عامة من التعداد السكاني المعتبر والمتكون من مختلف الكفاءات الجامعية والمهنية والتي يمكن أن تساهم بصورة كبيرة في النهوض بإقتصاديات الدول العربية (كساب & راتول، د.ت، ص 14)، غير أنه يتم إدراج القوى العاملة الفعلية بحيث تكون قادرة على العمل والإنتاج، وعليه فقد قدرت القوى العاملة الإجمالية في العالم العربي بحسب إحصائيات سنة 2019 بأكثر من 117 مليون عامل نشط في مختلف القطاعات الحيوية، وتشكل هذه الفئة العاملة ما نسبته 27% من النسبة الكلية المشكلة للعالم العربي، وفيما يتعلق بالعمال العاملين في القطاع الفلاحي في العالم العربي فقد بلغ عددهم أكثر من 28,4 مليون عامل وهم يشكلون ما نسبته 24,2% من إجمالي القوى العاملة الكلية في العالم العربي سنة 2019، ومقارنة مع سنة 2018 فقد تراجعت عدد القوى العاملة

بالعالم العربي أين بلغ إجمالي عدد القوى العاملة الكلية نحو (123,8) مليون عامل، كما انخفض بدوره عدد العاملين في القطاع الفلاحي والذي بلغ إجمالي القوى العاملة فيه نحو (28,6) مليون سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [t]، مرجع سابق، ص 9)، وفيما يلي الجدول رقم (2) يبين تطور القوى العاملة الكلية والزراعية في العالم العربي خلال آخر عشر سنوات:

جدول رقم 2: *تطور عدد القوى العاملة الكلية والزراعية في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)*

السنوات	القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)	القوى العاملة الزراعية (ألف نسمة)
2010	130066,28	38187,98
2011	125377,31	35034,80
2012	117382,09	26782,15
2013	121013,83	28138,51
2014	124340	28360
2015	126730	30990
2016	127290	28950
2017	124850	29760
2018	123800	28600
2019	117200	28400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [h]، مرجع سابق)

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن العالم العربي يمتلك قوى عاملة كبيرة مؤهلة للقيام بمختلف الأنشطة التنموية والخدماتية وهي في تزايد سنة بعد سنة (رغم إنخفاض عددها آخر سنة بحسب الإحصائيات المتوفرة)، غير أن ما يمكن أن نلاحظه في هذا الجدول أن هناك تراجع في عدد القوى العاملة الزراعية في ظل زيادة عدد سكان العالم العربي، وذلك بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، وهو ما ينذر بتداعيات سلبية على حجم الإنتاج الزراعي مستقبلا في حالة إستمرار تراجع عدد القوى العاملة في القطاع الفلاحي.

3.1.2 المقومات الطبيعية.

يتمتع العالم العربي بالعديد من المقومات الطبيعية سواء من المقومات الزراعية والغابية والرعوية أو المائية، وتلعب هذه المقومات دورا بارزا في العملية الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث كلما توفرت الثروات الطبيعية بصورة أكبر كلما أدى ذلك إلى توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع والعكس صحيح، وتتمثل أهم المقومات الطبيعية التي يمتلكها العالم العربي في:

1.3.1.2 الموارد الزراعية:

يمتلك العالم العربي مساحات معتبرة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث بلغت إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي سنة 2019 نحو يفوق 220 مليون هكتار، غير أنه لا يستغل من هذه المساحة سوى مساحة تقدر بأكثر من 75 مليون هكتار وهي تشكل ما نسبته 34% فقط من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [t]، مرجع سابق، ص 9)، ويزرع في الأراضي المزروعة في العالم العربي بالقطاع المطري ما مقداره 30 مليون هكتار، في حين يتم زراعة في القطاع المروي ما مساحته أكثر من 13 مليون هكتار. بينما المساحة الباقية المقدرة بنحو 28 مليون هكتار تقريباً فهي عبارة عن أراضي متروكة لا يتم إستغلالها خصوصا في المواسم التي تشهد ندرة التساقطات المطرية، وأحيانا يتم تركها من أجل إستعادة قدراتها الإنتاجية للسنوات المقبلة، وأحيانا نتيجة لأسباب أخرى (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [q]، 2017، ص 15)، الجدول التالي رقم (3) يوضح لنا تطور المساحات المزروعة في العالم العربي خلال آخر السنوات:

جدول رقم 3: *تطور مساحة الأراضي المزروعة في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019).*

السنوات	المساحة المزروعة (مليون هكتار)
2010	68,5
2011	68,9
2012	69,8
2013	69,6
2014	70,5
2015	70,1
2016	74,1
2017	72,3
2018	74,1
2019	75,1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [h]، مرجع سابق)

من خلال الجدول رقم (3) يتضح لنا أن هناك زيادة في إستغلال المساحة الزراعية في العالم العربي، خصوصا في ظل زيادة عدد سكان العالم العربي، وزيادة متطلباتهم الغذائية، حيث زادت

المساحة المزروعة بأكثر من 6 مليون هكتار خلال آخر السنوات مقارنة مع سنة 2010، ورغم هذه زيادة المساحة المزروعة إلا أنها تبقى صغيرة جدا مقارنة مع المساحة الكلية الصالحة للزراعة.

2.3.1.2 الموارد المائية:

يعاني العالم العربي من قلة وندرة الموارد المائية وذلك رغم المساحات الشاسعة التي يمتلكها، حيث بلغت حجم الموارد المائية في العالم العربي من مختلف المصادر أكثر من 257 مليار متر مكعب في السنة، ويتم إستغلال منها ما يقدر بـ 160 مليار متر مكعب في مختلف الإستعمالات اليومية أي بنسبة تفوق 62% من إجمالي الموارد المائية المتوفرة في العالم العربي، وتستهلك الزراعة النسبة الكبيرة من هذه الموارد المائية نظراً لأهمية المياه في الإنتاج الزراعي حيث تحوز الزراعة على نسبة 90% من إجمالي الموارد المائية التي يتم إستهلاكها في السنة، بينما تستعمل الموارد المائية المتبقية في القطاع الصناعي والإستعمالات اليومية.

وتتعدد مصادر حصول الدول العربية على الموارد المائية، حيث يمتلك العالم العربي خمسة مصادر للموارد المائية، منها ما هو تقليدي كالأمطار والمياه السطحية والجوفية والتي تشكل حجمها نحو 245 مليار متر مكعب وهي تشكل نسبة تفوق 95% من إجمالي الموارد المتاحة في العالم العربي في الوقت الحالي، وهناك مصادر أخرى غير تقليدية والمتمثلة في مياه التحلية ومياه المعالجة وتقدر حجمهما بنحو 12 مليار متر مكعب تقريباً وهي لا تشكل سوى 4,6% من إجمالي الثروة المائية المتاحة في العالم العربي، وفيما يتعلق بحجم الموارد السطحية والجوفية فإن حجم الموارد المائية السطحية يقدر بنحو 209 مليار متر مكعب أي تشكل حوالي 81,2% من إجمالي الموارد المائية في العالم العربي، في حين لا تشكل المياه الجوفية إلا نسبة تقدر بـ 14,1%، وفيما يتعلق بالموارد غير التقليدية فإنها تتمثل في كل من موارد المياه المعالجة وموارد التحلية وهي تشكل نحو 0,3% و0,9% على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في العالم العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية[o]، 2016، ص 11).

3.3.1.2 الموارد الغابية:

نظراً لطبيعة التضاريس التي يتمتع بها العالم العربي والتي تسيطر فهي الصحاري بنسبة تفوق 68% من إجمالي المساحة الكلية في العالم العربي، فإن هناك ثمانية دول عربية لا تملك موارد غابية بتاتاً، في المقابل نجد أن هناك عدد من الدول التي تمتلك بعض من الثروة الغابية إلا أنها محدودة جدا، وفيما يتعلق بالدول التي تمتلك ثروة غابية معتبرة نوعا ما نجد كل من السودان والمغرب

والجزائر (الفراء & وآخرون ب، 2014، ص 137)، وعليه فقد بلغت مساحة الغابات بالعالم العربي عام 2019 نحو (37,4) مليون هكتار، وهي تشكل نحو 2,79% فقط من مساحة العالم العربي، بينما تشكل نسبة 0,94% فقط من المساحة الكلية للغابات الموجودة على المستوى العالم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية t، مرجع سابق، ص 11).

4.3.1.2 الموارد الرعوية:

تعد الموارد الرعوية المصدر الرئيسي الذي يساهم في توفير الغذاء الخاص بالماشية والحيوانات الأخرى وهي بذلك ذات أهمية واسعة فكلما زاد حجم المراعي كلما أدى ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج الحيواني، كما تبرز أهميتها فإنها تساهم في توفير مناصب عمل معتبرة للعديد من الفئات العمالية الزراعية الموجودة في العالم القروي، كما أنها تلعب دورا مهما في المحافظة على البيئة والتنوع الإيكولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية والمائية والحفاظ على التوازن المناخي (حركاتي، 2018، ص 54). وفيما يتعلق بمساحات المراعي الموجودة في العالم العربي فقد بلغت مساحتها ما يقارب 376 مليون هكتار، وهي تشكل ما نسبته أكثر من 28% من إجمالي المساحة الكلية في العالم العربي. وتبرز المكانة الحقيقية للمراعي في مساهمتها في تحقيق التوازن العلفي للثروة الحيوانية، بنسبة لا تقل عن 25% في بعض المناطق الرعوية العربية، كما أنه تشكل أحد مصادر القوت اليومي للعديد من الرعاة والمربين والذين يعتمدون بشكل جزئي أو كبير على المراعي في التغذية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية t، مرجع سابق، ص 12). والجدول التالي رقم (4) يوضح تطور مساحات الغابات والمساحات الرعوية في العالم العربي خلال عشر سنوات الأخيرة:

جدول رقم 4: *تطور مساحات الغابات والمراعي في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019)*

السنوات	مساحة الغابات (ألف هكتار)	مساحة المراعي (ألف هكتار)
2010	94887,36	494258,72
2011	49008,24	494288,30
2012	51972,66	425295,34
2013	52034,65	397067,09
2014	51977,13	397063,62
2015	52364	397046,63
2016	41408,51	371392,22
2017	37492	383286
2018	36598	487323
2019	37415	375900

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق)

يتضح لنا من الجدول رقم (4) تراجع في مساحة كل من الغابات والمراعي في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع سنة 2010، وذلك نتيجة الإستغلال غير العقلاني للموارد الغابية والرعوية، مما يؤثر ذلك على إنتاج الثروة الحيوانية، كون الموارد الرعوية تشكل الغذاء الأول لمختلف أنواع الثروة الحيوانية الموجودة في العالم العربي.

4.1.2 الثروة الحيوانية.

تعد الثروة الحيوانية ركناً مهماً من النشاط الزراعي وأحد الدعائم الرئيسية التي تركز عليها مختلف الدول بهدف تحقيق أمنها الغذائي، وعلى غرار باقي دول العالم تتمتع الدول العربية بثروات حيوانية متنوعة وذلك بفضل تضاريسها ومناخها المشجع على التنوع الحيواني، وتتشكل الثروة الحيوانية في العالم العربي من نوعين ويتمثلان فيما يلي:

- النوع الأول، يتمثل في الثروة الحيوانية التي تنتج اللحوم الحمراء: وتتمثل في كل من الأغنام والأبقار والجمال والماعز.
- النوع الثاني، يتمثل في الثروة الحيوانية التي تنتج اللحوم البيضاء: وتتمثل في كل من سلسلتين الأسماك والدواجن (الكبيسي، مرجع سابق، ص 87).

وعليه فقد بلغ حجم إجمالي الثروة الحيوانية في العالم العربي من مختلف الأصناف من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل عام 2019 نحو أكثر من 355 مليون رأس، مقارنة مع نحو

(348) مليون رأس في عام 2018، وعلى الرغم من كبر حجم الثروة الحيوانية الموجودة في العالم العربي، إلا أن منتوجات هذا القطاع غير قادرة على تلبية جميع إحتياجات السكان في العالم العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [t]، مرجع سابق، ص 14).

أما فيما يتعلق بالثروة السمكية في العالم العربي فتعتبر بمثابة مورداً هاماً لا غنى عنه من الموارد العربية والتي يمكن الإعتماد عليها بصفة كبيرة لسد احتياجات السكان والقضاء على الفجوة الغذائية خاصة فيما يتعلق بمجال البروتين الحيواني، وذلك بفضل إمتلاك العديد من الدول العربية مصادر للحصول على هذه الثروة خاصة مياه البحار ومياه العذبة السطحية، مما جعل الثروة السمكية من بين الموارد القليلة التي تستطيع الدول العربية أن تحقق فائضاً إيجابياً منه، ولكن رغم الإمكانيات المعتبرة التي يتمتع بها العالم العربي في هذا المجال إلى أنها لا تتلائم مع إمكانية المنطقة العربية، هذه الإمكانيات التي يتمتع بها العالم العربي في مجال الثروة السمكية ترجع إلى طول السواحل البحرية العربية والتي تقدر مجموعها بأكثر من 27 ألف كليومتر مربع، في حين بلغت مساحة الرصيف القاري الغني بالثروة السمكية بأكثر من 550 ألف كيلومتر مربع.

وبالرغم من الإمكانيات التي يتمتع بها العالم العربي في مجال الثروة السمكية ورغم تحقيقه زيادة حجم إنتاجه العربي من هذه الثروة إلا أن الإنتاج في الوطن العربي يظل منخفضاً، وذلك لكونه لا يساهم سوى بنسبة لا تتجاوز 3% من حجم الإنتاج العالمي للثروة السمكية (المرجع السابق، ص 14).

2.2 أوضاع إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي.

يتميز الوضع الغذائي العربي بمؤشرات وأرقام متباينة بعضها يدل على تحسن معدلات الإنتاج الزراعي بالنسبة لعدد من المنتوجات، وبعضها الأخر يدل على تراجع معدلات الإنتاج الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية من بعض السلع الغذائية الأخرى، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات الأمن الغذائي في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة.

1.2.2 الإنتاج النباتي.

يعتبر الإنتاج النباتي في العالم العربي إلى جانب منتوجات أخرى غير نباتية من بين أهم عوامل الإنتاج والتي تساهم في عملية الإنتاج الفلاحي، حيث أن الإنتاج النباتي يعد أحد المؤشرات المهمة التي تساهم بشكل رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي من عدمه، ويتمثل الإنتاج النباتي في مختلف المحاصيل التي يتم إنتاجها في العالم العربي (الكبيسي، مرجع سابق، ص 119)، وتتمثل أهمها

في محاصيل الحبوب، والبقوليات، والسكر، والبطاطس، والخضر، والفواكه، والزيوت (أنظر الجدول رقم 5 أدناه يوضح تطور الإنتاج النباتي لأهم المحاصيل في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة).

1.1.2.2 إنتاج المحاصيل الحبوبية: وتتمثل المحاصيل الحبوبية في كل من القمح والشعير والذرة والأرز، وتقدر المساحة المزروعة من الحبوب بنحو (29,88) مليون هكتار عام 2018، ويقدر الإنتاج العربي من الحبوب عام 2018 نحو (54,26) مليون طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، 2019، د.ص).

أ- **إنتاج القمح:** يحتل إنتاج القمح في العالم العربي المرتبة الأولى من حيث إنتاجه ضمن سلسلة إنتاج الحبوب، وذلك لأهمية هذا المحصول عربياً والذي يعتبر أكثر المحاصيل إستهلاكاً، وعليه تمثل إجمالي المساحة المزروعة بالقمح نحو 32,9% من إجمالي المساحة الكلية المزروعة بالحبوب بالوطن العربي، وفيما يتعلق بإنتاج القمح فإنه يساهم بما نسبته 47,5% من إجمالي إنتاج الحبوب في العالم العربي أي بكمية قدرت بنحو (25,77) مليون طن حسب إحصائيات 2018 (المرجع السابق، د.ص).

ب- **إنتاج الشعير:** أما فيما يتعلق بإنتاج محصول الشعير في العالم العربي فيعتبر ضئيل جدا مقارنة مع المحاصيل الحبوبية الأخرى التي يتم إنتاجها عربياً (حركاتي، مرجع سابق، ص 71)، وعليه فقد بلغ حجم إنتاج الشعير في العالم العربي بنحو (6,51) مليون طن عام 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص).

جـ- **إنتاج الأرز:** إن عدد الدول العربية التي تقوم بإنتاج محصول الأرز قليلة جدا مقارنة مع عدد الدول العربية (حركاتي، مرجع سابق، ص 74)، وفيما يتعلق بحجم المساحة العربية المزروعة بمحصول الأرز فقد قدرت بنحو (523) ألف هكتار بينما بلغ حجم الإنتاج العربي من محصول الأرز في سنة 2018 نحو (5,59) مليون طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص).

د- **إنتاج الذرة:** وتتمثل الذرة في كل من الذرة الشامية والذرة الرفيعة والدخن:

- **إنتاج الذرة الشامية:** قدرت المساحة المزروعة بمحصول الذرة الشامية بحسب آخر الإحصائيات نحو (1,51) مليون هكتار، في حين بلغ حجم إنتاج الذرة الشامية في العالم العربي عام 2018 نحو(9) مليون طن، وتشكل هذه النسبة ما مقدره 16,68% من إجمالي إنتاج الحبوب على المستوى العربي.

- **إنتاج الذرة الرفيعة والدخن:** أما فيما يتعلق بإنتاج الذرة الرفيعة والدخن في العالم العربي فقد بلغ نحو (7,1) مليون طن سنة 2018، وهي تشكل نحو (13%) من إجمالي إنتاج الحبوب على المستوى العربي (المرجع السابق، د.ص).

2.1.2.2 إنتاج البطاطس: يعتبر محصول البطاطس من المحاصيل الهامة والتي تحتوي على عناصر طاقوية وبروتينية معتبرة، كما أنها تحتوي على نسبة منخفضة جداً من الدهون (حركاتي، مرجع سابق، ص 76). ونظراً للإستهلاك الواسع لهذا المحصول فإن الدول العربية تنتج سنويا من محصول البطاطس ما يفوق 15 مليون طن وذلك حسب إحصائيات سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، وهو ما جعل إنتاجية هذا المحصول على المستوى العربي تفوق مستوى إنتاجيته عالميا وذلك بنحو 29,6%، حيث سجلت الإنتاجية على المستوى العربي أكثر من 26 طن للهكتار، في حين سجلت الإنتاجية من هذا المحصول نحو أكثر من 20 طن للهكتار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [S]، 2018، ص 24).

3.1.2.2 إنتاج البقوليات: أما فيما يتعلق بإنتاج محاصيل البقوليات فقد بلغ إنتاجها على المستوى العربي أكثر من 1,7 مليون طن عام 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، في حين نجد أن إنتاجية البقوليات تنخفض على المستوى العربي مقارنة مع المستوى العالمي بنسبة بسيطة، حيث قدرت إنتاجية البقوليات عربياً نحو 0,94 طن للهكتار، بينما بلغ إنتاجيتها عالميا نحو 1,03 طن للهكتار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [S]، مرجع سابق، ص 23).

4.1.2.2 إنتاج المحاصيل السكرية: تعاني الدول العربية من ضعف في إنتاج مختلف المحاصيل السكرية، حيث تعد السكريات من بين أقل المنتوجات التي يتم زراعتها في العالم العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [o]، مرجع سابق، ص 12)، وتخصص الدول العربية مساحة تقدر بنحو 494 ألف هكتار لإنتاج المحاصيل السكرية، أما فيما يتعلق بحجم إنتاج المحاصيل السكرية فقد بلغ نحو 22,75 مليون طن بالنسبة لقصب السكر، بينما بلغ إنتاج شمندر السكر 14,2 مليون طن، في حين بلغ إنتاج سكر الخام نحو 3,86 مليون طن وذلك حسب إحصائيات سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

5.1.2.2 إنتاج الخضر: تعتبر الخضر من بين المحاصيل الزراعية ذات الإنتاج الكبير على المستوى العربي خصوصا في ظل زيادة الطلب على إستهلاكها من قبل المستهلك وكذا توفر المناخ الملائم والذي يشجع على زراعتها، وعليه فإن الدول العربية تخصص مساحة معتبرة لزراعة مختلف

المنتوجات الخضرية، حيث بلغت المساحة المزروعة ما يقارب 2,64 مليون هكتار موزعة بشكل متفاوت بين جميع الدول العربية وذلك حسب إحصائيات 2018، في المقابل فقد بلغ إنتاج مختلف محاصيل المتعلقة بسلسلة الخضر أكثر من 49 مليون طن سنة 2018 (المرجع السابق، د.ص).

6.1.2.2 إنتاج الفواكه: تعتبر الفواكه من بين المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الإقتصادية وذلك نظراً لقيمتها حيث تعمد العديد من الدول العربية على تصديرها، وهي بذلك تخصص لها مساحة معتبرة لزراعة مختلف أنواع الفاكهة وقد بلغت إجمالي هذه المساحة المزروعة نحو 4,3 مليون هكتار موزعة على إمتداد جميع الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [k]، 2015، ص 13)، وعليه فقد بلغ الإنتاج العربي من محاصيل الفواكه بما فيها التمور أكثر من 46 مليون طن وذلك بحسب إحصائيات سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، ويساهم الإنتاج العربي من الفواكه بنسبة تفوق 4% في حجم الإنتاج العالمي من الفواكه (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [S]، مرجع سابق، ص 25).

7.1.2.2 إنتاج البذور الزيتية والزيتون: أما فيما يتعلق بمحاصيل البذور الزيتية فإن لهذه المحاصيل قيمة غذائية معتبرة وذلك لاحتوائها على عناصر غنية بالبروتينات والفيتامينات والأملاح المعدنية (حركاتي، مرجع سابق، ص 86)، كما وتلعب هذه المحاصيل دوراً إستراتيجياً في إقتصاديات الدول العربية، لذلك فإنها تخصص مساحة معتبرة لزراعة محاصيل الزيوت وبذورها حيث بلغت مساحتها المزروعة أكثر من 11,8 مليون هكتار، في حين بلغ الإنتاج العربي من هذه المحاصيل أكثر من 10,7 مليون طن سنويا وذلك بحسب إحصائيات سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص). وفيما يلي الجدول رقم (5) يوضح تطور الإنتاج النباتي العربي لأهم المحاصيل خلال آخر السنوات:

جدول رقم 5: *تطور الإنتاج النباتي في العالم العربي خلال الفترة (2010-2019):*

المساحة: 1000 هكتار الإنتاج: 1000 طن

المحاصيل	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	33838	50600	32786	54464	31993	52722	34213	61785	31184	54919	34532	58276	27551	45026	34819	55093	29881	54267	غ.م	57590
القمح	10360	23847	10594	27084	11213	26086	10709	29430	10774	26714	11787	27629	8447	21855	10277	25740	9839	25772	غ.م	28470
الشعير	6413	6458	6021	5906	5765	5417	5845	6885	5621	5568	8664	9058	4206	3652	5548	6151	4979	6513	غ.م	6590
الأرز	550	4706	702	6135	764	6629	746	6801	709	6148	844	6194	692	5834	702	5602	523	5594	غ.م	5940
الذرة	16128	14180	15033	13687	13888	12882	15892	15549	13440	11258	13554	11322	14057	13502	16718	9399	12852	7102	غ.م	7010
البطاطس	494	11934	700	13558	575	14175	568	14401	573	14733	613	16222	533	13882	550	14370	551	15026	593	15159
البقوليات	1227	1224	1248	1364	1388	1351	1420	1411	1433	1348	1469	1373	1486	1346	1637	1492	1529	1720	1570	1662
م. السكرية	457	35111	454	35864	477	35110	488	36816	512	38350	406	42336	542	37902	526	41250	494	40830	482	38184
الخضر	2519	55389	2746	51830	2363	53301	2335	52503	2227	51911	2394	52892	2878	57795	2507	50434	2636	49677	2627	52305
الفواكه	3488	30908	4155	33184	3417	27518	3801	33309	3800	34608	4224	35381	4062	35000	3902	35034	4539	46514	3998	32498
البذور الزيتية	7184	6997	8890	7980	8842	7633	10172	8099	7920	7089	8114	7201	9505	6596	9369	8524	11816	10751	11013	16850

غ.م= غير متاحة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [h]، مرجع سابق)، وكذا على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [s]، مرجع سابق)

من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في العالم العربي هي أكبر مقارنة بالمساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الأخرى، حيث يخصص نحو (29,8) مليون هكتار لزراعة الحبوب من أصل (75) مليون هكتار هو إجمالي المساحة المزروعة في العالم العربي، وهذا راجع لإهتمام العالم العربي بإنتاج هذه السلسلة بمختلف أنواعها نظرا لأهميتها بالنسبة لكل فرد عربي، حيث تعتبر الحبوب أكثر المحاصيل التي يتم إستهلاكها في العالم العربي، وفيما يتعلق بإنتاج محاصيل الحبوب نجد أن هناك إرتفاع في إنتاجها في السنوات الأخيرة مقارنة مع الفترة (2010-2012)، وذلك نتيجة تحسن التساقطات المطرية خلال آخر سنة وكذا لزيادة الطلب العربي عليها في ظل زيادة عدد السكان، أما فيما يتعلق بإنتاج محصول البطاطس فبالرغم من المساحة الصغيرة المخصصة لزراعة البطاطس في العالم العربي إلا أن هناك إنتاج معتبر كون البطاطس من بين المحاصيل الأكثر إستهلاكا عربيا، وفيما يتعلق بإنتاج محصول البطاطس في آخر عشر سنوات فقد شهد إرتفاعا خصوصا سنة 2015، ثم تراجع بعد ذلك بنحو (1) مليون طن في السنوات التالية، أما فيما يتعلق بمحاصيل البقوليات فهناك تقارب بين المساحة والإنتاج بحيث أنه في كل 1000 هكتار هناك إنتاج لـ 1000 طن من البقوليات تقريبا، وفيما يتعلق بإنتاج البقوليات خلال آخر عشر سنوات فقد زاد حجم الإنتاج العربي بنحو (400) ألف طن وبلغ نحو (1,6) مليون طن سنة 2019، أما فيما يتعلق بالمحاصيل السكرية فإننا نجد أن المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول صغيرة مقارنة بالمساحة الكلية المزروعة في العالم العربي، إلا أنه هناك إنتاج معتبر للمحاصيل السكرية سواء قصب السكر أو شمندر السكر، وكما هو موضح في الجدول فقد إرتفع إنتاج هذا المحصول في السنوات الأخيرة حيث بلغ إنتاج سنة 2017 (41) مليون طن كحد أقصى، أما فيما يتعلق بمحاصيل الخضر والفواكه فهناك تفاوت حيث تراجع حجم إنتاج الخضر خلال أخر سنة مقارنة مع سنة 2010 بنحو (3) مليون طن، بينما إرتفع إنتاج الفواكه خلال نفس الفترة بنحو (1,5) مليون طن، وفيما يتعلق بإنتاج البذور الزيتية نجد أن هناك مساحة معتبرة لزراعة هذه المحاصيل، بحيث تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة المزروعة بعد الحبوب، وذلك نظراً لأهمية هذا المنتج صحيا لجسم الإنسان، وقد قدر إنتاج البذور الزيتية في العالم العربي بنحو (16,8) مليون طن سنة 2019، بزيادة معتبرة قدرت بنحو (9) مليون طن مقارنة مع سنة 2010.

2.2.2 الإنتاج الحيواني.

يعد المورد الحيواني ثاني أهم المصادر المهمة بعد المورد النباتي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لكل دولة، لذلك تعول الدول العربية على هذا المورد الهام من خلال العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تلبية إحتياجات سكان الوطن العربي من مختلف منتجاته الحيوانية (سعيد، 2011، ص 568)، وتتمثل مؤشرات الإنتاج الحيواني في مختلف أنواع اللحوم والمتمثلة في:

1.2.2.2 إنتاج اللحوم:

أ- **إنتاج اللحوم الحمراء:** بالرغم من حيازة الدول العربية على ثروة حيوانية كبيرة إلا أن الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء لم يتجاوز حجمه 4,28 مليون طن سنويا وذلك حسب إحصائيات سنة 2018، ويشكل الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء نسبة تقارب من 5% من حجم الإنتاج العالمي للحوم، غير أن هذه الإحصائية لا تشمل لحوم الخنزير (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

ب- **إنتاج لحوم الدواجن:** تتميز الدول العربية بتربية الدواجن على نطاق واسع حيث شهد هذا القطاع الحيواني إنتعاشاً في إنتاجيته خلال آخر السنوات مما أدى إلى مساهمته في توفير إحتياجات سكان الوطن وتقليص من العجز في حجم السلع الغذائية (حركاتي، مرجع سابق، ص.ص. 91-92)، وعليه فقد بلغ حجم الإنتاج العربي من لحوم الدواجن أكثر من 4,92 مليون طن وذلك حسب إحصائيات سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

2.2.2.2 إنتاج الألبان ومنتجاتها: عرفت الدول العربية خلال آخر السنوات تطوراً ملحوظاً في صناعة الألبان ومنتجاتها الأخرى وذلك راجع إلى ما تقوم به هذه الدول من جهود فعلية في هذا القطاع (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق، ص 19)، وعليه فقد إرتفع حجم إنتاج الألبان ومشتقاته إلى نحو 26 مليون طن سنويا وذلك حسب إحصائيات سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

3.2.2.2 إنتاج بيض المائدة: قامت الدول العربية في مجال إنتاج البيض بالعديد من المشاريع منها توسيع نطاق تربية الدواجن والتفريخ العصرية، وكذا إشراك القطاع الخاص في هذا المجال بهدف زيادة إنتاجية بيض المائدة (حركاتي، مرجع سابق، ص.ص. 96-97)، وهو ما تحقق فعلا بحيث إرتفع حجم إنتاج البيض في الدول العربية إلى نحو 2,28 مليون طن وذلك بناء على إحصائيات سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

4.2.2.2 إنتاج الأسماك: يعد إنتاج وتصدير الأسماك من بين المصادر الفعلية والتي تساهم في تحقيق أرباح ودفع العجلة الإقتصادية وتحقيق الوفرة الزراعية، إلا أن هذا القطاع لا يحصل على الدعم الكافي لتحقيق هذه الأهداف على المستوى العربي (سعيد، مرجع سابق، ص.ص. 570–571)، وهذا ما يتضح من خلال تراجع حجم الإنتاج أين بلغ عام 2018 نحو (4,97) مليون طن، مقابل نحو (5,63) مليون طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص). والجدول التالي رقم (6) يوضح تطور الإنتاج الحيواني في العالم العربي خلال آخر السنوات:

جدول رقم 6: *تطور الإنتاج الحيواني في العالم العربي خلال الفترة (2010–2019).*

الوحدة= ألف طن

المنتج الحيواني	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إنتاج اللحوم الحمراء	4810	4865	4900	5091	4013	4136	4686	4360	4287	5440
إنتاج لحوم الدواجن	3125	4780	3705	3781	4159	4335	4266	4646	4925	5550
إنتاج الألبان ومشتقاتها	26020	26290	26147	26132	27635	27099	27682	27421	26016	28700
إنتاج بيض المائدة	1508	1732	1804	1806	1831	1791	1685	2333	2289	2570
إنتاج الأسماك	4111	3888	4185	4321	4587	4660	4960	5630	4978	6170
إنتاج العسل	24,5	26,6	26,9	28,2	31,1	31,4	29,8	29,7	33,3	غ.م

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق) وكذا على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [S]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (6) أعلاه، أن هناك إرتفاع في الإنتاج الحيواني لمختلف المنتجات الحيوانية في العالم العربي خلال آخر عشر سنوات، وهذا راجع إلى السياسات العربية المتبعة والتي تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من هذه المنتجات وتوفير البروتين الحيواني للمستهلك العربي، حيث إرتفع إنتاج اللحوم الحمراء بأكثر من (0,6) مليون طن لعام 2019 مقارنة مع عام 2010، كذلك فقد إرتفع إنتاج لحوم الدواجن بحوالي (2,4) مليون طن عام 2019 مقارنة مع 2010، أما فيما يتعلق بإنتاج الألبان ومنتجاتها فقد زاد الإنتاج بحوالي (2,5) مليون طن عام 2019 مقارنة مع عام 2010، بدوره فقد زاد إنتاج بيض المائدة بنحو (1) مليون طن عام 2019 مقارنة مع

عام 2010، أما فيما يتعلق بالإنتاج السمكي العربي فقد إرتفع بنحو (2) مليون طن خلال نفس الفترة، وفيما يتعلق بإنتاج العسل في العالم العربي فقد زاد بنحو (8) ألف طن عام 2018 مقارنة مع عام 2010.

3.2.2 التجارة الخارجية وإستهلاك السلع الغذائية العربية.

1.3.2.2 التجارة الخارجية العربية للسلع الغذائية.

تعتبر التجارة الخارجية من بين القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني بالنسبة لكل دولة، ويعتبر الميزان التجارى من أهم المؤشرات الدالة على مدى قوة أو ضعف أداء القطاع الإقتصادي بشكل عام، وعلى غرار باقي القطاعات تهتم مختلف الدول بالميزان التجاري في المجال الفلاحي وذلك لإرتباطه بمسألة الأمن الغذائي لأنه يبين من خلاله مدى إعتماد الدولة على الإنتاج المحلي ومدى إعتمادها على الإستيراد في الحصول على غذائها ومدى قدراتها على تصدير السلع الغذائية أيضا (حركاتي، مرجع سابق، ص 105)، وفيما يلي إستعراض تطور الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية العربية.

أ- التجارة الخارجية الكلية:

- **الواردات الكلية:** فيما يتعلق بالوردات الكلية من مختلف السلع الواردة للعالم العربي فقد قدرت قيمتها بما يقارب 870 مليار دولار وذلك سنة 2018، في المقابل فقد سجلت خلال سنة 2017 أكثر من 797 مليار دولار، وهو ما يعني زيادة قيمة هذه الواردات بنسبة تفوق 9% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، ورغم محاولات تقليص في حجم هذه الورادات إلا أن الدول العربية ما زالت تعتمد على الإستيراد الخارجي بنسب كبيرة.

- **الصادرات الكلية:** أما فيما يتعلق بالصادرات العربية الكلية فقد قدرت قيمتها ما يقارب 896 مليار دولار وذلك بحسب إحصائيات سنة 2018، غير أنها سجلت تراجع في قيمتها مقارنة مع 2017 أين بلغت قيمتها أكثر من 907 مليار دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [S]، مرجع سابق، ص 32)، وهذا التراجع يعود إلى تأثر إقتصاديات بعض الدول العربية المصدرة للنفط بالانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 (إتحاد الغرف العربية، 2017، ص 14).

ب- التجارة الزراعية:

- **الواردات الزراعية:** قدرت إجمالي قيمة الواردات الزراعية إلى العالم العربي سنة 2018 بأكثر من 125 مليار دولار، وقد سجلت الدول العربية زيادةً بنحو 4 مليار دولار مقارنة مع سنة 2017 أين بلغت أكثر من 121 مليار دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

- **الصادرات الزراعية:** أما فيما يتعلق بإجمالي قيمة الصادرات الزراعية من العالم العربي إلى العالم الخارجي بحسب إحصائيات سنة 2018 فقد بلغت أكثر من 32 مليار دولار، ومقارنة مع سنة 2017 فقد تراجعت هذه القيمة بأكثر من 9 مليار دولار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [S]، مرجع سابق، ص 32).

جـ- التجارة الغذائية:

- **الواردات الغذائية:** فيما يتعلق بقيمة الواردات من مختلف السلع الغذائية إلى العالم العربي فقد بلغت قيمتها أكثر من 106 مليار دولار سنة 2018، مرتفعة بذلك مقارنة مع سنة 2017 أين بلغت قيمتها أكثر من 98 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على الغذاء رغم السياسات المحلية المتبناة التي تهدف إلى تقليص من حجم الواردات الغذائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

- **الصادرات الغذائية:** بلغت قيمة الصادرات من السلع الغذائية العربية نحو الخارج سنة 2018 أكثر من 18,7 مليار دولار، متراجعة بذلك بنحو 9 مليار دولار مقارنة مع 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات الغذائية نحو (27) مليار دولار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [S]، مرجع سابق، ص 32)، والجدول التالي رقم (7) يبين لنا تطور التجارة الكلية والزراعية والغذائية في العالم العربي خلال آخر السنوات:

جدول رقم 7: *تطور حجم التجارة الكلية والزراعية والغذائية العربية خلال السنوات (2010-2018).*

الوحدة= مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الكلية	689,7	820,4	964,5	982,5	956,08	626,6	785,7	907	896
الواردات الكلية	577,3	722,9	833,03	770,6	814,5	766,8	790,2	797,7	869,9
الميزان التجاري	+112,4	+97,5	+131,4	+211,9	+141,5	-140,2	-4,5	+109	+26
الصادرات الزراعية	21,06	25,6	24,4	31	29,6	26,9	36,9	42,5	32,8
الواردات الزراعية	70,5	77,5	92,02	96,1	109,05	98,3	105,7	121	125,9
الميزان التجاري	-49,4	-51,9	-67,6	-65,1	-79,4	-71,4	-68,8	-78	-93
الصادرات الغذائية	16,8	20,5	19,4	23,4	23,07	16,6	25,5	27,5	18,7
الواردات الغذائية	56,3	64,8	76,7	79,04	80,07	57,2	93,5	98,1	106,5
الميزان التجاري	-39,5	-44,3	-57,3	-55,6	-57	-40,6	-68	-70	-87,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (7) أعلاه أن هناك فائض في الميزان التجاري الكلي العربي في آخر عشر سنوات بإستثناء عامي 2014 و2015 وذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية كون الصادرات العربية قائمة بدرجة أولى على المحروقات وبذلك إنخفضت قيمة الصادرات الكلية العربية مقارنة مع الواردات الكلية، أما فيما يتعلق بقيمة التجارة الزراعية خلال آخر عشر سنوات يتبين لنا أن هناك عجز تجاري معتبر، بحيث إرتفعت قيمة الواردات الزراعية مقابل الصادرات الزراعية وبلغت قيمة العجز أعلاها عام 2018 بنحو (93) مليار دولار، وأدناها عام 2010 بنحو (49,4) مليار دولار، أما فيما يتعلق بقيمة تجارة السلع الغذائية في العالم العربي خلال عشر سنوات يتبين لنا أن هناك عجز تجاري بدوره، حيث بلغت قيمة العجز الغذائي أعلاها عام 2018 بنحو (87,8) مليار دولار وأدناها عام 2010 بنحو (39,5) مليار دولار، ويعود هذا العجز إلى إنخفاض الإنتاج الفلاحي المحلي بسبب قلة تساقط الأمطار في العديد من الدول المنتجة للسلع الرئيسية ما أدى إلى زيادة كمية الواردات الفلاحية.

د- التجارة العربية البينية.

لقد تزايد الإهتمام العربي أكثر وأكثر بأهمية التبادل التجاري البيني العربي لكونه يعتبر من بين الآليات والطرق المناسبة لتحقيق التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي، حيث أن التبادل التجاري يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين مختلفة الدول العربية، وقد سعت مختلف الإجتماعات

والدورات العربية إلى تفعيل آلية التبادل التجاري العربي وذلك من خلال مختلف الإجتماعات التي عقدتها كل من الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي (كبير، د.ت، ص 78)، وقد كان لتلك الإجتماعات أثر في بروز التبادلات التجارية في مختلف المجالات بين كل الدول العربية، ومنه برزت وإنتشرت التجارة العربية في المجال الزراعي، إلا أن حجم هذه التجارة تبقى ضئيلة ولا تشكل إلا نسبة بسيطة من الحجم الكلي للمبادلات التجارية العربية (صندوق النقد العربي [ج]، 2016، ص 102).

وتلعب التجارة العربية البينية في المجال الزراعي دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، حيث أن زيادة معدلات وكميات التبادلات التجارية من مختلف السلع الغذائية يساهم بشكل كبير في تقليص حجم الفجوة الغذائية الموجودة في الدول العربية وذلك نتيجة تخفيض هذه الدول لحجم الواردات الغذائية من خارج الدول العربية، وتتمثل قيمة التجارة الزراعية العربية البينية في ما يلي:

1- الواردات والصادرات الزراعية العربية البينية:

- **الواردات الزراعية العربية البينية:** بلغت قيمة الواردات الزراعية فيما بين الدول العربية حسب إحصائيات 2018 أكثر من 20 مليار دولار، حيث تشكل قيمة الواردات الزراعية العربية البينية ما نسبته أكثر من 15,8% من إجمالي الواردات الزراعية الكلية للعالم العربي.

- **الصادرات الزراعية العربية البينية:** بلغت قيمة الصادرات الزراعية فيما بين الدول العربية سنة 2018 أكثر من 21 مليار دولار، حيث تشكل قيمة هذه الصادرات ما يفوق 64% من إجمالي الصادرات الزراعية العربية.

2- الواردات والصادرات الغذائية العربية البينية:

- **الواردات الغذائية العربية البينية:** بلغت قيمة الواردات الغذائية فيما بين الدول العربية حسب إحصائيات سنة 2018 ما يقارب نحو 16,11 مليار دولار، وتشكل قيمة هذه الواردات الغذائية ما نسبته أكثر من 15,1% من إجمالي الواردات الغذائية العربية.

- **الصادرات الغذائية العربية البينية:** أما فيما يتعلق بالصادرات الغذائية العربية البينية فيما بين الدول العربية فقد بلغت قيمتها سنة 2018 أكثر من 16,6 مليار دولار، وتشكل قيمة هذه الصادرات ما نسبته أكثر من 88% من إجمالي صادرات العالم العربي للسلع الغذائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص). والجدول التالي رقم (8) يوضح تطور قيمة التجارة الزراعية والغذائية العربية البينية خلال آخر السنوات:

جدول رقم 8: *تطور قيمة التجارة الزراعية والغذائية العربية خلال السنوات (2014-2018).*

الوحدة= مليار دولار

	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات الزراعية البينية	18,39	18,51	18,38	19,24	20
الصادرات الزراعية البينية	18,94	16,96	16,15	16,26	21,03
الواردات الغذائية البينية	16,26	16,44	16,40	16,99	16,11
الصادرات الغذائية البينية	15,46	14,88	14,17	13,86	16,6
التجارة الزراعية البينية	37,33	35,48	34,53	35,50	41,46
التجارة الغذائية البينية	31,73	31,33	30,57	30,85	32,73
التجارة الزراعية العربية البينية الكلية	69,06	66,81	65,1	66,35	74,19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (8) بأن قيمة التجارة الزراعية العربية البينية في آخر السنة (2018) قد إرتفعت مقارنة مع السنوات السابقة، حيث بلغت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية الكلية نحو (74,1) مليار دولار سنة 2018 مقابل (69) مليار دولار عام 2014، أي بزيادة فاقت (5) مليار دولار، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن حجم هذا التبادل ضعيف بين الدول العربية مما يقلص من فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي في إطار برامج التكامل الإقتصادي رغم الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها العالم العربي، ونتيجة هذا الضعف تلجأ الدول العربية للإستيراد من الخارج مما يجعلها تابعة أكثر إلى الخارج في تحقيق أمنها الغذائي مما يجعلها عرضة أكثر لتقلب أسعار الغذاء العالمية.

ويعود سبب ضعف التجارة الزراعية العربية البينية إلى عدم تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج، وضعف الإنتاجية، وضعف التنسيق والتكامل العربي مقابل السياسات القطرية، والمنافسة الشديدة في الأسواق بسبب تفوق مواصفات السلع المستوردة من خارج المنطقة العربية، مقابل تصدير السلع التي تحظى بالجودة العالية إلى الأسواق العالمية. وتتوفر في المنطقة العربية مجالات واسعة لزيادة التجارة البينية إذا ما تم تنسيق السياسات الزراعية والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية للمنتجات الغذائية، وزيادة الإستثمارات في إنتاج وتجارة السلع الزراعية، وإزالة العقبات الإدارية والرسوم والضرائب وتقديم التسهيلات المالية، ودعم المصدرين(صندوق النقد العربي [ب]، 2017، ص 63).

2.3.2.2 إستهلاك السلع الغذائية.

أ- العوامل المؤثرة للحصول على الغذاء.

تؤثر مجموعة من العوامل على إمكانية حصول الفرد العربي أو غيره على الغذاء المطلوب وتتمثل هذه العوامل في:

- **أسعار السلع الغذائية:** من بين الأسباب المؤثرة بصورة أساسية على إمكانية حصول المستهلك على الغذاء هو إرتفاع أسعار الغذاء وتقلباتها في الأسواق مما يؤدي ذلك إلى التأثير على كمية الغذاء الذي يحصل عليه الفرد وكذا نوعيته وجودته خاصة في حالة إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية كالحبوب والزيوت والمنتجات الغذائية وغيرها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [أ]، 2014، ص 21)، وقد أثر الإرتفاع الجنوني في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية لفترتين (2007-2008) و(2010-2011) على إستهلاك الغذاء في العالم العربي كون الدول العربية تعتمد على الواردات الغذائية بنسبة كبيرة نتيجة عجزها عن توفير مختلف إحتياجاتها الغذائية محلياً (هاريغان، 2018، ص 10)، غير أنه في السنوات الأخيرة تراجعت الأسعار العالمية للعديد من السلع الغذائية خاصة الحبوب وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في معدلات الإنتاج، بالإضافة إلى إرتفاع حجم المخزونات العالمية من السلع الغذائية مما مكن من تحقيق وفرة من هذه السلع (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 69). ويوضح الجدول التالي رقم (9) تطور متوسط أسعار عالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال آخر ثلاث سنوات:

جدول رقم 9: *تطور متوسط أسعار السلع الغذائية عالميا خلال سنوات (2015-2017)*

الوحدة= دولار/طن

السلع الغذائية	2015	2016	2017	معدل التغير بين 2015-2017
القمح الخشن	204,4	166,6	174,2	-14,77
القمح الطري	206,4	176,3	178,2	-13,66
الذرة الشامية	169,8	159,2	154,5	-9,01
الشعير	194,3	158,5	140,8	-27,53
أرز تايلاند(5%)	462,57	395,5	398,9	-13.76
أرز تايلاند(25%)	372.6	385,3	384,7	3,25
أرز تايلاند (A1)	386	380,3	379,9	-1,58
أرز فيتنام (5 %)	351,8	356,1	363,2	3,24
الذرة الرفيعة	204,7	159,6	154,9	-24,33
فول الصويا	390	406	401	2,82
زيت فول الصويا	757	809	845	11,62
الفول السوداني	1248	1362	1471	17,87
زيت الفول السوداني	1337	1502	1485	11,07
زيت زهرة الشمس	785,7	846,4	790	0,55
زيت النخيل	623	700	714	14,61
زيت بذرة القطن	1229,37	1063,2	966,75	-21,36
زيت جوز الهند	1110	1475	1602	44,32
جوز الهند	735	982	1065	44,9
الأسماك	1558	1501	1365	-12,39
جمبري	14360	11200	12130	-15,53
السكر EU	360	360	370	2,78
السكر US	550	610	620	12,73
السكر World	300	400	350	16,67
الشاي	2640	2710	3100	14,39
الكاكاو	3140	2890	2030	-35,35
البن	3530	3610	3320	-5,95
لحوم الأبقار	4420	3930	4230	-4,3
لحوم الاغنام	5220	4690	5420	3,83
لحوم الدواجن	2530	2460	2510	-0,79
برتقال	680	890	810	19,12
الموز EU،	900	910	900	0,00
الموز US،	960	1000	1070	11,46

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 69)

ويتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (9) أنه هناك تراجع أسعار العديد من السلع الغذائية في الأسواق العالمية وأهم هذه السلع التي انخفضت سعرها نجد: الحبوب كالقمح والشعير والذرة والأرز واللحوم كالأسماك ولحوم الأبقار والدواجن، وبعض البقوليات والفواكه.

- **مستويات دخول الأفراد:** بينت المسوحات الاجتماعية التي أجريت على معظم الدول العربية أن الأسر العربية تنفق من مداخليها مبالغ كبيرة من أجل الحصول على الطعام وخاصة الأسر العربية التي تعيش بالمناطق الريفية، حيث بينت هذه الدراسة أن المواطن العربي ينفق ثلثي من دخله على الغذاء كما أن هذه القيمة تزداد كلما إرتفعت أسعار السلع الغذائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [c] & وآخرون، 2009، ص 13)، وعليه فإن الأفراد الذي يحصلون على مستويات دخل منخفضة يتأثرون أكثر من غيرهم أثناء لجوءهم للحصول على الغذاء.

وبالرجوع إلى الدول العربية فإن هناك تفاوت كبير في مستويات الدخل من دولة إلى دولة عربية أخرى، حيث نجدها مرتفعة في دول الخليج العربي وذلك نتيجة إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، في حين نجد أن مستويات الدخل متوسطة في بعض الدول كالجزائر وتونس والأردن، بينما نجدها منخفضة نسبياً في سوريا واليمن والسودان، وأكثر إنخفاضا في الصومال (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [o]، مرجع سابق، ص 23). وعليه يمكن القول أنه كلما كان دخل الفرد العربي مرتفع كلما سهل ذلك من إمكانية حصوله على الغذاء والعكس صحيح، حيث أن إنخفاض دخل الفرد العربي يعد هاجساً أمامه لحصوله على الغذاء مما يسبب له في الكثير من الأحيان مشاكل صحية نتيجة نقص التغذية.

- **النمو السكاني:** تعد الزيادة في معدل النمو الديمغرافي من بين أهم العوامل التي تؤثر على إمكانية الحصول على الغذاء، وعلى غرار باقي الدول تأثرت الدول العربية بهذا العامل وذلك نتيجة زيادة عدد سكان العالم العربي خلال الفترة (2014-2017) بأكثر من 24 مليون نسمة، أي بنسبة تقدرة بأكثر من 1,5%، وهو معدل مرتفع مقارنة مع متوسط الزيادة العالمي والذي بلغ نحو 1,25% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [q]، مرجع سابق، ص 72). وعليه فإن هذه الزيادة تؤثر على إمكانية حصول المواطن العربي على الغذاء المطلوب نتيجة زيادة الطلب على الغذاء، مما يخلق تحدياً أكبر أمام الحكومات العربية لتوفير الغذاء المطلوب إما بزيادة الإنتاج المحلي أو الإعتماد على الإستيراد من الخارج أو الحصول على المعونات الغذائية.

ب- المتاح للإستهلاك العربي للسلع الغذائية.

- **حجم المتاح للإستهلاك العربي للسلع الغذائية:**

يتم حساب المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية من خلال جمع ما يتم إنتاجه في العالم العربي من مختلف السلع الغذائية محلياً ويضاف إليها كمية السلع الغذائية المستوردة من خارج الوطن العربي، على أن يتم طرح منها كمية السلع الغذائية التي تصدرها الدول العربية (بالإضافة إلى التغير في كميات السلع المخزنة) لكن في ظل عدم توفر أرقام حقيقية عن كمية المخزونات من السلع الغذائي الموجودة على المستوى العربي فإنه يتم حساب معادلة المتاح للإستهلاك العربي من السلع الغذائية كما يلي: (كمية الإنتاج المحلي + كمية الواردات من الخارج – كمية الصادرات إلى الخارج) (المرجع السابق، ص 74). وفيما يلي الجدول رقم (10) يوضح إجمالي المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال آخر السنوات:

جدول رقم 10: *تطور كمية المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (2009-2019).*

الوحدة= مليون طن

المجموعة السلعية	(2009-2017)	2018	2019	النسبة من إجمالي المتاح للإستهلاك (%)
مجموعة الحبوب	123,9	137,1	131,9	41,4
القمح والدقيق	65,6	69,7	65,3	20,5
الذرة الشامية	28,1	31,6	28,9	9,08
الأرز	10,5	10,5	10,6	3,3
الشعير	14,3	18,2	18,2	5,7
الذرة الرفيعة والدخن	6,06	6,5	8,2	2,5
البطاطس	14,46	14,3	14,8	4,6
جملة البقوليات	2,8	2,9	2,7	0,84
جملة الخضر	68	55	53	16,6
جملة الفاكهة	35,06	34,7	35,16	11,04
التمور	5,63	5,67	5,61	1,7
السكر	11.83	17,3	15,3	4,8
الزيوت والشحوم	5,56	6,74	6,61	2,07
جملة اللحوم	11.9	13,5	13,2	4,1
لحوم حمراء	5.66	6,1	6,08	1,9
لحوم بيضاء	6,2	7,3	7,2	2,2
الاسماك	4,66	5,54	5,1	1,6
البيض	1,83	2,88	2,76	0,86
الألبان ومنتجاتها	33.7	30,2	32,1	10,08
الإجمالي	319,2	325,8	318,24	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [q]، مرجع سابق، ص 74) وكذا على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [t]، مرجع سابق، ص.ص 29-30)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (10) أن المتاح للإستهلاك في العالم العربي قد إرتفع خلال آخر السنوات، حيث بلغ كحد أقصى عام 2018 نحو (325,8) مليون طن، ويرجع هذا الإرتفاع إلى زيادة عدد سكان العالم العربي الشيء الذي يفرض ضرورة توفير غذاء أكثر لسكان العالم العربي، ضف إلى ذلك زيادة الإنتاج الزراعي المحلي نتيجة تحسن تساقط الأمطار خلال الفترة الأخيرة، وتشكل الحبوب النسبة الأكبر من إجمالي المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية العربية بنسبة

41,4%، تليها جملة الخضر والفواكه والألبان ومنتجاتها والبطاطس واللحوم بنسب 16,6% و11,04% و10,08% و4,6% و4,1% على التوالي.

- **متوسط نصيب الفرد من المتاح للإستهلاك في العالم العربي:** قدر متوسط نصيب الفرد العربي من المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية فيما يتعلق بجملة الحبوب سنة 2017 أكثر من 310 كلغ، حيث إرتفع مقارنة مع المتوسط لعام 2016، والذي بلغ أكثر من 293 كلغ، ويعد متوسط نصيب الفرد العربي من الحبوب مرتفع جدا مقارنة مع المتوسط العالمي والذي بلغ نحو (148,7) كلغ بالنسبة لجملة الحبوب وهو ما يدل على أن المواطن العربي أكثر إستهلاكا للحبوب مقارنة مع باقي دول العالم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع السابق، ص 75)، هذا كمثال فقط وفيما يلي الجدول رقم (11) يوضح لنا تقديرات متوسط نصيب الفرد العربي من المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم 11: *تطور متوسط نصيب الفرد العربي من المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2009-2017).*

الوحدة= كلغ/سنة

المجموعة السلعية	العالم العربي			المتوسط العالمي
	(2009-2015)	2016	2017	2017
جملة الحبوب	293,7	315,2	310,6	148,7
القمح والدقيق	161,8	158,6	164,8	66,8
الأرز	27,0	26,2	25,1	54,1
البطاطس	37,5	37,0	32,8	32
البقوليات	5,8	6,6	8,2	-
الخضر	167,4	165,7	170,3	136
الفاكهة	88,0	86,4	85,3	74
السكر(المكرر)	30,4	26,3	30,8	25,3
الزيوت النباتية	13,2	11,7	16,5	22,8
جملة اللحوم	28,7	29,3	30,1	42,7
الاسماك	11,3	11,5	11,6	20,4
الألبان ومنتجاتها	81,8	84,6	83,7	111,4

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 75)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (11) إرتفاع متوسط نصيب الفرد العربي من المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية المختلفة لعام 2017 مقارنة مع متوسط الفترة (2009-2015) لمعظم

السلع الغذائية، وفيما يتعلق بنصيب الفرد العربي من المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية لجملة الحبوب فهو مرتفع في العالم العربي مقارنة مع المتوسط العالمي، أما بالنسبة لمحصول البطاطس فهو متقارب جدا في العالم العربي الذي بلغ (32,8) كلغ مقارنة مع المتوسط العالمي الذي بلغ (32,0) كلغ لعام 2017 ، أما بالنسبة لمحصول كل من الخضر والفواكه فهو مرتفع في العالم العربي الذي بلغ (170.3) كلغ و(85,3) كلغ على التوالي، مقارنة مع المتوسط العالمي الذي بلغ (136,0) كلغ و(74,0) كلغ على التوالي لعام 2017، كذلك بالنسبة لمحصول السكر (المكرر) فنصيب الفرد العربي منه مرتفع وبلغ (30,8) كلغ، مقارنة مع المتوسط العالمي والذي قدر بنحو (25,3)، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد العربي من المحاصيل الأخرى والمتمثلة في الزيوت النباتية وجملة اللحوم والأسماك والألبان ومنتجاتها فهو منخفض عن المتوسط العالمي لعام 2017، هذا الإختلاف في المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي عن غيره من الدول راجع بالدرجة إلى إختلاف في طبيعة إستهلاك المنتوجات الغذائية بالدرجة الأولى فهناك من يعتمد على الحبوب في غذائه الرئيسي، وهناك من يعتمد على اللحوم في غذائه وهكذا.

- **معدل إستهلاك الفرد العربي من مكونات الطاقة والبروتين والدهون:** يساهم توفير الغذاء في العالم العربي في إمكانية حصول المستهلكين على كميات معتبرة من مصادر الطاقة كالسعرات الحرارية والبروتينات والدهون وغيرها، وقد بلغت متوسط السعرات الحرارية في العالم العربي يوميا أكثر من 3957 كيلو كالوري، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين ما يقارب 119 غرام بروتين، وأكثر من 47 غرام دهون بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد العربي من الدهون وذلك حسب إحصائيات سنة 2016، ويعد نصيب الفرد العربي مرتفع من مصادر الطاقة مقارنة مع نصيب الفرد على المستوى العالمي والذي بلغ نحو 2870 كيلو كالوري بالنسبة للسعرات الحرارية، وأكثر من 80 غرام بروتين بالنسبة للبروتينات، غير أن نصيب الفرد العربي من الدهون منخفض عن المستوى العالمي والذي بلغ أكثر من 82 غرام دهون (المنظمة العربية للتنمية الزراعية °، مرجع سابق، ص 29).

4.2.2 الفجوة الغذائية العربية والإكتفاء الذاتي.

يعاني القطاع الزراعي العربي من العديد من القصور أهمها إنخفاض الإنتاج المحلي للغذاء خاصة في ظل زيادة عدد السكان مما فرض أعباء أكثر أمام الدول العربية من أجل توفير الغذاء بالكميات المطلوبة، مما أدى إلى اللجوء للإستيراد الخارجي للكثير من السلع الغذائية الرئيسية أي الإعتماد على الواردات الخارجية على حساب الإعتماد على الإنتاج المحلي الشيء الذي نتج عنه

عجز متفاقم في الغذاء، كل هذا أثر على زيادة حجم الفجوة الغذائية لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب، في حين حققت الدول العربية إلى حد ما إكتفاء ذاتي لبعض السلع الغذائية كالخضر والفواكه.

1.4.2.2 الفجوة الغذائية العربية.

سجلت الدول العربية إرتفاعاً في قيمة الفجوة الغذائية خلال آخر السنوات وذلك بالنسبة للعديد من السلع الغذائية الإستراتيجية وذلك نتيجة تراجع الإنتاج المحلي العربي مقابل زيادة حجم الواردات من خارج الدول العربية، ويتم حساب حجم الفجوة الغذائية العربية من خلال الفرق بين ما يتم إنتاجه على المستوى العربي وبين ما هو متاح للإستهلاك العربي من دون إحتساب المخزونات من الغذاء نظراً لعدم وجود أرقام حقيقية، وعليه فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو 33,5 مليار دولار وذلك حسب إحصائيات 2019، وقد سجلت الدول العربية تراجعاً في قيمة الفجوة مقارنة مع سنة 2018 بنحو 100 مليون دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [t]، مرجع سابق، ص31)، أما فيما يتعلق بالجانب التصديري فتحقق الدول العربية فائضاً في بعض المنتجات الغذائية والتي تصدرها إلى خارج العالم العربي وقد بلغت قيمتها نحو 2,4 مليار دولار سنة 2017 وذلك بفضل تحقيقها لفائض تصديري بالنسبة لبعض محاصيل الخضر والفواكه (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [q]، مرجع سابق، ص.ص. 79–80)، وفيما يلي الجدول رقم (12) يوضح تطور نسبة الفجوة الغذائية العربية لأهم السلع الغذائية الرئيسية خلال آخر السنوات:

جدول رقم 12: *تطور نسبة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2009-2018).*

الوحدة= %

	(2009-2015)	2016	2017	2018
الحبوب	57	62,8	58,3	62
البقوليات	42	48,5	47,2	57,7
الخضر	0,65	4,4	00	1,7
الفواكه	5,8	1,5	00	5,3
التمور	00	00	00	00
اللحوم الحمراء	18,6	30,1	21	27,5
لحوم الدواجن	34,5	34,7	32,8	36,1
الأسماك	1	00	00	5,6
البيض	9	14,7	16,9	18,3
الألبان ومنتجاتها	20,4	23,2	6,2	25,1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (12) أن نسبة الفجوة الغذائية العربية لأهم السلع الغذائية النباتية قد إرتفعت في سنة 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2009-2015) خاصة الحبوب والبقوليات، فقد إرتفعت نسبة الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب لمتوسط الفترة (2009-2015) من (57%) إلى (62%) عام 2018، وهذا بسبب إرتفع نسبة الإستهلاك العربي لجملة الحبوب، بالإضافة إلى زيادة واردات الحبوب للعالم العربي، في حين ارتفعت نسبة الفجوة الغذائية لجملة البقوليات بفارق (15%) عام 2018 عن متوسط الفترة (2009-2015)، أما بالنسبة لمحاصيل الخضر فقد إرتفعت نسبة الفجوة عام 2018 عن متوسط الفترة (2009-2015) بنسبة زيادة بلغت (1%)، أما بالنسبة للفواكه فقد انخفضت نسبة الفجوة الغذائية عام 2018 عن متوسط الفترة (2009-2015) بحوالي (0,5%)، أما فيما يتعلق بنسبة الفجوة الغذائية العربية من السلع الغذائية الحيوانية فقد ارتفعت عام 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2009-2015) بالنسبة لكل من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك والبيض والألبان ومنتجاتها وبلغت نسب الارتفاع نحو: (8,9%) و(1,6%) و(4,6%) و(9,3%) و(4,7%) على التوالي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة الواردات الغذائية من السلع الحيوانية خلال سنة 2018 نتيجة تذبذب معدلات الإنتاج المحلي العربي خلال هذه الفترة.

2.4.2.2 الإكتفاء الذاتي العربي.

يتوقف مدى إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي على مدى قدرات الدول العربية على الزيادة في حجم إنتاجها المحلي من مختلف المنتوجات الغذائية وخاصة المنتوجات الغذائية الإستراتيجية، غير أن زيادة في كمية الإنتاج تبقى رهن مجموعة من العوامل المختلفة كتساقط الأمطار، ومدى إستخدام الوسائل الإنتاجية المتطورة، ومدى قدرات الدول على زيادة حجم إستثماراتها في هذا المجال (صندوق النقد العربي [أ]، 2018، ص 64)، ويعد دراسة الإكتفاء الذاتي وتحليله أمراً مهما يساعد على معرفة واقع الإنتاج العربي ومدى قدرات الدول العربية على توفير الغذاء محليا للمستهلك أو من خلال اللجوء إلى الإستيراد من الخارج، وفي هذه النقطة نجد أن الدول العربية تتفاوت في مدى إعتمادها على إنتاجها المحلي أو في مدى إعتمادها على الإستيراد لسد العجز الغذائي الموجود. وعليه يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات رئيسية متعلقة بالسلعة الغذائية طبقاً لمعدلات الإكتفاء الذاتي العربي منها لسنة 2018 كما يلي:

– المجموعة الأولى تتعلق بالسلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المرتفع والتي يعتمد فيها على الإنتاج المحلي العربي بدرجة أولى وتتراوح معدلات الإكتفاء الذاتي من هذه السلع بين 93,7% و98,3%، وتتمثل أهم هذه السلع في كل من: الخضر والفاكهة والأسماك والبطاطس. هذه السلع الغذائية يمكن الإعتماد عليه من قبل الدول العربية في تجارتها البينية وذلك بهدف زيادة المنافسة العربية مع الأسواق العالمية.

– المجموعة الثانية تتعلق بالسلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المتوسط والتي يتم الإعتماد فيها على الأسواق العالمية لتلبية الناقص من الغذاء على المستوى المحلي، وتتراوح معدلاتها ما بين 63,9% و81,6% وتتمثل أهم هذه السلع في: المنتجات الحيوانية كلحوم الدواجن واللحوم الحمراء والألبان والبيض. وعليه ينبغي على الدول العربية أن تعمل جاهدة على زيادة إنتاجيتها من هذه السلع خاصة في ظل إمتلاك الدول العربية لثروات حيوانية معتبرة.

– أما المجموعة الثالثة والأخيرة فتتعلق بالسلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المنخفض والتي يتم الإعتماد فيها على الأسواق العالمية بدرجة كبيرة لسد العجز الغذائي من هذه السلع، وتتراوح معدلاتها ما بين 38,2% و42,2%، وتتمثل أهم هذه السلع في كل من: الحبوب والبقوليات بالدرجة الأولى، وعليه ينبغي على الدول العربية أن تعمل على زيادة إنتاجيتها من هذه السلع الرئيسية لكي تستطيع التخلص من هذا العجز الغذائي خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ب]،

مرجع سابق، د.ص). والجدول التالي رقم (13) يوضح نسب الاكتفاء الذاتي العربي لأهم السلع الغذائية النباتية والحيوانية خلال آخر السنوات:

جدول رقم 13: *تطور نسب الإكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية خلال الفترة (2009-2018).*

الوحدة=%

	(2009-2015)	2016	2017	2018
الحبوب	43	37,2	41,7	38
البقوليات	58	51,5	52,8	42,3
الخضر	99,3	95,5	102,7	98,3
الفواكه	94,3	98,5	102,5	94,7
البطاطس	100,1	91,7	96,3	93,7
اللحوم الحمراء	81,4	69,1	79	72,5
لحوم الدواجن	65,5	65,3	67,2	63,9
الأسماك	99	104,5	108,7	94,4
البيض	91	85,3	83,1	81,7
الألبان ومنتجاتها	79,6	76,8	93,7	74,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ه، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (13) أن نسبة الاكتفاء الغذائي العربي من السلع الغذائية النباتية شهدت إنخفاض سنة 2018 مقارنة مع السنوات السابقة، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي لكل المنتوجات النباتية والحيوانية بإستثناء الفواكه التي سجلت زيادة طفيفة في معدلات الإكتفاء الذاتي بنحو (0,3%)، بينما تراجعت بالنسبة لكل من: الحبوب، البقوليات، الخضر، اللحوم الحمراء، لحوم الدواجن، الأسماك، البيض، والألبان على النحو التالي: (5%) و(15,7%) و(1%) و(6,4%) و(8,9%) و(1,6%) و(4,6%) و(9,3%) و(4,7%) على التوالي، ويرجع سبب انخفاض معدلات الإكتفاء الذاتي العربي إلى تراجع كميات الإنتاج الزراعي العربي خلال سنة 2018 مقابل زيادة حجم الواردات الفلاحية خصوصا في ظل تزايد الطلب العربي على الغذاء من سنة إلى آخرى. ويمكن القول حيال هذه النقطة أن الدول العربية ما زالت غير قادرة على تحقيق إكتفاءها الغذائي بنسب مقبولة خاصة من السلع الغذائية الإستراتيجية ما يجعل الدول العربية تابعة غذائياً للدول المنتجة وهو ما يؤثر على فرص تحقيق أمنها الغذائي.

3.2 تحديات الأمن الغذائي العربي.

تعاني الدول العربية على غرار باقي دول العالم من مجموعة العقبات والتحديات والتي تشكل بمثابة عائق كبير في سبيل تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك نظرا لتأثير هذه التحديات سلبياً على معدلات الإنتاج الزراعي العربي من مختلف المحاصيل خاصة المحاصيل الإستراتيجية، وقد برزت تأثير هذه التحديات بصورة كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة مع بداية القرن الحالي خصوصا مع تزايد تأثير الإحتباس الحراري على طبقة الأوزون والتي ولدت مشاكل كبيرة أثرت على النشاط الفلاحي الإنتاجي، ضف إلى ذلك وجود العديد من التحديات الأخرى بعضها مرتبط بالطبيعة وبعضها الآخر مرتبط بالإنسان... الخ، كل تلك التحديات تشكل عائق أمام فرص تعزيز وتحقيق الأمن الغذائي العربي وهذا الأخير يبقى مرهون بمدى قدرة الدول العربية حاليا ومستقبلا على تجاوز هذه التحديات وإيجاد حلول فعالة لها، وفيما يلي سنخوض بشيء من التفصيل في ثنايا هذه التحديات لمعرفة خصائصها وآثرها.

1.3.2 التحديات الطبيعية والمناخية.

تعد التحديات الطبيعية والمناخية من بين أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل الوصول للأمن الغذائي العربي، وهذا راجع إلى مدى خطورة هذه التحديات وإتساع نطاقها وتأثيرها على مختلف عناصر الإنتاج، مما يؤثر ذلك سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على إمكانية زيادة معدلات الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي العربي، وعليه تتمثل أهم التحديات الطبيعية والمناخية في:

1.1.3.2 التحدي المرتبط بالأراضي الزراعية: تتمثل أهم التحديات التي تواجه العالم العربي في هذا السياق، في مجموعة من المعوقات المرتبطة بالأراضي الزراعية أهمها: إرتفاع ملوحة الأراضي الزراعية بنسبة معتبرة في العديد من الدول العربية، حيث أن هذه الملوحة تؤثر على إمكانية تحقيق التوسع الأفقي في الزراعة، ما يجعل مساحة الأراضي الزراعية محدودة جدا ما يؤثر ذلك على زيادة معدلات الإنتاج الزراعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي (دبار، 2013، ص 74). كما يعاني العالم العربي من تحدي آخر مرتبط بالأراضي الزراعية ألا وهو التصحر، فقد توسعت هذه الظاهرة وإنتشرت بصورة أكبر خصوصا مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، ويعود سبب إتساع مساحة الأراضي المتصحرة إلى سوء إستخدام الموارد الطبيعية، وكذا الزيادة الكبيرة في الطلب على الغذاء، ضف إلى ذلك تأثير

التغيرات المناخية على التربة...الخ (سبا، 2010، ص.ص. 12–13)، ونتيجة لذلك فقد شهدت الدول العربية زيادة مساحة الأراضي الزراعية المهددة بالتصحر وقد وصلت حسب الإحصائيات إلى نحو 2,9 مليون كلم أي بنسبة تشكل نحو 20% من إجمالي المساحة الكلية للعالم العربي (لزعر، 2015، ص 12)، ويمكن القول أن هذه المساحة تعتبر كبيرة جداً مقارنة مع مساحة العالم العربي، وهي بذلك تخلق تداعيات سلبية على فرص التوسع الزراعي الأفقي في الدول العربية ما يؤثر ذلك على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي العربي وبالتالي على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي.

وعلى غرار باقي التحديات السابقة التي تواجهها الأراضي الزراعية العربية يوجد تحدي آخر مهم وله تأثير كبير على الأرض وعلى الإنتاج الفلاحي، ويتمثل هذا التحدي في ظاهرة الجفاف، حيث أن الدول العربية تشهد جفافاً موسمياً في العديد من المناطق، وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الذي يجعلها أكثر عرضة للجفاف، حيث أن معظم الدول العربية تقع في أقاليم مناخية جافة وشبه جافة، كما أن هناك مناطق في بعض الدول العربية تعتبر من أكثر المناطق جفافاً في العالم وتتمثل هذه المناطق في المناطق الصحراوية والتي تشكل ما يقارب نسبة 68% من إجمالي المساحة الكلية للعالم العربي (سبا، مرجع سابق، ص 11)، وعليه فإن إتساع المناطق الموجودة في العالم العربي التي تعاني من الجفاف أثرت بنسبة كبيرة على الإنتاج الزراعي العربي خاصة بالنسبة للحبوب والتي تعتمد على التساقطات المطرية بالدرجة الأولى لإنتاجها، وبالتالي فإن ذلك أثر على إمكانية زيادة معدلات الإكتفاء الذاتي العربي.

2.1.3.2 تحدي ندرة الموارد المائية: يعاني العالم العربي من مشكلة كبيرة تتعلق بندرة المياه وسوء استغلالها، حيث يعتبر الماء أحد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي إلى جانب الأرض والعنصر البشري والمالي والتقني، فبدون ماء لا يمكن توفير الغذاء لكل المستهلكين، لذلك شكلت قضية الأمن المائي أحد القضايا الجوهرية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث كلما استطاعت الدول أن تحقق أمنها المائي كلما زادت من فرصها لتحقيق أمنها الغذائي، إلا أن ذلك لا ينطبق على الدول العربية والتي تعاني من نقص الموارد المائية وغياب الوسائل التكنولوجية لتوفير هذه الموارد من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدول العربية تهدر كميات هائلة من المياه دون إستغلالها بطريقة رشيدة وعقلانية، حيث أنها تعتمد على مصادر المياه الجوفية بالدرجة الأولى وبطريقة غير مستدامة، وبحسب الإحصائيات فإن الدول العربية غير قادرة على ري وسقي بصفة منتظمة سوى 22% من إجمالي الأراضي الزراعية

الموجودة في العالم العربي (حامد، د.ت، ص 5)، بينما المساحة الأخرى فإنها تبقى مرهونة بمدى التساقطات المطرية، وبالتالي فإنه لا يتم سقيها بطريقة منتظمة ما يؤثر ذلك على مستويات الإنتاج الزراعي العربي.

3.1.3.2 التحدي المناخي: ازدادت تداعيات تأثير التغير المناخي في الظهور أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة خاصة مع بروز ظاهرة الإحتباس الحراري وتأثيرها الكبير على طبقة الأوزون ما خلق آثار سلبية على كوكب الأرض، خاصة فيما يتعلق بالمناخ والذي تغير بشكل ملفت نتيجة لتلك التأثيرات، حيث أصبحت درجات الحرارة تتسم بعدم الثبات، فهي إما تسجل درجات حرارة عالية وإما تسجل درجات حرارة منخفضة في الكثير من الأحيان مما يؤثر ذلك على النبات والأراضي الزراعية، وبالرجوع إلى الدول العربية فقد تأثرت بهذه التغيرات المناخية كغيرها من دول العالم، حيث أن هذه التغيرات المناخية ساهمت في حدوث إما الجفاف أو الفيضانات ما أثر ذلك سلبا على معدلات الإنتاج الزراعي العربي، وقد أظهرت العديد من الشواهد أن المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والذرة والأرز من أكثر المحاصيل الزراعية التي تتأثر بالتغير المناخي وذلك نتيجة للتقلبات الجوية اليومية والتي تؤثر على هذه المحاصيل بالدرجة الأولى (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [d]، 2010، ص.ص. 2-3).

2.3.2 التحديات البشرية والتقنية.

تواجه الدول العربية جملة من التحديات الأخرى المرتبطة هذه المرة بالعنصري البشري والعنصر التقني، حيث تؤثر هذه العناصر بشكل كبير على العملية الإنتاجية خاصة كونهما يشكلان عنصران أساسيين في الإنتاج الزراعي أو غيره، وعليه فإن عدم التحكم في هذين العنصرين بالشكل المطلوب يؤدي إلى خلق مشاكل تؤثر على مستوى أداء القطاع الفلاحي وبالتالي التأثير على فرص بناء الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار نجد أن العالم العربي يعاني من جملة من التحديات المرتبطة بالإنسان وبالتقنية ما أثر ذلك على مؤشرات الأمن الغذائي العربي، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

1.2.3.2 التحدي البشري: بالنسبة للتحدي البشري فإن الدول العربية تعاني من العديد من التحديات المرتبطة بالعنصر البشري والتي تؤثر على مقدرة أداء القطاع الفلاحي على تحقيق الأمن الغذائي العربي، ومن بين التحديات التي يعاني منها في هذا السياق سنركز على تحديين رئيسيين

وهما: التحدي المرتبط بالنمو السكاني، والتحدي الآخر يتعلق بالنمو السكاني الحضري على حساب النمو السكاني الريفي، وفيما يلي سنوضح ذلك بالتفاصيل:

أ- **زيادة النمو السكاني في العالم العربي:** يتفق العديد من الباحثين والمختصين على أن زيادة عدد السكان بشكل معتبر يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجهها الدول خاصة الدول النامية (والتي هي غير قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي) في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هذه الزيادة السكانية تفرض على الدول بذل المزيد من الجهود لتوفير ما يحتاجه مختلف المواطنين من إحتياجات خاصة الاحتياجات الغذائية منها، بحيث يتطلب منها توفير احتياجات أكثر بكثير مما كانت توفره قبل تلك الزيادة، وتزداد المسألة تعقيداً بالنسبة للدول النامية والتي تكون غير قادرة على زيادة قدراتها في توفير الغذاء لهؤلاء الأشخاص ما يؤثر ذلك بالتالي على إمكانية أن تحقق تلك الدول أمنها الغذائي (المخلافي، 2011، ص.ص. 322-323). وعليه بالعودة إلى العالم العربي نجد أن الدول العربية قد سجلت زيادة سكانية معتبرة، حيث إرتفاع عدد سكان العالم العربي من 361 مليون نسمة سنة 2010 إلى أكثر من نحو 414 مليون نسمة سنة 2017 أي بزيادة أكثر من 53 مليون نسمة خلال سبع سنوات فقط (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 7)، وبحسب الدراسات فيتوقع أن يصل عدد سكان العالم العربي إلى نحو 600 مليون نسمة بحلول سنة 2050، وعليه فإن هذه الزيادة المعتبرة تعتبر عبئ ثقيل على كاهل الحكومات العربية في توفير ما يحتاجه السكان المتزيدون، لذا يتطلب ضرورة بذل المزيد من المجهودات لتوفير الغذاء مع تسهيل إمكانية الحصول عليه، حيث يتطلب وفق الدارسين أن تزيد الدول العربية من المتاح من الغذاء بنسبة الثلثين على أقل مقارنة مع ما توفره حاليا وذلك حتى سنة 2050 مع ضرورة ضمان عدم تغير العوامل الأخرى وبقائها ثابتة (جودة & كريم، 2015، ص.ص. 68-69). وعليه يمكن القول أن زيادة عدد السكان في العالم العربي يعد من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي خصوصا في ظل عدم قدرة الدول العربية على زيادة مستويات الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية ذات الإستهلاك العربي الواسع.

ب- **زيادة عدد سكان الحضر في العالم العربي:** من بين التحديات الأخرى المرتبطة بالعنصر البشري التي يواجهها العالم العربي في محاولته لتحقيق الأمن الغذائي العربي ألا وهو: الزيادة الكبيرة في عدد سكان المناطق الحضرية على حساب عدد سكان المناطق الريفية، وذلك راجع إلى عدد من

أسباب أهمها: الهجرة الداخلية أي الهجرة من الريف إلى المدينة، وتشير الإحصائيات أنه إرتفع عدد سكان الحضر في العالم العربي إلى أكثر من 50% سنة 2010، ويتوقع حسب الدراسات الديمغرافية أن تصل نسبة سكان الحضر في العالم العربي إلى نحو 72% بحلول سنة 2050، ما يعني ذلك تراجع عدد سكان المناطق الريفية وبالتالي تراجع عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي (المرجع السابق، ص.ص. 69–70)، وقد إنحفضت بالفعل عدد العمالة الفلاحية في العالم العربي بأكثر من 8 مليون عامل خلال الفترة الممتدة من (2010– 2017) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [q]، مرجع سابق، ص 7)، وبالتالي فإن هذا الإنخفاض يؤثراً سلباً على أداء القطاع الفلاحي وعلى فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي، كما أن زيادة عدد سكان المناطق الحضرية ستفرض على الدول العربية مستقبلا تغيير نمط الإستهلاك وذلك نتيجة الإختلاف النوعي في أنماط الإستهلاك بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث يتطلب أن تتوجه الدول العربية إلى الإعتماد على نمط الإستهلاك الحيواني أكثر من نمط الإستهلاك الحبوبي، عكس ما كنت عليه من قبل (جودة & كريم، مرجع سابق، ص 70). وعليه يمكن القول أن زيادة في عدد سكان الحضر على حساب عدد سكان الريف له آثار وتداعيات خطيرة تؤثر على مستوى أداء القطاعات الفلاحية العربية مستقبلا ما سيؤثر على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي، لذا وجب على الحكومات العربية أن تعمل جاهدة على الحد من إنتشار ظاهرة الهجرة الداخلية حتى تتخلص من هذا التحدي في مسارها لتحقيق الأمن الغذائي.

2.2.3.2 التحدي التقني: يعتبر إستخدام التقنيات المتطورة في القطاع الفلاحي من بين الوسائل والحلول الناجعة التي تساهم في زيادة حجم الإنتاجية، حيث يتوقف زيادة الإنتاجية في الهكتار على مدى إستخدام التقنيات الزراعية الحديثة، فكلما استخدمت الدول هذه التقنيات كلما زاد إنتاجها الزراعي، والعكس صحيح، فإن إستخدام التقنيات التقليدية يؤثر على قدرات الدول في زيادة إنتاجيتها الفلاحية، وفي هذا السياق نجد أن الدول الغربية تمتلك من التقنيات المتطورة ما يمكنها من زيادة مستوى إنتاجيتها وبالتالي فإن ذلك يمكنها من تحقيق أمنها الغذائي، عكس الدول النامية والعربية بصفة خاصة فإننا نجدها لا تمتلك التقنيات المتطورة لإستخدامها في القطاع الفلاحي وهذا راجع إلى قلة مراكز البحث والتفكير الزراعي من جهة (الظاهر & نوفل، 2008، ص 137)، وإلى المشاكل المرتبطة بها من قلة الموارد المالية المخصصة لها وضعف الإطارات الفنية العاملة في هذه المراكز، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المراكز البحثية من جهة أخرى (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [e]،

2010، ص 42)، كما نجد أن الدول العربية تعتمد في مجال التقنيات الزراعية على إستيراد هذه التقنيات من الدول الصناعية المتطورة أكثر من إعتمادها على إنتاج تقنيات محلية الصنع، ضف على ذلك فإن مراكز البحث الزراعي الموجودة في العالم العربي تعاني من إجراءات بيروقراطية تعيق من إمكانية تطوير الإنتاج وتسويقه في الكثير من الأحيان، كل ذلك أثر على الإنتاج الفلاحي حيث مازالت غير قادرة على تطوير منتوجاتها الزراعية وفق المواصفات العالمية وزيادتها بإستثناء بعض المنتوجات والدليل على هذا الضعف أنه على الرغم من إمتلاك الدول العربية لثروات طبيعية كبيرة مقارنة مع الدول الغربية إلا أنها مازالت غير قادرة على زيادة إنتاجيتها بالنسبة للكثير من المنتوجات مثل ما هو الحال بالنسبة لشجرة النخيل حيث أن الإنتاج العربي من الشجرة الواحدة ما زال هو نفسه منذ سنين وذلك نتيجة لعدم قدرة الدول العربية ومراكزها على تصنيع تقنيات حديثة تستخدم في إنتاج مثل هذه المحاصيل، وقس على ذلك بالنسبة لباقي المنتوجات الأخرى (الظاهر & نوفل، مرجع سابق، ص.ص. 137–138). وعليه فإن تحسين الإنتاجية الفلاحية في العالم العربي يبقى مرهون بمدى إعتمادها على التقنيات الزراعية المتطورة والتي يتم تصنيعها محلياً خاصة لكي تتلائم مع خصوصية البيئة الفلاحية العربية ويتم ذلك بواسطة إعطاء إهتمام وعناية أكبر لمراكز البحث التقني الزراعي الموجودة في الدول العربية والعمل على تطويرها بصورة أحسن حتى تتمكن من خلق ثورة تقنية زراعية عربية جديدة.

3.3.2 التحديات التنموية.

تعاني الدول العربية منذ عقود من الزمن من عديد التحديات المرتبطة بالسياسات التنموية وتوجهاتها الاقتصادية والتي كانت لها تأثيرات سلبية على أداء القطاع الفلاحي خصوصاً، حيث فشلت هذه السياسات في جعل القطاع الفلاحي في الريادة نتيجة فشل تلك البرامج والسياسات في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ما أثر ذلك على فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي، ومن بين التحديات التنموية التي كانت لها تأثير على الأمن الغذائي العربي نذكر ما يلي:

1.3.3.2 إهمال القطاع الفلاحي العربي: من بين الأخطاء التي ارتكبتها معظم الدول العربية بعد نيل إستقلالها منذ القرن العشرين هي عدم إعطاء مكانة كبيرة للقطاع الفلاحي في مشاريع هذه الدول مقابل إعطاء أهمية وأولوية كبيرة للصناعة والتصنيع، وذلك نظراً لرؤية الدول العربية في تلك الفترة إلى القطاع الفلاحي على أنه قطاع يدل على التخلف والإستعمار، ونظراً لتلك الرؤية الشاحبة فقد

أعطيت أهمية أكبر لعملية التصنيع كون أن الصناعة تعود بأرباح أكبر وبطريقة أسرع، وعليه فقد عملت على تطوير النمو الصناعي وذلك بتشجيع الإستثمارات وسياسات التشغيل في القطاع الصناعي، كل ذلك على حساب الإنتاج الزراعي، ونفس الشيء حدث بالنسبة للدول العربية النفطية والتي أهملت أولوية الإنتاج الزراعي المحلي وركزت بفضل ريعها النفطي على توفير ما ينقصها من الغذاء عن طريق إستيراده من الخارج بفضل السيولة المالية التي تمتلكها، عوض أن تقوم بتمويل برامج الإنتاج الزراعي المحلي، وعليه فإن هذا الإهمال قد ولد عنه مجموعة من المشاكل منها: ضعف الإستثمارات الفلاحية، وتدني معدلات دخول الفلاحين، وكذا تدني المستوى المعيشي لسكان الريف مقارنة مع سكان الحضر (الطرابلسي، 1999، ص.ص. 76–80)، كل ذلك أثر ذلك على أداء القطاع الفلاحي والأمن الغذائي، فكانت النتيجة أن الدول العربية اليوم غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي وذلك بسبب تلك السياسات والتوجهات الإقتصادية الغير مدروسة بطريقة جيدة كون أن القطاع الفلاحي يعد القطاع الأول المسؤول عن تحقيق الأمن الغذائي، كما يمكن القول أن اعتماد الدول العربية على خيارات الإستيراد من الخارج لا يعد إختياراً صائباً لأنه يكرس المزيد من التبعية للبلدان المنتجة ما يجعل فرص وصول الدول العربية لأمنها الغذائي أمراً صعباً يكاد أن يكون مستحيلاً في ظل هذه السياسات التنموية.

2.3.3.2 تركيز سياسات الأمن الغذائي العربي على محور الإكتفاء الذاتي: تشهد برامج وسياسات الأمن الغذائي العربي قصوراً كبير في المحاور والنقاط التي تسعى إلى تحقيقها، حيث تعتبر هذه المحاور ذات محتوى شبه فارغ بنسب كبيرة بتركيزها على كيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء فقط، مهملة بذلك التركيز على المحاور الأخرى المرتبطة بالأمن الغذائي والتي لا تقل أهمية بالنسبة للفرد عن محور الاكتفاء الذاتي، وتتجلى المحاور التي تقوم الدول العربية بإهمالها أثناء إنتاجها الغذائي في: ضعف السياسات والبرامج المتعلقة بجودة الغذاء ومدى سلامته وخلوه من التلوثات، وعدم قدرتها على التحكم في إستقرار حجم السلع المعروضة في الأسواق الوطنية، وكذا إهمالها للطريقة التي تمكن من خلالها مختلف المستهلكين من الحصول على الغذاء فليس كل المستهلكين قادرين على الحصول على الغذاء حتى وإن كان متوفراً (الأسرج ب، 2013، ص 53)، وعليه يمكن القول أن تركيز الدول العربية على الإكتفاء الذاتي الغذائي من خلال توفيره فقط دون تركيز على المحاور الأخرى يعد أمراً غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث بينت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم

المتحدة أن تحقيق الأمن الغذائي في أي دولة يتوقف على تطبيق كل محاور الأمن الغذائي وليس على محور توفير الغذاء.

3.3.3.2 ضعف تمويل برامج التنمية الفلاحية: تعاني المشاريع والإستثمارات الزراعية في معظم الدول العربية من قصور في تمويلها المالي، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الميزانية المالية المخصصة للقطاع الفلاحي في معظم الدول العربية، وإلى صعوبة حصول الفلاحين والمستثمرين على مصادر الإئتمان، في حين أن ميزانية بعض القطاعات الأخرى تكون ضخمة جداً حتى وإن لم تحقق الأهداف المطلوبة، وعليه فإن هذا القصور في التمويل الزراعي يعد من بين التحديات الكبيرة التي تؤثر في عملية التنمية الزراعية في مختلف مستوياتها، مما يؤثر ذلك على تحقيق الأمن الغذائي العربي، كون أن برامج الأمن الغذائي تقف في منتصف الطريق ولا تصل إلى المخرجات المطلوبة وذلك لنفاذ السيولة المالية المخصصة لها، وعليه يمكن القول أن العنصر المالي يعد شرطاً رئيسياً يتوقف عليه إنجاز العديد من المشاريع والإستثمارات الفلاحية خصوصاً إذا توفر بحجم كبير، حيث أنه كلما توفرت الموارد المالية بشكل أكبر كلما أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج والمشاريع، مما يساهم ذلك في إحداث نقلة في التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، 2012، ص 11). غير أن توفير هذه السيولة المالية المخصصة للقطاع الفلاحي تبقى مرهونة بمدى قدرة الدول العربية على توفير الموارد المالية من مصادر مختلفة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة إعادة الإعتبار للقطاع الفلاحي العربي كغيره من القطاعات الأخرى.

4.3.3.2 سياسات إنتاج الوقود الحيوي: يعتمد إنتاج الوقود الحيوي على المحاصيل الزراعية خاصة القمح والذرة والبذور الزيتية، وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد التركيز على إنتاج الوقود الحيوي خصوصاً من قبل الدول الصناعية، مما أدى ذلك إلى زيادة الطلب على هذه المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، ما إنعكس ذلك على زيادة أسعار المحاصيل الزراعية ذات الإستهلاك الواسع في الأسواق العالمية، مما أثر ذلك على الدول المستوردة خاصة الدول العربية والتي تعتمد على إستيراد ما يفوق 40% من محاصيل الحبوب، ما فرض عليها تكاليف مالية إضافية أكبر من قبل لإستيراد هذه السلع، كما أن الدول المنتجة للوقود الحيوي قد قامت بوضع المزيد من السياسات التجارية التي تقلل من خلالها تصدير محاصيل القمح والذرة والبذور الزيتية وذلك حتى تستخدمها في إنتاج الوقود الحيوي، ما أثر من ناحية أخرى على الدول العربية والمستوردة في الحصول على هذه

المحاصيل من الأسواق العالمية نتيجة زيادة الطلب العالمي مقابل قلة المعروض من هذه السلع (الجبوري، 2012، ص.ص. 97–100). وعليه يمكن القول أن تبني الدول الغربية لسياسة إنتاج الوقود الحيوي يعد من بين أكبر التحديات التي تؤثر على فرص حصول الدول العربية على ما ينقصها من الغذاء خصوصا في ظل عجز الدول العربية عن توفير ما تحتاجه محلياً من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، مما يؤثر ذلك على فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي، وبالتالي فإن الدول العربية في ظل توجهات الدول المنتجة فإنها مطالبة بتغيير سياساتها الزراعية وتكييفها مع الخصوصيات العالمية والمحلية، عبر العمل على إنتاج أكبر قدر من السلع الغذائية محلياً حتى تتجنب التأثر بالتغيرات العالمية في الأسعار والتي تساهم في زيادة فجوة الأمن الغذائي العربي.

5.3.3.2 التحديات التنظيمية والمؤسساتية: تعاني الدول العربية من العديد من المشاكل والمعيقات المرتبطة بالبنية المؤسساتية والتنظيمية المكونة للقطاع الفلاحي العربي، وذلك بسب ضعف البنية التحتية للقطاع الريفي الفلاحي العربي، وكذا ضعف دور المؤسسات والمنظمات الريفية الفلاحية الموجودة على المستوى العربي في النهوض بالقطاع الفلاحي العربي وعصرنته، ضف إليها فشل هذه المؤسسات والمنظمات في دعم القطاع الخاص الزراعي، كما لا يفوتنا ذكر قضية التنسيق والتعاون العربي في المجال الفلاحي فهو ضعيف جداً ولا يكاد يظهر إلى العيان ما أثر على فرص تعزيز الأمن الغذائي العربي، كل ذلك كان نتاج لسياسات سوء التسيير والتنظيم الإداري للقطاع الفلاحي من جهة، وغياب الرؤية المستقبلية العربية المشتركة وإقتصارها على العمل الفردي والذي لم يحقق النتائج المرجوة منه (دبار، مرجع سابق، ص.ص. 80–81)، لذا فإن الدول العربية مطالبة بضرورة إعادة ضبط وتنظيم القطاع الفلاحي حتى تتمكن من الوصول إلى الأهداف الكبرى والذي يشكل الأمن الغذائي محورها الرئيسي.

4.3.2 التحديات الإجتماعية والأمنية.

تواجه الدول العربية بالإضافة إلى ما سبق ذكره العديد من التحديات المرتبطة بالجانب المجتمعي والأمني والتي تؤثر على الأمن الغذائي العربي وفرص تحقيقه، ومن بين التحديات الاجتماعية والأمنية نذكر: إنتشار الفقر والبطالة وهشاشة الأمن في المنطقة العربية، هذه التحديات تعد من بين أكثر التحديات التي تؤثر على تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي بالنسبة لكل دولة، وسنقوم فيما يلي بالتفصيل في هذا السياق بشكل أكبر.

1.4.3.2 إنتشار الفقر والبطالة: يعد زيادة حدة الفقر والبطالة من بين المشاكل الاجتماعية التي تؤرق تفكير الحكومات العربية وذلك لما لها من تأثيرات متعددة على كل جوانب الحياة، حيث أن إرتفاع مؤشرات الفقر والبطالة في أوساط المجتمع العربي يدل على أن هؤلاء الأفراد غير قادرين على حصول على احتياجاتهم الغذئية والكسائية كغيرهم من الطبقات الأخرى في المجتمع العربي، وعليه فإن ذلك يبين أن الدول العربية غير قادرة على توفير ما يحتاجونه، ضف إلى ذلك فإن الفقر والبطالة من بين الظواهر الاجتماعية الأكثر انتشاراً في المجتمعات الريفية العربية خاصة بين صغار الفلاحين وعائلتهم ما يؤثر ذلك من ناحية أخرى على أدائهم الإنتاجي ما يؤدي إلى تراجع معدلات الإنتاج الزراعي نتيجة الفقر والحرمان الذي يعانون منه، وتتجلى آثار الفقر والبطالة في الوسط الريفي العربي في زيادة مؤشرات سوء التغذية، ونقص الوزن بالنسبة للأطفال وزيادة معدل الوفيات...الخ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 13). وعليه فيعد الفقر والبطالة من بين المظاهر الاجتماعية التي تشكل جوهر التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل تحقيق التنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي العربي، حيث أن الدول العربية في ظل إنتشار هذه الظواهر فإنها لن تستطيع تحقيق أمنها الغذائي ولا حتى الحديث عنه، حيث أن تحقيقه يتطلب وجود سياسات فعلية قادرة على القضاء على الفقر والبطالة حتى يتمكن كل الأفراد في جميع الأوقات من الحصول على غذاء صحي وبطريقة متساوية دون تمييز.

2.4.3.2 عدم الإستقرار السياسي في المنطقة العربية: يعد الاستقرار الأمني من بين العوامل المهمة التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن العامل الأمني في الدول العربية يشهد مد وجزر، حيث تعاني بعض الدول العربية من عدم إستقرار سياسي وذلك نتيجة للإضطرابات والصراعات الموجودة منذ مدة غير أنها ازدادت درجتها وتأثيراتها خاصة في السنوات الأخيرة، ما أثر ذلك سلبا على إمكانية الوصول للأمن الغذائي بحيث أدى ذلك إلى النقص الحاد في السلع الغذائية، نهيك عن عدم قدرة هذه الدول على شراء السلع من الخارج نتيجة عدم توفر السيولة المالية اللازمة، بحيث زادت حدة النزاعات والصراعات في عدد من الدول العربية كسوريا واليمن وليبيا والعراق والصومال وقطاع غزة من درجة إنعدام الأمن الغذائي لهذه الدول، ضف على ذلك تأثر الدول العربية المجاورة لهذه الدول بسبب النزوح الذي حدث حيث زاد الطلب على الغذاء بصورة رهيبة نتيجة زيادة عدد النازحين من المناطق الغير آمنة (الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2014،

ص.ص. 13–14)، وعليه فقد فُرض على الدول الغير أمنة تركيزها على إعادة أمنها على حساب توفير الغذاء، فكانت النتيجة تأثر إمكانية تحقيق الأمن الغذائي بصورة أكبر. ومنه يمكن القول أن العامل الأمني يعد شرط ضروري توفره في كل الدول العربية حتى يمكن تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تحقق أي دولة أمنها الغذائي في ظل عدم إستقرارها السياسي والأمني، وبالتالي فالواقع يبين لنا أن الدول العربية تواجه تحدي يعتبر هو الأكبر على الإطلاق وهو التحدي الأمني والذي يعتبر الجسر الرئيسي لتحقيق التنمية والأمن الغذائي.

5.3.2 التحديات المرتبطة بالأسواق العالمية.

تعاني الدول العربية في ظل تبعيتها للأسواق الخارجية من عدد من التحديات المرتبطة بتغيير أسعار الطاقة والغذاء والتي أدت إلى حدوث العديد من الأزمات العالمية ما أثر سلبا على ميزانيات الدول العربية المخصصة لإقتناء ما ينقصها من السلع الغذائية، وهو ما أثر على الأمن الغذائي العربي، وتتمثل أهم هذه التحديات في:

1.5.3.2 تغير أسعار النفط (الطاقة): يعد تغير أسعار الطاقة خاصة بالنسبة للنفط في حالة إرتفاع أسعاره من بين العوامل الخارجية المؤثرة في أسعار السلع الغذائية، حيث كلما إرتفع سعر النفط في الأسواق العالمية كلما أدى ذلك إلى زيادة سعر الغذاء، وذلك نتيجة زيادة تكاليف كل من إنتاج الغذاء ونقله وتسويقه وتخزينه والتي تعتمد على الموارد النفطية في القيام بتلك العمليات (الأسرج [ب]، مرجع سابق، ص 56)، وتعد الدول النامية والدول العربية بصفة خاصة من بين الدول الأكثر تأثراً بإرتفاع أسعار النفط خاصة بالنسبة للدول العربية الغير منتجة للنفط لأن حصة الطاقة تبلغ في تكلفة الإنتاج نحو 20% في هذه الدول أكثر من الدول الأخرى والتي تقدر تكلفة الإنتاج نحو 4% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 90)، وعليه فإن إرتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى زيادة أسعار الأغذية وبالتالي فإن الدول العربية تصبح مطالبة بزيادة ميزانيتها للحصول على ما ينقصها من الغذاء، وعليه فإن ذلك الإرتفاع سيؤدي إلى زيادة سعر الغذاء في الأسواق العربية ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن خاصة بالنسبة للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، ما يؤثر ذلك على فرص تحسين وتعزيز الأمن الغذائي العربي.

2.5.3.2 الأزمات المالية العالمية: تأثرت اقتصاديات الدول العربية كغيرها من الاقتصاديات بالعديد من الأزمات العالمية منها الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 وأزمتي الغذاء (2007-2008) و(2010-2011) حيث أثرت هذه الأزمات على أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بحيث إرتفعت أسعارها إلى نحو 50 %عن سعرها العادي، بينما إرتفعت أسعار القمح إلى أكثر من 100%، وقد كانت لهذه الأزمات تبعات خطيرة على الدول العربية كون هذه الدول تعتمد على الأسواق العالمية، حيث نتج عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم العربي، بالإضافة إلى زيادة العجز التجاري، وكذا زيادة حدة الضغوط المالية على هذه الدول (هاريغان، مرجع سابق، ص.ص. 99-111)، وعليه فإن ذلك شكل تحدياً كبير أمام الدول العربية لتوفير الغذاء الكافي لمواطنيها في ظل التبعية الكبيرة للدول العربية للأسواق العالمية، ما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي في الوقت الراهن أمراً صعباً في ظل هذه التبعية، لذا فإنها مطالبة بالعمل أكثر على إنتاج ما تحتاجه محليا حتى تتجنب هذه الأزمات التي تتعرض لها الأسواق المالية العالمية.

4.2 التكامل العربي الزراعي.

تسعى مختلف الدول العربية إلى تعزيز أمنها الغذائي بواسطة تطبيق العديد من السياسات والبرامج التنموية الزراعية القطرية للوصول إلى زيادة حجم إنتاجها الزراعي المحلي من مختلف السلع الغذائية خاصة الإستراتيجية منها، غير أنه على الرغم من أهمية السياسات القطرية في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنها غير كافية لتحقيق أمن غذائي لأي دولة عربية نظراً للعديد من التحديات التي تواجهها الدول العربية والتي سبق وأن تطرقنا إليها، وعليه فإن اللجوء إلى خيار تبني سياسات عربية قومية مشتركة يعد من بين الخيارات الممكنة التي يمكن الإعتماد عليها لتعزيز الأمن الغذائي لمختلف الدول العربية، وهو ما إعتمدت عليه الدول العربية في إطار تجسيد فكرة القومية العربية من خلال إنشاء جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها، حيث سعت الجامعة العربية عبر مختلف الإتفاقيات والمؤسسات والإستراتيجيات إلى تعزيز التكامل العربي الإقتصادي الزراعي وذلك للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي، وفيما يلي سنتطرق بالتفصيل إلى أهم الإتفاقيات والهيئات والمؤسسات المالية والإستراتيجيات العربية التي تم إنشائها وتطبيقها لتحقيق الأهداف الإقتصادية المنشودة.

1.4.2 الإتفاقيات العربية لتعزيز التكامل العربي الإقتصادي الزراعي.

قامت الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 بتوقيع العديد من الإتفاقيات لتعزيز التعاون والتكامل العربي في المجال الإقتصادي وخاصة في المجال الزراعي وذلك بهدف تعزيز التنمية الزراعية العربية وتحقيق الأمن الغذائي العربي وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الإستراتيجي العربي، وعليه فقد وقعت الدول العربية العديد من الإتفاقيات في هذا المجال للوصول إلى أهداف التكامل الإقتصادي، وتتمثل أهم الإتفاقيات الموقعة فيما يلي:

1.1.4.2 اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953: عملت الدول العربية منذ أربعينيات القرن الماضي على تحقيق نوع من التعاون والتبادل التجاري بين مختلف الدول العربية وهو ما كلل من خلال عقد إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وذلك في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وقد تضمنت هذه الإتفاقية ضرورة إعفاء وتخفيض نسبة الرسوم الجمركية على العديد من السلع المختلفة وخاصة السلع الغذائية منها وذلك بنسبة تصل إلى 25% من الرسوم الجمركية الفعلية المفروضة وذلك بهدف تعزيز التجارة البينية بين الدول العربية، وقد طبقت هذه الإتفاقية خمس دول عربية وهي (سوريا، الأردن، مصر، العراق، والسعودية) ومن بعد ذلك طبقتها الكويت بعد إنضمامها إلى جامعة الدول العربية (الكواز، 2009، ص.ص. 17–18)، وقد تعرضت هذه الإتفاقية إلى التعديل أربعة مرات بهدف الوصول لتأسيس نظام تجاري فعال يمكن من تسهيل التبادل التجاري العربي (حركاتي، مرجع سابق، ص 165).

2.1.4.2 إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية عام 1957: خلال إنعقاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته العادية الرابعة في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ 3 جوان 1957 تم الموافقة على إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وتضمنت هذه الإتفاقية محاولة تكريس الإنطلاقة الفعلية لتطبيق منطقة تجارة حرة بين الدول العربية ومن ثم محاولة الإنتقال فيما بعد إلى وحدة اقتصادية عربية متكاملة تضم مختلف الدول العربية، وقد سعت إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– توفير مناخ عربي ملائم يكرس حرية إنتقال الأشخاص (رجال الأعمال بصفة خاصة) والموارد المالية بين مختلف الدول العربية.

- ترك المجال مفتوح لتبادل السلع والمنتجات الوطنية والعربية والأجنبية.

- توفير المناخ الإستثماري لممارسة النشاطات الإقتصادية والزراعية منها.

- تسهيل فرص وحرية النقل والترانزيت والسماح باستخدام وسائل النقل بمختلف أنواعها.

- ضمان الحريات المتعلقة بالملكية والإرث.

ويمكن القول في هذا السياق أن تكريس هذه الأهداف يعتبر هو الأساس الذي سيسمح بتعزيز التعاون الاقتصادي الحقيقي بين الدول العربية، وهو ما يدل حسب هذه الأهداف على وجود نية نحو التوجه للتعاون الاقتصادي العربي خلال تلك الفترة، وقد تعززت هذه الإتفاقية بصورة جلية وذلك بعدما تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (المرجع السابق، ص.ص. 165–166).

3.1.4.2 إتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964: تعد إتفاقية السوق العربية المشتركة إمتداد لإتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت والتي تناولنها سابقا، وتركز هذه الإتفاقية على إنشاء منطقة حرة للتجارة (الكواز، مرجع سابق، ص 18)، وقد صادقت عليها أربعة دول عربية وهي (سوريا، الأردن، مصر، والعراق)، وقد كان الهدف من توقيع هذه الإتفاقية هو: تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية بنسبة تصل إلى 20% بدأ من عام 1965، وكذا تخفيض الرسوم بنفس النسبة المئوية بالنسبة للسلع الأخرى ذات الأثر المماثل وقد تم إزالتها بشكل كامل عام 1969، بينما الإزالة بالنسبة لباقي السلع الأخرى بحلول عام 1974.

وعلى الرغم من أن هذه الإتفاقية بقيت مجرد منطقة تجارة حرة ولم تتحول إلى سوق مشتركة إلا أنها ساهمت في زيادة حجم التجارة البينية لتلك الدول الموقعة على الإتفاقية، غير أن ما يعاب عليها أنها لم تواصل العمل بها وذلك بسبب تجميد عضوية مصر عام 1980 بعدما وقعت على معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، ما أدى إلى إلغاء العمل بها (حركاتي، مرجع سابق، ص 166).

4.1.4.2 إتفاقية تيسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981: في إطار المحاولات الحثيثة للدول العربية لتطوير التبادل التجاري البيني العربي طالبت العديد من هذه الدول بضرورة إنشاء إتفاقية جديدة تخص هذا الشأن، وبعدما تم تكوين لجنة من الخبراء لتقييم العمل الاقتصادي العربي المشترك تم إقرار من خلالها على ضرورة إيجاد إتفاقية أخرى لتسهيل التبادل

التجاري العربي عوضا عن الإتفاقيات السابقة التي لم تصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وهو ما تحقق بعد ذلك من خلال المصادقة على إتفاقية تيسيير وتنمية التبادل التجاري، وقد باشر العمل بمحتوى هذه الإتفاقية عام 1982 بعدما وقعت عليها أربعة دول عربية، ومن ثم إرتفع العدد إلى ثمانية عشر دولة عربية، وكانت الإتفاقية تهدف إلى تعزيز وتطوير التبادل التجاري بين مختلف الدول العربية الأعضاء، وكذا دعم الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بمختلف المنتجات خاصة المنتجات الزراعية العربية، وحتى يمكن إنجاح هذه الاتفاقية قامت بعض المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية التمويلية بدعم هذه الإتفاقية (الكواز، مرجع سابق، ص 19).

5.1.4.2 الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1982: قامت واحد وعشرون دولة عربية بالتوقيع على إتفاقية موحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية وذلك في عام 1982 بهدف توفير مناخ مناسب وإطار تشريعي يكفل السماح بإستثمار رؤوس الأموال العربية وتوظيفها في مختلف الدول العربية الأعضاء، وبما يساهم في زيادة حجم الإستثمارات وخلق جو مناسب محفز أمام المستثمرين لإستقطاب أموالهم في الأسواق العربية، غير أن هذه الإتفاقية لم يتم تطبيقها على الرغم من المصادقة عليها من قبل كل الدول العربية (بونوة، 2014، ص.ص. 10–11)، ويعود الفشل في تطبيق هذه الاتفاقية إلى مجموعة العثرات الاقتصادية والسياسية وأخرى تاريخية واجهت الدول العربية في سنوات الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي والتي حالت دون تطبيق هذه الاتفاقية رغم البنود والمواد المهمة التي جاءت بها هذه الإتفاقية (حركاتي، مرجع سابق، ص 167).

6.1.4.2 إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 1998: تعد اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بمثابة محاولة جادة من قبل جامعة الدول العربية لإعادة بعث التكامل الاقتصادي العربي بصورة فعلية في شتى المجالات وذلك عبر إنشاء منطقة تجارة يتم تبادل وتحرير السلع المختلفة خاصة السلع الغذائية من القيود والضرائب الجمركية المفروضة على هذه السلع. ويعود تاريخ توقيع على إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى إلى جوان 1996 بالعاصمة المصرية القاهرة، وتوصلت الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية إلى إزالة الحواجز التجارية بين هذه الدول الأعضاء، وقد تم مباشرة العمل بهذه الإتفاقية مع حلول عام 1998 (قدي & البحري، 2012، ص 356)، وقد هدفت هذه الإتفاقية إلى جانب تحرير التجارة ضرورة خضوع السلع العربية التي يتم تبادلها بينياً إلى قواعد المنشأ والتي هي عبارة عن جملة القواعد يتم إقرارها عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (لجنة القواعد التابعة للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي)، وكذا أهمية الفصح الشفاف والدقيق على البيانات والمعلومات أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإعلام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بكل ما يتعلق بالسلع والمنتجات المتعلقة بالتبادل التجاري، وضرورة إنشاء لجنة متخصصة في فض النزاعات وتسويتها في كل ما يتعلق بالمشاكل التي يمكن أن تحدث داخل هذه الاتفاقية، وكذا أهمية الحوار والتفاهم بين مختلف الدول الأعضاء في جميع القضايا المتعلقة بالتعاون والتكامل واستخدام التكنولوجيات والبحث العلمي الزراعي وذلك من خلال التنسيق بين مختلف النظم والتشريعات والسياسات التجارية والزراعية العربية (علة، 2010، ص 112).

7.1.4.2 التعاون الإقليمي العربي المشترك: عملت مختلف الدول العربية على تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي عبر مختلف الإتفاقيات التي وقعتها منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 من جهة، ومن جهة أخرى قامت بتأسيس عدد من التكتلات العربية لتعزيز الأمن الغذائي والتبادل التجاري، فكان أبرز ما تم تأسيسه من كيانات عربية كل من: مجلس التعاون الخليجي وإتحاد دول المغرب العربي.

أ- **مجلس التعاون الخليجي:** يتبين من خلال إسم المجلس بأن هذا التكتل يضم دول الخليج العربي فقط والمتمثلة في: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، وسلطنة عمان، ويعود تاريخ إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1981، وتهدف دول الخليج من إنشاء هذا المجلس إلى: تثمين وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والأمني بين دول الخليج العربي، ويعد مجلس الشؤون الخليجي بمثابة السلطة الفعلية المسؤولة عن التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية وهو المسؤول عن طرق تجسيد التعاون بين هذه الدول في شتى المجالات، ويضم مجلس الشؤون الخليجي جميع ملوك وأمراء دول الخليج العربي الست، ويجتمع هذا المجلس مرتين في السنة، كما يضم المجلس أيضا أمانة عامة للمجلس، ويمتلك بدوره ميزانية مالية خاصة مستقلة، وكذلك يضم المجلس لجان متخصصة في الشؤون ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والثقافي وتهدف هذه اللجان بدورها إلى العمل على مساعدة الأمانة العامة ومجلس الوزراء في الأعمال المتعلقة بالمجلس (مختار، 2014، ص 110). ويمكن القول فيما يتعلق بأداء مجلس التعاون الخليجي أنه إستطاع إلى حد ما أن يحقق نوعا من التكامل والتعاون بين دوله وذلك راجع إلى وجود تقارب كبير في طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية لدول الخليج العربي وإمتلاك هذه الدول لموارد مالية معتبرة (بن سالم، 2014، ص 86).

ب- إتحاد المغرب العربي: تم تأسيس تكتل إتحاد المغرب العربي عام 1989 من قبل دول المغرب العربي وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا، وذلك بهدف تكريس العمل المغاربي المشترك وتعزيز التبادل التجاري بين الدول المغاربية عبر العمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية المغاربية، وذلك لتتمكن من زيادة نشاطها الإقتصادي المشترك وتوسيعه في الأسواق الإفريقية، خصوصا بإعتبار الدول المغاربية تشكل بوابة إفريقيا، وهي أولى بالإستثمار فيها لمواجهة سيطرة الأسواق الأجنبية على التبادلات التجارية مع الدول المغاربية والإفريقية، وقد تم تبني ثلاثة مراحل لتجسيد هذا الإتحاد وهي: تأسيس منطقة حرة للتبادل، إنشاء إتحاد جمركي، وإنشاء سوق مشتركة، وقد أخذ إتحاد المغرب العربي طابع متعدد الإتجاهات منها: الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتجسيد فكرة التكامل الإقليمي (المرجع السابق، ص 85). ورغم المحاولات لعقد العديد من الاتفاقيات المتعلقة بخارطة عمل هذا الإتحاد إلا أنه لم يلقى النجاح المطلوب مقارنة مع مجلس التعاون الخليجي وذلك بسبب الاختلافات الموجودة بين السياسات المطبقة في الدول المغاربية، وكذا ضعف البنية التحتية خاصة المتعلقة بالنقل، وغياب الإطار المؤسساتي الكامل لتجسيد هذا الإتحاد، كل ذلك أثر على إنجاح إتحاد المغرب العربي، وبالتالي فإنه فشل في تحقيق الأهداف التي كان يسعى للوصول إليها (حركاتي، 2018، ص 171).

جـ- مجلس التعاون العربي: تم إنشاء هذا الإتحاد وذلك خلال إجتماع عربي ضم أربعة دول عربية وهي (العراق، الأردن، مصر، واليمن الشمالي)، وكان الإجتماع قد عقد في العاصمة العراقية بغداد عام 1989، وهدفت الدول الأعضاء من إنشاء هذا الإتحاد إلى تطوير التعاون والتكامل العربي، إلا أن هذا الإتحاد لم يطُل وجوده كثيرا بسبب بعض الأحداث أهمها: إحتلال العراق للكويت سنة 1989، وكذا حرب الخليج التي حدثت عام 1991، وبالتالي زال هذا المجلس وإنتهى حلم تجسيد هذا الإتحاد العربي (بن سالم مرجع سابق، ص 85).

8.1.4.2 الإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر لعام 2004: وتعرف أيضا هذه الإتفاقية بإسم إتفاقية أغادير نسبة لإسم المدينة المغربية أغادير والتي تم عقد فيها هذه الإتفاقية وذلك بتاريخ 25 فيفري 2004، وقد تم توقيع على هذه الاتفاقية من قبل أربعة دول عربية متوسطية وهي: الأردن، مصر، تونس، والمغرب، ونصت محتوى الإتفاقية على تشكيل منطقة حرة للتجارة العربية، وتم المباشرة

بالتطبيق الفعلي لها عام 2007، وقد ركزت الإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر على تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

– تأسيس منطقة حرة للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي داخل هذه الدول.

– العمل على زيادة التعاون والتنسيق بين السياسات الإقتصادية التجارية والزراعية والمالية والصناعية بين الدول الأعضاء.

– إزالة الفوارق الموجودة بين هذه الدول وتقليصها من خلال زيادة التقارب بين النصوص التشريعية لهذه الدول الأعضاء والمتعلقة بالجانب الاقتصادي، وذلك بهدف خلق مناخ ملائم لإنجاح هذه الإتفاقية والوصول إلى تفعيل الشراكة والتكامل بين الدول الأربعة الموقعة على الإتفاقية (حركاتي، مرجع سابق، ص.ص. 172–173).

2.4.2 تأسيس مؤسسات وهيئات العمل العربي المشترك.

قامت الدول العربية إلى جانب الإتفاقيات التي وقعتها لتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي بإنشاء عدد من الهيئات والمنظمات التي تشتغل في القطاع الزراعي، وذلك بهدف تحقيق التنمية الزراعية العربية وتحسين واقع الأمن الغذائي العربي، ومن بين أهم الهيئات والمنظمات التي تم إنشائها نذكر ما يلي:

1.2.4.2 المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تعتبر المنظمة العربية أهم منظمة عربية تم إنشائها والتي تهتم بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي في العالم العربي، وقد تم إنشاء هذه المنظمة من قبل الدول العربية وذلك بعد مصادقة عليها من قبل مجلس جامعة الدول العربية سنة 1970، وتعد العاصمة السودانية الخرطوم مقرها الرئيسي منذ إنشائها إلى غاية اليوم، وتمتلك المنظمة مكاتب تابعة لها لتنفيذ البرامج التي تقوم بوضعها في كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ويهدف إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية بصورة جادة إلى إحياء التكامل العربي في المجال الفلاحي وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وذلك عبر تركيزها على عدد من الأسس الجوهرية وتتمثل في:

– تنمية الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة في العالم العربي عن طريق الإستثمار فيها بطرق عقلانية ورشيدة بإستخدام الوسائل التكنولوجيا المتطورة والتي تراعي حماية البيئة.

– تعزيز البحث العلمي الزراعي العربي خصوصا في ظل أهمية هذا المجال في المساهمة في تحسين كمية ونوعية الإنتاج الفلاحي.

– زيادة معدلات الإكتفاء الذاتي النباتي والحيواني العربي وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

– تجاوز الخلافات العربية خاصة السياسية والتاريخية منها وتسهيل في إجراءات التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية.

– تحسين الظروف المعيشية للفلاحين والمنتجين العاملين في القطاع الفلاحي العربي.

– تنمية العالم القروي الفلاحي العربي.

– إنشاء مشاريع وبرامج فلاحية مشتركة تخدم القومية العربية وأمنها الغذائي (الحمزة، 2012، ص.ص. 209–210).

وقد نفذت المنظمة العربية منذ إنشائها العديد من المشاريع والبرامج والتي استهدفت تحقيق الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية المستدامة، وقد شهدت المنظمة نشاطا أكبر في هذا المجال بصورة كبيرة بحلول الألفية الثالثة وذلك بوضعها لعدة إستراتيجات وبرامج زراعية تستهدف الوصول إلى الأهداف المنشودة، وسنتناول هذه الإستراتيجيات والبرامج في المطلب الرابع من هذا المبحث.

2.2.4.2 الهيئة العربية للإستثمار والإنماء العربي: تم تأسيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، وهي هيئة عربية ذات طابع مالي استثماري يوجد مقرها على مستوى العاصمة السودانية الخرطوم، وتضم الهيئة العربية جميع الدول العربية ما عدا جيبوتي (المرجع السابق، ص 214)، وتهدف هذه الهيئة الاستثمارية إلى تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي وذلك من خلال العمل على توفير مختلف السلع والمنتجات الغذائية الصحية والمستدامة بأسعار معقولة تتناسب مع مداخيل المواطن العربي، وتركز الهيئة في برامجها بصفة رئيسية على الاستثمار الزراعي، وكذا تنمية وتطوير الثروات الطبيعية والبشرية، وتعد هذه الهيئة بمثابة الهيئة العربية الوحيدة المختصة في مجال الاستثمار الزراعي العربي، وتهتم الهيئة بمختلف مجالات الاستثمار الزراعي سواء المتعلقة

بالمنتوجات النباتية أو الحيوانية بالإضافة إلى مجالات التصنيع الزراعي، وتمتلك الهيئة العربية نحو 34 مؤسسة مستقلة تهدف كلها إلى تجسيد أهداف هذه الهيئة، وتسعى الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي إلى الوصول لبناء نموذج استثماري فريد ورائد باستخدام مختلف التقنيات الزراعية المتطورة المطلوبة والمراعية للمناخ والبيئة العربية حتى يمكن زيادة حجم الإنتاج الزراعي ما يساهم في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي العربي. وفي مجال نشاطها نجد أن الهيئة قد إستطاعت أن تزيد في حجم الإنتاج العربي وذلك بفضل إستخدامها للتقنيات المعاصرة في العديد من الدول العربية التي استفادت من مشاريع الهيئة الاستثمارية، وما يثبت ذلك قياساً أن حجم الاستثمارات لهذه الهيئة قد بلغت عام 2013 أكثر من 950 مليون دولار أمريكي موزعة في عدة أشكال منها رؤوس أموال في بعض الشركات العربية، وبعضها في شكل قروض مالية منحت لبعض الشركات العربية، كما قامت الهيئة بإنشاء عدد معتبر من مراكز البحث العلمي المختصة في المجال الزراعي والتقنيات الزراعية في عدد من دول الأعضاء، وذلك حتى يمكن لهذه المراكز من أن تساهم في زيادة القدرات الإنتاجية العربية (مالكي & بغداد، 2018، ص.ص. 591–592).

3.2.4.2 الشركة العربية لتنمية الثروات الحيوانية: تعد الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية نتاج عن الوحدة الاقتصادية العربية، وقد تم تأسيسها في فيفري 1975 من قبل إحدى عشر دولة عربية، وقد باشرت الشركة أعمالها منذ حلول سنة 1977، وقد بلغ رأسمالها نحو 60 مليون دينار كويتي، وتهتم هذه الشركة بالمنتوج الحيواني وكل ما يتعلق به من إنتاج وتربية وتصنيع وتسويق وكذا الوسائل الفنية والتكنولوجيا المتعلقة بهذا المنتوج، كما تعمل الشركة على تقديم مختلف التوجيهات والنصائح الإرشادية للعاملين في هذا القطاع حتى يمكنهم ذلك من تحسين أدائهم الإنتاجي الحيواني العربي، وتعتبر الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقطاع الحيواني العربي كونها تركز على مختلف الجوانب المتعلقة بالثروة الحيوانية وكيفية تنميتها والحفاظ عليها لكي تلبي إحتياجات السوق العربي من هذا المنتوج والذي يعد مركبا مهما يحتاجه جسم الإنسان للحفاظ على طاقته وصحته، كما تهتم الشركة العربية بإعداد الدراسات والمشاريع سواء للشركات التابعة لها أو حتى للشركات الأخرى الغير تابعة لها والعاملة في نفس المجال، وتشرف بنفسها على تنفيذ هذه المشاريع، وقد أسهمت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية منذ إنشائها في إنجاز العديد من المشاريع والبرامج وذلك من خلال مساهمتها في إنشاء 83 شركة وفروع أخرى تابعة لها أو مساهمة فيها تختص بإنتاج

مختلف المنتوجات الزراعية والحيوانية والصناعة الغذائية، كاللحوم بمختلف أنواعها، وتنمية رؤوس الماشية وتوفير الأعلاف اللازمة لها، كما توفر بعض المنتجات الغذائية الأخرى، وقد بلغت حجم الاستثمارات التي قامت بها الشركة حتى عام 2002 نحو 254 مليون دولار أمريكي سواء فيما يتعلق بالمشاريع التابعة لها أو في المشاريع الأخرى المساهمة فيها بدورها، وهي بذلك فقد تجاوزت قيمة رأسمالها بنسبة 129% (كتوش & قورين، د.ت، ص.ص. 662–664).

4.2.4.2 المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد): يعتبر أكساد أحد المراكز المختصة في تقديم الدراسات والأبحاث لتنمية وتحسين وضعية وبيئة المناطق التي تتميز بمناخ حار وجاف والتي تقع داخل الوطن العربي، وقد تم إنشاء المركز في إطار جامعة الدول العربية عام 1971، ويضم المركز كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ويقع مقره الرئيسي بالعاصمة السورية دمشق، وقد انبثقت فكرة إنشائه إنطلاقا من أهمية المناطق الجافة وشبه الجافة دورها في تعزيز كل من الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي خصوصا أن ما يقارب 90% من مساحة العالم العربي تقع في مناخ حار أو شبه حار، وبهدف تحقيق الأهداف المنشودة أولى هذا المركز القيام بمجموعة من المهام الأساسية وهي:

– القيام بالعديد من التجارب الاختبارية والتأكد من صحتها قبل تعميم تطبيقها على المناطق الجافة وشبه الجافة.

– السهر على تجسيد وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية والتي يتم الإجماع عليها من قبل الأكساد بعد دراستها وتقييمها بطريقة علمية ورشيدة.

– العمل على تطوير مهارات الكوادر العاملة في القطاع الفلاحي خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة من خلال تقديم دورات تدريبية وتكوينية لهذه الفئات.

– إجراء العديد من اللقاءات والنقاشات العلمية بما يساهم في زيادة خبرات المركز وتحسين صورته.

– إيلاء العناية البالغة فيما يتعلق بدراسة مدى جدوى البرامج والمشاريع التي يقدمها المركز.

– تعزيز التعاون العربي والإقليمي والدولي خصوصا مع المنظمات الدولية والإقليمية.

– تقديم حلول ومقترحات ومساعدات لمختلف الدول العربية.

– العمل على توثيق النتائج المتوصل إليها سواء تعلق بالأعمال المنجزة داخل المركز أو في المراكز القطرية، والعمل على تقييمها وتعميمها لتعم الفائدة على مختلف الدول العربية. وفيما يتعلق بأهم إنجازات المركز فقد أنجز المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة العديد من الدراسات والتقارير بلغت نحو 1160 تقريراً علمياً وأكثر من 960 نشرة علمية، وكذلك فإن المركز يقوم بإصدار مجالات دورية تهتم بالزراعة والمياه والثروة النباتية والحيوانية في الوطن العربي (المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، 2020).

5.2.4.2 الإتحاد العربي للصناعات الغذائية: يضم الإتحاد العربي للصناعات الغذائية 16 دولة عربية، ويوجد مقره بالعاصمة العراقية بغداد، كما يمتلك الإتحاد ثلاثة مكاتب إقليمية في كل من: سوريا، مصر، والأردن، ويهتم هذا الإتحاد بأحد الشعب الغذائية المهمة ألا وهي الصناعات الغذائية ومشتقاتها من خلال تركيز على إنتاجها وتصنيعها وتسويقها وتجارتها، وقد هدفت الدول العربية من إنشاء هذا الإتحاد إلى زيادة حجم التعاون والتنسيق والتكامل التجاري الزراعي بين الدول العربية الأعضاء وذلك بالنسبة لسلاسل الصناعات الغذائية ومشتقاتها من خلال تعزيز وتنمية المبادلات العربية البينية، وكذا تعزيز التكامل والتعاون في مجال البرامج والمشاريع القطرية التي تعنى بمنتجات الصناعات الغذائية ومراحل إنتاجها وتسويقها، كما يهدف الإتحاد لتطوير البنى التحتية والشركات العاملة في هذا المجال والعمل على إزالة العقبات التي تعرقل تحقيق التكامل العربي في هذا القطاع، وذلك من خلال تأكيده على أهمية إستخدام التقنيات المتطورة وتبادلها بين مختلف الدول العربية الأعضاء لتسهيل بلوغ الأهداف المنشودة، كما يهدف الإتحاد إلى النهوض بمستوى أداء العاملين في مجال الصناعات الغذائية وتطوير من مردوديتهم وذلك عبر إشراكهم في دورات تدريبية ذات كفاءة عالية ما يسمح لهم مستقبلا بزيادة إنتاجيتهم بالكمية والنوعية المطلوبة، ما يسهم في تحقيق الإكتفاء الذاتي ولما لا المضي بعيدا في التصدير مستقبلا للأسواق الأجنبية وخلق منافسة مع المنتجات الأجنبية، كل هذا في إطار تعاون عربي مبني على أسس ومبادئ مدروسة بعناية بالغة تراعي المصلحة العربية (موسوعة التكامل الاقتصادي العربي والافريقي أ، 2014، د.ص).

6.2.4.2 الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك: يقع مقر الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك بالعاصمة العراقية بغداد، وضم الإتحاد 12 دولة عربية عضوة فيه، ويمتلك الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك بدوره ثلاثة مكاتب إقليمية متواجدة في كل من: تونس، مصر، وموريتانيا، ويهتم هذا الإتحاد بالعمل

على تنمية وتطوير الثروة السمكية الموجودة في العالم العربي، وكذا بالمراحل المختلفة اللازمة لتوفير المنتج السمكي للمواطن العربي وتصديره في حالة وجود فائض، ويركز هذا الإتحاد على مجموعة من النقاط الرئيسية لتعزيز الثروة السمكية والحفاظ عليها وذلك من خلال:

– زيادة حجم التجارة العربية البينية في مجال الإنتاج السمكي، وذلك من خلال تقديم التسهيلات والحوافز اللازمة للتبادلات التجارية بين الدول العربية الأعضاء.

– تنمية وتشجيع الإستثمارات العربية في مجال الثروة السمكية.

– الترويج لأهمية الثروة السمكية عبر تقديم الدراسات والأبحاث والمنشورات العلمية المختصة في الثروة السمكية، وكذا تبادل الخبرات بين الدول العربية لتعزيز الإنتاج السمكي العربي.

– السهر على تنفيذ البرامج والمشاريع العربية المشتركة في القطاع السمكي.

– تقديم المقترحات والاستشارات لمختلف الدول العربية الأعضاء المتعلقة بمختلف مراحل إنتاج الثروة السمكية وتسويقها.

– عصرنة القطاع السمكي العربي عبر التركيز على إستخدام التقنيات المتطورة لتشمل مختلف نواحي هذا القطاع دون استثناء.

– الإنفتاح العربي على مختلف الأقطار العربية وتقديم المعلومات بكل شفافية حول البرامج والسياسات القطرية المطبقة في مجال الثروة السمكية قصد تمكين باقي الدول العربية من الاستفادة من هذه البرامج.

– تعزيز من كفاءة وقدرات العاملين في القطاع السمكي العربي بتوفير المزيد من الإمتيازات لهم وإشراكهم في المؤتمرات والندوات العلمية النظرية والتطبيقية لتمكينهم من نقل الخبرات على المستوى المحلي (موسوعة التكامل الاقتصادي العربي والأفريقي ب، 2014، د.ص).

يمكن القول في سياق الحديث عن مختلف الهئيات العربية التي تم إنشائها بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والتي تطرقنا لها أنها تعد من بين أهم الهيئات العربية التي تم إنشائها منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ورغم تفاوت إنجازاتها ونتائجها التي حققتها إلا أنها تعتبر مؤسسات فعالة

في هذا المجال تعمل وفق ما يتوفر لها من الإمكانيات رغم وجود العديد من العقبات المرتبطة بالتكامل العربي، والتي أثرت كثيرا على فرص تحسين الأمن الغذائي في العالم العربي نتيجة عدم التواصل إلى سياسات وبرامج عربية مشتركة في الكثير من الأحيان.

3.4.2 المؤسسات الإقليمية والوطنية لتمويل المشاريع الزراعية.

إنطلاقا من محاولة تجسيد العديد من البرامج والمشاريع الزراعية لتحسين الوضع الفلاحي العربي وفي ظل نقص التمويل الفلاحي العربي اللازم قامت الدول العربية بإنشاء عدد من المؤسسات الإقليمية والوطنية لتمويل المشروعات الزراعية اللازمة في العالم العربي، حيث يعتبر العنصر المالي شرط ضروري لتنفيذ أي مشروع أو برنامج زراعي، لهذا عملت الدول العربية على زيادة فرص الحصول على الإعتمادات المالية لإقامة أكبر عدد من البرامج الفلاحية الممكنة لتشمل كل الدول العربية، وتتمثل أهم المؤسسات المالية التي تم إنشائها فيما يلي:

1.3.4.2 الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي: يعد الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي من بين أهم الصناديق العربية التي تقوم بتقديم قروض مالية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، وذلك من خلال دعمه للإستثمارات المختلفة بصورة رئيسية وكذا تطوير البنية التحتية والصحية والتعليمة والزراعية. وقد إستطاع الصندوق عام 2002 أن يقدم قروضا مالية بقيمة تفوق 290 مليون دينار كويتي، ما أسهم ذلك في إنجاز نحو 14 مشروع في عشر دول عربية، ومنذ بدأ عمل الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي بصورة فعلية سنة 1974 وحتى عام 2002 بلغت قيمة القروض المالية التي قدمها ما يقارب 4,15 مليار دينار كويتي أي بنسبة قدرت بـ 27% من إجمالي المشاريع التي مولها هذا الصندوق. أما في مجال دعم المشروعات العربية المشتركة فقد قام الصندوق العربي الإنمائي خلال نفس الفترة (1974–2002) بتقديم قروض مالية بلغت نحو 221 مليون دينار كويتي مقسمة في شكل 64 قرض موزعة على 29 مشروع عربي مشترك استهدفت تطوير البنية التحتية للدول العربية الأعضاء في الصندوق.

كما يعد الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي شريكا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وقد ساهم الصندوق العربي بدعما ماليا من الصندوق الدولي في دعم العديد من

المشاريع والبرامج الزراعية العربية المتعلقة بتنمية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وتنمية العالم القروي، وبلغت عدد القروض المقدمة لدعم هذه المشروعات من قبل الصندوقين نحو 116 قرض مكنت من تمويل 15 مشروع عربي زراعي في ست دول عربية بقيمة مالية بلغت أكثر من 200 مليون دينار كويتي (كتوش & قورين، مرجع سابق، ص.ص. 558–560).

2.3.4.2 صندوق النقد العربي: تم إنشاء صندوق النقد العربي عام 1976 إيقانا من الدول العربية لأهمية تعزيز التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف مجالاتها خاصة في المجال الزراعي، وقد بدأ تجسيد العمل به في أفريل عام 1977، ويقع مقره في العاصمة المغربية الرباط، ويضم صندوق النقد العربي جميع الدول العربية بعدما انضمت كل من جيبوتي عام 1996 وجزر القمر عام 1999، ويكمن الهدف من إنشاء هذا الصندوق في تحقيق جملة من الأهداف وهي:

– إعادة ضبط ميزان مدفوعات الدول العربية الأعضاء نتيجة الفوارق الموجودة فيما بينها.

– العمل على ضبط أسعار صرف العملات وإستقرارها، وتسهيل إمكانيات تحويلها بين مختلف الدول العربية، وكذا العمل على إزالة القيود المفروضة على المدفوعات بين الدول العربية.

– العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تطبيق المزيد من السياسات والبرامج العربية المشتركة والتعاون المالي والنقدي بين الدول الأعضاء.

– تقديم الاستشارات والمقترحات فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية للموارد النقدية الخاصة بالدول الأعضاء والحفاظ على قيمتها وتنميتها بالصورة المطلوبة.

– العمل على النهوض بالأسواق المالية العربية وتنميتها وتطويرها.

– محاولة إيجاد حلول تمكن من الوصول إلى إستعمال عملة عربية موحدة.

– السهر على تحقيق المصلحة العربية المشتركة عبر توحيد المواقف العربية إزاء المشاكل المالية والاقتصادية داخل الدول العربية أو خارجها.

– تنمية حجم التبادلات التجارية البينية العربية.

– تقديم القروض والمساعدات المالية العينية للدول الأعضاء قصد تحقيق التنمية لهذه الدول، وكذا محاولة إنشاء إتحاد نقدي عربي مشترك قادر على المساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة (صندوق النقد العربي د، 2003، ص.ص. 3–5).

ساهم صندوق النقد العربي منذ إنشائه في دعم العديد من المشاريع العربية المشتركة والقطرية من خلال تقديم المساعدات الفنية للقيام بالإصلاحات الاقتصادية والمالية اللازمة، وكذا مساهمته في دعم المبادرات البشرية المتعلقة بتكوين وتطوير مهارات العاملين في المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها وذلك للرفع من كفاءة أدائهم، أما في مجال الإقراض فقد قدم صندوق النقد العربي العديد من القروض المالية لدعم المشاريع الاقتصادية والمالية وبلغت قيمة هذه القروض نحو 3,78 مليار دولار موزعة في شكل 24 قرض، كما يعمل الصندوق على نشر مختلف الدراسات والنشرات والندوات بهدف المساهمة في صياغة سياسات إقتصادية مناسبة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والزراعية (المرجع السابق، ص.ص. 11–19).

3.3.4.2 البنك الإسلامي للتنمية: يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أحد المؤسسات التمويلية التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب مؤسسات أخرى، وقد تم إنشاء هذا البنك بعد إتفاق جرى بين وزراء مالية الدول الإسلامية وذلك في ديسمبر 1973، وقد بدأ نشاط البنك بصفة رسمية أواخر شهر أكتوبر عام 1975، ويقع مقر البنك بجدة السعودية، ويهدف البنك إلى تقديم الدعم المالي والتقني للدول الأعضاء وغير الأعضاء الإسلامية للنهوض بالتنمية الاقتصادية في مختلف مجالاتها وتحسين المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي للدول الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية أ، 2005، ص 6). وبهدف تمويل المشاريع المختلفة قام البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء عدد من الصناديق لتمويل هذه المشاريع وتتمثل في:

– محفظة البنوك الإسلامية للإستثمار والتنمية.

– صندوق حصص الإستثمار.

– صندوق البنية التحتية.

– صندوق الإستثمار في ممتلكات الأوقاف.

– الهيئة العالمية للوقف.

– صندوق الوقف (المرجع السابق، ص.ص. 13–17).

ساهمت صناديق البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائها في تمويل آلاف المشاريع التنموية في معظم الدول الإسلامية وذلك بفضل القروض المالية الممنوحة لإنجاز المشاريع، وقد تجاوزت قيمة القروض الممنوحة من قبل هذا البنك إلى مختلف الدول مئات المليارات من الدولارات. وفي المجال الاقتصادي فقد أولى البنك الإسلامي للتنمية أهمية معتبرة للقطاع الزراعي الإسلامي، حيث يتم تخصيص ما نسبته 14% من قيمة الميزانية السنوية للبنك لصالح القطاع الفلاحي بهدف القضاء على الجوع والفقر وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي في بلدان العالم الإسلامي وذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البنك الإسلامي للتنمية ب, 2018, ص 26).

4.3.4.2 الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: يعد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أهم الصناديق العربية القطرية التي تهتم بمسألتي التنمية الزراعية والأمن الغذائي في العالم العربي، وذلك من خلال تركيزه على تقديم الدعم المالي للعديد من المشروعات والبرامج الزراعية في مختلف الدول العربية، وذلك نظراً لأهمية هذه المشروعات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، ويهتم الصندوق الكويتي للتنمية بدعم المشاريع المتعلقة بكل من الزراعة وإستصلاح الأراضي، الثروة الحيوانية والسمكية، تنمية المراعي وتوفير ما يكفي لتغذية المواشي، دعم مشاريع الصناعات الغذائية، وتنمية الموارد المائية عبر إقامة وتشييد السدود لدعم الزراعات المروية، وقد ساهم الصندوق ماليا بنسبة تقدر بـ 17% من حجم المشاريع الزراعية التي ساهم فيها، ويهدف التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

– زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

– تنمية العالم الريفي العربي وتوفير له الإمكانيات اللازمة لجذب العاملين للقطاع الفلاحي.

– الرفع من كفاءة الكوادر المهنية والفنية العاملة في القطاع الزراعي العربي عبر إدراجهم في دورات تكوينية متخصصة.

– إعطاء أهمية كبيرة للبحث الزراعي من خلال مختلف الدراسات والأبحاث التي يمكن أن تساهم في تطوير تقنيات الإنتاج الزراعي.

– دعم الفلاحين والمنتجين الفلاحيين بمختلف الإمكانيات اللازمة سواء المادية أو المالية وذلك لتجاوز العقبات التي يعانون منها.

ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ إنشائه في دعم نحو 104 مشروع زراعي في عدد من الدول العربية بقيمة مالية قدرت بنحو 542 مليون دينار كويتي، وقد أسهم ذلك في دعم البنية التحتية خاصة في مجال النقل والكهرباء والماء (كتوش & قورين، مرجع سابق، ص.ص. 660–661).

وإلى جانب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هناك عدد من الصناديق العربية القطرية والتي ساهمت بدورها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية والإسلامية وأهم هذه الصناديق نجد: صندوق أبوظبي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية..الخ، والتي ساهمت في تمويل العديد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات خاصة المجال الزراعي، وقد تمكنت من تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية على المستوى القطري (لزعر، مرجع سابق، ص 20).

وعليه مما تقدم يمكن القول أن هذه المؤسسات المالية المتطرق إليها تشكل أحد أهم المصادر التمويلية التي تدعم خطط التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، ورغم قلة هذه المؤسسات التمويلية إلا أنها ساهمت في إنجاز وتمويل آلاف المشاريع الإستثمارية القطرية والقومية في مختلف المجالات خاصة في المجال الزراعي، غير أن ذلك غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي العربي إذا لابد من زيادة عدد هذه المؤسسات أكثر وأكثر وتقديم الدعم اللازم لها من قبل الحكومات والمنظمات، وكذا ضرورة تجاوز الخلافات العربية الموجودة حتى يتسنى لهذه المؤسسات التأثير بطرق أكثر فعالية في مساري التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

4.4.2 الإستراتيجيات الزراعية العربية المشتركة لتفعيل الأمن الغذائي.

تناولنا في العناصر السابقة من هذا المبحث مختلف الإتفاقيات والهيئات والمؤسسات المالية التي تم إنشائها وتطبيقها من قبل الدول العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية وذلك بهدف تحسين

مؤشرات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في العالم العربي، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الإستراتيجيات والخطط العربية المشتركة التي تم وضعها خلال الألفية الثالثة من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز أوضاع المعيشية للمواطن العربي ومواجهة الأزمة الغذائية العالمية والتي أثرت سلبا على القدرة المعيشية، وتتمثل أهم الإستراتيجيات والبرامج الزراعية فيما يلي:

1.4.4.2 إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025): إيمانا بأهمية وضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي عبر تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي في العالم العربي قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتبني خيار إستراتيجي تمثل في وضع إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين محاولة بذلك تعزيز التكامل والتنسيق العربي في المجال الزراعي بصورة أكبر، وقد تم المصادقة على هذه الإستراتيجية خلال إجتماع المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بالرياض سنة 2007، وتعد هذه الإستراتيجية جزء من الإستراتيجية العامة العربية المشتركة للعمل الإقتصادي العربي. وقد ركزت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة على العديد من المحاور الرئيسية سنوجزها في النقاط التالية:

أ- **توجهات الإستراتيجية:** في ظل رؤية مستقبلية عربية تهدف إلى تعزيز كل من التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتكامل الزراعي في العالم العربي فقد سلطت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين الضوء على مجموعة من التوجهات الرئيسية المهمة وهي:

- اعتبار المورد المائي شرط رئيسي لتفعيل التنمية الزراعية العربية.

- حسن إستغلال الموارد الطبيعية خاصة الموارد الزراعية التي تمتلكها الدول العربية.

- إيلاء أهمية للأراضي الزراعية وتنميتها والحفاظ عليها.

- تطوير التقنيات الزراعية العربية.

- تطوير كفاءات ومهارات القوى العاملة الزراعية العربية.

- إعطاء مساحة وحيز كافي للإستثمار الزراعي وإشراك القطاع الخاص في النشاطات الزراعية العربية.

– تعزيز التجارة الزراعية العربية وتخفيض القيود عليها.

– مواكبة التغيرات الإقليمية والدولية والتكيف معها.

– دور التنمية الزراعية المستدامة في تطوير العالم القروي.

– إشراك الفواعل الغير رسمية في عملية التنمية الزراعية (المجتمع المدني، القطاع الخاص..) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص.ص. 18–19).

ب– رؤية الإستراتيجية: خلال إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين تم وضع رؤية مستقبلية تهدف إلى: تمكين الزراعة العربية من الوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة والفعالية في إستعمال الموارد الطبيعية، وكذا الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتحسين مستويات المعيشية لسكان الوطن العربي من خلال تقليص مؤشرات الفقر والجوع وسوء التغذية إلى أقصى درجة وتمكين المواطنين العرب من الحصول على حياة كريمة على غرار باقي الشعوب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [10]، 2015، ص 13).

جـ– أهداف الإستراتيجية: تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين (2005–2025) من خلال الخطط والبرامج التي وضعتها المنظمة إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية وذلك للوصول إلى أمن غذائي عربي مستدام، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

– إتباع منظور شامل ومتكامل في إستغلال الموارد الزراعية العربية: من خلال تقاسم أعباء تحقيق التنمية الزراعية وفق ما هو متاح من الإمكانيات بالنسبة لكل دولة عربية مع الحفاظ على هذه الموارد والإمكانيات، حيث تكون النتائج المحققة مرتبطة بحجم الموارد الطبيعية التي يمتلكها كل قطر عربي وذلك نظرا لإختلاف الإمكانيات من قطر عربي إلى آخر.

– بناء سياسات زراعية مشتركة: ويتم ذلك من خلال التوصل إلى وضع أنماط ونماذج تنسيقية بين مختلف السياسات الزراعية العربية تراعي الاعتبارات القومية، تساهم في دفع مسار التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

– توفير المزيد من الغذاء الصحي الآمن لسكان العالم العربي: وذلك عبر حسن إستغلال الموارد الزراعية بما يسمح ذلك من زيادة معدلات الإنتاج الزراعي العربي مع مراعاة سلامة وجودة الغذاء الذي يتم إنتاجه.

– الوصول لإستدامة الموارد الزراعية العربية: وذلك من خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية الزراعية بالحفاظ عليها وإستخدامها بطرق عقلانية ورشيدة تحافظ على التنوع الايكولوجي، وتضمن حق الأجيال القادمة في الإستفادة من هذه الموارد.

– تعزيز الإستقرار في المجتمعات العربية الريفية: وذلك من خلال تحسين الأحوال المعيشية والحياتية لسكان الريف عبر توفير الخدمات الإجتماعية اللازمة وتحسين البنية التحتية للعالم القروي العربي، وكذا تحسين مداخيل الفلاحين بتوفير المزيد من الإمكانيات لهم لزيادة إنتاجيتهم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [b]، 2007، ص 20).

د– البرامج الرئيسية للإستراتيجية: قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع سبع برامج رئيسية لتجسيد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين ويحتوي كل برنامج رئيسي على عدد من البرامج الفرعية وذلك حتى يمكن تحقيق الأهداف العامة المنشودة من هذه الإستراتيجية، وتتمثل البرامج الرئيسية في:

– **برنامج تطوير تقانات الزراعة العربية:** ويرتكز هذا البرنامج على مجموعة من النقاط الفرعية المهمة تتمحور حول:

– تطوير تقنيات الموارد المائية.

– تحسين الإنتاج الفلاحي من مختلف الشعب والمنتجات النباتية والحيوانية.

– استعمال تقنيات المعلوماتية والإتصال.

– تنمية تقنيات المستخدمة في إنتاج الثروة السمكية.

– الحصول على تقنيات متطورة تساعد على الإستفادة من مخلفات الزراعة العربية.

– مواكبة التقنيات العالمية المتطورة الموجودة.

- **برنامج تشجيع الاستثمارات الزراعية والتصنيع الزراعي في البيئات العربية:** وذلك من خلال التركيز على:

- توفير مناخ عربي ملائم للاستثمار في مجالي الإنتاج والتصنيع الزراعي والسمكي.

- جذب الإستثمارات الزراعية والترويج لها.

- **برنامج تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:** وذلك من خلال التركيز على:

- الاعتماد على المواصفات والمقاييس العالمية للإنتاج وتطويرها.

- تعزيز التجارة الزراعية العربية البينية بتخفيف القيود الجمركية وتسهيلها.

- مواكبة آخر التطورات العالمية التي تحدث في المجال الزراعي والعمل على التكيف السريع معها.

- العمل على زيادة إمكانيات التسويق بالنسبة للفلاحين والمنتجين.

- **برنامج تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية:** وذلك من خلال التركيز على:

- التنسيق بين مختلف السياسات والتشريعات العربية المتعلقة بالقطاع الزراعي النباتي والحيواني.

- تعزيز التنسيق في مجال البحث والإرشاد الزراعي العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [L]، مرجع سابق، ص 14).

- **برنامج تعزيز وبناء القدرات البشرية:** وذلك من خلال:

- التركيز على تطوير المؤسسات وهياكلها الناشطة في القطاع الزراعي العربي.

- العمل على تنمية مهارات وكفاءات القوى العاملة الزراعية العربية.

- كسر الدور التقليدي للمؤسسات الزراعية وإصلاحها.

- تطوير برامج الإرشاد الزراعي العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [b]، مرجع سابق، ص 24).

- **برنامج المساهمة في إزدهار الريف وتطويره:** وذلك من خلال العمل على عصرنة العالم القروي عن طريق:

– الحد من إنتشار الفقر في العالم القروي العربي.

– إشراك الفاعل للمرأة العربية في المسار التنموي.

– خلق فرص عمل للشباب العربي الريفي.

– كبح المخاطر والكوارث التي تهدد الزراعات العربية.

– **برنامج تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية العربية:** ويتم ذلك من خلال مجموعة من الخطط وهي:

– وضع خطط فعالة لمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية.

– تنمية الموارد الطبيعية والزراعية والحفاظ عليها.

– بناء قاعدة أساسية متكاملة للحفاظ على الموارد المائية العربية.

– حسن إدارة وتسيير الموارد الرعوية والغابية والحفاظ عليها بشتى الطرق والوسائل (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [L]، مرجع سابق، ص 15).

هـ– مصادر تمويل الإستراتيجية: هناك عدة مصادر متاحة بقيم مالية متباينة تعمل على تمويل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، وتتوزع هذه المصادر بين مصادر تمويل قطرية وأخرى قومية:

– التمويل الوطني القطري، وتتجسد من خلال الموارد المالية التي تخصصها حكومات كل الدول العربية لتمويل مشاريعها التنموية الزراعية المنبثقة عن هذه الإستراتيجية.

– التمويل القومي المشترك المخصص لتجسيد البرامج والمشاريع العربية المشتركة، وهو ما توفره العديد من المنظمات العربية الناشطة في هذا المجال لتجسيد الأهداف التنموية المشتركة.

– اما المصدر التمويلي الثالث، فيتمثل في مختلف المنح والهبات المالية التي يتم تقديمها من قبل المؤسسات ورجال الأعمال لدعم تنفيذ البرامج القومية المشتركة والقطرية أيضا (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 20).

و- النتائج المرحلية لتنفيذ الإستراتيجية: من خلال ما أقره الإجتماع الأول الخاص باللجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فقد حققت الإستراتيجية عدد من النتائج الإيجابية خلال مرحلتها الأولى من التنفيذ (2011-2014) وذلك بالنسبة لمختلف برامج الإستراتيجية، فكانت النتائج حسب ما تم إقراره كما يلي:

- **بالنسبة للبرنامج الرئيسي الخاص بتطوير التقانات الزراعة العربية:** نجد أن عدد المشاريع التي تم تنفيذها أو في طور التنفيذ خلال الفترة (2011-2014) قد بلغ عددها نحو 272 مشروعا شملت ميادين تنمية الموارد الزراعية وتطوير وسائل الإنتاج المستعملة، وقد استفادت 13 دولة عربية من هذه المشروعات المنجزة، وبلغت القيمة المالية لتنفيذ هذه المشروعات ما يفوق 2,05 مليار دولار، كما تبين خلال هذه الفترة وجود 9 مشاريع جاهزة للتنفيذ لكنها تحتاج إلى تمويل مالي يقدر بأكثر من 23,3 مليار دولار.

- **بالنسبة للبرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع في البيئات العربية الزراعية:** تم تنفيذ خلال هذا البرنامج نحو 14 مشروع زراعي شملت مجالات عصرنة التنمية الزراعية، وزيادة فرص الاستثمار والإنتاج الزراعي والحيواني، وقد إستفادت تسع دول عربية من هذه المشروعات خلال نفس الفترة (2011-2014)، وكلفت ميزانية إنجاز هذه المشروعات نحو 1,96 مليار دولار.

- **بالنسبة للبرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:** فقد بلغت عدد المشاريع المنفذة خلال نفس الفترة الزمنية نحو 27 مشروع متعلقة بمجالات تطوير البنية التحتية الفلاحية والإنتاجية، وقد إستفادت تسع دول عربية من هذه المشروعات المنفذة، أما ماليا فقد بلغت تكلفت إنجاز هذه المشروعات السبع والعشرين ما يقارب 180,4 مليون دولار.

- **بالنسبة للبرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع الزراعي السمكي:** فخلال الفترة (2011-2014) بلغت عدد المشاريع المنفذة في عشر دول عربية نحو 87 مشروع فلاحي عربي، وشملت هذه المشاريع المنجزة مجالات تعزيز قدرات ومهارات الكوادر المهنية والفنية، وكذا تطوير وعصرنة وتطوير الهياكل القاعدية التابعة للقطاع الفلاحي العربي بإستخدام التقنيات المتطورة، وقد بلغت قيمة إنجاز هذه المشاريع أكثر 8,34 مليون دولار.

- **بالنسبة للبرنامج الرئيسي للمساهمة في إزدهار الريف:** حيث نجد أنه خلال الفترة (2011-2014) قد وصلت عدد المشروعات المنجزة وفق هذا البرنامج نحو 75 مشروع، موزعة على عشر دول عربية، واهتمت هذه البرامج المنجزة بـ: القضاء على الفقر في العالم القروي، تعزيز من إشراك المرأة في المسار التنموي، خلق فرص عمل للشباب العربي في هذه الدول التي استفدت من هذه المشاريع، وكذا تطوير البنية التحتية والخدماتية الريفية، وقد بلغت ميزانية إنجاز هذه المشروعات أكثر من 1,06 مليار دولار.

- **بالنسبة للبرنامج الرئيسي لتطوير نظم وإدارة الموارد البيئية الزراعية العربية:** خلال السنوات الأولى لتنفيذ الإستراتيجية بلغت عدد المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز المتعلقة بهذا البرنامج نحو 79 مشروع فلاحي في 12 دولة عربية، وقد ركزت المشروعات المنجزة على إستثمار الموارد الزراعية والمائية وحسن إستغلالها بواسطة استخدام تقنيات متطورة للحفاظ عليها، وإنشاء هياكل ومراكز لتخزين المياه..، وقد بلغت تكلفة إنجاز هذه المشاريع أكثر من 548 مليون دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [m]، 2015، ص.ص. 56-57).

2.4.4.2 البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2031): بغرض مواجهة أزمة الغذاء العالمية (2007-2008) سعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تعزيز التعاون والتكامل الزراعي العربي وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال إعداد البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2031) والذي إنبثق عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت عام 2009، وجاء تأكيدا لم تم طرحه في قمة الرياض 2008، وقد لاقى البرنامج ترحيباً من قبل كل الدول العربية الأعضاء في المنظمة، وقد ركز البرنامج على العديد من المكونات والخطط الهادفة لتحسين مؤشرات الأمن الغذائي العربي عبر زيادة الإنتاج الفلاحي وتطوير البنية التحتية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [f]، 2010، ص 1).

أ- **أهداف البرنامج:** هدفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية من وراء وضع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية وهي:

- تعزيز من قدرات وإمكانيات الدول العربية لتمكينها من زيادة الإعتماد الذاتي في إنتاجها الزراعي المحلي إلى أقصى درجة ممكنة.

– العمل على تخفيف فاتورة الواردات العربية من السلع الغذائية.

– خلق مناخ ملائم للإستثمار الزراعي وجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الخواص وتقديم التسهيلات المناسبة لهم.

– خلق المزيد من مناصب العمل لمواجهة ظاهرة الفقر والبطالة في الوطن العربي وضمان الإستقرار والأمن في المنطقة العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [g]، مرجع سابق، ص 20).

ب– الإطار السلعي للبرنامج: يولي البرنامج الطارئ للأمن الغذائي أهمية كبيرة لبعض السلع الغذائية الإستراتيجية على حساب بعض السلع الغذائية الأخرى، وتتمثل أهم السلع التي أعطى لها هذا البرنامج الأولوية في:

– سلسلة الحبوب بمختلف أنواعها: القمح، الشعير، الأرز، الذرة الشامية، والذرة الرفيعة.

– شعبة السكريات والمتمثلة في: قصب السكر، وشمندر السكر.

– سلسلة البذور الزيتية خاصة فيما يتعلق بكل من: الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس، والزيتون.

– سلسلة المنتوجات الحيوانية خاصة: اللحوم الحمراء، لحوم الدواجن، والألبان ومنتجاتها.

– محصول التمور (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [f]، مرجع سابق، ص.ص. 2–3).

جـ– الإطار الجغرافي والزماني للبرنامج.

– **الإطار الجغرافي للبرنامج:** حسب المشاريع المعلنة في البرنامج فقد ضم البرنامج أوليا إحدى عشر دولية عربية مستفيدة منه وهي: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، سوريا، الأردن، العراق، مصر، اليمن، السعودية، وسلطنة عمان، إلا أن هذا البرنامج لا يستثني الدول العربية الأخرى، فقد اتاح لها حق المشاركة والإستفادة من البرنامج شريطة توفر الإرادة والقدرة السياسية على تجسيد هذه البرامج بما يعزز من فرص تحقيق الأمن الغذائي.

– **الإطار الزمني للبرنامج:** تم تقسيم البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي لتجسيد أهدافه إلى ثلاثة فترات زمنية وهي:

– الفترة الزمنية الأولى (2011–2016): وهي توصف بالفترة العاجلة والتي تتضمن برامج ومشاريع تنموية سريعة تهدف إلى الرفع من القدرات الإنتاجية بما يساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في أسرع الآجال.

– الفترة الزمنية الثانية (2016–2021): وتركز هذه الفترة الخماسية الثانية على توسيع نطاق الأنشطة والبرامج التنموية لتشمل مختلف المجالات بما يساهم في الوصول إلى معدلات إنتاجية أكبر مما يتم تحقيقه في الفترة الأولى.

– الفترة الزمنية الثالثة (2021–2031): تعد هذه المرحلة الأخيرة الأطول زمنيا، ويهدف من خلالها إلى الوصول لتحقيق التنمية المنشودة في إطار مستديم يراعي كل الظروف والخصوصيات (حركاتي، 2018، ص 197).

د– المكونات الرئيسية للبرنامج: يتكون البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي من ثلاثة مكونات رئيسية، ويحتوي كل مكون على عدد من المحاور المهمة تتطلب تضافر وتنسيق الجهود مع مختلف الجهات لتنفيذ هذه المكونات مع مراعاة خصوصية كل دولة عربية مستفيدة من هذا البرنامج، وتتمثل المكونات الرئيسية فيما يلي:

– **تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة:** يتم تجسيد هذا المكون من خلال التركيز على النقاط الآتية:

– تطوير من أداء مؤسسات البحث والإرشاد الزراعي العربي وتزويدها بالتقنيات الحديثة.

– توفير مختلف الإمدادات والوسائل الممكنة لتحسين الإنتاج.

– إستعمال الوسائل التقنية الحديثة في مجال الزراعات البعلية.

– تطوير المرافق والهياكل العاملة في مجال الخدمات الزراعية المساندة.

– دعم وعصرنة مؤسسات المزارعين.

– **استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالإستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:** ويرتكز هذا المكون على محورين أساسيين وهما:

– عصرنة المرافق والمؤسسات الخاصة بإدارة وتسيير المخزونات المائية وتوزيعها.

– تزويد منظومة الري الحقلي بأحدث التقنيات والوسائل الممكنة.

– **المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:** يعد هذا المكون ضروري حتى يمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالمكونين الأول والثاني، ويشتمل هذا المكون الأخير على ثلاثة مجموعة لتحقيق أهداف هذا البرنامج وهي:

– المجموعة الأولى: ترتبط بالمشاريع المتعلقة بعصرنة المرافق والخدمات الزراعية المساندة.

– المجموعة الثانية: تتضمن مشاريع وسائل الإنتاج، والمدخلات الزراعية.

– المجموعة الثالثة: تتضمن برامج التصنيع والتسويق الزراعي العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [f]، مرجع سابق، ص 3).

هـ- التمويل المالي لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي: بناءً على دراسات وتقديرات عربية فإن قيمة الإلتزامات المالية من قبل الحكومات العربية للمساهمة في تمويل هذا البرنامج، قد قدرت بنحو 14,3 مليار دولار خلال الفترة الأولى (2011–2016)، بينما تقدر قيمة التمويل المالي للفترة الثانية (2016–2021) نحو 28,5 مليار دولار، أما التكلفة المالية لتنفيذ المرحلة الأخيرة (2021–2031) فقد قدرت بنحو 31,5 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومات إلتزامات مالية سنوية تقدر بنحو (840) مليون دولار، و(1,16) مليار دولار، و(1,35) مليار دولار موزعة على الفترات الزمنية بالترتيب. أما فيما يتعلق بالالتزامات المالية من قبل القطاعات لتمويل مشاريع البرنامج فقد قدرت إجمالي الموارد المالية المطلوبة بنحو 12 مليار دولار خلال المرحلتين الثانية (2016–2021) والثالثة (2021–2031)، زيادة على ذلك فمن المتوقع أن يساهم القطاع الخاص بنفقات سنوية مقدرة بنحو (1,11) مليار دولار خلال الفترة الزمنية الأولى، و(2,25) مليار دولار خلال الفترة الثانية، و(2,65) مليار دولار خلال الفترة الثالثة لدعم تنفيذ مشاريع البرنامج الطارئ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق، ص 23).

و- الإنجازات المحققة في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى): بناء على المعطيات والمعلومات المقدمة من قبل الدول العربية المستفيدة من مشاريع البرنامج الطارئ

للأمن الغذائي العربي فقد بلغت عدد المشاريع المنفذة أو التي هي في طور التنفيذ داخل هذه الدول خلال الفترة الزمنية الأولى (2011-2016) نحو 1989 مشروع شملت مختلف مكونات البرنامج، وقد بلغت القيمة المالية لإنجاز نحو 1881 مشروع ما يقدر بـ 31,93 مليار دولار، بينما أوضحت المعطيات أن باقي المشاريع والبالغ عددها 108 لا توجد معطيات رسمية عن تكلفة إنجازها، وفيما يلي سنبين عدد المشاريع التي إستفد منها كل مكون من المكونات الثلاثة للبرنامج:

- **المكون الخاص بتحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:** فيما يتعلق بهذا المكون فقد بلغت عدد المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز خلال الفترة (2011-2016) نحو 1229 مشروع بقيمة مالية بلغت نحو 11,28 مليار دولار، وقد وزعت هذه المشاريع بين إثنى عشر دولة عربية بشكل متباين كان للمغرب نصيب الأسد من هذه المشاريع بنحو 533 مشروع، في حين أن موريتانيا كانت أقل دولة مستفيدة من عدد هذه المشاريع بمشروع واحد فقط، وقد ركزت هذه المشاريع على تحسين الإنتاجية وزيادة معدلاتها بصفة رئيسية، أما فيما يتعلق بالمشروعات المعدة للتنفيذ ولكنها تحتاج للتمويل فقدرت عددها بنحو 79 مشروع بتكلفة مالية مقدرة بنحو 8,04 مليار دولار.

- **المكون الخاص باستثمار من الموارد الأرضية بالإستفادة من العوائد المالية لترشيد إستخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:** بلغت عدد المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز خلال هذا المكون في نفس الفترة نحو 556 مشروع، وبلغت تكلفة إنجاز 548 مشروع نحو 11,95 مليار دولار موزعة على إثنى عشر دولة عربية، وقد شملت المشاريع المنجزة تطوير إدارة الموارد المائية وحسن إستغلالها بصفة رئيسية، أما فيما يتعلق بعدد المشاريع المعدة للتنفيذ وتحتاج السيولة المالية لتجسيدها فقد بلغت نحو 19 مشروع موزعة على سبع دول عربية، وقدرت تكلفة إنجاز هذه المشاريع المعدة بنحو 1,33 مليار دولار.

- **المكون الخاص بالمشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:** خلال هذا المكون تم إنجاز نحو 109 مشروع موزعة على عشر دول عربية وهي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، السودان، مصر، العراق، الأردن، سلطنة عمان، واليمن)، وقدرت تكلفة إنجاز 104 مشروع من أصل 109 نحو 8,7 مليار دولار، وقد إستهدفت هذه المشاريع بصفة رئيسية تطوير بنية إنتاج وتسويق وتخزين الإنتاج الزراعي، أما فيما يتعلق بعدد المشاريع الجاهزة للتنفيذ ولكنها تحتاج إلى التمويل المالي فبلغت 52 مشروع بقيمة مالية مقدرة بنحو 5,75 مليار دولار لإنجازها، وتتوزع

المشاريع الجاهزة للتنفيذ على تسع دول عربية وهي(الجزائر، تونس، الأردن، سلطنة عمان، السودان، السعودية، مصر، موريتانيا، واليمن)، وتستهدف هذه المشاريع مجالات تطوير التصنيع والتسويق الزراعي وإستخدام مستلزمات الإنتاج الآمنة...إلخ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [p]، 2016، ص.ص. 5-24).

يمكن القول كتقييم أولي عن النتائج التي حققت في كل من إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في السنوات الأولى من تنفيذهما أنهما حققا نتائج إيجابية ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع الزراعية المهمة ما أدى ذلك إلى زيادة في معدلات الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة من تنفيذ هذه الإستراتيجية والبرنامج وهو ما يتبين من خلال ما تطرقنا له في مؤشرات الإنتاج الزراعي العربي، والتي بينت زيادة معدلات العديد من المنتجات الزراعية وهذا يرجع لتطبيق هذه المبادرات العربية المشتركة إضافة إلى تطبيق بعض السياسات العربية القطرية، ولكن ما يعاب على المبادرات العربية المشتركة أنها ما زالت تحتاج إلى تمويل مالي أكبر ودليل على ذلك أن هناك المئات من المشاريع التنموية الزراعية ما زالت تنتظر الموارد المالية اللازمة لإنجازها.

3.4.4.2 الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037): بهدف تعزيز من عناصر الأمن الغذائي العربي من البروتين الحيواني قامت الدول العربية بوضع إستراتيجية طويلة المدى (20 سنة) سميت بالإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، وتستهدف الإستراتيجية تطوير تربية وإنتاج الأحياء المائية في العالم العربي بطرق مستدامة ورشيدة.

أ- **مبادئ الإستراتيجية:** ترتكز الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية على مفهوم الشراكة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية الموجودة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العربي القومي، وقد قامت هذه الإستراتيجية على مجموعة من الأسس وهي:

- الأهمية الكبيرة لتربية الأحياء المائية في المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي العربي، ما يفرض بذلك ضرورة إعطاء أهمية أكبر لها في المشاريع التنموية المختلفة.

- منح الأولوية لإنتاج وتربية بعض أنواع الأحياء المائية التي يمكن أن تساهم في زيادة المنافسة مع المنتجات الأجنبية والمحلية.

- استعمال تقنيات البحث العلمي لتمكين من زيادة حجم وجودة المنتوج العربي.

- إعتماد على معايير الصحة والسلامة الغذائية والبيئية وحماية مصالح المستخدمين للثروة الطبيعية.

- تطوير طرق التسويق وجودة المنتوجات الخاصة بتربية الأحياء المائية بهدف زيادة المنافسة.

- الحد من انتشار ظاهرة الفقر عبر تحسين مستويات المعيشية لسكان المناطق الريفية بصفة خاصة.

- مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والتكيف معها.

- إن تربية الأحياء المائية يخلق مجموعة من الأنشطة المساندة في مختلف مراحل الإنتاج.

بـ- رؤية الإستراتيجية: تتمثل الرؤية المستقبلية لإعتماد الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية في أن: يكون قطاع تربية الأحياء المائية من بين القطاعات الرائدة والمساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة الشاملة في العالم العربي.

جـ- غاية الإستراتيجية: تتمثل الغاية من تطبيق هذه الإستراتيجية في الوصول إلى تحقيق حجم إنتاجي يقدر بنحو 6 مليون طن مع نهاية تطبيق هذه الإستراتيجة.

د- أهداف الإستراتيجية: تهدف الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- تعزيز التكامل والتعاون العربي في وضع وتنفيذ السياسات والتشريعات المتعلقة بتربية الأحياء المائية بما يخدم مصالح الدول العربية القطرية والقومية.

- الوصول إلى الاستعمال الأمثل والمستدام لتربية الأحياء المائية في العالم العربي.

- زيادة منافسة بين منتجات تربية الأحياء المائية العربية.

- جذب القطاع الخاص للاستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية، وتعزيز الشراكة مع باقي الفواعل.

- تطوير منظومة تربية الأحياء المائية باستخدام طرق وتقنيات علمية حديثة.

- زيادة حجم مساهمة تربية الأحياء المائية في معدلات الأمن الغذائي العربي.

– الوصول إلى مساهمة فعالة قادرة على تحقيق تنمية تشمل مختلف المناطق الريفية وتقليص معدلات الفقر والبطالة فيها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [n]، 2015، ص.ص. 71–73).

هـ– برامج الإستراتيجية: بهدف الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية تم وضع تسع برامج رئيسية ويحتوي داخل كل برنامج على برامج فرعية أخرى، وتتمثل البرامج الرئيسية في:

– برنامج تهيئة التشريعات والقوانين الخاصة بتربية الأحياء المائية.

– برنامج الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية.

– برنامج تعزيز مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي.

– برنامج تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الأحياء المائية.

– برنامج تشجيع الاستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية.

– برنامج بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

– برنامج التعليم والبحث العلمي والإبتكار.

– برنامج تنمية المجتمعات الريفية والحد من الفقر.

– برنامج تطوير تقانات ونظم تربية الأحياء المائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [r]، 2017، ص.ص. 28–31).

ويمكن القول حيال الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية أنها من بين الإستراتيجيات العربية المشتركة التي طبقت في العقد الثاني من الألفية الثالثة والتي تستهدف تعزيز عناصر الأمن الغذائي العربي خاصة من البروتين الحيواني، وتعد هذه الإستراتيجية خطة نوعية وبادرة جديدة لتطوير تربية الأحياء المائية والتي تضم عناصر إنتاجية قيمة يحتاجها المستهلك العربي، وفيما يتعلق بتقييم الإستراتيجية فإنه في ظل حداثة تطبيق هذه الإستراتيجية فإنه لا يمكننا تقديم تقييم بشأن ما تم إنجازه من عدمه إلا بعد مرور فترة معتبرة، وتوفر المعطيات اللازمة لإجراء هذا التقييم.

خلاصة الفصل الثاني

بناءً على ما تم تقديمه خلال هذا الفصل فقد توصلنا إلى أن العالم العربي يملك الكثير من المقومات والإمكانيات على جميع الأصعدة ما يمكن له من تحقيق أمنه الغذائي، ولكن رغم ذلك فإن واقع الأمن الغذائي العربي في حالة غير جيدة اطلاقاً رغم تحسن معدلات الإنتاج الفلاحي بالنسبة لأغلب المنتجات الغذائية خلال آخر السنوات مقارنة مع السنوات السابقة، ودليل على ذلك هو ارتفاع حجم العجز الغذائي العربي إلى أكثر من (87) مليار دولار سنة 2018 مقارنة مع عجز غذائي عربي قدر بنحو (39) مليار دولار عام 2010، كما أن حجم التجارة الزراعية العربية البينية تبقى منخفضة جدا مقارنة مع حجم التجارة الزراعية العربية مع العالم الخارجي، ما يعني أن التكامل العربي الاقتصادي جد ضعيف خاصة في ظل زيادة الخلافات العربية بسبب عدد من القضايا السياسية والتاريخية والحدودية، ورغم زيادة المتاح للإستهلاك الغذائي العربي بالنسبة لأغلب المنتجات الغذائية وزيادة معدلات الإكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية البناتية والحيوانية إلا أن حجم الفجوة الغذائية في زيادة خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية الإستراتيجية على غرار الحبوب والبقوليات والزيوت ما يقوض ذلك من فرص وصول العالم العربي إلى تحقيق أمنه الغذائي خاصة في ظل تراكم حدة تأثير العديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية خصوصا تلك المرتبطة بالتغير المناخي وزيادة النمو السكاني العربي وإرتفاع أسعار الغذاء وغيرها.

الفصل الثالث:

حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة).

تمهيد:

تسعى الجزائر والمغرب على غرار باقي الدول العربية إلى تعزيز أمنهما الغذائي، وذلك من خلال سعيهم المتواصل إلى تحسين من مؤشرات الأمن الغذائي بصورة مستمرة، وذلك بهدف تحسين مستويات المعيشية لسكان البلدين وتعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن ذلك استتباب الأمن والاستقرار الداخلي للبلدين، ويتميز الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب بالعديد من المميزات والخصائص والمؤشرات المتباينة، وذلك بحسب مستوى أداء القطاع الفلاحي لكل بلد، وبحسب درجة إهتمام كل بلد بالقطاع الفلاحي، ولمعرفة حالة الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب ودرجة التفاوت والتشابه بين البلدين على مستوى عدد من المؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي فإننا تناولنا خلال هذا الفصل المباحث الآتية:

- مقومات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.
- الإنتاج الفلاحي في الجزائر والمغرب.
- مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

1.3 مقومات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

تمتلك كل من الجزائر والمغرب للعديد من المقومات الجغرافية والتضاريسية والمناخية والمائية والمالية والبشرية ما يجعلهما من بين أكثر الدول العربية تميزا وتنوعا بفضل الموقع الجغرافي الذي يتميزان به، ما يجعل من مستوى أداء القطاع الفلاحي فعال (شريطة وجود الإرادة السياسية) ما سيسمح ذلك بتحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه، وفيما يلي سنتطرق من خلال هذا المبحث بالتفصيل إلى مميزات ومقومات كل بلد ومقارنة ما يمتلكه كل بلد لتقييم أداء القطاع الفلاحي لكل بلد مع ما يمتلكه من مؤهلات مقارنة مع البلد الآخر، وهل استطاع كل بلد ان يستثمر في هذه المقومات لتحقيق الأهداف المنشودة منه؟.

1.1.3 مقومات الأمن الغذائي في الجزائر.

تتمتع الجزائر بالعديد من المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية، مما يشكل ذلك مقوماً إيجابياً يمكن أن يساهم بصورة فعلية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري وتعزيزه، وتتمثل أهم المقومات التي يتميز بها القطاع الفلاحي الجزائري فيما يلي:

1.1.1.3 الموارد الطبيعية: وتتمثل الموارد الطبيعة التي يتميز بها القطاع الفلاحي الجزائري في:

أ- **الموارد الزراعية:** وتتمثل الموارد الزراعية في الأراضي القابلة للزراعة، وتتمثل الاراضي القابلة للزراعة في كل من: الأراضي التي يتم إستغلالها، وفي الأراضي التي لا يتم لإستغلالها وتضم بدوره الأراضي التي يمكن إستصلاحها وزراعتها (خزار، 2013، ص 43)، أما عن حجم مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر فقد بلغت عام 2018 حوالي (43,77) مليون هكتار (الديوان الوطني للإحصائيات أ، 2018، ص 33)، وتتشكل الأراضي القابلة للزراعة من:

- **المساحة الصالحة للزراعة:** ويقصد بها الأراضي التي يتم إستغلالها بصورة فعلية في عملية الإنتاج الزراعي (عامر منصور، 2016، ص 63)، وبلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عام 2018 حوالي (8,53) مليون هكتار، وتشتمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحرث تنقسم إلى: مزروعات عشبية وأراضي سباتية، وعلى مزروعات دائمة والتي تنقسم بدورها إلى: مروج طبيعية والكروم وحقول أشجار الفواكه (الديوان الوطني للإحصائيات أ، مرجع سابق، ص 33).

- **الأراضي الرعوية والمروج:** بلغت مساحة الأراضي الرعوية والمروج في الجزائر عام (2018) حوالي (32,78) مليون هكتار.

- **الأراضي غير المنتجة التابعة للمزارع:** وتشمل هذه الأراضي على كل من: المزارع الفلاحية والعمارات والمنحدرات ومساحات الدرس وغيرها، وبلغت مساحة الأراضي غير المنتجة التابعة للمزارع عام (2018) حوالي (2,43) مليون هكتار (المرجع السابق، ص 33)، والجدول التالي رقم (14) يوضح تطور مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر خلال آخر السنوات:

جدول رقم 14: *تطور مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر خلال الفترة (2011-2018)*

(الوحدة = مليون هكتار)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأراضي الصالحة للزراعة	8,44	8,45	8,46	8,46	8,48	8,44	8.53	8,5
الأراضي الرعوية والمروج	32,94	32,94	32,96	32,96	32,96	32,91	32,79	32,7
الأراضي غير المنتجة التابعة للمزراع	1,05	1,10	1,45	1,45	1,93	2,03	2,43	2,4
المجموع	42,44	42,49	42,88	42,88	43,39	43,39	43,77	43,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات أ، مرجع سابق) وكذا على (Office national des statistiques, 2016)

يتضح لنا من خلال الجدول الموجود أعلاه رقم (14) زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر بحوالي (1,3) مليون هكتار خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع السنوات السابقة، وهذا راجع لإهتمام السلطات المركزية والمحلية في السنوات الأخيرة بمحاولة إستصلاح الأراضي الزراعية خاصة في المناطق الصحراوية من الوطن بهدف زيادة الإنتاج المحلي من مختلف السلع الغذائية.

بـ- الموارد المائية: حسب التقديرات الرسمية فإن الكمية الإجمالية للموارد المائية في الجزائر قد قدرت بنحو (19,2) مليار متر مكعب/السنة، وتتوزع هذه الموارد على المناطق الشمالية بنحو (14) مليار متر مكعب/السنة، وعلى المناطق الصحراوية بنحو (5,2) مليار متر مكعب/السنة، وتتشكل هذه الموارد في كل من: المياه الجوفية والمياه السطحية (بوغدة، 2015، ص 96).

- **المياه الجوفية:** حسب الأرقام فإن حجم المياه الجوفية في الجزائر المتواجدة شمالاً والتي يمكن إستعمالها تقدر بنحو (7) مليار متر مكعب/السنة، ويتم إستهلاك وإستغلال ما نسبته (90%) من

إجمالي المياه الجوفية، بينما تقدر حجم المياه الجوفية المتواجدة في جنوب الجزائر بنحو (5) مليار متر مكعب/السنة يتم إستهلاك منها نحو (1,7) مليار متر مكعب/السنة من إجمالي المياه الجوفية الموجودة على مستوى الجنوب.

- **المياه السطحية:** تتمثل المياه السطحية الموجوجة في الجزائر في شكل مجاري مائية متكونة من مجموعة من أنهار وأودية، وتشهد هذه الأنهار والأودية زيادة سنوية معتبرة في حالة إرتفاع معدل التساقطات المطرية (بلغالي، 2008، ص 75)، في حين أنها تتميز صيفا بجفافها ولا يبقى إلا فيها نذر قليل من الينابيع التي تنبع فيها (كعواش، د.ت، ص 218)، أما عن حجم الموارد المائية السطحية الجزائرية فتقدر (12,7) مليار متر مكعب/السنة، تتركز معظمها في الشمال بطاقة تقدر بنحو (11,9) مليار متر مكعب/السنة، بينما يمتلك الجنوب سوى طاقة مقدرة بحوالي (0,8) مليار متر مكعب/السنة (بلغالي، مرجع سابق، ص 75).

جـ- الموارد النباتية: يعد الإنتاج النباتي بمثابة المساهم الأول الرئيسي في القطاع الفلاحي وقياس مدى مساهمة القطاع الفلاحي في حجم الناتج المحلي الخام، وعليه نظرا لأهمية الإنتاج النباتي فقد سعت مختلف الدول إلى تطبيق المزيد من السياسات الزراعية الداعمة لزيادة معدلات إنتاجها الزراعي خاصة من المنتوجات النباتية الإستراتيجية

وفي الجزائر تتمثل أهم المحاصيل النباتية التي يتم إنتاجها على المستوى الوطني في كل من: الحبوب، تليها الخضر والحمضيات والفواكه، وزراعات الصناعية والكروم، والبقول الجافة التي تحتل المرتبة الأخيرة من حيث الإنتاج النباتي (عامر منصور، مرجع سابق، ص 65).

د- الموارد الحيوانية: تتميز تربية الحيوانات بالجزائر بعدد من خصائص أهما الوفرة والتنوع، حيث تمتلك الجزائر نوعين من أنظمة تربية الحيوانات: إحدها تعتمد على الوسائل التقليدية والتي تتماشى مع طبيعة المستثمرات الفلاحية الصغيرة والتي تعتبر واسعة الإنتشار، أما النظام الثاني فيعتمد على إستخدام الوسائل الحديثة لتربية وإنتاج الحيوانات المكثف، ويشهد هذ النظام إتساع نطاق تواجده في العديد من المناطق الريفية ساهم في زيادة معدلات الإنتاج الحيواني وتخفيض معدلات العجز من المنتجات الحيوانية، كما ساهم في توفير مناصب عمل للعديد من الشباب الجزائري، ويعود الفضل إلى تحقيق هذه المؤشرات الإيجابية في هذا المجال إلى سياسات الحكومة الجزائرية التي قدمت الدعم للقطاع الخاص، ووفرت الإمكانيات اللازمة للفلاحين والمنتجين، كما دعمت فئة الشباب المؤهلة المختصة خاصة في تربية النحل والأغنام والأبقار، كما سهرت على تقديم لهم مختلف الإرشادات

الحيوانية والبيطرية (بوعريوة، 2017، د.ص)، أما عن حجم الثروة الحيوانية التي تمتلكها الجزائر فقد قدرت بحوالي (35,42) مليون رأس من الأبقار والأغنام والماعز والجمال والخيول، وذلك حسب إحصائيات عام 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

2.1.1.3 الموارد البشرية: إلى جانب الموارد الطبيعية التي يمتاز بها القطاع الفلاحي في الجزائر، نجد أيضا مقوم آخر لا يقل أهمية عن المورد الطبيعي، ألا وهو المورد البشري الذي يعتبر العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية في مختلف القطاعات.

أ- **إجمالي القوى العاملة الكلية:** بلغ إجمالي عدد القوى العاملة في الجزائر عام 2016 حوالي (12,11) مليون عامل، مقارنة مع نحو (11,93) مليون عامل عام 2015 (جلال [ب]، 2017، ص 289)، يشكلون ما نسبته 29,65% من إجمالي عدد سكان الجزائر لعام 2016، في حين بلغت بحلول سنة 2018 نحو (12,4) مليون عامل أي بزيادة قدرت بنحو (300) ألف عامل خلال ثلاث سنوات.

بـ- إجمالي القوى العاملة الزراعية: قدرت القوى العاملة الزراعية في الجزائر عام 2018 بحوالي (2,64) مليون عامل، يشكلون ما نسبته 21,3% من إجمالي القوى العاملة الكلية الموجودة في الجزائر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص). ويمكن القول أن حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي بالنظر إلى عدد سكان الجزائر فإن حجمها يعتبر ضعيف خاصة إذا ما قارنها مع دولة المغرب فهي تمتلك عدد سكان أقل من الجزائر مقابل قوى عاملة زراعية مضاعفة عما هو موجود في الجزائر، وسنتطرق إليها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

3.1.1.3 الموارد المالية: يتوقف أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة على مدى توفر سيولة مالية معتبرة لتنفيذ وتجسيد مختلف المشاريع والبرامج الاقتصادية، في المجال الفلاحي فتخصص الحكومة الجزائرية ميزانية معتبر لتنفيذ البرامج والسياسات الفلاحية ويتم تحديد حجم الميزانية بناء على دراسة إحتياجات القطاع الفلاحي (عامر منصور، مرجع سابق، ص 67).

2.1.3 مقومات الأمن الغذائي المغربي.

يتمتع المغرب على غرار الجزائر بالعديد من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية التي تسمح له بتحقيق أمنه الغذائي، وتتمثل أهم مقومات القطاع الزراعي المغربي فيما يلي:

1.2.1.3 المقومات الطبيعية.

تمتلك المغرب مقومات طبيعية فلاحية تتمثل في كل من الأراضي الزراعية والمراعي والغابات وكذا مصايد الأسماك والمناطق المحمية وغيرها، وقد شهدت المغرب خلال خمس عشر سنة الأخيرة تضاعف للثروة الطبيعية بنحو 2,4 (المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، 2016، ص 64)، وتتمثل أهم المقومات الطبيعية فيما يلي:

أ- **المناخ:** نظرا للموقع الجغرافي فإن المناخ في المغرب يتأثر بنوعين من المؤثرات وهي:

- مؤثرات ناتجة من الجنوب وتتميز بالحر والجفاف.
- مؤثرات قادمة من الشمال وتتميز بالإعتدال والرطوبة.

ونتيجة لوقوعها بين هذين المؤثرين فإن ذلك يجعل من المغرب مكان يتصراع فيه كل من الجفاف الأتي من الجنوب وبين الرطوبة الأتية من الشمال:

- وجود مناخ يتميز بالرطوبة العالية في الجهة الشمالية الغربية من البلاد (تتميز بتساقطات تتجاوز 400 ملم سنويا).
- وجود مناخ يغلب عليه طابع الشبه الجاف وذلك في المناطق الداخلية والجهة الغربية الجنوبية (أين تكون كمية تساقطات المطرية تقل عن 400 ملم سنويا).
- وجود مناخ يتميز بالجفاف في الجهة الجنوبية والشرقية بصفة عامة، ويؤثر المناخين الجاف وشبه الجاف على معدلات الإنتاج الفلاحي المغربي.

كما يؤثر المناخ الموجود في المغرب بصورة كبيرة على النبات والتربة بنحو التالي:

- فيما يتعلق بالمساحات المزروعة الفعلية في المغرب فإنها لا تشكل إلا نحو 13% من إجمالي المساحة الكلية المغربية (وتقدر نسبة هذه المساحة المزروعة بنحو8,7 مليون هكتار).
- أما فيما يتعلق بالمراعي فإنها تشكل نحو 30% من إجمالي المساحة الكلية المغربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [h]، 2012، ص 203).

ب- الموارد الزراعية:

- **المساحة الصالحة للزراعة:** تقدر إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في المغرب بنحو (8,7) مليون هكتار، وتتوزع هذه المساحة على مختلف النظم المناخية الموجودة، مما يسمح بزراعة أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [أ]، 2015، ص 8).

وتستحوذ محاصيل الحبوب على المساحة الصالحة للزراعة بنحو 59% من إجمالي المساحة المزروعة، بينما تقدر مساحة الأراضي غير المستغلة بنحو 20% من إجمالي المساحة المزروعة، وتظهر أهمية إلاء المغرب الأولوية للحبوب كونها محاصيل إستراتيجية تهدف إلى تكثيق الإنتاج منها أو بهدف إعادة توظيف المساحات الغير مستغلة في إنتاج أنواع أخرى من المحاصيل (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، 2019، ص 9)، والشكل التالي رقم (1) يوضح توزيع المساحة الصالحة للزراعة:

شكل رقم 1: *توزيع المساحة الصالحة للزراعة في المغرب.*

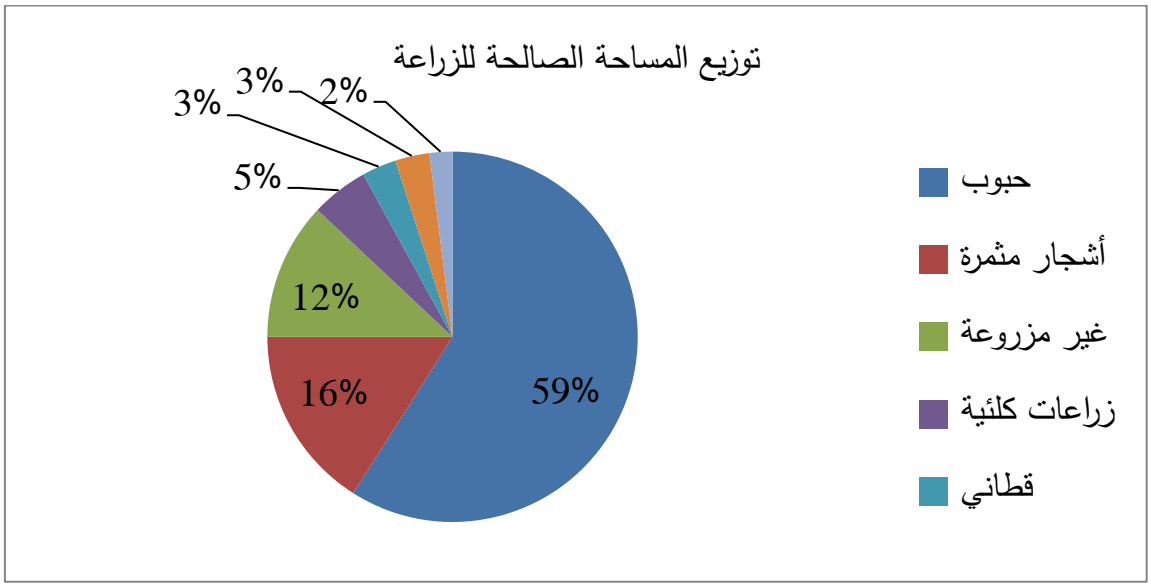

المصدر: (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، مرجع سابق، ص 9).

- **مساحة الغابات:** بلغت مساحة الغابات في المغرب عام 2018 نحو (5,72) مليون هكتار، وهي تحتل المرتبة الثالثة من حيث مساحة الغابات بعد السودان والصومال، ومقارنة مع الجزائر فإن مساحة الغابات في المغرب أكثر بنحو (3,8) مليون هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص).
- **مساحة المراعي:** بلغت مساحة المراعي في المغرب عام 2018 نحو (21) مليون هكتار (المرجع السابق، د.ص)، وتعد المغرب من بين الدول العربية التي تمتلك مساحات معتبرة من المراعي والتي تخصص كغذاء للثروة الحيوانية بالدرجة الأولى (بوزيدي، 2019، ص.ص. 38-39)، ومقارنة مع الجزائر فإن الجزائر تمتلك مساحات مراعي أكبر من المغرب بنحو (11) مليون هكتار وهذا راجع إلى كبر المساحة الجغرافية التي تمتلكها الجزائر مقارنة مع المغرب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (15) يوضح تطور مساحة الموارد الزراعية والغابية والرعوية خلال آخر السنوات:

جدول رقم 15: *تطور مساحة الموارد الزراعية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

الوحدة= مليون هكتار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساحة المزروعة*	10,07	9,18	9,18	9,18	9,18	9,18	9,18	9,18	9
مساحة الغابات	5,22	5,22	8,97	8,97	8,97	5,63	5,63	5,61	5,7
مساحة المراعي	24,8	24,8	24,8	24,8	24,8	24,8	24,8	24,8	21

* المساحة المزروعة تشمل أيضا المساحة المتروكة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (15) تراجع المساحة المزروعة في المغرب خلال أخر السنوات مقارنة مع سنة 2010 بنحو (1) مليون هكتار، أما فيما يتعلق بمساحة الغابات فقط إرتفعت خلال الفترة (2012-2014) وبلغت تقريبا (9) مليون هكتار ومن ثم تراجعت خلال الفترة (2015-2018) بنحو (3,3) مليون هكتار، أما فيما يتعلق بمساحة المراعي فقد تراجعت بدورها بنحو (3,7) مليون هكتار سنة 2018 مقارنة مع السنوات السابقة.

جـ- الموارد المائية: يقدر الحجم السنوي لكمية تساقط الأمطار في المغرب نحو 29 مليار متر مكعّب، أما عن مخزون المياه الممكن إستغلالها اقتصاديا وتقنيا في الوقت الحالي فيقدر بنحو 20 مليار متر مكعّب. ويتشكل هذا المخزون من المياه السطحية وتقدر حجمها بنحو 16 مليار متر مكعّب، ومن المياه الجوفية والتي تقدر حجمها بنحو 4 ملايير متر مكعب (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ب]، مرجع سابق، ص 10). وتمتلك المغرب عدد من مصادر المياه أهمها الوديان المتوزعة على المناطق الشرقية والغربية من البلاد أهمها: وادي أم الربيع 600 كم، ووادي سيبو 500 كم، ووادي ملوية 450 كم، وادي تانسفت بـ270 كم. في حين نجد أنه في المناطق الجنوبية تنتشر الوحات أهمها: واحة ورزازات الموجود على طول وادي درعا (بن خزناجي، 2013، ص 44).

د- الغطاء النباتي: تمتلك المغرب غطاء نباتي متنوع ينتشر في مختلف أنحاء البلاد ويتشكل من مختلف أنواع النباتات وتتمثل في كل من: البلوط الأخضر بنسبة تقدر بـ (29%)، الأركان تقدر بـ

(18%)، العصفية تقدر بـ (12%)، البلوط الفليني يقدر بـ (8%)، العرعار يقدر بـ (5%)، الأرز تقدر بـ (3%)، والصنوبر يقدر بنحو (2%)، ضف على ذلك مجموعة سهوب الحلفاء وغيرها والتي تشكل ما نسبته (23%). أما عن توزيعها الجغرافي فإنها تتوزع بصورة رئيسية على سفوح الجبال الأطلسي وقممها، وكذا منتشرة في عدد من المناطق الريفية المغربية الأطلنتية خصوصا في كل من المعمورة وزعير (يوسف، 2017، د.ص).

ولقد لعبت إرتفاع معدلات تساقط الأمطار في المغرب سنة 2009 من زيادة كثافة الغطاء النباتي في البلاد خاصة في المناطق المطلة على المحيط الأطلسي، غير أنه شهدت المغرب في سنة 2010 تراجع كثافة الغطاء النباتي بسبب الإرتفاع المعتبر لدرجات الحرارة خصوصا في جنوب وغرب الأطلس، بينما استمرت حالة تحسن الغطاء النباتي في المناطق الشمالية خلال نفس الفترة (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ج، 2012، ص 53).

هـ- الموارد الحيوانية: تتمثل أهم المنتوجات الحيوانية في المغرب في اللحوم الحمراء بصفة خاصة، وقد ساهم إمتلاك المغرب لمساحات شاسعة ومراعي متنوعة في زيادة عدد رؤس الماشية في المغرب، حيث قدرت عدد رؤوس البقر الموجودة في المغرب بنحو(3) مليون رأس، بينما قدرت عدد رؤوس الأغنام بنحو (19) مليون رأس.

وقد ساهم النمو في حجم الثروة الحيواني في تحقيق المغرب لإكتفاءها الذاتي من اللحوم. وذلك بفضل التحسينات التي إدخلت على السلاسل الإنتاج الخاصة بالدوائر السقوية (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، مرجع سابق، ص 27).

2.2.1.3 الموارد البشرية: إلى جانب الموارد الطبيعية التي تزخر بها المغرب، نجد الموارد البشرية المغربية والتي تشكل أحد أهم عناصر الإنتاج وتتمثل هذه الثروة فيما يلي:

أ- إجمالي القوى العاملة الكلية: شهدت المغرب خلال فترة زمنية قصيرة إرتفاعا معتبر في عدد سكان المغرب حيث إرتفع عدد السكان من (30,8) مليون نسمة سنة 2007 إلى (34,2) مليون نسمة سنة 2015، أي بزيادة بلغت (3,35) مليون نسمة (وزارة الإقتصاد والمالية المغربية، 2016، ص 3)، وقد مكنت هذه الزيادة من زيادة عدد العاملين في مختلف القطاعات، وقد بلغ إجمالي عدد العاملين في المغرب بحسب إحصائيات 2018 نحو (11,91) مليون عامل.

بـ- إجمالي القوى العاملة الزراعية: قدرت القوى العاملة في القطاع الزراعي المغربي عام 2018 بنحو (4,32) مليون عامل مقابل نحو (4,28) ملايين عامل عام 2016 (المنظمة العربية للتنمية

الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، ويشكلون ما نسبته (38%) من إجمالي القوى العاملة الكلية، ويأتي قطاع الفلاحة من حيث عدد العاملين في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات والذي يشغل نسبة (40%) من إجمالي القوى العاملة الكلية (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ب]، مرجع سابق، ص 8).

3.2.1.3 الموارد المالية.

تولي المغرب عناية معتبرة للقطاع الفلاحي الوطني كونه أحد أهم القطاعات المساهمة في الإقتصاد المغربي لذلك فهي تخصص له ميزانية مالية سنوية معتبرة قدرت بنحو (5,16) مليار درهم سنة 2010.

وتمتلك المغرب عدد من الصناديق الوطنية التي تساهم في تدعيم ميزانية القطاع الفلاحي المغربي أهمها: صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الذي يساهم بنحو (200) مليون درهم، كذا صندوق التنمية القروية الذي يساهم بنحو (200) مليون درهم، بالإضافة إلى صندوق التنمية الفلاحية والذي يساهم بدوره بنحو (326,4) مليون درهم (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ج]، مرجع سابق، ص 49).

3.1.3 دراسة مقارنة لمقومات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

تمتلك كل من الجزائر والمغرب لمقومات وإمكانيات متعددة يمكن أن تسهم تلك المقومات والإمكانيات في تحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين، ونظرا للقرب الجغرافي والتاريخي واللغوي والديني فهناك عدد من المقومات المتشابهة بين البلدين، ولكن في المقابل نجد أن هناك العديد من الفروقات الموجودة بين البلدين، وفيما يلي سنحاول تبيان هذه الفروقات والتشابهات المتعلقة بمقومات الأمن الغذائي التي يمتلكها كلا البلدين:

1.3.1.3 المساحة الصالحة للزراعة (المزروعة): تختلف مقدار المساحة الصالحة للزراعة (المزروعة) في الجزائر عن ما هو في المغرب، وذلك بناء على درجة إهتمام كل بلد بالقطاع الفلاحي وإنتاجيته، حيث يوجد تفاوت من حيث الإهتمام القطاعي بين البلدين، وهو ما يوضحه الشكل التالي المتعلق بمقدار المساحة الصالحة للزراعة في كل من الجزائر والمغرب:

شكل رقم 2: *مقارنة تطور حجم المساحة الصالحة للزراعة (المزروعة) بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018).*

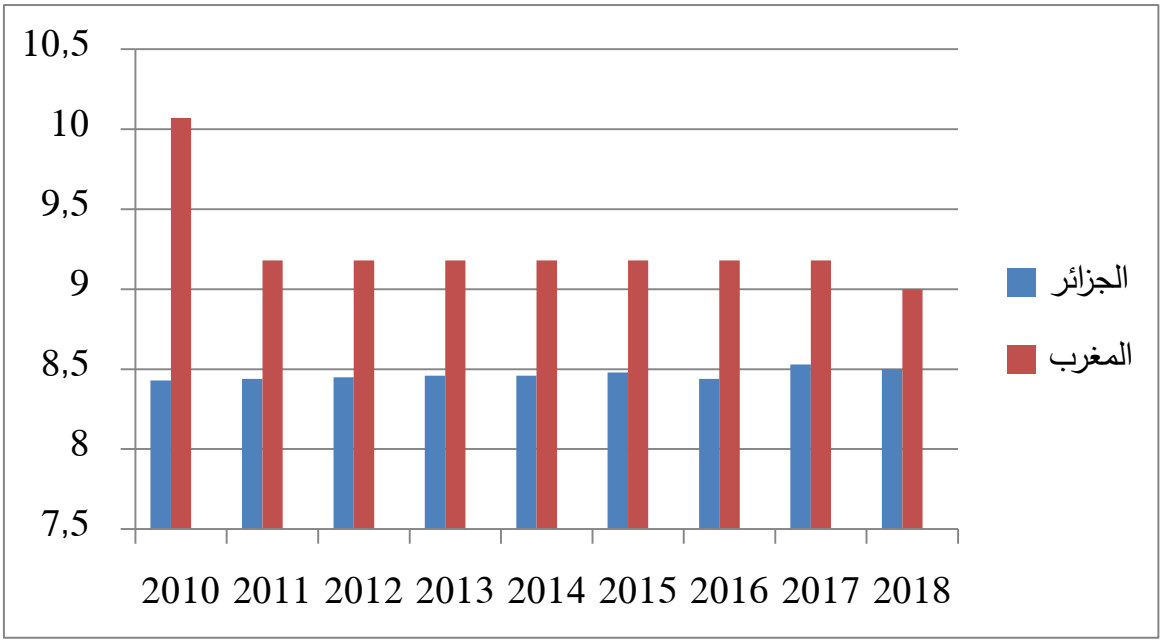

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

نلاحظ من خلال هذا الشكل رقم (2) بأن هناك إختلاف في حجم المساحة الصالحة للزراعة (المزروعة) التي تمتلكها المغرب عن التي تمتلكها الجزائر، حيث أن المغرب تمتلك مساحة أكبر بنحو (0,5) مليون هكتار مما تمتلكه الجزائر، على الرغم من أن الجزائر تمتلك مساحة جغرافية أكثر بكثير من المغرب، ولكن فارق في المساحة الصالحة للزراعة يرجع إلى الإهتمام المتزايد من قبل الحكومة المغربية بالقطاع الفلاحي مقارنة مع إهتمام أقل للحكومة الجزائرية بالقطاع الفلاحي، والتي تعمل تدريجيا على رد الإعتبار لهذا القطاع والذي عانى من تهميش كبير منذ الإستقلال.

2.3.1.3 الموارد المائية: ترتبط الموارد المائية بالدرجة الأولى بحجم التساقطات المطرية السنوية في كل بلد، لذلك هناك إختلاف في حجم الموارد المائية التي تمتلكها كل دولة، وفيما يلي سنوضح حجم الموارد المائية الموجودة في كل من الجزائر والمغرب والتي تختلف بدورها:

جدول رقم 16: *مقارنة بين حجم الموارد المائية السنوية في الجزائر والمغرب.*

الوحدة= مليار $م^3$

	إجمالي الإحتياطات المائية	حجم المياه السطحية	حجم المياه الجوفية
الجزائر	19,2	12,4	6,6
المغرب	20	4	16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، مرجع سابق، ص 10) وكذا على (ديدوح، 2017، ص 54)

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (16) بأن هناك إختلاف طفيف في حجم الموارد المائية المتاحة التي تمتلكها كل من الجزائر والمغرب، حيث تمتلك هذه الأخيرة حجم أكبر بنحو (800) مليون $م^3$ مقارنة مع الجزائر، ورغم أن هذا الفارق قليل إلا أنه يمكن أن يشكل عنصر قوة يساهم في زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي المغربي كون أن الماء يشكل أحد العناصر الأساسية التي يعتمد عليها في الإنتاج الفلاحي.

3.3.1.3 الثروة الحيوانية: تعتبر الثروة الحيوانية أحد أهم الفروع الفلاحية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الأمن الغذائي، خاصة في ظل إمتلاك كل من الجزائر والمغرب لإمكانيات طبيعية وجغرافية متنوعة تساعد على تربية وإنتاج الحيواني، وفي هذا الصدد تمتلك كل من الجزائر والمغرب ثروة حيوانية معتبرة، والشكل التالي يوضح لنا حجم الإختلاف الموجود في إجمالي الثروة الحيوانية التي يمتلكها كل بلد:

شكل رقم 3: مقارنة حجم الثروة الحيوانية بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018).

الوحدة= مليون رأس

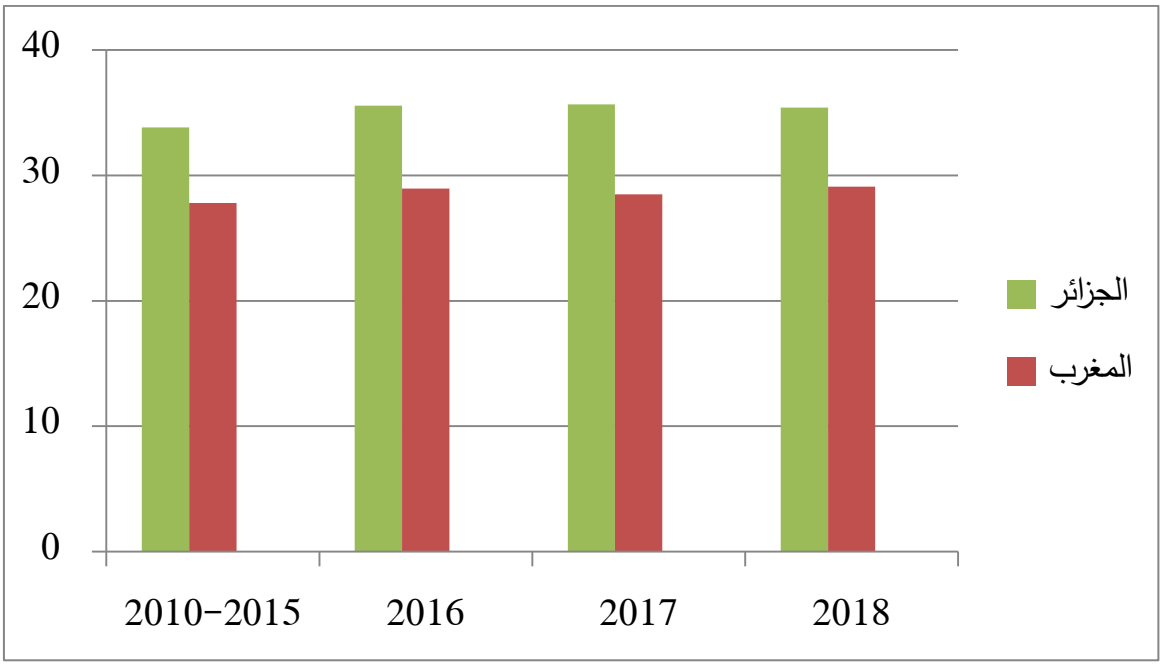

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال هذا الشكل بأن هناك إختلاف معتبر في حجم الثروة الحيوانية التي يمتلكها كل بلد، حيث تمتلك الجزائر ثروة حيوانية تفوق ما تمتلكه المغرب بأكثر من 6 مليون رأس، ويرجع هذا الفارق إلى عدة عوامل أهمها إمتلاك الجزائر لمساحة جغرافية أكبر، وكذا إمتلاك عدد سكان أكبر والذي يتطلب ضرورة توفير لهم الغذاء الحيواني اللازم، حيث كلما زاد عدد السكان كلما تطلب الأمر توفير حجم غذائي أكبر، وعلى الرغم من أن الجزائر تمتلك ثروة حيوانية أكبر بكثير من المغرب إلا أن معدلات الإكتفاء الذاتي الحيواني أعلى في المغرب مما هو في الجزائر وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها إختلاف أنماط إستهلاك الغذاء بين البلدين من جهة، وفارق عدد السكان من جهة ثانية.

4.3.1.3 اليد العاملة: تعد اليد العاملة أحد أهم وأبرز عناصر الإنتاج الفلاحي، فكلما كانت هناك يد عاملة أكثر ومؤهلة أكثر كلما ساهم ذلك في زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي ما يسهم ذلك في تعزيز الأمن الغذائي، وعلى غرار باقي الدول تمتلك كل من الجزائر والمغرب يد عاملة زراعية معتبرة، إلا أن هناك إختلاف في حجمها وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 4: *مقارنة بين حجم اليد العاملة الزراعية في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018):*

الوحدة= مليون عامل

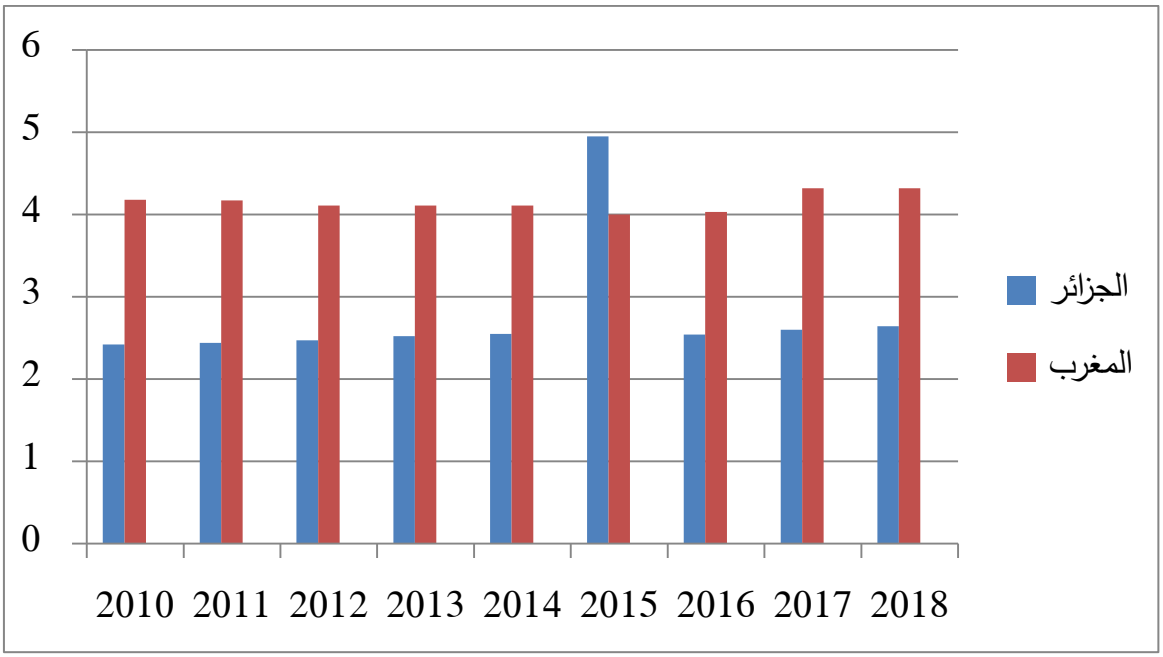

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

نلاحظ من خلال هذا الشكل رقم (4) بأن هناك إختلاف كبير بين القوى العاملة الزراعية الجزائرية والقوى العاملة الزراعية المغربية، حيث تمتلك المغرب أكثر من (1,6) مليون عامل إضافي في القطاع الفلاحي عما يوجد في الجزائر، رغم إمتلاك هذه الأخيرة لعدد سكان أكبر مما تمتلكه المغرب، والسبب يكمن في إلاء المغرب عناية واهتمام أكبر بالقطاع الفلاحي كونه أحد القطاعات الرائدة والمساهمة في الإقتصاد المغربي، مقارنة مع الجزائر والتي لا تزال غير قادرة على إعادة القطاع الفلاحي للواجهة خصوصا بعدما تعرض له من تهميش منذ عقود خلت، ما جعل الشباب الجزائري لا يرغبون في العمل في هذا القطاع كونه قطاع متخلف ولا يوفر مزايا عينية لهم، كل ذلك أثر على أداء القطاع الفلاحي الجزائري.

5.3.1.3 المورد المالي: يعتبر العنصر المالي شرط ضروري لإنجاز وتنفيذ السياسات والبرامج الفلاحية المختلفة والتي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وعليه تخصص كل من الجزائر والمغرب ميزانيات مالية سنوية للقطاع الفلاحي وغيره لتجسيد مختلف البرامج والمشاريع

الفلاحية، غير أن قيمة هذه الميزانية تختلف بين البلدين نظرا لرؤية كل بلد لإحتياجاته الفلاحية، والجدول التالي يوضح قيمة الفرق المالي الموجود بين البلدين:

شكل رقم 5: *مقارنة بين حجم ميزانية القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب خلال سنة 2018:*

الوحدة= مليار دولار

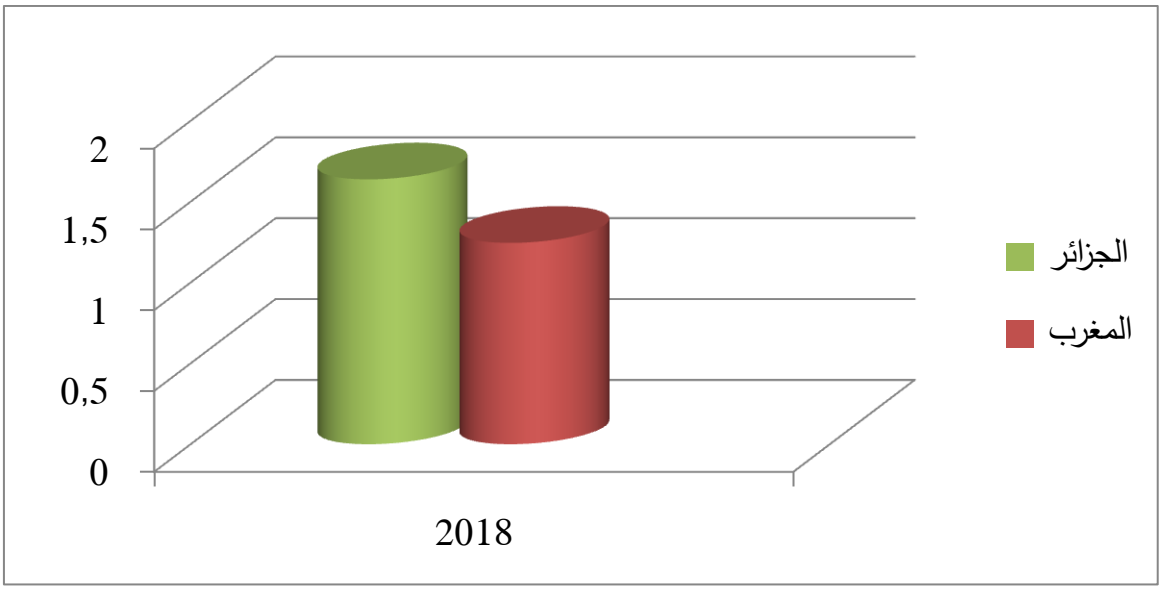

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، 2017، ص 83) وكذا على (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص 66)

من خلال الشكل رقم (5) وبالإعتماد على قانون المالية لسنة 2018 لكلا البلدين نلاحظ بأن حجم الميزانية المخصص للقطاع الفلاحي أكبر في الجزائر والتي قدرت بأكثر من (1,6) مليار دولار أي ما يفوق 211 مليار دج بالعملة الوطنية، مقابل ميزانية قدرت بنحو (1,2) مليار دولار في المغرب والتي يقابلها أكثر من 11 مليار درهم مغربي بالعملة المحلية، ورغم أن ميزانية القطاع الفلاحي الجزائري أكبر من نظيرتها المغرب إلا أن مستوى أداء القطاع الفلاحي المغربي أفضل من أداء القطاع الفلاحي الجزائري بالنسبة لأغلب مؤشرات الأمن الغذائي، وهو ما سنوضحه في العناصر التالية من هذا المبحث.

2.3 الإنتاج الفلاحي في الجزائر والمغرب.

يتحقق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى من خلال توفير الغذاء الصحي الكافي عن طريق إنتاجه محليا كخيار رئيسي، أو عن طريق إستيراد من ينقص من الخارج كخيار ثانوي، وبناء على ذلك

تسعى كل من الجزائر والمغرب إلى تعزيز من إنتاجهما الفلاحي الوطني سواء ما تعلق بالإنتاج الفلاحي النباتي أو الحيواني لتلبية ما يحتاجه المستهلك الجزائري والمغربي من غذاء، وسنحاول من خلال هذا المبحث تطرق إلى أهم عناصر وإحصائيات الإنتاج الفلاحي في كلا البلدين، ومقارنتهما للتعرف على مستوى أداء القطاع الفلاحي إنتاجيا في كلا البلدين.

1.2.3 الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

تسعى الجزائر إلى تعزيز من أداء القطاع الفلاحي وجعله قطاعاً ريادياً يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي على حد سواء، وذلك عبر زيادة حجم إنتاجها الفلاحي النباتي والحيواني من سنة إلى أخرى، غير أنه واقعيا لا يزال القطاع الفلاحي إنتاجيا غير قادر على تحقيق الأهداف المنشودة، والدليل على ذلك أن الجزائر لا تزال تابعة غذائيا للخارج، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى أهم مؤشرات أداء القطاع الفلاحي خلال آخر السنوات.

1.1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي ونصيب الفرد الجزائري من كل منهما.

أ- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الجزائري منه:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي في الجزائر عام 2017 نحو (167,5) مليار دولار، مقابل (160) مليار دولار عام 2016، أي بزيادة بنحو (7,5) مليار دولار، وذلك رغم إنخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة.

- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 نحو (4016,5) دولار، مقابل نحو (3920,3) دولار عام 2016، أي بزيادة قاربت من (100) دولار.

ب- الناتج المحلي الزراعي ونصيب الفرد الجزائري منه:

- **الناتج المحلي الزراعي:** بلغ حجم الناتج المحلي الزراعي في الجزائر عام 2018 نحو (20,76) مليار دولار، مقابل نحو (20,5) مليار دولار عام 2017، ويساهم الناتج المحلي الزراعي بنسبة (12,3%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- **متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الزراعي:** بلغ متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الزراعي عام 2018 نحو (487,5) دولار، مقابل نحو (492,9) دولار عام 2017،

أي بإنخفاض بسيط قدر بـ (5) دولار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص). والجدول التالي رقم (17) يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي والزراعي ومتوسط نصيب الفرد الجزائري منهما:

جدول رقم 17: *تطور حجم الإنتاج المحلي الإجمالي والزراعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

الوحدة= مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	161,9	198,7	198,7	209,4	213,3	166,8	160	167,5	غ.م
الناتج المحلي الزراعي (مليار دولار)	13,6	16,1	16,1	20,5	21,9	19,7	19,5	20,5	20,7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	4541	5458	5345	5468	5401	4176	3920	4016	غ.م
نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي (دولار)	382,6	442,4	433,2	537,2	556,1	493,4	478,7	492,9	487,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (17) بأن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد إنخفض خلال آخر ثلاث سنوات مقارنة مع السنوات السابقة، وقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 نحو (160) مليار دولار كأقل قيمة مقابل (213,3) مليار دولار كأعلى قيمة عام 2014، ويعود هذا التراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري إلى إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في أواخر سنة 2014، وهو ما إنعكس كنتيجة حتمية على إنخفاض متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي في آخر سنتين، أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الزراعي الجزائري فنلاحظ أنه إرتفع بأكثر من (3) مليار دولار خلال سنتي (2015-2016) مقارنة مع الفترة (2010-2012)، في حين نلاحظ أنه إنخفض بنحو (2) مليار دولار مقارنة مع سنتي (2013-2014)، ليعود ويرتفع في سنتي 2017 و2018، ويرجع أسباب هذا الإنخفاض خلال تلك الفترة إلى العديد من العوامل منها إنخفض الإنتاج المحلي الزراعي بسبب ندرة تساقط الأمطار في بعض الولايات الفلاحية وغيرها، ونفس الشيء ينطبق على متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي

الزراعي فقد إرتفع في الفترة (2015-2018) مقارنة مع الفترة (2010-2012)، في حين نجد أنه إنخفض مقارنة مع سنتي (2013-2014).

2.1.2.3 الإنتاج النباتي في الجزائر.

يعد الإنتاج النباتي في الجزائر أحد أهم العوامل والمؤشرات التي تساهم في الإنتاج الزراعي الجزائري، حيث يساهم الإنتاج النباتي بنسب مهمة ومتفاوتة في الإنتاج الزراعي المحلي، ويتمثل الإنتاج النباتي في مختلف المحاصيل الزراعية التي يتم إنتاجها داخل القطر الجزائري، ومن بين أهم المحاصيل النباتية التي يتم إنتاجها في الجزائر نجد كل من الحبوب بمختلف أنواعها، وكذا البقوليات والخضر والفواكه والزيوت والتمور وغيرها.

أ- **إنتاج المحاصيل الحبوبية:** تعد محاصيل الحبوب بمختلف أنواعها وخاصة القمح من السلع الإستراتيجية الرئيسية، ولهذا تمنح الحكومة الجزائرية العناية والأولوية لزراعة هذا النوع من الحبوب على حساب المحاصيل الحبوبية الأخرى (الحبيتري، 2016، ص 67)، وتخصص الجزائر مساحة واسعة لزراعة الحبوب، وقد بلغت المساحة المخصصة لإنتاج محاصيل الحبوب نحو (3,1) مليون هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، وقد بلغ إنتاج الحبوب بمختلف أنواعه نحو (6) مليون طن عام 2018، مقابل (3,47) مليون طن عام 2017، أي بزيادة معتبرة قدرت بـ (2,5) مليون طن (الديوان الوطني للإحصائيات [ب]، 2020، ص 35).

- **إنتاج القمح:** يعد القمح بنوعيه الصلب واللين بمثابة المحصول الأساسي والرقم واحد بالجزائر من حيث المساحة المخصصة لزراعة هذا المنتوج أو من حيث حجم الإنتاج الوطني منه مقارنة مع باقي محاصيل الحبوب ومحاصيل حلقية أخرى (طوش، د.ت، ص 58)، وبلغت المساحة المخصصة لزراعة محصول القمح نحو (1,94) مليون هكتار وهي تشكل نسبة (62%) من المساحة الكلية المخصصة لإنتاج الحبوب، وقد بلغ إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين عام 2018 نحو (3,98) مليون طن مقابل نحو (2,43) مليون طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، أي بزيادة فاقت (1,5) مليون طن.

- **إنتاج الشعير:** أما محصول الشعير فيحتل المرتبة الثانية بعد محصول القمح من حيث الأهمية والمساحة والإنتاج، وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة محصول الشعير نحو (1,08) مليون هكتار وهي تشكل نسبة (34%) من إجمالي المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب، أما فيما يتعلق بإنتاج محصول الشعير فقد بلغ حجم إنتاجه عام 2018 نحو (1,95) مليون طن مقابل نحو (969)

ألف قنطار عام 2017، أي بزيادة قاربت من (1) مليون طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية[د]، مرجع سابق، د.ص).

- **إنتاج الذرة الشامية:** فيما يتعلق بإنتاج الذرة الشامية في الجزائر فقد قدرت المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول بحوالي (1,2) ألف هكتار وهي لا تشكل سوى (0,03%) من إجمالي المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب، أما فيما يتعلق بإنتاج الذرة الشامية فقد بلغ حجم الإنتاج نحو (5,5) ألف طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية[د]، مرجع سابق، د.ص)، ويتبين أن حجم الإنتاجية بالنسبة للذرة الشامية جد مرتفع نظرا لصغر المساحة المخصصة لإنتاج هذا المحصول، والجدول التالي رقم (18) يوضح تطور الإنتاج لمختلف أنواع الحبوب في الجزائر خلال آخر سنوات:

جدول رقم 18: *تطور الإنتاج الحبوبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة= ألف هكتار الإنتاجية= قنطار/هكتار الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الحبوب	2720	15	4250	1850	9	3440	3510	9,8	3470	3111	19,5	6065
القمح	1750	16,3	2880	1090	17,7	2440	2110	11,5	2433	1948	20,4	3981
الشعير	890	14	1270	706	13	919	1300	7,4	969	1080	18,1	1957
الذرة الشامية	0,52	28	1,54	0,82	45	3,69	0,66	40	2,63	1,2	44	5,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (18) بأن هناك زيادة في معدلات إنتاج محاصيل الحبوب في الجزائر سواء فيما يتعلق بالقمح أو الشعير أو الذرة الشامية خلال آخر سنة (2018) مقارنة مع السنوات السابقة، حيث إرتفع الإنتاج بنحو (1,8) مليون طن عام 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، هذا ويلاحظ أيضاً زيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل الحبوبية خلال نفس الفترة بنحو (0,4) مليون هكتار، أما فيما يتعلق بإنتاجية الحبوب فقد ارتفعت بدورها خلال آخر سنة مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) حيث بلغت (19,5) قنطار/هكتار عام 2018 مقارنة مع (15) قنطار/هكتار خلال الفترة (2010-2015)، وعلى الرغم من الزيادة المعتبرة في حجم إنتاج الحبوب خلال آخر سنة إلا أن ذلك لا يفي بإحتياجات سكان الجزائر وهو بهذا يشكل

تهديداً لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري خاصة في ظل الزيادة الكبيرة في عدد سكان الجزائر، مما يضطر بالدولة الجزائرية للجوء إلى الإستيراد من الخارج، الشيء الذي يجعلها عرضة لتقلب أسعار هذه المحاصيل الإستراتيجية في الأسواق العالمية.

ب- إنتاج البقوليات: تعد البقوليات من بين السلاسل الزراعية الغذائية التي تحتل المراتب الأولى من حيث الإستهلاك الفردي منها، وذلك راجع للقيمة الغذائية البروتينية التي توفرها البقوليات لجسم الإنسان، وعليه فإن زيادة حجم إنتاجها يساهم في تعزيز الأمن الغذائي بالنسبة لكل إنسان، في المقابل إن إنخفض إنتاجها وتوفيرها سيؤثر سلبا على صحة الإنسان، وتتمثل محاصيل البقوليات في كل من: الحمص، العدس، والفول الجاف وغيرها (غربي ب، 2008، ص 141)، وقدرت المساحة المزروعة بمحصول البقوليات في الجزائر بنحو (119) ألف هكتار، في حين بلغ إنتاج البقوليات عام 2018 نحو (146) ألف طن(المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص)، وتتمثل أهم محاصيل البقوليات التي يتم إنتاجه في الجزائر في:

- **إنتاج الفول الجاف:** يتربع محصول الفول الجاف في الجزائر على المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة به ومن حيث الإنتاج مقارنة مع محاصيل البقوليات الأخرى (طوش، مرجع سابق، ص 64)، وقد بلغت المساحة المزروعة بمحصول الفول الجاف نحو (40,3) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (33,6%) من المساحة الكلية المزروعة بمحاصيل البقوليات، أما فيما يتعلق بحجم إنتاجه فقد قدر بنحو (54,8) ألف طن عام 2018 مقابل (46,8) ألف طن عام 2017، بزيادة تفوق (8) ألف طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص).

- **إنتاج البازلاء الجافة:** قدرت المساحة المزروعة بمحصول البازلاء الجافة نحو (10,3) ألف هكتار وهي لا تشكل سوى (8,6%) من المساحة الكلية المزروعة لمحاصيل البقوليات، أما فيما يتعلق بحجم إنتاج البازلاء الجافة فقد بلغ إنتاجها نحو (11,4) ألف طن عام 2018، مقابل (9,9) ألف طن عام 2017، أي بزيادة طفيفة بلغت (1,5) ألف طن.

- **إنتاج العدس:** بلغت المساحة المزروعة بمحصول العدس نحو (25,9) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (21,7%) من المساحة الكلية المزروعة بمحاصيل البقوليات، أما فيما يتعلق بحجم إنتاج العدس فقد بلغ إنتاجه عام 2018 نحو (29,6) ألف طن، مقابل نحو (19,1) ألف طن عام 2017.

- **إنتاج الحمص:** أما فيما يتعلق بمحصول الحمص فقد بلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول نحو (32) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (26,9%) من المساحة الكلية المزروعة بالبقوليات، أما

فيما يتعلق بحجم إنتاج الحمص فقد بلغ إنتاجه عام 2018 نحو (38,2) ألف طن مقابل نحو (29,3) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (19) يوضح تطور إنتاج البقوليات في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين:

جدول رقم 19: *تطور إنتاج البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة= ألف هكتار الإنتاجية= كغ/هكتار الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
البقوليات	107	1020	117	91,3	969,3	88,5	100,4	1067	107,2	119	1225	146
الفول الجاف	37,1	1090	40,5	35,8	1062	38	40,3	1160	46,8	40,2	1364	54,8
البازلاء الجافة	10,3	880	9,1	8,2	779,9	6,4	10,2	972	9,9	10,3	1104	11,4
العدس	6,6	916	5,8	8,7	1149	10	19	1005	19,1	25,9	1142	29,6
الحمص	28,6	986,1	28,3	22,9	939,5	21,5	28,5	1027	29,3	32	1193	38,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول الموجود أعلاه رقم (19) بأن هناك إرتفاع في إنتاج محاصيل البقوليات في سنة 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، فقد بلغ حجم الارتفاع نحو (29) ألف طن، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (24,7%)، ويرجع الفضل في زيادة محاصيل البقوليات إلى زيادة معدلات إنتاج كل من الفول الجاف والعدس والحمص بصفة خاصة، حيث إرتفعت بنحو (14) ألف طن بالنسبة للفول الجاف، و(23) ألف طن بالنسبة للعدس و(10) ألف طن بالنسبة للحمص، وألفين طن بالنسبة للبازلاء الجافة، وعلى الرغم من إرتفاع إنتاج البقوليات خلال آخر سنة إلا أن هذه المعدلات لا تكفي لتلبية إحتياجات السكان محليا مما يضطر بالجزائر للجوء إلى إستيراد كميات معتبرة من الخارج لتلبية الإحتياجات المحلية، خاصة كون محاصيل البقوليات من بين المحاصيل الأكثر إستهلاكاً في الجزائر.

جـ- إنتاج الخضر والفواكه: يزداد الإهتمام بإنتاج كل من الخضر والفواكه بالجزائر يوما بعد يوما، وذلك نظرا لزيادة الطلب الإستهلاكي عليها (إرتفاع عدد سكان الجزائر) من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تحسن مستويات المعيشية للمواطنين ولجوئهم إلى تغيير في أنماط الإستهلاك وتنويعها نتيجة إرتفاع مدى وعيهم الصحي بفوائدها (طوش، مرجع سابق، ص 74)، وبفضل إمتلاك الجزائر مقومات طبيعية وبشرية متعددة فإن ذلك جعلها تحقق مؤشرات إيجابية في إنتاج الخضر والفواكه ما مكنها من أن تحقق إكتفاء ذاتي معتبر من الكثير من هذه المنتجات (الحبيتري، مرجع سابق، ص 69).

1- إنتاج الخضر: تولي الجزائر أهمية معتبرة لإنتاج الخضر حيث تخصص نحو (578) ألف هكتار لزراعة الخضر بمختلف أنواعها، وتنتج ما نسبته (14,11) مليون طن سنوياً (بما في ذلك البطاطس)، وتساهم الجزائر بنحو (20%) من حجم إنتاج الخضر في العالم العربي محتلة بذلك المرتبة الثانية خلف مصر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص)، ويحتل إنتاج البطاطس والبصل والطماطم المراتب الأولى من حيث حجم الإنتاج وكذا المساحة المزروعة. وتساهم هذه المحاصيل الرئيسية في حجم الإنتاج كما يلي:

- **إنتاج البطاطس:** بلغت المساحة المزروعة بمحصول البطاطس في الجزائر نحو (149,6) ألف هكتار، وقد بلغ الإنتاج الوطني للبطاطس سنة 2018 نحو (4,65) مليون طن مقابل نحو (4,6) مليون طن عام 2017.

- **إنتاج البصل:** قدرت المساحة المزروعة بمحصول البصل في الجزائر نحو (47,2) ألف هكتار، وهي تشكل ما نسبته (8,1%) من المساحة الكلية المخصصة لزراعة الخضر، وفيما يتعلق بإنتاج البصل فقد بلغ نحو (1,39) مليون طن عام 2018 مقارنة مع نحو (1,42) مليون طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج الطماطم:** بلغت المساحة المخصصة لزراعة الطماطم بالجزائر نحو (22,3) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (3,8%) من المساحة الكلية المخصصة لزراعة الخضر، وقد قدر حجم الإنتاج عام 2018 بنحو (1,3) مليون طن (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج البطيخ بنوعيه:** بلغت المساحة المزروعة بمحصول البطيخ بنوعيه البطيخ والشمام نحو (60,3) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (10,4%) من المساحة الكلية المخصصة لزراعة الخضر، في حين بلغ حجم إنتاج البطيخ بنوعيه عام 2018 نحو (2,09) مليون طن، ومحافظة بذلك على

إستقرار الإنتاج خلال آخر ثلاثة سنوات (المرجع السابق، د.ص). وسنوضح في الجدول التالي رقم (20) تطور إنتاج محاصيل الخضروات الرئيسية في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين:

جدول رقم 20: *تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة= ألف هكتار الإنتاجية= قنطار/هكتار الإنتاج=مليون طن

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الخضر	495	233,8	11,5	527,4	255,5	13,4	518,2	259,8	13,4	578	266	14,1
البطاطس	147	295,3	4,3	156,1	255,5	4,7	148,7	306,6	4,6	149,6	310,9	4,65
البصل	47	276,4	1,3	49,8	305,8	1,5	48,3	294	1,4	47,2	296	1,39
الطماطم	22,6	439,8	1	22.5	567,7	1,2	23,9	536,4	1,2	22,3	586,7	1,3
البطيخ بنوعيه	54,5	288,1	1,56	58,9	318,3	1,87	57,3	329,8	1,89	60,3	346,9	2,09

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [4]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (20) بأن الجزائر سجلت إرتفاعاً في معدل إنتاج الخضر بمختلف أنواعها، حيث إرتفع معدل الإنتاج بنحو (2,6) مليون طن خلال سنة 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، وذلك نتيجة لزيادة إنتاج كل من البطاطس والبصل والطماطم والبطيخ بنوعيه بالمعدلات التالية: (0,35) مليون طن، و(0,1) مليون طن، و(0,3) مليون طن، و(0,45) مليون طن على التوالي، كما زادت نسبة كل من المساحة المزروعة بهذه المحاصيل، وكذا زيادة معدل الإنتاجية خلال نفس الفترة، إن هذه الزيادة في إنتاج الخضر يرجع إلى زيادة الإهتمام بزراعة هذه المحاصيل، بالإضافة إلى الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر مما مكنها من تحقيق إكتفاءها الذاتي من العديد من أنواع الخضر.

2- إنتاج الفواكه: تولي الجزائر بدورها أهمية كبيرة لإنتاج الفواكه بمختلف أنواعها حيث بلغت المساحة المثمرة المزروعة بمختلف أنواع الفواكه نحو (490) ألف هكتار، وبلغ الإنتاج الوطني لجملة الفواكه عام 2018 نحو (4,63) مليون طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [5]، مرجع سابق، د.ص)، وتحتل الجزائر المرتبة الثانية مناصفة مع المغرب في إنتاج الفواكه في العالم العربي بعد مصر، ومن بين الفواكه الرئيسية التي يتم إنتاجها في الجزائر نجد ما يلي:

- **إنتاج التمور:** بلغت المساحة المثمرة لإنتاج التمور بالجزائر نحو (168,7) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (34%) من المساحة الكلية المثمرة في الجزائر، في حين بلغ عدد أشجار النخيل المثمرة نحو (16) مليون شجرة، أما فيما يتعلق بالإنتاج الوطني فقد بلغ عام 2018 نحو (1,09) مليون طن مقارنة مع (1,05) مليون طن عام 2017، وتساهم الجزائر بنحو (18,4%) من إجمالي إنتاج التمور بالعالم العربي محتلة المرتبة الثانية خلف مصر من حيث الإنتاج العربي (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج الموالح (الحمضيات):** بلغت المساحة المثمرة لإنتاج الموالح في الجزائر نحو (52) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (10,6%) من المساحة الكلية المثمرة في الجزائر، في حين بلغ الإنتاج الوطني للموالح عام 2018 نحو (1,68) مليون طن مقابل نحو (1,34) مليون طن عام 2017، ويتمثل إنتاج الموالح فيما يلي:

- **إنتاج البرتقال:** بلغت المساحة المثمرة لمنتوج البرتقال نحو (45) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (86,5%) من المساحة الكلية المثمرة لإنتاج الموالح، أما على مستوى الإنتاج الوطني لمحصول البرتقال فقد بلغ عام 2018 نحو (1,13) مليون طن مقابل نحو (1,01) مليون طن عام 2017.

- **إنتاج اليوسفي(المندرين):** بلغت المساحة المثمرة لمنتوج اليوسفي نحو (2,2) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (4,2%) من المساحة الكلية المثمرة لإنتاج الموالح، أما فيما يتعلق بإنتاج اليوسفي فقد بلغ عام 2018 نحو (455) ألف طن مقابل نحو (250) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج الزيتون:** بلغت المساحة المخصصة لإنتاج الزيتون في الجزائر نحو (431) ألف هكتار، أما فيما يتعلق بإنتاجه فقد بلغ عام 2018 نحو (860) ألف طن مقارنة بنحو (684) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج العنب:** بلغت المساحة المثمرة المخصصة لإنتاج العنب نحو (10,5) ألف هكتار وتشكل ما نسبته (2,1%) من إجمالي مساحة الفواكه المثمرة، بينما بلغ الإنتاج الوطني للعنب عام 2018 نحو (441) ألف طن مقابل نحو (566) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج التفاح:** قدرت المساحة المثمرة لإنتاج التفاح في الجزائر نحو (33) ألف هكتار وهي تشكل نسبة (6,7%) من إجمالي المساحة المثمرة الكلية لإنتاج الفواكه بالبلاد، أما فيما يتعلق بالإنتاج الوطني لمنتوج التفاح فقد بلغ عام 2018 نحو (487) ألف طن مقابل نحو (494) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج التين:** قدرت المساحة المثمرة المغروسة لإنتاج التين نحو (39) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (7,9%) من إجمالي مساحة الفواكه المثمرة، في حين بلغ عدد الأشجار المثمرة أكثر من (4,7) مليون شجرة، بينما قدر الإنتاج الوطني من هذا المنتوج عام 2018 بنحو (109) ألف طن مقارنة بنحو (128) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (21) يبين تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 21: *تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة المثمرة= ألف هكتار الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)		2016		2017		2018	
	المساحة المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الإنتاج
جملة الفواكه	407	4327	516	4802	623	4942	490	4634
الموالح	57,6	1206	74	1203	60,5	1344	52	1685
البرتقال	40,8	901	58	892	43,8	1014	45	1134
اليوسفي	12	227	12	234	12,8	249	2,2	455
التمور	غ.م	881	52	1029	167	1058	168	1094
الزيتون	368	504,5	406	696	432	684	431	860
العنب	68,3	517	66	571	64,4	566	62	441
التفاح	40,5	432	40	503	39,1	494	33	487
التين	45	126	37	120	40,9	128	39	109

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [أ]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (21) أن الجزائر سجلت إرتفاعاً في معدلات إنتاج الفواكه بمختلف أنواعها بحيث أنه زاد الإنتاج في آخر سنة بنحو (300) ألف طن مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، يعود ذلك إلى زيادة إنتاج كل من الموالح والتمور والزيتون والتفاح، كما زادت المساحة المثمرة المزروعة بمختلف أنواع الفواكه بأكثر من (80) ألف هكتار خلال سنة 2018، إن إرتفاع إنتاج الفواكه وتحقيق معدلات إكتفاء ذاتي محليا للعديد من منتوجات الفواكه يعد مؤشر إيجابي لتعزيز الأمن الغذائي الجزائري، ولكن نظرا للإمكانيات التي تملكها الجزائر يمكن لها أن تكون أحد

الدول الرئيسية المصدرة للفواكه إذا ما توفرت الإرادة الفعلية ذلك ما سيسمح بزيادة العملة الصعبة من جهة وتقليص معدلات العجز التجاري الغذائي من جهة أخرى.

د- إنتاج البذور الزيتية والزراعات الصناعية:

- **إنتاج البذور الزيتية:** بلغت المساحة المخصصة لزراعة البذور الزيتية نحو (436) ألف هكتار، بينما بلغ الإنتاج الوطني من البذور الزيتية عام 2018 نحو (872) ألف طن مقابل نحو (694) ألف طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

- **إنتاج الزراعات الصناعية:** إهتمت الجزائر بإنتاج الزراعات الصناعية في العقود الأخيرة، وقد بلغ الإنتاج الوطني لمختلف الزراعات الصناعية عام 2018 نحو (1,58) مليون طن مقابل نحو (1,25) مليون طن عام 2017، وتتمثل الزراعات الصناعية فيما يلي:

1- إنتاج الطماطم الصناعية: يعتبر إنتاج الطماطم الصناعية من بين أهم الزراعات الصناعية التي إهتمت بها الجزائر وذلك كون الطماطم الصناعية ذات إستهلاك محلي كبير، وعليه فقد بلغ الإنتاج الوطني من الطماطم الصناعية عام 2018 نحو (1,54) مليون طن مقابل نحو (1,2) مليون طن عام 2017 (الديوان الوطني للإحصائيات [ب]، مرجع سابق، ص 35).

2- إنتاج التبغ: بلغت المساحة المخصصة لإنتاج التبغ في الجزائر (5,1) ألف هكتار، في حين بلغ الإنتاج الوطني من مادة التبغ عام 2018 نحو (10,7) ألف طن مقابل نحو (10,3) ألف طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (22) يوضح تطور إنتاج البذور الزيتية والزراعات الصناعية في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 22: *تطور إنتاج البذور الزيتية والزراعات الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة=ألف هكتار الإنتاجية= قنطار/هكتار الإنتاج=ألف هكتار

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
البذور الزيتية	370	9,3	343	409	11,7	482	437	15,8	694	436	52,5	872
الزراعات الصناعية	-	-	956	-	-	1280	-	-	1255	-	-	1587
الطماطم الصناعية	-	-	903	-	-	1203	-	-	1209	-	-	1540

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (22) بأن الجزائر سجلت إرتفاعا في إنتاج كل من البذور الزيتية والزراعات الصناعية خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، حيث زاد معدل إنتاج البذور الزيتية بنحو (530) ألف طن عام 2018، في حين زاد معدل إنتاج الزراعات الصناعية بنحو (630) ألف طن خلال نفس السنة، كما إرتفعت بدورها المساحة المزروعة بالبذور الزيتية، وكذلك إرتفع معدل الإنتاجية بنحو (43) قنطار/ هكتار بالنسبة للبذور الزيتية.

3.1.2.3 الإنتاج الحيواني: يساهم الإنتاج الحيواني بجزء معتبر في الناتج المحلي الزراعي إلى جانب الإنتاج النباتي من جهة، ومن جهة أخرى يساهم هذا الإنتاج في تلبية إحتياجات المستهلكين من هذه المنتجات الحيوانية (غربي ب، مرجع سابق، ص 171). وتمتلك الجزائر ثروة حيوانية متنوعة تتمثل في كل من: الماشية، الأغنام، الماعز، الخيول، والجمال (جاد الرب، مرجع سابق، ص 414)، وتساهم الجزائر بنسبة (10,2%) من أعداد الثروة الحيوانية في العالم العربي، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية خلف السودان (المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق، د.ص)، وفيما يلي سنعرض تطور عدد المواشي والإنتاج الحيواني في الجزائر.

أ- **إنتاج اللحوم:** يحتل إنتاج اللحوم سواء الحمراء أو لحوم الدواجن في الجزائر المراتب الأولى في الإنتاج الحيواني وذلك نظراً لكون هذه اللحوم ذات الإستهلاك الواسع من قبل الأفراد، ضف إلى ذلك وجود ثروة حيوانية معتبرة من المواشي، وسنعرض فيما يلي تطور عدد المواشي في الجزائر:

- **تطور عدد المواشي:** بلغ عدد رؤوس المواشي في الجزائر عام 2018 نحو (35,42) مليون رأس، إحتلت الأغنام المرتبة الأولى بنحو (28,7) مليون رأس، ثم الماعز بنحو (4,9) مليون رأس، تلتها الأبقار بنحو (1,81) مليون رأس، ثم الجمال بنحو (417) ألف رأس، وأخيرا الخيول بنحو (46) ألف رأس (المرجع السابق، د.ص)، وفيما يلي الجدول رقم (23) يوضح تطور عدد المواشي خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 23: *تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

أعداد الحيوانات=ألف رأس

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
إجمالي عدد المواشي	33820	35576	35678	35424
الأغنام	26628	28136	28393	28723
الأبقار	1944	2081	1895	1816
الماعز	4860	4935	5007	4908
الجمال	346	379	381	417
الخيول	43	44.9	46,8	46

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (23) بأن الجزائر سجلت زيادة في عدد رؤوس المواشي خلال آخر السنوات مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) حيث زادت عدد رؤوس المواشي خلال هذه الفترة بأكثر من (1,6) مليون رأس، وهذا راجع إلى زيادة الإهتمام بتربية المواشي من قبل الفلاحين الجزائريين، بالإضافة إلى زيادة الإحتياجات السكانية من السلع الحيوانية وذلك في ظل زيادة معدلات النمو السكاني خلال آخر السنوات، وبالرغم من هذه الزيادة في عدد الثروة الحيوانية إلا أن الجزائر ما زلت لا تحقق إكتفاءها الذاتي من اللحوم خاصة من اللحوم الحمراء.

- **إنتاج اللحوم الحمراء:** يحتل إنتاج اللحوم الحمراء المرتبة الثانية في الإنتاج الحيواني، وهذا راجع إلى عدد المواشي الكبير التي تمتلكها الجزائر، وقد بلغ الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء عام 2018 نحو (529) ألف طن، مقارنة مع (543) ألف طن عام 2017، وتنتج الجزائر ما نسبته (12,3%) من إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء في العالم العربي خلف كل من السودان ومصر(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

- **إنتاج لحوم الدواجن:** يحتل إنتاج لحوم الدواجن المرتبة الأولى من حيث الإنتاج الحيواني في الجزائر، وقد بلغ الإنتاج الوطني من لحوم الدواجن عام 2018 نحو (540) ألف طن، مقارنة مع (529) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

بـ- إنتاج الأسماك: بلغ الإنتاج الوطني من الأسماك عام 2018 نحو (120) ألف طن مقابل نحو (108) ألف طن عام 2017، ويتعلق الإنتاج هنا سواء بالإنتاج السمكي من المصايد أو المزارع على حد سواء.

جـ- إنتاج البيض: بلغ الإنتاج الوطني من البيض (بيض المائدة) عام 2018 نحو (314) ألف طن مقابل نحو (394) ألف طن عام 2017، أي بإنخفاض معتبر قدر بنحو (80) ألف طن.

د- إنتاج الألبان ومنتجاتها: بلغ الإنتاج الوطني من الألبان ومنتجاتها بالجزائر عام 2018 نحو (3,28) مليون طن، مقابل نحو (3,7) مليون طن عام 2017، وتحتل الجزائر بذلك المرتبة الثالثة من حيث إنتاج الألبان ومنتجاتها في العالم العربي خلف كل من مصر والسعودية على التوالي (المرجع السابق، د.ص).

هـ- إنتاج العسل: بلغ الإنتاج الوطني من العسل الطبيعي عام 2018 نحو (7,3) ألف طن مقابل نحو (6,2) ألف طن عام 2017، أي بإنخفاض قدر بنحو (1,1) ألف طن (المرجع السابق، د.ص)، وفيما يلي الجدول رقم (24) يوضح تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 24: *تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
جملة اللحوم	708	840	1073	1069
اللحوم الحمراء	422	537	543	529
لحوم الدواجن	285	302	529	540
الأسماك	107	102	108	120
البيض	187	401	394	314
الألبان ومنتجاتها	3505	3719	3700	3280
العسل الطبيعي	5,7	7,1	6,2	7,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (24) بأن الجزائر سجلت إرتفاعاً معتبراً في الإنتاج الحيواني لمختلف أنواع المنتوجات الحيوانية خلال آخر سنة (2018)، حيث إرتفع إنتاج اللحوم

الحمراء ولحوم الدواجن بأكثر من (360) ألف طن مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، كما إرتفع إنتاج الأسماك إرتفاعا طفيفاً بحوالي (13) ألف طن، كما زاد معدل إنتاج العسل الطبيعي بأكثر من (1,5) طن سنة 2018، نفس الشيء بالنسبة لإنتاج بيض المائدة، حيث إرتفع الإنتاج الوطني منه بنحو (130) ألف، في حين انخفض إنتاج الألبان ومنتجاتها بنحو (220) ألف طن خلال نفس الفترة، وعلى الرغم من إرتفاع الإنتاج الحيواني خلال آخر السنوات إلا أن الجزائر مازالت غير قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي بنسبة 100% خاصة بالنسبة للإنتاج السمكي واللبني واللحوم الحمراء.

2.2.3 الإنتاج الفلاحي في المغرب.

على غرار الجزائر تعمل المغرب جاهدة عبر تطبيقها للعديد من السياسات والاستراتيجيات الزراعية على تحسين أداء القطاع الفلاحي كونه يعد من القطاعات الرئيسية التي يعول عليه في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، وذلك عبر العمل على تعزيز من إنتاجها الفلاحي من جهة وتعزيز من صادراتها الفلاحية من جهة ثانية، وتحقق المغرب نتائج إيجابية على مستوى أداء قطاعها الزراعي مقارنة مع العديد من الدول العربية، وهو ما سنوضحه من خلال العناصر التالية.

1.2.2.3 الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي ونصيب الفرد المغربي منهما.

أ- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد المغربي منه:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي في المغرب عام 2018 نحو (118) مليار دولار مقابل نحو (109) مليار دولار عام 2017، أي بزيادة قدرت بنحو (9) مليار دولار.

- **متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 نحو (3277) دولار مقابل نحو (3072) عام 2017، أي بزيادة قدرها (205) دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

ب- الناتج المحلي الزراعي ونصيب الفرد المغربي منه:

- **الناتج المحلي الزراعي:** بلغ الناتج المحلي الزراعي المغربي عام 2018 نحو (14,42) مليار دولار مقابل نحو (14,27) مليار دولار عام 2017، أي بزيادة قدرها (150) مليون دولار.

- **متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الزراعي:** بلغ متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الزراعي عام 2018 نحو (400) دولار مقابل نحو (399) دولار عام 2017، أي

بزيادة قدرها (1) دولار (المرجع السابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (25) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والزراعي ونصيب الفرد المغربي من كل منهما خلال العقد الأخير:

جدول رقم 25: *تطور الناتج المحلي الإجمالي والزراعي في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

الوحدة= مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	83.2	91.7	88.9	95.1	95.1	101.1	103.6	109,8	118
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	2612	2786	2852	2888	3207	2907	3052	3072	3277
الناتج المحلي الزراعي (مليار دولار)	11.9	13.1	11.8	14.7	14.7	14.9	15.5	14,2	14,4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي (دولار)	376	399	381	448	374	429.7	457.8	399	400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (25) بأن المغرب سجلت إرتفاع في حجم كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2015- 2018) مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2014)، وهو ما إنعكس إيجاباً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي، حيث إرتفع متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من (600) دولار، كذلك الأمر بالنسبة متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الزراعي والذي زاد خلال نفس السنة بنحو (25) دولار مقارنة مع سنة 2010.

2.2.2.3 الإنتاج النباتي في المغرب.

قامت المغرب بوضع برنامج سنة 2008 سمي بمخطط المغرب الأخضر وهو عبارة عن إستراتيجية وطنية تهدف إلى تجسيد أهداف 2020 والمتمثلة في تحسين الإنتاج الفلاحي المغربي بواسطة التكنولوجيا الحديثة وتعزيز تواجدها في الأسواق الدولية والمحلية (Saidi & Diouri, 2017, p.p)، وقد مكن هذا المخطط من تحسين الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني، وتتمثل أهم المنتجات النباتية التي يتم إنتاجها في المغرب في الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه والزراعات السكرية وغيرها.

أ- **إنتاج الحبوب:** تعتبر الحبوب من بين السلع الرئيسية التي يتم إنتاجها في المغرب، وهي تستحوذ على مساحة معتبرة من المساحة المزروعة الكلية، حيث قدرت المساحة المزروعة بالحبوب عام 2018 بنحو (4,5) مليون هكتار مقابل (5,5) مليون هكتار عام 2017، أما فيما يتعلق بالإنتاج فقد بلغ إنتاج الحبوب عام 2018 نحو (10,38) مليون طن مقابل نحو (9,5) مليون طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [3]، مرجع سابق، د.ص).

- **إنتاج القمح:** بلغت المساحة المخصصة لزراعة القمح بنوعيه الصلب واللين عام 2018 نحو (2,84) مليون هكتار، وهي تشكل ما نسبته أكثر من (31%) من إجمالي المساحة الكلية المزروعة، وفيما يتعلق بإنتاج القمح (الصلب واللين) فقد بلغ إنتاجه عام 2018 نحو (7,3) مليون طن مقابل نحو (7) مليون طن عام 2017.

- **إنتاج الشعير:** بلغت المساحة المزروعة بمحصول الشعير في المغرب عام 2018 نحو (1,56) مليون هكتار، وهي تشكل ما نسبته (17,3%) من المساحة الكلية المزروعة بالمغرب، أما فيما يتعلق بالإنتاج الوطني المغربي للشعير فقط بلغ عام 2018 نحو (2,8) مليون طن مقابل نحو (2,5) ألف طن عام 2017.

- **إنتاج الذرة الشامية:** وفيما يتعلق بمحصول الذرة الشامية فقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة الذرة الشامية عام 2018 نحو (148) ألف هكتار وهي لا تشكل سوى (1,6%) من المساحة الكلية المزروعة، وفيما يتعلق بالإنتاج فقد بلغ إنتاج الذرة الشامية بالمغرب عام 2018 نحو (118) ألف طن مقابل نحو (122) ألف طن عام 2017 (المرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (26) يوضح تطور إنتاج الحبوب في المغرب خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 26: *تطور إنتاج الحبوب في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة= ألف هكتار الإنتاجية= قنطار/هكتار الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الحبوب	5169	13,8	9000	3798	12,3	3555	5505	17,7	9500	4588	22,6	10380
القمح	3103	20	6268	2413	11,3	2731	3321	21,3	7000	2842	25,7	7300
الشعير	1860	13,3	2517	1207	5,1	619	2001	12,3	2500	1564	18,2	2900
الذرة الشامية	150	8,1	124	138	9,2	128	130	9,3	122	148	7,9	118

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (26) بأن المغرب: سجلت إرتفاعاً ملحوظاً في إنتاج الحبوب خلال سنتي (2017-2018) مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، حيث إرتفع إنتاج كل من القمح والشعير بنحو (1,3) مليون طن، كما يلاحظ بأن إنتاج الحبوب خلال سنة 2016 قد تراجع إلى أدنى مستوياته خلال العقد الأخير بحيث إنخفض بنحو (5,5) مليون طن مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) وبأكثر من (6,5) مليون طن مقارنة مع الفترة (2017-2018)، أما فيما يتعلق بإنتاج الذرة الشامية فقد إرتفع إنتاجها خلال سنة 2016 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) إلا أنه إنخفض إنتاجها سنة 2018 بنحو (6) ألف طن، ومقارنة مع الجزائر وبالرجوع إلى الجدول رقم (18) الموجود في المبحث الثاني من هذا الفصل نلاحظ أن الجزائر بدورها حققت زيادة في معدلات إنتاج الحبوب إلا أن المغرب تنتج أكثر مما تنتجه الجزائر بالنسبة لهذه المحاصيل.

ب- إنتاج القطاني: يعد الشعب المغربي من بين أكثر الشعوب العربية إستهلاكا للبقوليات خصوصا في فصل الشتاء وشهر رمضان المبارك، وعلى الرغم من أن المغرب كانت من الدول المصدرة للبقوليات في منتصف القرن الماضي إلا أنه مع تراجع إنتاجها وزيادة الطلب على هذه المنتجات أدى بتحول المغرب إلى دولة مستوردة صافية لمحاصيل القطاني مع نهاية القرن الماضي (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [د]، 2013، ص 14)، وقد بلغت المساحة المزروعة بمحصول القطاني نحو (326) ألف هكتار، وهي تشكل ما نسبته (3,6%) من إجمالي المساحة الكلية المزروعة في المغرب، في

حين بلغ الإنتاج من هذه المحاصيل عام 2018 نحو (278) ألف طن مقابل نحو (235) ألف طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

- **إنتاج الفول:** يعد إنتاج الفول أهم محصول يتم زراعته وإنتاجه في المغرب في سلسلة محاصيل القطاني، وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة الفول ما يقارب (137) ألف هكتار، وهي تشكل ما نسبته (42%) من إجمالي المساحة المخصصة لزراعة القطاني، وفيما يتعلق بإنتاج الفول فقد بلغ الإنتاج عام 2018 نحو (148) ألف طن مقابل نحو (125) ألف طن عام 2017.

- **إنتاج الحمص:** يحتل إنتاج الحمص المرتبة الثانية من حيث المساحة والإنتاج خلف محصول الفول، وبلغت المساحة المخصصة لزراعة الحمص في المغرب حوالي (86) ألف هكتار، وهي تشكل ما نسبته (26%) من إجمالي المساحة المخصصة لزراعة القطاني، بينما بلغ إنتاج الحمص عام 2018 نحو (36) ألف طن، مقابل نحو (25) ألف طن عام 2017.

- **إنتاج الجلبان:** يحتل إنتاج الجلبان (البازلاء الجافة) المرتبة الثالثة من حيث المساحة والإنتاج في سلسلة محاصيل القطاني، وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة محصول الجلبان نحو (41) ألف هكتار، وهي تشكل ما نسبته (12,7%) من إجمالي مساحة البقوليات الكلية، بينما بلغ إنتاج محصول الجلبان عام 2018 نحو (35) ألف طن مقابل نحو (25) ألف طن عام 2017.

- **إنتاج العدس:** وفيما يتعلق بمحصول العدس في المغرب فقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة العدس نحو (39) ألف هكتار، وهي تشكل ما نسبته (11,9%) من إجمالي مساحة القطاني، في حين بلغ إنتاج العدس عام 2018 نحو (31,7) ألف طن مقابل نحو (25) ألف طن عام 2017 (المرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (27) يوضح تطور إنتاج القطاني في المغرب خلال آخر عقد من القرن الحالي:

جدول رقم 27: *تطور إنتاج القطاني في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة= ألف هكتار الإنتاجية= كغ/هكتار الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
القطاني	481	789	340	382	544	208	358	705	253	326	853	278
الفول	191	714	165	82	320	26,5	131	710	93	137	1085	148
الحمص	67	865	100	88	500	44	34	744	25	86	418	36
الجلبان	4.8	غ.م	37	15	421	6,4	37	683	25	41	858	35
العدس	46	682	38	88	500	44	42	657	28	39	797	31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [أ]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (27) بأن المغرب سجلت تراجعاً في إنتاج محاصيل القطاني خلال الفترة (2016-2018) مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) حيث انخفض إنتاج هذه المحاصيل بنحو (60) ألف طن عام 2018، وذلك بسبب انخفاض إنتاج كل من الفول والحمص والعدس والجلبان بنحو: (17) ألف طن، و(64) ألف طن، و(7) ألف و(2) ألفين طن على التوالي، ومقارنة مع بيانات الجدول رقم (19) المتعلق بتطور إنتاج القطاني في الجزائر نلاحظ أن الجزائر عكس المغرب حققت زيادة في معدلات إنتاج القطاني خلال السنوات الثلاثة الماضية مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، غير أن الجزائر لا تنتج معدلات عالية من هذه المحاصيل مقارنة مع المغرب.

جـ- إنتاج الخضر والفواكه:

1- إنتاج الخضر: تمتلك المغرب العديد من الميزات التنافسية في إنتاج الخضروات خاصة الطماطم منها وذلك بفضل الموقع الإستراتيجي القريب من أوروبا والذي لا يبعد سوى بـ 14 كلم عنها، وكذا تطور البنية التحتية في مجال النقل والموصلات والموانئ، بالإضافة إلى ميزة تاريخية تتعلق بتواجد السلع المغربية ذات الجودة في الأسواق الأوروبية منذ سنوات (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ب]، مرجع سابق، ص 26)، وتخصص المغرب مساحة معتبرة لإنتاج مختلف محاصيل الخضروات وقد بلغت مساحتها نحو (311) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (3,4%) من المساحة الكلية المزروعة، في حين بلغ الإنتاج المغربي لمختلف محاصيل الخضروات عام 2018 نحو (5,6) مليون طن مقابل

نحو (5,01) مليون طن عام 2017، ويعود هذا الإرتفاع في الإنتاج إلى زيادة المساحة المخصصة للإنتاج خلال هذه الفترة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ب، مرجع سابق، د.ص)، وتتمثل أهم محاصيل الخضر التي يتم إنتاجها في المغرب فيما يلي:

- **إنتاج البطاطس:** يعد محصول البطاطس أهم محاصيل الخضروات من حيث المساحة والإنتاج، وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة محصول البطاطس في المغرب نحو (62) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (20%) من إجمالي مساحة الخضروات، وفيما يتعلق بإنتاج محصول البطاطس فقد بلغ عام 2018 نحو (1,86) مليون طن مقابل نحو (1,92) مليون طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج الطماطم:** يعد محصول الطماطم أهم محصول يتم تصديره في سلسلة الخضروات المغربية (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، مرجع سابق، ص 26)، وقد بلغت المساحة المخصصة لإنتاج الطماطم نحو (15) ألف هكتار وهي لا تشكل سوى (5%) من إجمالي مساحة الخضروات، بينما بلغ إنتاج المغرب عام 2018 نحو (1,4) مليون طن مقابل نحو (1,29) مليون طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج البصل:** بلغت المساحة المخصصة لإنتاج البصل الجاف في المغرب نحو (36) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (11,8%) من إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات، وقد بلغ الإنتاج المغربي للبصل الجاف عام 2018 نحو (954) ألف طن مقابل نحو (754) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج البطيخ بنوعيه:** قدرت إحصائيات سنة 2018 المساحة المخصصة لزراعة البطيخ بنوعيه البطيخ (الدلاع) والشمام بنحو (35) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (11,4%) من إجمالي المساحة المخصصة لزراعة الخضروات، أما فيما يتعلق بإنتاج البطيخ بنوعيه فقد بلغ عام 2018 (1,24) مليون طن مقابل (1,23) مليون طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (28) يوضح تطور إنتاج أهم محاصيل الخضروات خلال آخر عشر سنوات:

جدول رقم 28: *تطور إنتاج الخضروات في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة=ألف هكتار الإنتاجية=قنطار / هكتار الإنتاج=ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الخضر	285	218.3	5647	235	178,1	4198	172,3	291	5016	311	179	5607
البطاطس	71	261,9	1812	59,4	293,3	1743	64	299,3	1920	62	301	1869
الطماطم	16,3	773,8	1306	15,2	807,9	1231	15,8	814,3	1293	15	833	1409
البصل	56	202,1	805	25,08	273,2	685	27,8	271,2	754	36	259	954
البطيخ بنوعيه	37,3	731,9	1379	30	643,5	957	36,6	678	1237	35	690	1246

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (28) بأن المغرب سجلت تراجعاً طفيفاً في إنتاج الخضر خلال سنة 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، وقد بلغ معدل الإنخفاض نحو (40) ألف طن، ورغم هذا الإنخفاض الطفيف إلا أن أهم الخضروات لم ينخفض إنتاجها بحيث إرتفع إنتاج كل من البطاطس والطماطم والبصل بنحو: (57) ألف طن، و(100) ألف طن، و(150) ألف طن على التوالي، بينما تراجع إنتاج البطيخ بنحو (125) ألف طن خلال نفس السنة، كما يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه إرتفاع إنتاجية كل من البطاطس والطماطم والبصل مقابل تراجع إنتاجية البطيخ بنوعيه.

2- إنتاج الفواكه: تهتم المغرب على غرار مختلف الدول العربية بإنتاج الفواكه بمختلف أنواعها، لذلك فهي تخصص مساحة معتبرة لزراعة الأشجار المثمرة وقد بلغت المساحة المثمرة نحو (577) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (6,4%) من إجمالي المساحة الكلية المزروعة في المغرب، بينما بلغ إنتاج الفواكه عام 2018 نحو (4,66) مليون طن مقابل نحو (4,85) مليون طن عام 2017، وتحتل المغرب المرتبة الثانية في إنتاج الفواكه في العالم العربي بعد مصر وتساهم بنحو (10%) من الإنتاج العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، وتتمثل أهم محاصيل الفواكه التي يتم إنتاجها في المغرب فيما يلي:

- **إنتاج الحمضيات:** تعد المغرب من بين أكثر الدول العربية إهتماما بإنتاج الحوامض منذ سنوات مركزة في إنتاجها على تحقيق الجودة على المستوى الوطني والدولي.

وقد إستطاع العاملين في إنتاج سلاسل الحوامض من تنويع منتوجاتهم وكذا تمكنهم من السيطرة على توقيت الإنتاج المبكر والمتأخر. ما مكنه ذلك من إنتاج يتماشى مع ما تريده الأسواق الأوروبية والوطنية بصفة خاصة، وبفضل هذه الجهود إستطاعت المغرب أن تفرض علامتها التجارية من هذه المنتوجات في الأسواق الدولية خصوصا في ظل تنوع المنتوجات وتوفر عدد كبير من المستوردين لهذه المنتوجات (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ب]، مرجع سابق، ص 23)، وتخصص المغرب مساحة معتبرة لزراعة الحوامض قدرت بنحو (127) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (22%) من إجمالي المساحة المثمرة في المغرب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، وتتوزع هذه المساحة على كل من: منطقة سوس ماسة بنسبة تقدر بـ (37%)، ومنطقة لوكوس بنسبة تبلغ (19%)، أما المنطقة الشرقية تشغل نسبة (17%)، ومنطقة نادلة تشغل نسبة (15%)، ومنطقة الحوز تحوز على نسبة (6%)، أما باقي النسبة والمقدرة بـ (5%) فهي موزعة على كل من ناونات والخميسات، وفاس ومكناس (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ج]، مرجع سابق، ص 127)، أما فيما يتعلق بإنتاج المغرب من الحوامض فقد بلغ عام 2018 نحو (2,28) مليون طن مقابل نحو (2,36) مليون طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، وتتمثل أهم منتجات الحوامض في:

- **إنتاج البرتقال:** تخصص المغرب مساحة (57) ألف هكتار لزراعة البرتقال وهي تشكل ما نسبته (44,8%) من إجمالي المساحة المثمرة للحوامض، وفيما يتعلق بإنتاج البرتقال فقد بلغ إنتاج البرتقال عام 2018 نحو (1,01) مليون طن مقابل نحو (1,03) مليون طن عام 2017.

- **إنتاج اليوسفي:** يحتل إنتاج اليوسفي المرتبة الأولى في المغرب من حيث المساحة والإنتاج في سلسلة الحوامض، وقد بلغت المساحة المثمرة لمحصول اليوسفي نحو (64) ألف هكتار وهي تشكل نسبة (50,3%) من إجمالي المساحة المثمرة المخصصة لزراعة الحوامض، بينما بلغ إنتاج اليوسفي عام 2018 نحو (1,20) مليون طن مقابل نحو (1,27) ألف طن عام 2017، وتحتل المغرب المرتبة الأولى في إنتاج اليوسفي في العالم العربي (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج التمور:** تخصص المغرب مساحة مثمرة لإنتاج التمور بلغت نحو(59) ألف هكتار والتي تشكل ما نسبته (10,2%) من إجمالي المساحة الكلية المثمرة في المغرب، إلا أن إنتاجها يبقى

منخفض حيث بلغ إنتاج التمور عام 2018 نحو (111) ألف طن مقابل نحو (129) ألف طن عام 2017 (المرجع السابق، د.ص).

- **إنتاج الزيتون:** نتيجة زيادة الطلب العالمي على منتوج زيت الزيتون فقد أولت الحكومة المغربية إهتمام بتطوير إنتاجها منه من خلال إعداد خطط لتنمية هذا القطاع وهو ما وضعه مخطط المغرب الأخضر من برامج لتنمية هذا المنتوج، وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة الزيتون في المغرب نحو (1,04) مليون هكتار، في حين بلغ إنتاج المغرب للزيتون عام 2018 نحو (1,5) مليون طن مقابل نحو (1,05) مليون طن عام 2017 (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ب]، مرجع سابق، ص 24).

- **إنتاج العنب:** فيما يتعلق بإنتاج العنب فقد بلغت المساحة المثمرة المخصصة لإنتاج العنب في المغرب نحو (42) ألف هكتار وهي تشكل نسبة (7,2%) من إجمالي المساحة المثمرة، أما فيما يتعلق بإنتاج العنب فقد بلغ حجم الإنتاج عام 2018 نحو (451) ألف طن مقابل نحو (378) ألف طن عام 2017.

- **إنتاج التفاح:** قدرت مساحة إنتاج التفاح في المغرب بنحو (50) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (8,6%) من إجمالي المساحة الكلية المثمرة، بينما بلغ إنتاج التفاح في المغرب نحو (696) ألف طن عام 2018 مقابل نحو (820) ألف طن عام 2017.

- **إنتاج التين:** بلغت المساحة المثمرة لإنتاج فاكهة التين في المغرب نحو (61) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (10,5%) من إجمالي المساحة المثمرة، في حين قد بلغ إنتاجه نحو (128) ألف طن عام 2018 مقابل نحو (137) ألف طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (29) يوضح تطور إنتاج أهم الفواكه في المغرب خلال آخر السنوات:

جدول رقم 29: *تطور إنتاج أهم منتجات الفواكه في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة=ألف هكتار الإنتاج= ألف هكتار

	متوسط الفترة (2010-2015)		2016		2017		2018	
	المساحة المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الإنتاج
جملة الفواكه	637	4100	556	4011	564,4	4850	577	4667
الحوامض	94	1917	90,1	2042	125,6	2362	127	2286
البرتقال	75	1047	22,8	909	56,6	1037	57	1019
اليوسفي	23,5	881	62,1	1077	63,7	1278	64	1208
التمور	53,5	103	58,1	66,6	58,3	129,5	59	111
الزيتون	912	1317	1008	1416	1025	1055	1045	1559
العنب	42,1	367	66,01	364	42,8	378	42	451
التفاح	30,8	570	48,6	406	49,5	820	50	696
التين	65	128	58,3	59,8	60,5	137	61	128

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول السابق رقم (29) بأن المغرب سجلت تباين في إنتاج الفواكه خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث إنخفض الإنتاج الكلي للفواكه سنة 2016 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) بنحو (90) ألف طن وذلك بسبب إنخفاض إنتاج كل من التمور، والعنب، والتفاح والتين بنحو: (35) ألف طن، و(3) ألف طن، و(160) ألف طن، و(68) ألف طن على التوالي، ليعود ويرتفع حجم الإنتاج الفواكه وخاصة الحوامض خلال سنتي (2017-2018) بأكثر من (500) ألف طن، كما إرتفع إنتاج الزيتون بنحو (200) ألف طن سنة 2018، في حين تراجع إنتاجه سنة 2016.

د- إنتاج الزراعات السكرية: بفضل الدعم الحكومي الذي تم تقدمه لإنتاج الزراعات السكرية منذ سنة 2013 بدأت النتائج الإيجابية تظهر بحيث زادت المساحة المزروعة بهذا المنتج كما زاد الإنتاج بدوره (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ب]، مرجع سابق، ص 20)، وقد بلغت المساحة المخصصة للزراعات السكرية نحو (62,7) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (0,7%) من إجمالي المساحة الكلية

المزروعة، بينما بلغ إنتاج الزراعات السكرية في المغرب عام 2018 نحو (4,32) مليون طن مقابل نحو (4,29) مليون طن عام 2017، وتتمثل الزراعات السكرية التي يتم إنتاجها في المغرب في:

- **إنتاج الشمندر:** بلغت المساحة المخصصة لإنتاج شمندر السكر في المغرب نحو (53,9) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (85,9%) من إجمالي مساحة الزراعات السكرية، بينما بلغ إنتاج شمندر السكر عام 2018 نحو (3,71) مليون طن مقابل نحو (3,74) مليون طن عام 2017.

- **إنتاج قصب السكر:** بلغت المساحة المزروعة بقصب السكر نحو (8,7) ألف هكتار وهي تشكل ما نسبته (13,8%) من إجمالي مساحة الكلية المخصصة للزراعات السكرية، أما فيما يتعلق بإنتاج قصب السكر فقد بلغ عام 2018 نحو (616) ألف طن مقابل نحو (553) ألف طن عام 2017 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (30) يوضح تطور إنتاج الزراعات السكرية في المغرب خلال الفترة (2010-2018):

جدول رقم 30: *تطور إنتاج الزراعات السكرية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

المساحة=ألف هكتار الإنتاجية= قنطار/هكتار الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)			2016			2017			2018		
	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج
الزراعات السكرية	60	1069	3754	71	1099	4644	68	1169	4290	62,7	1391	4326
شمندر السكر	51	607	3208	61	691	4218	57	647	3697	54	687	3710
قصب السكر	9	462	545	10	408	426	11	522	553	10	704	616

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق)

يتضح لنا من خلال الجدول السابق رقم (30) بأن المغرب سجلت إرتفاع في إنتاج الزراعات السكرية خلال الفترة (2016-2018) مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، حيث إرتفع إنتاج الزراعات السكرية بنحو (570) ألف طن عام 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، وهذا راجع إلى زيادة إنتاج شمندر السكر بنحو (500) ألف طن، وزيادة إنتاج قصب السكر بنحو (70) ألف طن.

هـ- إنتاج الفلاحة الصناعية: استطاعت منتجات الفلاحة الصناعية بفضل تطبيقها لمعايير ISO من أن تحقق نتائج جيدة، حيث تمكنت من أن تجد لها مكان في العديد من الأسواق العالمية رغم المنافسة الشديدة وذلك بفضل الميزة التافسية لعشرة أصناف من منتجاتها والمتمثلة في: معلبات قطاني وحبوب البذور وبذور المختلفة، ومخللات، والفواكه المعلبة، ومعلبات الخضر، ومعلبات الزيتون، معلبات عصير الفواكه والخضر، وأعشاب وبهارات، وخضر وفواكه مجففة، وخضر وفواكه مجمدة، وزيوت نباتية وخمور وخل، وقد بلغ حجم إنتاج الفلاحة الصناعية المغربية عام 2018 نحو (349,7) ألف طن مقابل نحو (338.5) ألف طن عام 2017 (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية [ب]، مرجع سابق، ص.ص. 20-21).

3.2.2.3 الإنتاج الحيواني في المغرب.

يمتلك المغرب مؤهلات معتبرة في قطاع تربية المواشي بمختلف أنواعه، وهو ما جعل قطاع تربية المواشي يحتل المرتبة الأولى على حساب الإنتاج النباتي وذلك بفضل بلوغه رقم معاملات يقدر بنحو 35 مليار درهم سنويا أي بنسبة تفوق (44%) من إجمالي حجم المعاملات الخاصة بالقطاع الفلاحي ما يجعله رائدا أساسيا للقطاع الفلاحي المغربي.

ويساهم قطاع تربية المواشي مساهمة معتبرة في مسار التنمية الاقتصادية المغربية بفضل توفيره لمناصب عمل للشباب المغربي، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الفلاحي الحيواني المغربي أكثر من 2,5 مليون عامل. ويحتل مجال تربية الأغنام والماعز المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيه بنسبة تقدر بـ (67%) من إجمالي نسبة العاملين في القطاع الحيواني، تليها كل من إنتاج الحليب وتربية الأبقار بنسبتين تقدر (18%) و(15%) على التوالي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [أ]، 2012، ص 229)، وتمتلك المغرب ثروة حيوانية مكونة من نحو (19,88) مليون رأس بالنسبة للأغنام، و(3,44) مليون رأس من الأبقار، و(5,7) مليون رأس من الماعز، و(190) ألف رأس من الخيول، ونحو (59) ألف رأس من الجمال وفيما يلي سنعرض تطور أعداد الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني في المغرب:

أ- إنتاج اللحوم:

- **تطور عدد رؤوس المواشي:** بلغ عدد رؤوس المواشي في المغرب عام 2018 ما يقارب (29,1) مليون رأس، وتحتل الأغنام المرتبة الأولى بنسبة (68,3%)، تليها الماعز بنسبة (19,5%)، ثم الأبقار بنسبة (11,8%)، ثم الخيول بنسبة (0,65%)، وأخيرا الجمال بنسبة (0,2%)، هذه النسبة

تستثني عدد رؤوس البغال والحمير الموجودة كونها لتدخل ضمن إنتاج اللحوم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص). وفيما يلي الجدول رقم (31) يوضح تطور عدد المواشي في المغرب.

جدول رقم 31: *تطور عدد المواشي في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

أعداد الحيوانات= ألف رأس

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
إجمالي عدد المواشي	27805	28958	28849	29111
الأغنام	18566	19870	19950	19880
الأبقار	3090	3300	3350	3441
الماعز	5900	5600	5205	5731
الجمال	97	58	59	59
الخيول	152	180	188	190

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق).

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ بأن المغرب سجلت ارتفاعا في إجمالي عدد المواشي خلال الفترة (2016-2018) مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) بنحو (1,3) مليون رأس، وهذا راجع إلى زيادة عدد الأغنام بالدرجة الأولى بنحو (1,2) مليون رأس، تليها زيادة عدد رؤوس الأبقار بنحو (300) ألف رأس، ثم الخيول بنحو (38) ألف رأس، في حين تراجع عدد رؤوس كل من الماعز والجمال بنحو (170) ألف رأس، و(38) ألف رأس على التوالي، ومقارنة مع تطور عدد المواشي في الجزائر (الجدول رقم 23) فنلاحظ أن الجزائر بدورها سجلت زيادة في إجمالي عدد رؤوس المواشي بنفس الحجم تقريباً مع المغرب.

- **إنتاج اللحوم الحمراء:** يحتل إنتاج اللحوم الحمراء المرتبة الثانية من حيث إنتاج اللحوم في المغرب، وقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء عام 2018 نحو (494) ألف طن مقابل نحو (454) ألف طن عام 2017، وتحتل المغرب المرتبة الرابعة عربياً من حيث إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة مساهمة في الإنتاج العربي بلغت نحو (11,5%) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ج]، مرجع سابق، د.ص).

- **إنتاج لحوم الدواجن:** يحتل إنتاج لحوم الدواجن المرتبة الأولى في سلسلة إنتاج اللحوم في المغرب، وقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء عام 2018 نحو (794) ألف طن، مقابل نحو (813) ألف طن عام

2017، وتحتل المغرب المرتبة الثالثة عربياً من حيث إنتاج لحوم الدواجن بنسبة مساهمة قدرت بنحو (16,1%) (المرجع السابق، د.ص).

بـ- إنتاج الأسماك: تعتبر المغرب من أبرز الدول العربية والعالمية إنتاجا للثروة السمكية، وذلك بفضل إمتلاكها عدد من الميزات أهمها: إمتلاكها 17 ميناء خاصاً بالإنتاج السمكي تساهم هذه الموانئ في تحقيق أرباح تقدر بنحو 247 مليون دولار سنويا، كما يقوم المغرب بتأجير بعض المساحات البحرية لعدد من الدول الأوروبية في مقدمتها إسبانيا (بن الشريف، 2015، د.ص)، وقد بلغ إنتاج الأسماك في المغرب عام 2018 نحو (1,87) مليون طن، وهي تحتل بذلك المرتبة الأولى عربيا من حيث إنتاج الأسماك (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص).

جـ- إنتاج البيض: بلغ الإنتاج المغربي من البيض عام 2018 نحو (396) ألف طن مقابل نحو (390) ألف طن عام 2017، وتحتل المغرب المرتبة الثانية عربياً من حيث إنتاج البيض بنسبة مساهمة بلغت (17,3%) من إجمالي الإنتاج العربي.

د- إنتاج الألبان ومنتجاتها: بلغ حجم إنتاج الألبان ومنتجاتها في المغرب عام 2018 نحو (2,63) مليون طن، مقابل نحو (2,53) مليون طن عام 2017، وتحتل المغرب المرتبة الرابعة عربيا في إنتاج الألبان ومنتجاتها بعد كل من مصر والسودان والجزائر على التوالي (المرجع السابق، د.ص).

هـ- إنتاج العسل: أما فيما يتعلق بإنتاج العسل الطبيعي في المغرب فقد بلغ الإنتاج عام 2018 نحو (7,4) ألف طن مقارنة مع نحو (6) ألف طن عام 2017، وتحتل المغرب المرتبة الأولى عربياً في إنتاج العسل الطبيعي بعدما تفوقت على الجزائر خلال آخر سنة بفارق بسيط قدر بـ (0,07) ألف طن (المرجع السابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (32) يوضح تطور الإنتاج الحيواني في المغرب:

جدول رقم 32: *تطور الإنتاج الحيواني في المغرب خلال الفترة (2010-2018):*

الإنتاج= ألف طن

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
جملة اللحوم	1058	1132.9	1268	1289
اللحوم الحمراء	401	451,3	454	494
لحوم الدواجن	656	681,6	813,9	794
الأسماك	1305	1465	1497,8	1387
البيض	292	269,5	390	396
الألبان ومنتجاتها	2405	2586	2635,6	2637
العسل الطبيعي	4,7	5,3	6	7,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق).

من خلال الجدول أعلاه رقم (32) نلاحظ أن المغرب سجلت زيادة في حجم الإنتاج الحيواني لمختلف السلع الغذائية الحيوانية خلال الفترة (2016-2018) مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، حيث إرتفع إنتاج جملة اللحوم بنحو (230) ألف طن، كما زاد إنتاج كل من الأسماك، والألبان ومنتجاتها، والبيض، والعسل الطبيعي على النحو التالي: (82) ألف طن، و(230) ألف طن، و(100) ألف طن و(2,7) ألف طن على الترتيب، ومقارنة مع تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر (الجدول رقم 24) نجد أن الجزائر بدورها حققت نفس معدل الزيادة في حجم الإنتاج الحيواني تقريباً مقارنة مع المغرب، حيث زاد إنتاجها لكل السلع الغذائية الحيوانية خلال نفس الفترة بإستثناء الألبان والبيض والتي تراجع إنتاجهما خلال آخر سنة.

3.2.3 دراسة مقارنة لمؤشرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر والمغرب.

لمعرفة مستوى واقع أداء القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والمغرب، ينبغي التعرف على حجم الإنتاج الفلاحي في كلا البلدين، خاصة فيما يتعلق بالمنتوجات الرئيسية ذات الإستهلاك الواسع من قبل الشعبين الجزائري والمغربي، ويختلف حجم الإنتاج الفلاحي في كل البلدين لعدة عوامل أهمها: حجم الإهتمام القطاعي، وحجم التطور التقني الفلاحي، وحجم المساحة الصالحة للزراعة، وعدد العاملين في القطاع الفلاحي وغيرها، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي خاصة ما تعلق الأمر المحاصيل والمنتوجات الرئيسية ومقارنتها.

1.3.2.3 مقارنة الإنتاج النباتي في كل من الجزائر والمغرب: تعمل كل من الجزائر والمغرب على زيادة حجم إنتاجهما الفلاحي بهدف تلبية إحتياجات الأفراد من مختلف السلع الغذائية، ومقارنة بين البلدين فإن هناك إختلاف وتباين في معدلات الإنتاج النباتي، والشكل التالي يوضح هذا التباين:

شكل رقم 6: *مقارنة بين حجم الإنتاج النباتي في الجزائر والمغرب بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية خلال سنة 2018.*

الوحدة= ألف طن

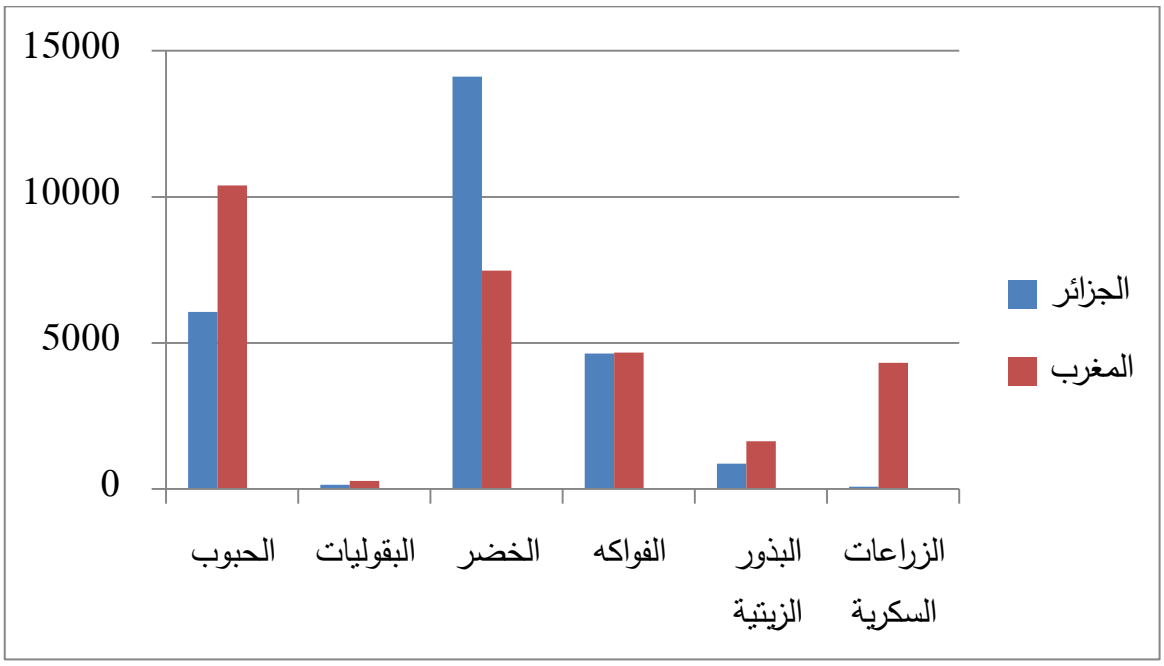

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية[5]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال هذا الشكل رقم (6) تباين وإختلاف في حجم الإنتاج النباتي بين الجزائر والمغرب خلال سنة 2018 بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية، فبالنسبة لإنتاج الحبوب نلاحظ أن المغرب تنتج أكثر مما يتم إنتاجه في الجزائر بنحو (4,3) مليون طن، وهذا أن دل على شيئ وإنما يدل على حرص المغرب عبر إستراتيجيتها الزراعية على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الحبوب مع نهاية سنة 2020، عكس الجزائر والتي لا تملك إستراتيجية واضحة في هذا الشأن، أما بالنسبة لإنتاج البقوليات فنلاحظ بدورنا أن المغرب تنتج أكثر مما يتم إنتاجه في الجزائر بما يقارب من 130 ألف طن، حيث تولي المغرب إهتمام كبير بمحاصيل القطاني كونها ذات إستهلاك واسع بين سكان المغرب، ورغم أن البقوليات تعد من المحاصيل الرئيسية في الجزائر إلا أن درجة الاهتمام بإنتاجها تقل مقارنة مع غيرها من المحاصيل والتي تعتمد على إستيرادها من الخارج أكثر مما يتم التركيز على

إنتاجها وطنيا، أما بالنسبة لإنتاج الخضر فنلاحظ أن الجزائر تنتج أكثر مما يتم إنتاجه في المغرب بأكثر من (6,6) مليون طن حيث تمتلك الجزائر قدرة إنتاجية معتبرة بالنسبة لمختلف الخضر ما يؤهلها لتصديرها إلى دول مجاورة خاصة الإفريقية منها ولكن شريطة تطبيق معايير التصدير، وكذا الحد من الهادر من هذه المحاصيل، أما بالنسبة للفواكه فتنتج كل من الجزائر والمغرب كميات من الفواكه متقاربة مع أفضلية نسبية للمغرب بنحو (30) ألف طن، أما بالنسبة للبذور الزيتية فنلاحظ أن المغرب تنتتج أكثر من الجزائر، حيث تنتج المغرب نحو (1,63 مليون طن) من البذور الزيتية مقابل نحو (872 ألف طن) في الجزائر، وهي كمية قليلة لا ترقى إلى المستوى المطلوب رغم إمتلاك الجزائر لمقومات معتبرة تفوق ما تملكه المغرب، وأخيرا فيما يتعلق بإنتاج الزراعات السكرية نلاحظ أن الجزائر لا تنتج سوى كميات قليلة من الزراعات السكرية تقدر بنحو 84 ألف طن، وذلك راجع إلى ولوج البلاد إلى مثل هذه الزراعات آخر سنة فقط، عكس المغرب والتي تنتج نحو (4,3 مليون طن) من الزراعات السكرية والتي تعد أكبر منتج عربي للزراعات السكرية. ومما سبق نلاحظ وأن المغرب تحقق إنتاجية أكبر من الجزائر بالنسبة لأغلب السلع النباتية ما يجعلها في الطريق الصحيح لتعزيز أمنها الغذائي، عكس الجزائر والتي يتصف إنتاجها النباتي بالتذبذب من سنة إلى أخرى ومن محصول إلى محصول أخر ما يؤثر ذلك على تعزيز أمنها الغذائي.

2.3.2.3 مقارنة الإنتاج الحيواني في كل من الجزائر والمغرب: يعد الإنتاج الحيواني أحد أهم فروع الإنتاج الفلاحي إلى جانب الإنتاج النباتي، خصوصا وأن هذا الفرع يهتم بتوفير المنتجات الحيوانية ذات القيمة الغذائية العالية، مما جعل مختلف الدول تهتم بهذا الفرع الإنتاجي على نطاق واسع، وعلى غرار باقي الدول نجد أن الجزائر والمغرب توليان عناية متفاوتة بهذا الفرع الإستراتيجي من الإنتاج الفلاحي، ما جعل حجم الإنتاج الحيواني متباين بين البلدين وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 7: مقارنة حجم الإنتاج الحيواني بين الجزائر والمغرب خلال سنة 2018.

الوحدة= ألف طن

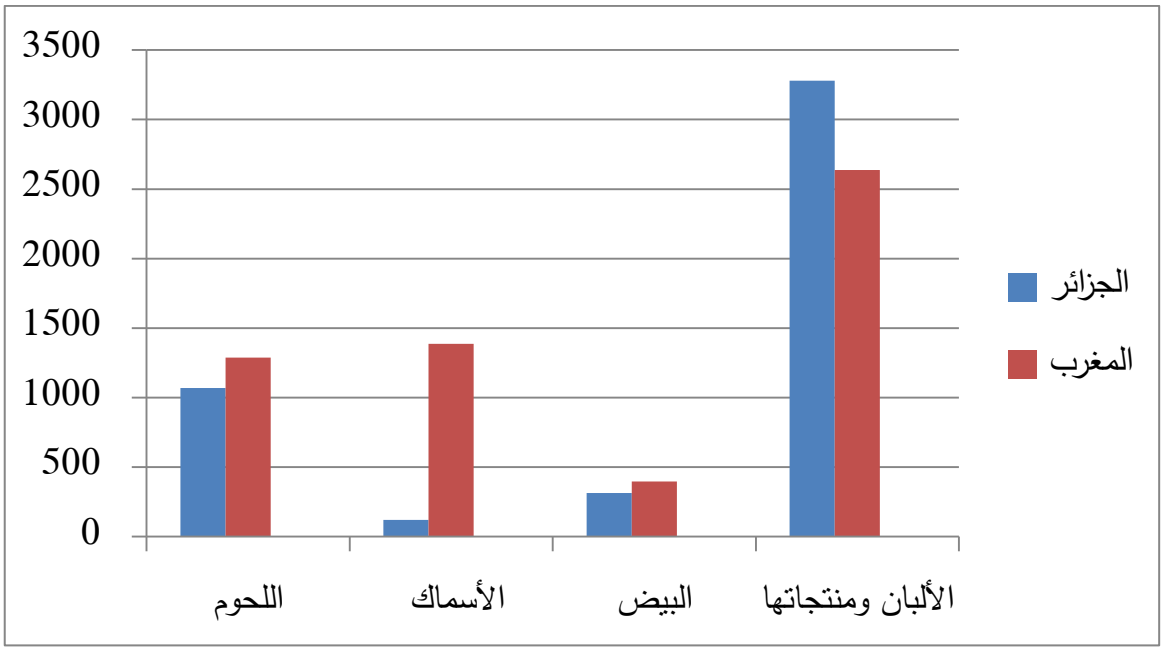

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق).

نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (7) بأن هناك تفاوت في حجم الإنتاج الحيواني بين الجزائر والمغرب، فعلى رغم من إمتلاك الجزائر لثروة حيوانية أكبر من المغرب إلا أن حجم إنتاجها من اللحوم أقل مما هو في المغرب بأكثر من (200 ألف طن)، أما بالنسبة للأسماك فتعتبر المغرب من أكبر المنتجين للثروة السمكية حيث أنتجت سنة 2018 ما يقارب من (1387 ألف طن)، في المقابل لم تنتج الجزائر سوى (120 ألف طن) فقط خلال نفس الفترة، وهذا الفرق الشاسع في حجم الإنتاج يرجع إلى إمتلاك المغرب لواجهتين بحريتين وهما المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، عكس الجزائر التي تمتلك واجهة بحرية فقط والمتمثلة في البحر الأبيض المتوسط والتي يطل على سواحلها بطول 1600 كلم^2، أما بالنسبة لإنتاج البيض فتنتج المغرب كمية أكبر من الجزائر بنحو (80 ألف طن) وذلك بحسب إحصائيات سنة 2018، بينما تنتج الجزائر كميات أكثر بكثير من المغرب فيما يتعلق بإنتاج الألبان، حيث تجاوز فارق الإنتاج اللباني بين البلدين أكثر من (640 ألف طن) بحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وعلى العموم يتضح لنا بأن الجزائر على الرغم من المقومات الطبيعية والتضاريسية والمناخية إلا أن حجم إنتاجها الحيواني (اللحوم، والأسماك، والبيض)، لا يزال لا يحقق الإكتفاء الذاتي مئة

بالمئة، ما يجعل الحكومة تضطر إلى الإستيراد من الخارج لتلبية النقص الإنتاجي الموجود على المستوى الوطني، لذا فالحكومة مطالبة بإعادة ضبط سياساتها المتعلقة بالإنتاج الحيواني لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي خاصة وأن الحكومة تعول كثيرا على هذا الفرع لتعزيز الأمن الغذائي في مختلف مستوياته.

3.3 مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

تعمل كل من الجزائر والمغرب جاهدتين على تعزيز من معدلات ومؤشرات الأمن الغذائي بهدف تحقيق هذا الأخير، وذلك لمواجهة الأخطار التي قد تنجم عن غياب الأمن الغذائي، وتتباين معدلات الأمن الغذائي من مؤشر إلى أخر، ومن بلد إلى أخر، نظرا لأداء القطاع الفلاحي في كل بلد، وفيما يلي سنحاول أن نتطرق إلى هذه المؤشرات في كل بلد، ومحاولة مقارنتهما للتعرف على أي بلد قد حقق نتائج إيجابية في التعامل مع مسألة تحقيق الأمن الغذائي.

1.3.3 مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة مع بداية الألفية الثالثة على تعزيز من معدلات الأمن الغذائي بالنسبة لمختلف المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي، ورغم ذلك لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق الأهداف المنشودة من الأمن الغذائي خاصة في ظل بروز تحديات ورهانات جديدة في السنوات الأخيرة، وفيما يلي سنحاول إبراز أهم الإحصائيات المرتبطة بمؤشرات الأمن الغذائي خلال آخر السنوات.

1.1.3.3 التجارة الخارجية وإستهلاك السلع الغذائية في الجزائر.

أ- التجارة الخارجية الجزائرية للسلع الغذائية:

1- التجارة الخارجية الكلية:

- **الواردات الكلية:** بلغت قيمة الواردات الكلية للجزائر من مختلف السلع المستوردة (سواء كانت سلع أو خدمات) من الخارج عام 2019 نحو (41,9) مليار دولار مقابل نحو (46,6) مليار دولار عام 2018، أي بتراجع قدره (4,7) مليار دولار.

- **الصادرات الكلية:** أما فيما يتعلق بالصادرات فقد بلغت قيمة الصادرات الكلية الجزائرية إلى الخارج عام 2019 نحو (35,8) مليار دولار مقابل نحو (41,1) مليار دولار (food and agriculture organization of the united nations, 2021)، أي بإنخفاض بنحو (5,3) مليار دولار، وهذا راجع إلى

الانخفاض في أسعار البترول في تلك الفترة كون المحروقات تعد أهم ما تصدره الجزائر بنسبة تفوق (95%).

2- التجارة الغذائية الكلية:

- **الواردات الغذائية:** بلغت قيمة الواردات الغذائية من مختلف السلع الزراعية عام 2019 نحو (8,66) مليار دولار مقابل نحو (9,29) مليار دولار عام 2018، أي بإنخفاض قدر بنحو (0,6) مليار دولار.

- **الصادرات الغذائية:** نجد أن قيمة الصادرات الزراعية من مختلف السلع الزراعية قد بلغت عام 2019 نحو (395,8) مليون دولار مقابل نحو (295) مليون دولار عام 2018 (Ibid, p-p)، أي بزيادة قدرها (100) مليون دولار، والجدول التالي رقم (33) يوضح تطور حجم التجارة الخارجية الكلية والتجارة الغذائية في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 33: *تطور حجم التجارة الكلية والتجارة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)*

القيمة= مليون دولار

	(2010-2015)	2016	2017	2018	2019
الصادرات الكلية	60351	30026	35191	41168	35823
الواردات الكلية	50568	47089	46059	46167	41934
الميزان التجاري	+9783	-17063	-10868	-4999	-6111
الصادرات الغذائية	314,1	381,7	431,2	295	395,8
الواردات الغذائية	9859	8910	9320	9296	8664
الميزان التجاري	-9545	-8529	-8889	-9001	-8269

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (food and agriculture organization of the united nations, op.cit).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (33) بأن الجزائر أصبحت تعاني من عجز في الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة، وقد بلغت قيمة العجز نحو (6,1) مليار دولار سنة 2019، مقابل فائض في الميزان التجاري خلال متوسط الفترة (2010-2015)، ويعود السبب إلى ظهور العجز في الميزان التجاري إلى الإنخفاض الكبير في قيمة الصادرات الكلية خلال آخر السنوات نتيجة تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وفيما يتعلق بحجم التجارة الغذائية الجزائرية خلال آخر سنوات فيتبين لنا من خلال الجدول بأن هناك عجز تجاري بقيمة (8,26) مليار دولار سنة 2019، بينما

قدرت قيمة العجز الغذائي خلال متوسط الفترة (2010-2015) نحو (9,54) مليار دولار أي بإنخفاض أكثر من (1,2) مليار دولار، ويعود هذا الإنخفاض إلى محاولات الدولة الجزائرية لتقليص من حجم الواردات الغذائية الجد مرتفعة والتي أرهقت الخزينة العمومية، ورغم هذا الإنخفاض إلا أن هذه المؤشرات تنذر بخطر كبير يهدد امكانية تحقيق الأمن الغذائي الجزائري نتيجة هذا العجز الكبير في الميزان التجاري الغذائي، حيث لا يتحقق الأمن الغذائي في ظل وجود عجز غذائي.

- **السلع الغذائية المستوردة:** تتمثل أهم السلع الغذائية النباتية المستوردة في الحبوب والسكريات والبقوليات والبذور الزيتية والخضر والفواكه، بينما تتمثل أهم السلع الغذائية الحيوانية المستوردة في اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك والألبان ومنتجاتها، وفيما يلي الجدول رقم (34) يوضح تطور أهم السلع الغذائية النباتية والحيوانية المستوردة خلال آخر عقد من القرن الحالي:

جدول رقم 34: *تطور حجم أهم السلع الغذائية المستوردة خلال الفترة (2010-2018)*

كمية= ألف طن قيمة= مليون دولار

	متوسط الفترة (2010-2015)		2016		2017		2018	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب	11774	2914	13440	2806	12912	2753	16734	2860
سكر الخام	1633	673	1894	793	2210	972	2280	774
البقوليات	184	235	197	233	237	314	238	259
البذور الزيتية	57,6	79,6	92,4	124	85,6	116,6	139	102
الخضر	55,3	69	66,4	89,2	44	57,3	37	46
الفواكه	432,3	406	295,9	309,4	117,8	118,6	82	72
الشاي والكاكاو والبن	185	459	185.9	453.5	173,4	447,8	133	341
التوابل	14,5	27,3	17,5	32,4	14,5	42,2	8,7	16,9
جملة الواردات النباتية (1)	14335	4862.9	16189	4840.5	15794	4821	19651	4471
اللحوم الحمراء	70,3	255	66,7	233,3	51	188	51	187
لحوم الدواجن	00	00	00	00	00	00	00	00
الألبان ومنتجاتها	832,6	1372	901,9	976,5	682,5	1377	757	1279
الأسماك	29,3	76	31,4	80,1	42,1	128	19	53
البيض	0,44	2,06	0,59	4,47	0,23	1,62	0,28	2
العسل الطبيعي	0,6	2,3	1,16	6,37	0,54	3,34	0,21	1,4
جملة الورادات الحيوانية (2)	933.2	1707	1001	1300	776	1698	827,5	1522
المنتجات الغذائية المصنعة	308,6	841	300	785,8	278,4	723	249	615

(1) تشتمل على مجموع السلع الغذائية النباتية الموجودة في الجدول فقط.

(2) تشتمل على مجموع السلع الغذائية الحيوانية الموجودة في الجدول فقط.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق).

يمكن القول من خلال الجدول الموجود أعلاه رقم (34) بأن قيمة الواردات النباتية تشكل النسبة الأكبر من قيمة الواردات الغذائية الكلية، وأن ورادات الحبوب تحتل المرتبة الأولى من حيث إستيراد

السلع الغذائية من الخارج كون الحبوب من المحاصيل الرئيسية ذات الإستهلاك الواسع، ويتضح لنا من خلال الجدول تراجع قيمة الواردات النباتية خلال آخر السنوات مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) وهذا بفضل إنخفاض قيمة واردات الحبوب والخضر والفواكه والشاي والكاكاو والبن هذا على الرغم من زيادة كمية الواردات النباتية وذلك نتيجة تراجع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية مقارنة مع الإرتفاع الكبير في أسعاره خلال سنوات (2010-2011)، في حين إرتفعت قيمة واردات كل من سكر الخام والبذور الزيتية والبقوليات نتيجة زيادة كمية واردات هذه السلع، أما فيما يتعلق بالواردات الحيوانية فتشكل الألبان ومنتجاتها أكبر قيمة من حجم الواردات الحيوانية بما يفوق 1 مليار دولار، تليها واردات لحوم الحمراء بنحو (187) مليون دولار، ثم واردات الأسماك والعسل الطبيعي والبيض على التوالي، ويتبين لنا من خلال هذا الجدول تراجع قيمة واردات كل من الألبان بنحو (90) مليون دولار، واللحوم الحمراء بنحو (68) مليون دولار، وواردات العسل الطبيعي بنحو (900) ألف دولار، وواردات البيض بنحو (600) ألف دولار خلال سنة 2018 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، في حين إرتفعت قيمة واردات الأسماك خلال نفس الفترة بأكثر من (22) مليون دولار، وفيما يتعلق بواردات المنتجات الغذائية المصنعة فقد إنخفضت قيمتها خلال آخر سنة مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) بأكثر من (220) مليون دولار.

- **السلع الغذائية المصدرة:** وتتمثل أهم الصادرات من السلع الغذائية في الخضر والفواكه والألبان ومنتجاتها والبذور الزيتية واللحوم الحمراء والأسماك وغيرها، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الغذائية من مختلف السلع الغذائية في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 35: *تطور الصادرات الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)*

كمية= ألف طن قيمة= مليون دولار

	متوسط الفترة (2010-2015)		2016		2017	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب	4,2	2,08	3,38	0,92	0,93	0,73
السكر المكرر	357	176,3	472,4	231,1	499	225
البقوليات	0,01	0,006	0,00	0,00	0,01	00
البذور الزيتية	0,01	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00
الخضر	3,23	4,67	3,35	1,70	3,85	1,68
الفواكه	22,99	30,88	31,31	37,58	46,9	52,2
الكاكاو والشاي والبن	1,41	8,06	1,77	10,02	2,09	9,2
جملة الصادرات النباتية (1)	368.8	222	512.2	281.3	552,1	281
لحوم الدواجن	1,21	0,18	0,99	0,11	1,52	0,37
الألبان ومنتجاتها	5,42	4,79	4,42	4,92	3,12	0,86
الأسماك	0,86	4,85	0,99	5,24	5,52	38,06
جملة الصادرات الحيوانية (2)	7,49	9,82	6,4	10,27	10,1	39,2
المنتجات الغذائية المصنعة	0,05	0,3	0,14	0,72	13,8	9,9

(1) تشتمل على مجموع السلع الغذائية النباتية الموجودة في الجدول فقط.

(2) تشتمل على مجموع السلع الغذائية الحيوانية الموجودة في الجدول فقط.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سابق).

يمكن القول من خلال الجدول أعلاه رقم (35) بأن الجزائر لا تصدر إلا نسب ضعيفة من الصادرات النباتية رغم إرتفع قيمة السلع الغذائية النباتية المصدرة خلال آخر السنوات خاصة بالنسبة لكل من السكر المكرر والفواكه والكاكاو والشاي والبن والخضر خلال آخر السنوات مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، في حين إنخفض تصدير كل من الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية خلال نفس الفترة، وفيما يتعلق بتصدير السلع الحيوانية فعلى الرغم من الإرتفاع الطفيف في تصدير كل من الأسماك والألبان واللحوم إلا أن معدل تصديرها يبقى ضعيف جداً في ظل الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، ويرجع هذا الضعف في التصدير إلى عدة أسباب منها: ضعف الإنتاج المحلي

من جهة، وضعف الإستثمارات الفلاحية من جهة ثانية، والقيود المفروضة على التصدير من جهة ثالثة، وكذا ضعف جودة المنتوج الفلاحي المحلي قياساً مع المنتوجات الموجودة في الأسواق العالمية.

ب- إستهلاك السلع الغذائية في الجزائر.

يختلف المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية من سلعة إلى أخرى وذلك نظرا إلى مدى توفرها من خلال إنتاجها محليا أو عن طريق إستيرادها خارجيا، وتتصدر الحبوب المرتبة الأولى من حيث المتاح للإستهلاك الجزائري كون الحبوب المكون الرئيسي لمختلف الواجبات الغذائية التي يتناولها الفرد الجزائري، وفيما يلي الجدول رقم (36) يوضح تطور المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال آخر السنوات (2010-2018):

جدول رقم 36: *تطور حجم المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2010-2018)*

كمية= ألف طن

	(2010-2015)	**2016**	**2017**	**2018**
جملة الحبوب	15708	16379	16370	22799
القمح	9972	10159	10515	10967
الشعير	1796	1821	1511	2313
الأرز	107,3	110,5	130	189
البقوليات	288,6	285,8	212,3	384
السكر	1204,3	1357,8	1595	1692
الخضر	12552	14626	8884	17380
الفواكه	4736,6	5067,1	4978	4770
التمور	858,6	998,5	1011	1002
الزيوت	965,6	1147,2	929	1014
جملة اللحوم	777,6	906,2	1123	1120
الأسماك	135,3	132,6	127,7	137
البيض	187,3	167,9	394,3	314
الألبان ومنتجاتها	4332,3	4616,5	3924,9	4037
العسل الطبيعي	6,4	8,3	6,7	7,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول الموجود أعلاه رقم (36) بأن الجزائر سجلت إرتفاعاً في حجم المتاح للإستهلاك لأغلب السلع الغذائية النباتية والحيوانية خلال آخر السنوات مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) ما عدا الألبان، حيث إرتفع حجم المتاح بالنسبة لكل من الحبوب والسكر والبقوليات والزيوت والخضر والفواكه واللحوم والأسماك والبيض وغيرها، ويعود سبب هذه الزيادة في حجم المتاح للإستهلاك إلى عدة أسباب أبرزها زيادة الطلب على الغذاء وكذا تحسن الإنتاج الفلاحي خلال آخر سنة وكذا زيادة حجم الواردات الغذائية.

2.1.3.3 الفجوة الغذائية والإكتفاء الذاتي في الجزائر.

أ- الفجوة الغذائية في الجزائر.

إن المتتبع للشأن الفلاحي المتعلق بالإنتاج الفلاحي والصادرات والواردات الفلاحية في الجزائر يتبين له مدى استمرار التبعية الجزائرية المعتبرة للخارج لتلبية ما ينقصها من الإحتياجات الغذائية والزراعية، ولقد أضحت الجزائر من الدول الأكثر إستيرادا على المستوى العربي وذلك بسبب عدم قدرتها على توفير غذائها محليا فقط (معطي الله & لعفيفي، 2016، ص 21)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتقليص من حجم الفجوة الغذائية إلا أن الجزائر تعاني من إرتفاع في نسبة الفجوة الغذائية لمختلف السلع الغذائية خاصة بالنسبة للحبوب، والجدول التالي رقم (37) يبين تطور حجم الفجوة الغذائية لمختلف السلع الغذائية النباتية والحيوانية خلال العقد الأخير من القرن الحالي:

جدول رقم 37: *تطور حجم الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

نسبة=%

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
جملة الحبوب	74,3	79,5	78,7	73,3
السكر	100	100	100	100
البقوليات	64	48,6	49,5	62
الزيوت	92	88,3	89,3	86,3
الخضر	0,44	0,5	0,02	0,2
الفواكه	8,4	4,7	0,7	00
الشاي والكاكاو والبن	100	100	100	100
اللحوم الحمراء	14,9	11	8,6	8,8
الألبان ومنتجاتها	19	19,5	10,2	18,7
الأسماك	21,2	23,6	15,2	11,1
البيض	0,23	00	0,02	0,1
العسل الطبيعي	9,8	13,9	8	2,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (37) بأن الجزائر سجلت تراجعاً في حجم الفجوة الغذائية لكل السلع الغذائية خلال سنة 2018 مقارنة مع السنوات السابقة، حيث تراجعت نسبة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية النباتية والحيوانية لكل من الحبوب والسكر والبقوليات الزيوت والخضر واللحوم والأسماك والبيض والألبان وغيرها، ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي الجزائري خلال هذه السنة ما ساهم في التخفيض النسبي من حجم الفجوة الغذائية بنسب تتراوح ما بين (10%) و(0,1%)، وعلى الرغم من تسجيل الجزائر لمعدلات فجوة غذائية أقل خلال آخر سنة إلا أن نسبة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الإستراتيجية لا تزال مرتفعة جدا تتجاوز فيها نسبة (73%) خاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيوت، ما يؤثر ذلك فعليا على تحقيق الأمن الغذائي الجزائري خاصة في ظل وجود مؤشرات ونتائج أخرى سلبية.

ب- الإكتفاء الذاتي في الجزائر.

سجلت الجزائر تفاوت في نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية المختلفة في أخر السنوات وهذا راجع إلى تفاوت حجم الإنتاج المحلي من جهة وتفاوت معدل الإستهلاك المحلي لهذه المنتجات من جهة أخرى، وقد تسبب زيادة الطلب على الغذاء على حساب ما يتم إنتاجه محليا من سلع غذائية إلى تراجع معدلات الإكتفاء الذاتي للعديد من المنتجات الفلاحية (معطي الله & لعفيفي، مرجع سابق، ص 25)، والجدول التالي رقم (38) يوضح تطور معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية خلال آخر السنوات:

جدول رقم 38: *تطور معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)*

نسبة=%

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
جملة الحبوب	25,6	21,4	21,2	26,6
البقوليات	36	51,3	50,5	38
الزيوت	7,8	11,6	10,7	13,6
الخضر	99,5	99,6	99,9	99,8
الفواكه	91,5	95,2	99,3	100,2
التمور	102,6	103,5	104,6	108,9
اللحوم الحمراء	85,1	88,8	91,4	91,1
لحوم الدواجن	100,1	100,06	100,3	100
الأسماك	79,08	76,9	84,8	88,8
الألبان ومنتجاتها	81	80,5	89,7	81,2
البيض	99,8	100	100	99,9
العسل الطبيعي	91.1	86	91,9	97,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سابق).

من خلال الجدول أعلاه رقم (38) يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الإكتفاء في الجزائر خلال آخر سنة (2018):

– المجموعة الأولى: وتشمل على السلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المنخفض والتي لم تتجاوز نسب الإكتفاء الذاتي (39%) وتتمثل هذه السلع في: الزيوت (13,6%)، والحبوب بـ (26,6%)، والبقوليات بـ (38%).

– المجموعة الثانية: وتشمل على السلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المتوسط والتي تتراوح نسب الإكتفاء ما بين (81%) و(91%) وتتمثل هذه السلع في كل من: الألبان ومنتجاتها بـ (81,2%)، والأسماك بنحو (88,8%)، واللحوم الحمراء بما يقارب (91,4%).

– المجموعة الثالثة: فتشمل على السلع الغذائية ذات معدلات الإكتفاء الذاتي المرتفع والتي تتراوح نسب الإكتفاء فيها ما بين (97%) و(108%) وتتمثل هذه السلع في كل من: العسل الطبيعي بـ (97,6%)، والخضر بـ (99,8%)، البيض بـ (99,9%)، ولحوم الدواجن بنحو (100%)، والفواكه بـ (100,2%)، والتمور بـ (108,9%).

كما يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن هناك ارتفاع في معدلات الإكتفاء الذاتي لكل السلع النباتية والحيوانية خلال سنة 2018 مقارنة مع السنوات السابقة المدروسة، ويعود الفضل في هذا التحسن في معدلات الإكتفاء الذاتي إلى تزايد معدلات الإنتاج النباتي والحيواني خلال آخر سنة بالدرجة الأولى.

مما سبق يمكن القول أنه بالرغم من محاولات لتحسين الإنتاج المحلي وتحقيق الإكتفاء الذاتي إلا أن هذه الأرقام تبين بأن الجزائر لا تزال عاجزة عن تحقيق إحتياجاتها الغذائية بعيدا عن الإستيراد من الخارج خاصة من السلع الغذائية الرئيسية على الرغم من الإمكانيات التي تمتلكها البلاد، في حين أن المغرب حققت أرقام ونتائج أفضل في نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية مقارنة مع الجزائر، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في العناصر التالية.

2.3.3 مؤشرات الأمن الغذائي في المغرب.

على غرار الجزائر تعمل المغرب بدورها على تحقيق أمنها الغذائي الفردي والوطني عبر تحسين مؤشرات الأمن الغذائي، وتحقق المغرب في هذا الصدد نتائج حسنة مقارنة مع العديد من الدول العربية فيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي خاصة مع تطبيق المغرب لإستراتيجية المغرب الأخضر سنة 2008، وفيما يلي سنحاول إبراز أهم إحصائيات ومؤشرات الأمن الغذائي المغربي خلال آخر السنوات.

1.2.3.3 التجارة الخارجية وإستهلاك السلع الغذائية في المغرب.

أ- التجارة الخارجية المغربية للسلع الغذائية:

1- التجارة الخارجية الكلية:

- **الواردات الكلية:** بلغت قيمة الورادات الكلية إلى المغرب عام 2019 نحو (50,7) مليار دولار مقابل نحو (51) مليار دولار سنة 2018، أي بانخفاض بلغ نحو (300) مليون دولار.

- **الصادرات الكلية:** قدرت قيمة الصادرات المغربية الكلية للدول الأوروبية والأسيوية والإفريقية والأمريكية عام 2019 نحو (29,1) مليار دولار مقابل نحو (28,6) مليار دولار عام 2018، أي بزيادة بلغت نحو (500) مليون دولار (food and agriculture organization of the united nations, op.cit).

2- التجارة الغذائية الكلية:

- **الواردات الغذائية:** بلغت قيمة الواردات الغذائية من مختلف السلع الفلاحية المغربية عام 2019 نحو (5,55) مليار دولار مقابل نحو (5,53) مليار دولار عام 2018، أي بزيادة نحو (20) مليون دولار.

- **الصادرات الغذائية:** تصدر المغرب مختلف السلع الفلاحية إلى العديد من دول العالم بما قيمته (4,11) مليار دولار عام 2019 مقابل نحو (3,81) مليار دولار عام 2018، أي بنسبة زيادة قدرت بنحو (300) مليون دولار (Ibid, p-p)، والجدول التالي رقم (39) يوضح تطور التجارة الخارجية الكلية والتجارة الغذائية في المغرب.

جدول رقم 39: *تطور التجارة الخارجية الكلية والتجارة الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2019)*

القيمة= مليون دولار

	(2010-2015)	2016	2017	2018	2019
الصادرات الكلية	21574	22839	25332	28609	29131
الواردات الكلية	42332	41673	44924	51038	50734
الميزان التجاري	-20758	-18834	-19592	-22429	-21603
الصادرات الغذائية	2340	2814	3346	3815	4116
الواردات الغذائية	5009	5128	5087	5534	5550
الميزان التجاري	-2669	-2314	-1741	-1719	-1434

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (food and agriculture organization of the united nations, op.cit).

من خلال الجدول رقم (39) نلاحظ أن المغرب تعاني من عجز في الميزان التجاري الكلي بنحو (21,6) مليار دولار، وقد ارتفعت قيمة العجز التجاري خلال الفترة الأخيرة مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) بما يقارب من 900 مليون دولار، وفيما يتعلق بالميزان التجاري الغذائي نلاحظ وأن المغرب تعاني من عجز غذائي يقدر بنحو (1,4) مليار دولار وقد تراجعت هذه القيمة مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) أين بلغت قيمة العجز أكثر من (2,6) مليار دولار وهذا مؤشر إيجابي ينبئ بإمكانية قضاء المغرب على العجز الغذائي في المستقبل القريب خاصة في ظل إمتلاك المغرب ميزة تنافسية واعتمادها على سياسات تجارية تحفز على التصدير، ومقارنة مع تطور التجارة الخارجية والغذائية في الجزائر (الجدول رقم 33) نلاحظ أن حجم العجز التجاري الكلي أقل في الجزائر بكثير مما هو في المغرب بأكثر من (15) مليار دولار، في حين أن هناك فرق شاسع فيما يتعلق فيما يتعلق بالتجارة الغذائية حيث نجد أن الجزائر لا تصدر غذائياً سوى نسبة قليلة، في حين أنها تستورد كميات ضخمة مما يجعلها تعاني من عجز تجاري مرتفع، عكس المغرب والتي تصدر كميات مقبولة مقابل واردات فلاحية أكبر، وبالتالي جعلها تعاني من عجز غذائي أقل.

- **السلع الغذائية المستوردة:** على الرغم من أن المغرب تعد من أكثر الدول العربية تصديرا للمنتجات الفلاحية والغذائية، إلا أنها في نفس الوقت تستورد العديد من المنتجات الفلاحية والغذائية لتوفير ما ينقصها على المستوى المحلي (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، مرجع سابق، ص 14)، وتتمثل أهم الواردات الغذائية المغربية في الحبوب والسكر والحليب وغيرها، والجدول التالي رقم (40) يوضح تطور الورادات من السلع الغذائية المختلفة.

جدول رقم 40: *تطور الواردات من أهم السلع الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

كمية=ألف طن قيمة=مليون دولار

	متوسط الفترة (2010-2015)		2016		2017		2018	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب	6321	1601	9327	1899	6468	1405	6653	1557
إجمالي سكريات	830	400	989,2	491,8	1084	532	989	381
البقوليات	18,6	23,6	56,7	41,9	77,3	75,9	111	87
البذور الزيتية	183	104,6	110,9	77,5	102,9	65,3	61	56
الخضر	20	28,3	24,3	30	19,7	43,9	26	56
الفواكه	124,3	149,3	123,2	150	154	185,6	220	271
الشاي والكاكاو والبن	112,3	346,3	120,8	351	128,7	389	149	422
التوابل	12,6	23,6	16,6	30,8	19,3	35,3	29,8	56
جملة الواردات النباتية (1)	7509	2676	10768	3072	8054	2732	8239	2886
اللحوم الحمراء	7,3	35,3	7,6	35,1	6,3	29	8	39
لحوم الدواجن	12,3	11,7	21,5	18,7	0,41	0,9	0,3	24
الألبان ومنتجاتها	674,6	264	699,5	194,9	397	259	417	280
الأسماك	63,6	158,3	63,3	157,2	67,7	164,6	92	217
البيض	0,05	2,05	1,7	4,7	0,34	2,58	0,3	1,7
العسل الطبيعي	1,9	3,5	2,6	5,08	2,08	4,33	3,2	7
جملة الورادات الحيوانية (2)	759,7	474,8	796,2	415,6	473,8	460,4	521	569
المنتجات الغذائية المصنعة	97	263,3	110,6	268,1	108,4	302,7	140	379

(1) تشتمل على مجموع السلع الغذائية النباتية الموجودة في الجدول فقط.

(2) تشتمل على مجموع السلع الغذائية الحيوانية الموجودة في الجدول فقط.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]، مرجع سابق).

من خلال الجدول رقم (40) نلاحظ بأن قيمة الواردات الغذائية النباتية المغربية تشكل النسبة الأعلى من حجم الواردات الغذائية الكلية، حيث أن قيمة الحبوب المستوردة تحتل النصيب الأكبر من

حجم السلع المستوردة، تليها البن والكاكاو والشاي، ثم السكريات، ثم الفواكه...الخ، كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول أن قيمة الواردات الغذائية النباتية قد ارتفعت خلال سنة 2016 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) بنحو (400) مليون دولار، وهذا راجع إلى إنخفاض الإنتاج الزراعي المغربي خلال سنة 2016، أما فيما يتعلق بالواردات من السلع الغذائية الحيوانية، فنلاحظ أن قيمة الألبان ومنتجاتها تأخذ الحصة الأكبر من حجم السلع الحيوانية المستوردة، يليها إستيراد الأسماك، ثم اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن... الخ، غير أنها تراجعت قيمة الواردات الغذائية الحيوانية خلال سنة 2016 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015)، وفيما يتعلق بحجم المنتجات الغذائية المصنعة المستوردة فقد إرتفعت خلال نفس الفترة بنحو (5) مليون دولار، أما فيما يتعلق بقيمة الواردات الغذائية لسنتي 2017 و2018 فنجدها قد إنخفضت بالنسبة لكل من الحبوب والبذور الزيتية، بينما إرتفعت بالنسبة لباقي المنتجات النباتية والحيوانية، وفيما يتعلق بالواردات من المنتجات الغذائية المصنعة نجد أن قيمتها قد زادات خلال آخر سنتي مقارنة مع السنوات السابقة، ومقارنة مع تطور السلع الغذائية المستوردة في الجزائر نجد أنه على الرغم من إنخفض قيمة الواردات الغذائية في الجزائر مقارنة مع المغرب، إلا أن قيمة الواردات من السلع النباتية والحيوانية في الجزائر أكثر بنحو (1,6) مليار دولار من الواردات المغربية، كذلك الأمر فيما يتعلق بقيمة المنتجات الغذائية المصنعة فهي أكثر في الجزائر بنحو (1) مليار دولار مقارنة مع المغرب.

- **السلع الغذائية المصدرة:** تتمثل أهم الصادرات الغذائية المغربية في الخضر الطازجة والفواكه الطازجة والحوامض ومعلبات الخضر (وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، مرجع سابق، ص 12)، والجدول التالي رقم (41) يوضح تطور الصادرات الغذائية المغربية.

جدول رقم 41: *تطور الصادرات الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2017)*

كمية=ألف طن قيمة=مليون دولار

	متوسط الفترة (2010-2015)		2016		2017	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب	145	42,3	35,03	8,5	12,9	4,3
إجمالي السكريات	99	60,6	352,9	214,8	493	254
البقوليات	6,3	6,7	9,7	13,7	9	12
البذور الزيتية	0,33	0,82	0,12	0,61	0,07	0,8
الخضر	882	837	1043	946,8	1103	1230
الفواكه	664	630	742,1	668.9	1518	1166
الكاكاو والشاي والبن	3,3	28,3	2,7	33.4	2,3	31,4
جملة الصادرات النباتية(1)	**1800**	**1605**	**2186**	**1886**	**3138**	**2698,5**
جملة اللحوم	0,89	1,11	0,62	1,01	0,83	1,2
الألبان ومنتجاتها	157	116	141,1	100.8	97	72
الأسماك	261	804	234.9	470,8	366	1309
جملة الصادرات الحيوانية(2)	**418,8**	**921,1**	**376,6**	**572,6**	**463,8**	**1382**
المنتجات الغذائية المصنعة	320	1005	338,7	972,3	381	1072

(1) تشتمل على مجموع السلع الغذائية النباتية الموجودة في الجدول فقط.

(2) تشتمل على مجموع السلع الغذائية الحيوانية الموجودة في الجدول فقط.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

من خلال الجدول الموجود أعلاه رقم (41) نلاحظ بأن المغرب سجلت زيادة في قيمة صادراتها الغذائية النباتية خلال سنة 2016 مقارنة مع متوسط الفترة (2010-2015) بنحو (280) مليون دولار، وذلك نتيجة إرتفاع كميات السلع الغذائية المصدرة، وقد إحتلت الخضر الطازجة المرتبة الأولى في قائمة السلع الغذائية النباتية المصدرة وتتمثل هذه الخضر المصدرة في منتوج الطماطم المغربي والذي يتم تصديره بكميات كبيرة خاصة للأسواق الأوروبية، تليها صادرات الفواكه والمتمثلة في الحوامض خصوصا، ثم إجمالي المصنوعات السكرية...الخ، وفيما يتعلق بتصدير السلع الغذائية الحيوانية في المغرب فقد تراجعت قيمة الصادرات هذه السلع خلال نفس الفترة بنحو (420) مليون

دولار، وهذا راجع إلى إنخفاض الكميات المصدرة من جهة وإلى انخفاض أسعار السلع المصدرة في الأسواق العالمية، وقد إحتلت صادرات الأسماك المرتبة الأولى في قائمة السلع الحيوانية الأكثر تصدير تليها صادرات الألبان وأخيراً صادرات اللحوم، وفي سنة 2017 سجلت المغرب زيادة في حجم وقيمة صادراتها الغذائية بالنسبة لأغلب المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية وحققت نتائج إيجابية أفضل من النتائج المحققة في سنة 2016، ومقارنة مع تطور الصادرات الغذائية في الجزائر (الجدول رقم 35) نلاحظ أنه على الرغم من زيادة قيمة وحجم الصادرات الغذائية النباتية والحيوانية بمعدلات طفيفة، إلا أن الكميات المصدرة من هذه السلع تبقى جد ضعيفة مقارنة مع الكميات التي يتم تصديرها من قبل المغرب، لذلك ينبغي على الجزائر أن تنظر إلى ما تقوم به المغرب في مجال التصدير الغذائي من خلال تشجيعها للإستثمارات وتخفيف القيود على التصدير وتحسين نوعية منتوجاتها وجعلها منافسة للمنتوجات العالمية.

ب- إستهلاك السلع الغذائية في المغرب.

يتمثل المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في المغرب في السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي يتم توفيرها من قبل الحكومة المغربية، وتتصدر الحبوب قائمة السلع الغذائية المتاحة للإستهلاك بنحو ما يقارب (13) مليون طن، تليها مجموعة الخضر والفواكه، والسكريات والألبان واللحوم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية[د]، مرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (42) يوضح تطور المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين.

جدول رقم 42: *تطور كمية المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

الكمية=ألف طن

	(2010-2015)	2016	2017	2018
جملة الحبوب	15181	12848	14248	17015
القمح	10026	8989,5	10720	11284
الشعير	2892	1608	2881	3091
الأرز	48,6	55,9	70,8	105
البقوليات	367	255	326	385
السكر	1103	1083	1255	1154
الخضر	6148	4542,7	4363	6238
الفواكه	3560	3392,6	4289	4034
التمور	163	135,5	199,4	208,9
الزيوت	845	869	718,9	789
جملة اللحوم	1077	1162	1274	1297
الأسماك	1107	1293,6	1111	1371
البيض	289	270,5	390,7	384,8
الألبان ومنتجاتها	2922	3144,8	2524,9	2904
العسل الطبيعي	6,6	7,8	8,1	10,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

من خلال الجدول رقم (42) نلاحظ بأن المغرب سجلت إرتفاعاً في المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية النباتية والنباتية خلال سنة 2018 مقارنة مع السنوات السابقة المدروسة وذلك بالنسبة لأغلب المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية بإستثناء التراجع الطفيف في حجم المتاح من الألبان، في حين إرتفع المتاح للإستهلاك لباقي السلع خاصة بالنسبة للحبوب والفواكه والأسماك واللحوم، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن الإنتاج الفلاحي المغربي خلال آخر سنة، ومقارنة مع تطور المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية في الجزائر (الجدول رقم 36) نلاحظ بأن المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية النباتية مرتفع ومتوفر في الجزائر أكثر من المغرب لمختلف المحاصيل النباتية نظرا لفارق عدد السكان بين

البلدين، في حين أن المتاح للإستهلاك من السلع الغذائية الحيوانية منخفض في الجزائر مقارنة مع المغرب بالنسبة لأغلب المنتوجات الحيوانية بإستثناء الألبان ومنتجاتها.

2.2.3.3 الفجوة الغذائية والإكتفاء الذاتي في المغرب.

أ- الفجوة الغذائية في المغرب.

بفضل مخطط المغرب الأخضر تمكنت المغرب من تحسين أوضاعها الفلاحية في آخر السنوات، حيث حققت من خلال هذا البرنامج نتائج مرضية، ومن بين هذه النتائج نجد تراجع حجم الفجوة الغذائية للعديد من السلع الغذائية الرئيسية، والجدول التالي يبين تطور حجم الفجوة الغذائية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية في المغرب خلال الفترة (2010-2018).

جدول رقم 43: *تطور نسبة الفجوة الغذائية في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

النسبة=%

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
جملة الحبوب	41,2	72,3	32,2	39
السكر	66	51,7	51,7	44
البقوليات	3,1	20,5	22,3	27,5
الزيوت	62	57	67,4	73,4
الخضر	00	00	00	00
الفواكه	00	00	00	00
الشاي والكاكاو والبن	100	100	100	100
جملة اللحوم	1,8	0,7	0,53	0,5
الألبان ومنتجاتها	17,6	18	00	9,1
الأسماك	00	00	00	00
البيض	00	0,62	0,02	00
العسل الطبيعي	29	32,3	25,6	30,1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق)

من خلال الجدول رقم (43) يتضح لنا جلياً بأن المغرب سجلت معدلات متفاوتة في نسب الفجوة الغذائية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية خلال سنة 2018 مقارنة مع متوسط الفترة

(2010-2015)، حيث تراجعت الفجوة الغذائية بالنسبة لكل من الحبوب والسكر واللحوم والألبان على النحو التالي: (2%) و(22%) و(1,3%) و(8,5%)، وذلك بفضل تحسن الإنتاج الفلاحي المغربي من هذه السلع خلال آخر سنة، بينما شهدت المغرب إرتفاع نسب الفجوة الغذائية بالنسبة لكل من الزيوت والبقوليات والعسل الطبيعي بنحو (11,4%) و(24,4%) و(1,1%) على التوالي، في حين بقيت نسبة الفجوة الغذائية كما هي بالنسبة للشاي والكاكاو والبن بـ (100%)، في المقابل نجد أن المغرب لا تسجل أي فجوة غذائية بالنسبة لكل من الخضر والفواكه والأسماك والبيض.

ب- الإكتفاء الذاتي في المغرب.

سجلت المغرب على غرار الجزائر تفاوت في معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية النباتية والحيوانية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، وذلك نتيجة لتغير معدلات الإنتاج المحلي والإستهلاك من سنة إلى أخرى، وتتمثل أهم السلع الغذائية التي حققت المغرب فيها معدلات إكتفاء ذاتي مرتفع في الأسماك، والفواكه، والبيض، واللحوم، والخضر(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، والجدول التالي رقم (44) يوضح تطور معدلات الإكتفاء الذاتي في المغرب خلال آخر السنوات.

جدول رقم 44: *تطور نسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي في المغرب خلال الفترة (2010-2018)*

النسبة=%

	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018
جملة الحبوب	58,7	27,6	67,7	61
البقوليات	96,8	79,5	77,6	72,5
الزيوت	38	43	32,5	26,5
الخضر	114	122	115	128
الفواكه	115,2	118,2	113,1	115,7
التمور	63,1	49,1	65	53,5
اللحوم الحمراء	98,2	98,3	98,6	98,3
لحوم الدواجن	98,3	96,9	100	100
الأسماك	120,9	113	128,9	101
الألبان ومنتجاتها	82,3	82	100,4	90,8
البيض	101,1	99,6	100	100,3
العسل الطبيعي	71	67,6	74,3	69,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق).

من خلال الجدول رقم (44) يمكننا التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الإكتفاء الذاتي في المغرب خلال سنة 2018 وتتمثل في:

- المجموعة الأولى: وتشمل على السلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المنخفض والتي لم تتجاوز نسب الإكتفاء الذاتي حاجز (61%) وتتمثل هذه السلع في: الزيوت (26,5%)، والتمور (53,5%)، وجملة الحبوب (61%).

- المجموعة الثانية: وتشمل على السلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المتوسط والتي تتروح نسبة الإكتفاء الذاتي فيها ما بين (69%) و(90%) وتتمثل هذه السلع في: العسل الطبيعي (69,8%)، والبقوليات (72,4%)، والألبان ومنتجاتها (90,8%).

– المجموعة الثالثة: وتشمل على السلع الغذائية ذات الإكتفاء الذاتي المرتفع والتي تتجاوز فيها نسبة (98%) وتتمثل هذه السلع في كل من: اللحوم الحمراء (98,3%)، ولحوم الدواجن (100%)، والبيض (100,3%)، والأسماك بـ (101%)، والفواكه بـ (115,7%)، وأخيراً الخضر (128%).

كما يتضح لنا من خلال هذا الجدول تفاوت نسبة الإكتفاء الذاتي من سنة إلى سنة أخرى بحيث ارتفت نسبة الإكتفاء الذاتي خلال آخر السنوات بالنسبة لكل من الحبوب والخضر والفواكه وجملة اللحوم والألبان، في حين تراجعت بالنسبة لكل من البقوليات والزيوت والتمور والأسماك والبيض والعسل الطبيعي.

من خلال ما سبق وعلى الرغم من تراجع الإنتاج الفلاحي المغربي خلال سنة 2016، إلا أن المغرب حققت في سنتي 2017 و2018 معدلات إكتفاء ذاتي مقبول جدا للعديد من السلع الغذائية مقارنة مع العديد من الدول العربية وعلى رأسها الجزائر، وهذا راجع إلى الخطط والبرامج المحكمة التي تنفذها وزارة الفلاحة المغربية، والتي تهدف إلى تحقيق إكتفاء ذاتي لمختلف السلع الغذائية الإستراتيجية بما فيها الحبوب والتي تتسم بمعدلات إكتفاء ذاتي أقل.

3.3.3 دراسة مقارنة لمؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

لمعرفة واقع الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب لابد من التعرف على مؤشرات الأمن الغذائي في كلا البلدين، لإدراك مدى قدرت البلدين على تحقيق أمنهما الغذائي، من عدمه، وفي نفس الوقت إجراء مقارنة بين هذه المؤشرات في كلا البلدين للتعرف على أي بلد حقق نسب تقدم أحسن لتحقيق أمنه الغذائي، وفيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي نجد أن هناك إختلاف بين هذه المؤشرات، إلا أننا سنركز على عدد من المؤشرات المتعارف عليها لقياس الفرق بين البلدين منها: حجم الناتج المحلي الزراعي، العجز التجاري الغذائي، معدل الإكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، مؤشر سوء التغذية.

1.3.3.3 مقارنة حجم الناتج المحلي الزراعي: يساهم حجم الناتج المحلي الزراعي في كل من الجزائر والمغرب بنسب متفاوتة في حجم الناتج المحلي الإجمالي والإقتصاد الوطني، وذلك نظرا لإختلاف في أداء ومردودية القطاع الفلاحي في كلا البلدين، والشكل التالي يوضح الفرق في حجم الناتج المحلي الزراعي في كل من الجزائر والمغرب:

شكل رقم 8: *مقارنة بين حجم الناتج المحلي الزراعي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018).*

الوحدة= مليار دولار

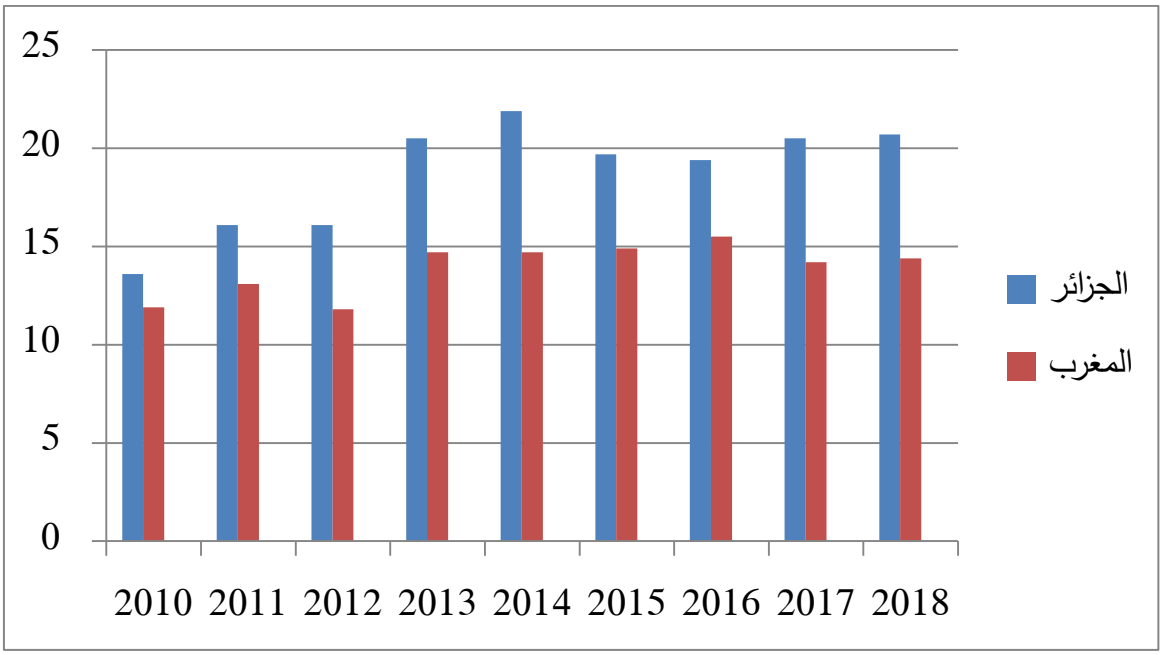

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق).

نلاحظ من خلال هذا الشكل رقم (8) بأن هناك إختلاف في حجم الناتج المحلي الزراعي بين الجزائر والمغرب، حيث تمتلك الجزائر حجم ناتج زراعي أكبر مما تمتلكه المغرب بأكثر من 7,3 مليار دولار وذلك بحسب إحصائيات سنة 2018، الإ أن حجم مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أكبر في المغرب مما هو في الجزائر بنسبة بسيطة تقدر بـ (0,05%) (وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم 9)، ورغم أن الجزائر تمتلك حجم ناتج زراعي أكبر إلا أن نسبة مساهمته أقل في الناتج المحلي الإجمالي وذلك يرجع لكون أن حجم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري مرتفع جدا عن الناتج الإجمالي المغربي، عكس المغرب والتي تمتلك حجم ناتج محلي أقل ما جعل مساهمة الناتج المحلي الزراعي أكبر مقارنة مع الجزائر، وتهتم المغرب بالإنتاج الفلاحي بصورة أكبر ليساهم بنسب معتبرة في الإقتصاد الوطني في ظل عدم إمتلاكها لثروات النفطية كما هو الحال في الجزائر.

شكل رقم 9: *مقارنة بين نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في حجم الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2018).*

الوحدة=%

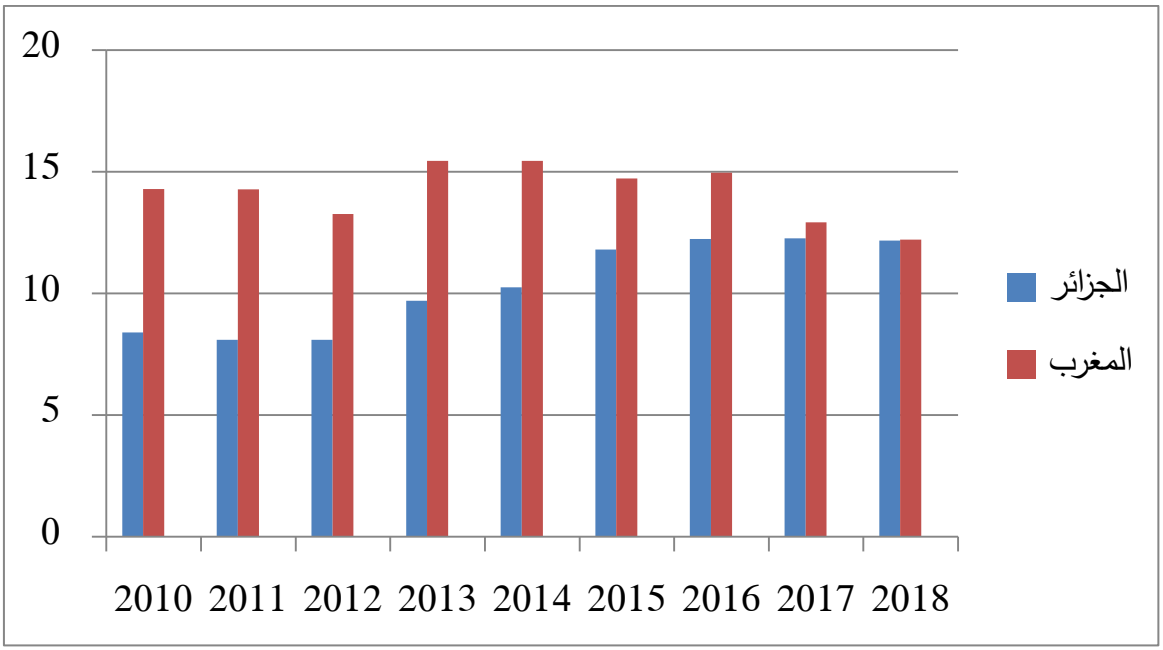

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق).

2.3.3.3 مقارنة بين العجز التجاري الغذائي في الجزائر والمغرب: حسب المختصين يعد الميزان التجاري الغذائي أحد مؤشرات قياس الأمن الغذائي، حيث أنه كلما إنخفض هذا العجز كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن الغذائي والعكس صحيح، وفي الجزائر والمغرب يختلف حجم العجز التجاري الغذائي بين البلدين من سنة إلى أخرى، وذلك نظرا لإختلاف السياسات التجارية بين البلدين، وفيما يلي سنوضح حجم هذا الإختلاف القائم:

شكل رقم 10: مقارنة حجم العجز التجاري الغذائي بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة= مليون دولار

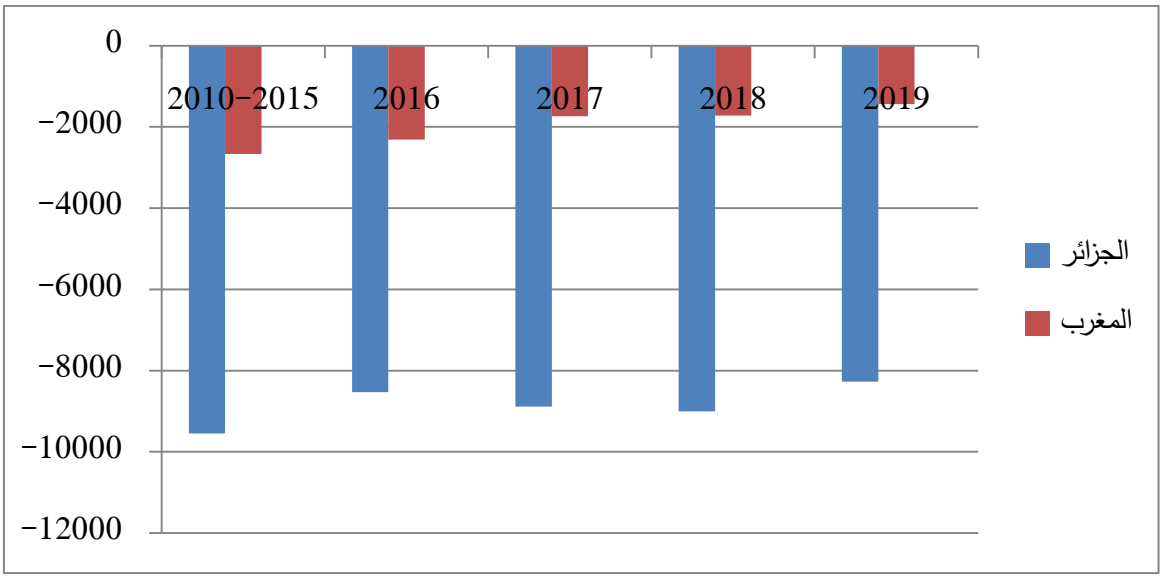

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (food and agriculture organization of the united nations, op.cit)

نلاحظ من خلال هذا الشكل رقم (10) بأن هناك تفاوت كبير في حجم العجز التجاري الغذائي بين الجزائر والمغرب، حيث سجلت المغرب عجز تجاري غذائي أقل من الجزائر، بحيث قدر حجم العجز الغذائي المغربي بحسب آخر الإحصائيات 2019 بنحو (1,43) مليار دولار، بينما نجد أن الجزائر ما زالت تعاني من عجز تجاري غذائي أكبر قدر بأكثر من (8,26) مليار دولار وهي قيمة مالية ضخمة تبين مدى تبعية الجزائر غذائيا للخارج عكس المغرب والتي تعاني من تبعية غذائية أقل وذلك بفضل تطور إنتاجها الفلاحي وتبنيها لسياسات تجارية تصديرية محفزة ما يجعلها قادرة للوصول إلى تحقيق أمنها الغذائي بناء على هذا المؤشر في المستقبل القريب، عكس الجزائر والتي ستبقى في ظل هذه الإحصائيات بعيدة عن تحقيق أمنها الغذائي، ما يفرض عليها ضرورة تغيير من سياساتها الغذائية التجارية إذا ما أرادت أن تحقق أمنها الغذائي في هذا الإطار.

3.3.3.3 مقارنة بين نسب الإكتفاء الذاتي في الجزائر والمغرب: يعد الإكتفاء الذاتي أحد أهم مؤشرات الأمن الغذائي التي يعتمدها الباحثون والمختصون لقياس الأمن الغذائي، وبناء على هذا المؤشر فقد قمنا بإعتماده بدورنا لقياس الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب، لمعرفة درجة

الإختلاف الموجودة بين البلدين، حيث تختلف نسب الإكتفاء الذاتي بين البلدين نظرا لإختلاف معدلات الإنتاج الفلاحي الوطني في كلا البلدين والشكل التالي يوضح هذا الإختلاف:

شكل رقم 11: *مقارنة نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في كل من الجزائر والمغرب خلال سنة 2018.*

الوحدة=%

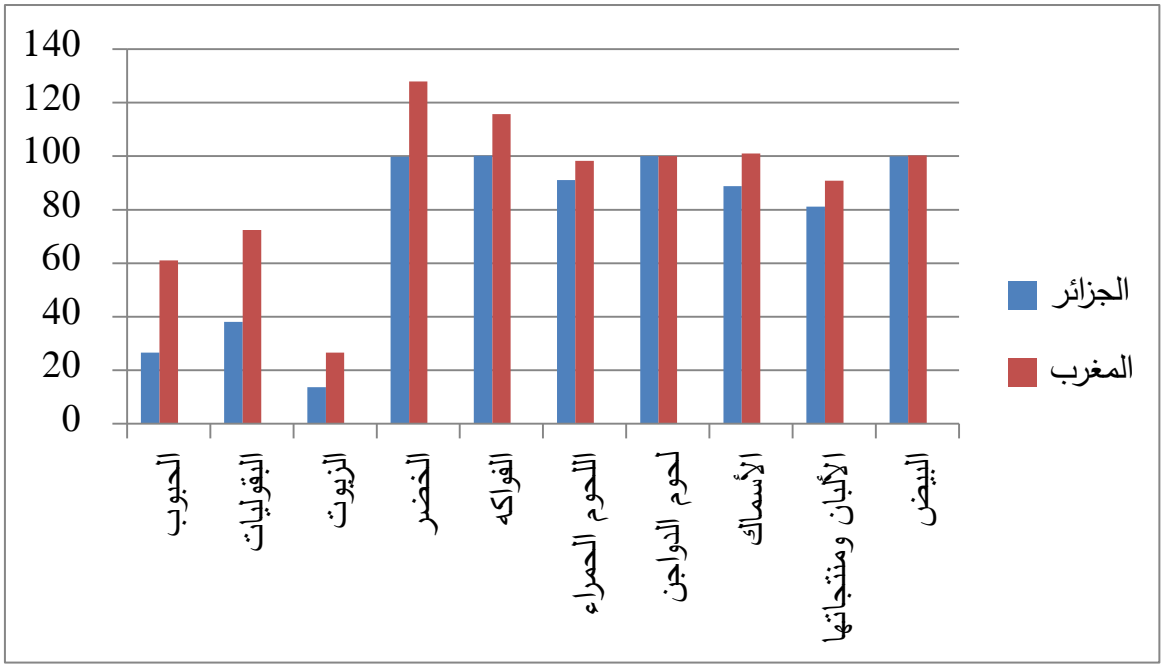

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [3]، مرجع سابق).

بناء على الشكل أعلاه رقم (11) نلاحظ بأن هناك تفاوت كبير في نسب الإكتفاء الذاتي بين البلدين، حيث تمتلك المغرب معدلات إكتفاء الذاتي أفضل بكثير مما تمتلكه الجزائر بالنسبة لمعظم المنتجات الغذائية سواء النباتية أو الحيوانية، فالبنسة للحبوب فقد حققت المغرب نسبة إكتفاء ذاتي قدرت بـ (61%)، مقابل معدل إكتفاء ذاتي لم يتجاوز (26,6%) في الجزائر وذلك بفضل تحسن إنتاج الحبوب في المغرب خلال سنة 2018، نفس الشيء ينطبق على إنتاج البقوليات حيث حققت المغرب معدل إكتفاء ذاتي بلغ نسبة (72,4%)، في حين أن معدل الإكتفاء الذاتي للبقوليات في الجزائر قدر بـ (38%)، أما فيما يتعلق بمعدل الإكتفاء الذاتي بالنسبة للزيوت فبلغ نحو (26,6%) في المغرب، بينما لم يتجاوز نسبة (13,6%) في الجزائر، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة مع حجم الإمكانيات التي تمتلكها البلاد في هذا المجال، أما فيما يتعلق بنسبة الإكتفاء الذاتي من الخضروات

فقد تجاوزت نسبة (128%) في المغرب، مقابل نسبة (99,8%) في الجزائر، أما بالنسبة للفواكه فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي منه نحو (115,7%) في المغرب، بينما حققت الجزائر نسبة إكتفاء ذاتي تجاوزت (100,2%)، أما بالنسبة للحوم الحمراء فقد حققت المغرب بدورها معدلات إكتفاء ذاتي أكثر من الجزائر بنحو (7%)، بينما حقق البلدين معدلات إكتفاء ذاتي متساوي بلغ (100%) بالنسبة لكل من لحوم الدواجن والبيض خلال سنة 2018، أما فيما يتعلق بالأسماك فقد حققت المغرب معدل إكتفاء ذاتي تجاوز (101%) بينما حققت الجزائر نسبة تجاوزت (88,8%)، وأخيرا بالنسبة للألبان ومنتجاتها فقد حققت المغرب معدل إكتفاء ذاتي بلغ نسبة (90,8%)، مقابل نسبة إكتفاء ذاتي قدرها (81,2%) في الجزائر.

وعلى العموم بحسب هذا المؤشر يمكن القول أن المغرب يعد الأقرب إلى تحقيق أمنه الغذائي خصوصا في آخر السنوات أين سجلت معدلات الإكتفاء الذاتي نتائج مرضية بالنسبة للمغرب، في حين نجد أن الجزائر ما زالت غير قادرة على تحقيق إكتفاءها الذاتي خاصة من السلع الغذائية النباتية الرئيسية كالحبوب والزيوت والبقوليات، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي حتى هذه اللحظة، لذا لابد عليها من تحسين إنتاجها الفلاحي الوطني عبر تشجيع الإستثمارات وجذب اليد العاملة المؤهلة وتقديم الدعم المالي والتقني لصغار الفلاحين.

4.3.3.3 مقارنة معدلات الفجوة الغذائية بين الجزائر والمغرب: تعد الفجوة الغذائية بدورها من بين المؤشرات المعتمدة لقياس مدى تحقيق الأمن الغذائي من عدمه، وتختلف معدلات الفجوة الغذائية من بلد إلى آخر، ونفس الشيء بالنسبة للجزائر والمغرب حيث يوجد تباين في معدلات الفجوة الغذائية تبعا لدرجة إعتماد كل دول على الخارج للحصول على الغذاء والشكل التالي سيبين لنا نسب التباين الموجودة:

شكل رقم 12: *مقارنة معدلات الفجوة الغذائية بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية بين الجزائر والمغرب خلال سنة 2018.*

الوحدة=%

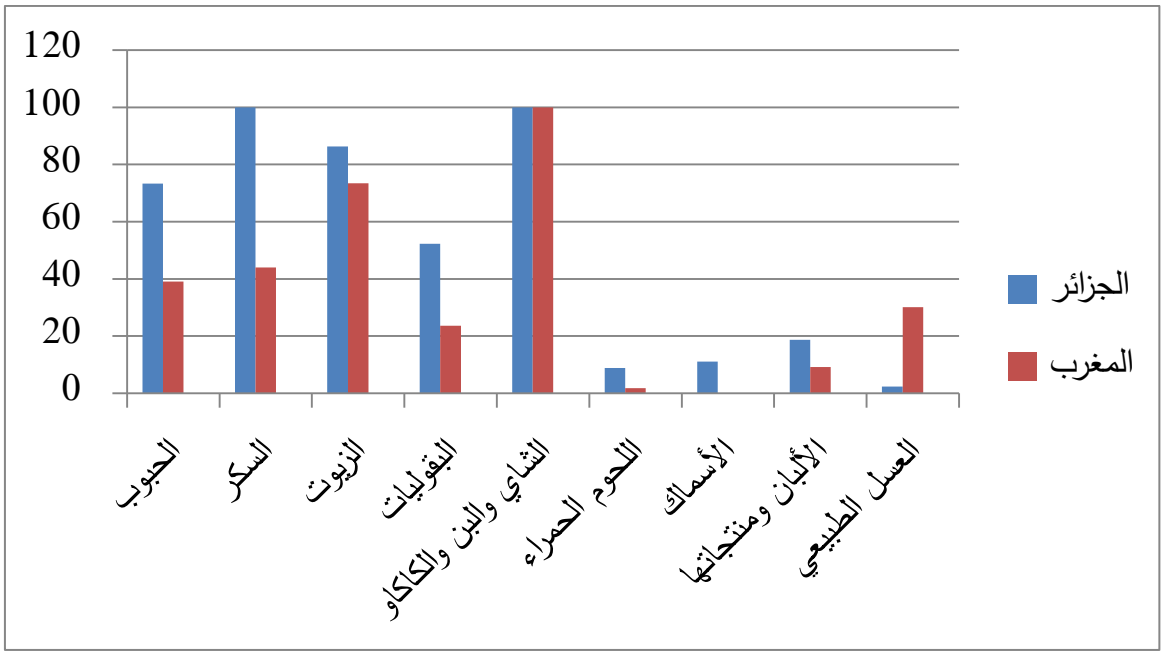

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق).

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه رقم (12) بأن هناك تفاوت في معدلات الفجوة الغذائية بين الجزائر والمغرب، حيث تعاني المغرب من فجوة غذائية أقل مقارنة مع الجزائر بالنسبة لأغلب السلع الغذائية النباتية والحيوانية وذلك حسب إحصائيات 2018، فبالنسبة للحبوب فقد بلغت نسبة الفجوة منها نحو (39%) في المغرب، بينما تجاوزت نسبة (73%) بالجزائر، أما بالنسبة للسكر فقد بلغت نسبة الفجوة تراجعاً في المغرب وبلغت نحو (85%)، في حين نجد أن نسبة الفجوة من السكر في الجزائر عالية جداً تقدر (100%) في الجزائر وهي نسبة تعبر عن مدى تبعية البلد للخارج للحصول على هذه المادة الرئيسية، أما بالنسبة للزيوت فقد بلغت نسب الفجوة الغذائية في المغرب نحو (73,4%) مقابل نسبة قدرت بنحو (86,3%)، أما فيما يتعلق بالشاي والبن والكاكو فقد وصلت نسبة الفجوة الغذائية إلى (100%) في كلا البلدين وذلك لكون البلدين غير منتجين لهذه المواد، أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فقد بلغت الفجوة الغذائية فيما يتعلق باللحوم الحمراء نسب أقل في المغرب بنحو (0,5%) مقابل نحو (8,8%) في الجزائر، وبالنسبة للأسماك فلم تسجل المغرب نسبة فجوة غذائية

تذكر حيث حققت فائض إنتاجي خلال هذه السنوات، بينما بلغت نسبة الفجوة السمكية في الجزائر نحو (11%)، وفيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها نجد أن المغرب بدورها حققت فجوة غذائية أقل بنسبة تقدر بـ (9,1%) بينما بلغت نسبة الفجوة اللبانية في الجزائر أكثر من (18,7%)، وأخيراً فيما يتعلق بالعسل الطبيعي فقد حققت الجزائر نسب فجوة غذائية أقل تقدر بـ (2,3%) مقابل نحو (30%) في المغرب.

على الرغم من هذه المؤشرات والتي تتسم بعدم الثبات من سنة إلى أخرى، ورغم تحقيق المغرب لمعدلات فجوة غذائية إلا أنها تبقى غير كافية لتحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل إرتفاع نسب الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة كالحبوب والسكر والزيوت، ما يفرض على المغرب وخاصة الجزائر التي تعاني من معدلات فجوة غذائية أكبر ضرورة إعادة الإعتبار للإنتاج الوطني وتكثيفه خاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية الرئيسية ذات الإستهلاك الواسع في البلدين حتى يمكن ذلك من تقليص حجم الفجوة الغذائية بما يسمح للبلدين من تحقيق أمنهما الغذائي.

5.3.3.3 مقارنة مؤشر سوء التغذية في الجزائر والمغرب: يعد مؤشر سوء التغذية أحد المؤشرات المعتمدة لقياس الأمن الغذائي إلى جانب مؤشرات أخرى تطرقنا إليها، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تناول هذا المؤشر لإجراء المقارنة بين الجزائر والمغرب لمعرفة مدى تحقق الأمن الغذائي في البلدين بناءً على هذا المؤشر، وفيما يلي الشكل التالي يوضح شكل هذه المقارنة:

شكل رقم 13: *مقارنة بين مؤشر سوء التغذية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2019)*

الوحدة=%

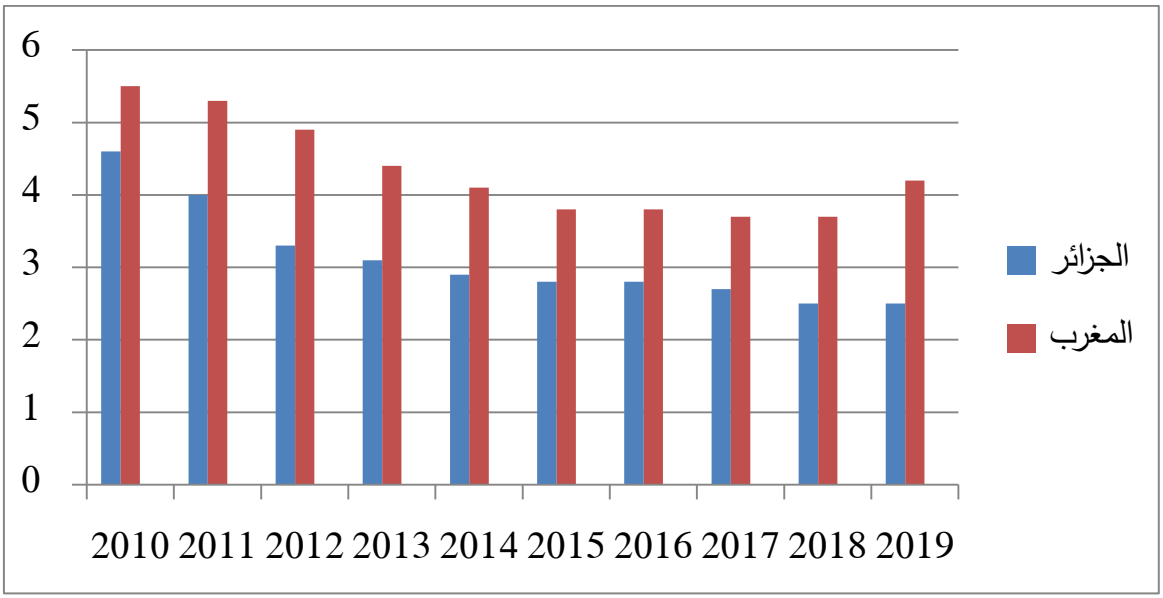

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (منظمة الأغذية والزراعة [د]، 2020).

نلاحظ من خلال هذا الشكل رقم (13) بأن هناك إختلاف وتباين واضح في مؤشر سوء التغذية بين الجزائر والمغرب، حيث سجلت الجزائر معدل سوء التغذية أقل من المغرب بمقدار (2,5%) سنة 2019، مقابل معدل بلغ (4,2%) في المغرب، كما يتبين لنا أن الجزائر والمغرب استطاعتا تخفيض من معدلات سوء التغذية من سنة إلى أخرى ما يعني وأن البلدين في طريقهما الى القضاء على مشكل سوء التغذية ما سيسمح لهما مستقبلا بتعزيز أمنهما الغذائي بناء على هذا المؤشر ولكن شريطة أن يتم تخفيض هذه المعدلات وضمان عدم إرتفاعها مرة أخرى.

عموما يتضح من خلال ما سبق طرحه فيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي أن المغرب حققت نتائج إيجابية أفضل من الجزائر بالنسبة لأغلب المؤشرات (ما عدا مؤشر سوء التغذية أين حققت الجزائر نتائج أفضل) ما يعني أنها قادرة على تحقيق أمنها الغذائي مستقبلا في حالة ما وصلت العمل بوتيرة متسارعة، في المقابل نجد أن الجزائر رغم تحقيق بعض النتائج إلى أنها تبقى غير كافية ولا تلبي تطلعات المجتمع والدولة الجزائرية ما يعني أن تحقيق الأمن الغذائي سيظل بعيد التحقق في الوقت الحالي ما لم يتم إعادة إلى الاعتبار للقطاع الفلاحي والإنتاج الوطني، بدلا من الاعتماد على الاستيراد الخارجي الذي يكرس المزيد من التبعية الغذائية فقط.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال تطرقنا إلى حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة) وبعد تقديم العديد من المؤشرات والإحصائيات لمؤشرات الأمن الغذائي لكلا البلدين يمكن القول أن كل من الجزائر والمغرب يملكان العديد من المقومات والإمكانيات سواء الطبيعية أو البشرية أو المادية وغيرها ما يجعلهما قادران على تحقيق أمنهما الغذائي حتى في ظل وجود العديد من المشكلات والتحديات ذات أبعاد مختلفة وتأثيرات متعددة، وبناءً على الإحصائيات المقدمة توصلنا إلى أن حجم الناتج الزراعي المحلي في كل من الجزائر والمغرب قد ارتفع بنحو (7) مليار دولار و(2,5) مليار دولار على التوالي وذلك خلال سنة 2018 مقارنة مع سنة 2010، كما حقق كلا البلدين زيادة في حجم المتاح للإستهلاك بالنسبة لأغلب السلع الغذائية النباتية والحيوانية خلال آخر السنوات، وفيما يتعلق بالتفاوت الموجود بين البلدين فنجد أن المغرب قد تمكنت من تخفيض عجزها الغذائي إلى نحو (1,4) مليار دولار، بينما في الجزائر ورغم تراجع حجم العجز التجاري الغذائي بنحو(1,2) مليار دولار إلا أن حجم العجز التجاري الغذائي لا يزال مرتفع وقدر بنحو (8,2) مليار دولار خلال سنة 2019 وهو ما يؤثر ذلك بشكل كبير على تمكن البلاد من تحقيق أمنها الغذائي، أما فيما يتعلق بمعدل الإكتفاء الذاتي فقد حققت المغرب معدلات اكتفاء ذاتي أحسن من الجزائر بالنسبة لمعظم السلع الغذائية خاصة الإستراتيجية منها وذلك بفضل زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي المغربي مقارنة بالجزائر، وفيما يتعلق بمؤشر سوء التغذية فقد حققت الجزائر نسبة أقل من عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية مقارنة مع المغرب بنحو (1,7%)، ومن خلال هذه الإحصائيات والأرقام المقدمة يمكن القول أن المغرب تملك القدرة والأفضلية للوصول إلى تحقيق أمنها الغذائي في أقرب وقت مقارنة مع الجزائر التي لا تزال بعيدة عن تحقيق ذلك نظرا للنتائج المتواضعة التي حققتها خلال آخر السنوات خاصة ما يتعلق بالعجز الغذائي والفجوة الغذائية.

الفصل الرابع:

الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب (السياسات، التحديات، والآفاق المستقبلية: دراسة مقارنة).

تمهيد:

تسعى الجزائر والمغرب منذ إستقلالهما عن المستعمر الفرنسي إلى النهوض بالقطاع الفلاحي الوطني وعصرنته وجعله من القطاعات المساهمة في العملية التنموية، وذلك من خلال تركيزهما على وضع سياسات وإستراتيجيات زراعية متتالية، والسهر في المقابل على تنفيذها لتحقيق الأهداف المنشودة منها، إلا أنه في المقابل فقد واجهت تنفيذ وتجسيد السياسات والبرامج الزراعية العديد من المشاكل والتحديات أثرت في نهاية المطاف على تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء هذه السياسات والبرامج، ما إنعكس بدوره سلبا على مسألة الأمن الغذائي والتي ترتبط بمدى نجاح السياسات والبرامج الزراعية المطبقة في كل بلد، ما يفرض على الجزائر والمغرب في آفاقهم المستقبلية ضرورة وضع سياسات وإستراتيجيات زراعية تراعي هذه المشاكل والتحديات وتكون لهما القدرة على التكيف معهما، حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين من جهة، وحتى يمكن تعزيز مسارات التنمية الشاملة من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك أكثر تناولنا من خلال هذا الفصل المباحث الآتية:

- السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.
- تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.
- الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

1.4 السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

قامت الجزائر والمغرب منذ فترة الإستقلال بوضع العديد من السياسات والإستراتيجيات الفلاحية بهدف تحسين معدلات الإنتاج الفلاحي الوطني، وذلك لتلبية إحتياجات السكان في كلا البلدين من الغذاء الصحي الكافي، وقد قامت كل سياسة فلاحية في كل بلد على مجموعة من المبادئ والركائز الوطنية، ولكنها هدفت إلى تحقيق أهداف متشابهة تتنعلق بتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز الإستقرار الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية، والقضاء على الفقر والجوع..الخ، وقد حققت مختلف السياسات والإستراتيجيات المطبقة في كلا البلدين العديد من الأهداف والإنجازات الجزئية على مختلف الأصعدة ولكنها لم تكن كافية خاصة في ظل عدم تمكن البلدين من تحقيق أمنهما الغذائي وإستمرار الإعتماد على الخارج للحصول على الغذاء الناقص، وسنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم السياسات والإستراتجيات المطبقة في كلا البلدين خاصة منذ الألفية الثالثة ومقارنتها لمعالجة مواطن الضعف فيها، ومحاولة تجنبها مستقبلا حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين.

1.1.4 السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

عمدت الجزائر منذ الإستقلال مباشرة إلى تطبيق العديد من السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري، من خلال التركيز على توفير الغذاء الكافي لمختلف أفراد المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على خلق مناصب عمل لأكبر فئة ممكنة للقضاء على البطالة وتوفير مداخيل لتحسين مستويات المعيشية لكل السكان، وبالعودة إلى السياسات المطبقة خلال نصف الثاني من القرن الماضي وحتى بداية القرن الحالي نجد أن كل هذه السياسات والخطط: كسياسات التسيير الذاتي، والثورة الزراعية، وإعادة الهيكلة، والخوصصة وغيرها، قد فشلت كلها في تحقيق الأهداف المسطرة من وراء تجسيدها، رغم تحقيقها بعض النتائج والإنجازات الايجابية إلا أنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب من وراء تنفيذها، ويرجع سبب فشل هذه السياسات والخطط المطبقة آنذاك بالدرجة الأولى إلى الإهمال الذي تعرض له القطاع الفلاحي الجزائري بعد الإستقلال وتهميشه مقارنة مع القطاع الصناعي والذي نال على النسبة الأكبر من الإهتمام المادي والمالي والمعنوي، ضف إلى ذلك غياب الإمكانيات الموفرة للقطاع الفلاحي، ما حذا بهذه السياسات نحو فشلها في نهاية المطاف. ومع بداية الألفية الثالثة عملت الجزائر على إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي نوعا ما، وقامت بوضع العديد من السياسات والخطط الفلاحية لتحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية القطاعية والتي على

رأسها الأمن الغذائي والرفاهية الاجتماعية والإستقرار الاقتصادي، وتتمثل أهم السياسات والإستراتيجيات الفلاحية المطبقة خلال هذه الفترة في:

1.1.1.4 المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008):

أ- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):** مع حلول سنة 2000 باشرت الدولة الجزائرية عملها التنموي القطاعي وذلك بهدف إصلاح القطاع الفلاحي وإعادة بعثه من جديد، من خلال إعداد مخطط وطني للتنمية الفلاحية والذي إمتد من سنة 2000 إلى سنة 2004، وقد تم منح لهذا المخطط ميزانية مالية معتبرة لتحقيق الأهداف القطاعية المنشودة منه، وركز هذا المخطط على فكرة رئيسية وهي تعزيز الأمن الغذائي عوضا عن التركيز على تعزيز الإكتفاء الذاتي، مع ضرورة الأخذ في عين الإعتبار التحولات الاقتصادية الجديد ومواكبتها وتبني البلاد سياسات إقتصاد السوق، وكذا ضرورة عقد عدد من إتفاقيات الشراكة خاصة مع الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ضرورة أن تنظم الجزائر لمنظمة التجارة العالمية (OMC) (نزغي & هاشمي، 2013، ص 14). وفيما يتعلق بأبرز الأهداف المسطرة التي سعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيقها فتتمحور حول:

- حماية الموارد الطبيعية الجزائرية، وإستخدامها بطرق عقلانية ورشيدة.

- العمل على الإندماج القطاعي في الإقتصاد الجزائري.

- أهمية إعادة هيكلة كل من المجال الفلاحي والثروات الطبيعية لكل مناطق الوطن.

- زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي الوطني كما ونوعا، والعمل على إدماجه في الأسواق العالمية.

- ترك الحرية الكاملة أمام المبادرات الوطنية الخاصة سواء ما تعلق بتموين الإنتاج أو تكييفه أو توزيعه.

- تعزيز الإستثمار الفلاحي الوطني وترقيته، وكذا تقديم التحفيزات والتسهيلات للمستثمرين الفلاحين بهدف زيادة معدلات الإنتاج خاصة من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالحبوب والحليب واللحوم..الخ.

– زيادة من حجم الأراضي الزراعية وتوسيعها وإستصلاحها، وتنويع المنتجات الفلاحية بحسب ما يتماشى مع طبيعة الأراضي الفلاحية ونوعية مناخها السائد (بن صويلح، 2018، ص 188).

ويركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تحقيق هذه الأهداف من خلال العمل على:

– ترقية المستثمرات الفلاحية وعصرنتها، وتطوير وسائل الإنتاج الفلاحي الحيواني من خلال توفير مختلف وسائل الإنتاج والنقل والتموين، وتوفير العنصر البشري الكفؤ وجذبه للعمل في هذا القطاع.

– التركيز على الحفاظ على الثروات الطبيعية والغابية والصحراوية وحمايتها من الإستنزاف عبر تبني حملات وبرامج الغرس والتشجير وغيرها (المرجع السابق، ص.ص. 188–189).

ب– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR): يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إمتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، غير أنه خلال هذا المخطط تم إضفاء البعد الريفي على المخطط، وذلك بهدف عصرنة الريف ورد الإعتبار له بعدما تعرض إليه من تهميش منذ الإستقلال، حيث أثر الإهمال الريفي على أداء القطاع الفلاحي وعلى عصرنته، وعلى تحقيقه للأهداف المنشودة خاصة تحقيق الأمن الغذائي، كما زادت الهوة بين الريف والمدينة نظرا لغياب التنمية المتوازنة بينهما (دهينة، 2017، ص 164). وعليه فقد تم وضع هذا المخطط لإعادة اللحمة بين مختلف الفواعل في القطاع الفلاحي والمتعاملين والمستثمرين وغيرهم، وقد هدف هذا المخطط إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

– خلق بيئة فلاحية محفزة على ممارسة النشاطات الفلاحية المتنوعة.

– عصرنة البنية الريفية عبر توفير مختلف المرافق والخدمات اللازمة لكل المناطق الريفية.

– تبني أكبر قدر من البدائل لدعم الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية المحدودة، من خلال تحويل الإنتاج بما يتماشى وطبيعة هذه المناطق ومناخها السائد، وذلك لتعزيز أنماط الإنتاجية المتنوعة.

– عصرنة القطاع الفلاحي بإدخال تقنيات متطورة خاصة على المشاريع الصغيرة التي تحتاج الدعم الحكومي والتقني اللازم (خزار، 2013، ص 80).

أما فيما يتعلق بركائز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية فقد ركز على المحاور التالية:

- التركيز على إقامة شراكة وتعاون بين مختلف القطاعات داخل المناطق الريفية.

- التركيز على تدعيم الأنشطة الفلاحية المختلفة وتنويعها وتأسيس مستثمرات إقتصادية متطورة.

- تثمين الموارد الطبيعية بطريقة متوازنة وفقا لمقاربة التنمية المستدامة.

- التركيز على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق النشاطات بين مختلف الوحدات (دهينة، مرجع سابق، ص.ص. 166-167).

جـ- تقييم المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008): حققت المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية العديد من النتائج والإنجازات الإيجابية، وسنحاول من خلال هذا العنصر تقييم أهم الإنجازات المحققة من وراء تطبيق هذه المخططات بإعتماد على عدد من المؤشرات: كالناتج المحلي، عدد القوى العاملة ، حجم تطور الإنتاج الفلاحي..الخ، وقبل التطرق إليها نذكر بعض المكتسبات العامة المحققة مثل:

- زيادة عدد المستثمرات الفلاحية بنحو 307 ألف ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

- زيادة حجم الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 478 ألف هكتار بعد إستصلاحها خلال هذا المخطط، أما بالنسبة للمساحة المثمرة المغروسة فقد بلغت نحو 382 ألف هكتار، و49 ألف هكتار للكروم.

- بلغت حجم المساحة المسقية نحو 108,5 ألف هكتار خلال نفس المخطط (بوزيان & شبايكي، 2018، ص 122).

- **حجم الناتج الزراعي:** يعد الناتج الزراعي من بين المؤشرات التي يتم القياس عليها لتبيان مدى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء تطبيق أي سياسة أو مخطط، حيث يساهم زيادة الناتج الزراعي المحلي في زيادة المشاريع الفلاحية ما يسمح ذلك بزيادة حجم الإنتاج الفلاحي وفي خلق مناصب عمل جديدة، وفيما يلي الجدول التالي يبين لنا تطور حجم الناتج الزراعي الجزائري خلال فترة تنفيذ هذه المخططات:

جدول رقم 45: *تطور حجم الناتج الزراعي المحلي الجزائري خلال الفترة (2000-2008)*

الوحدة= مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ن.م. ز	4599	5488	5209	6589	8032	7900	8812	10325	11197

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، 2003-2009)

من خلال الجدول رقم (45) نلاحظ بأن حجم الناتج المحلي الزراعي قد إرتفع، ما يعني أن المخططات التنمية الفلاحية والريفية قد حققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بهذا المؤشر، حيث إرتفع حجم الناتج الزراعي مع بداية تطبيق هذه المخططات سنة 2000 من (4,59) مليار دولار ليصل مع نهاية تطبيقها سنة 2008 إلى نحو (11,19) مليار دولار، أي بزيادة أكثر من (6,5) مليار دولار، وقد ساهم زيادة الناتج الزراعي إيجابيا في زيادة حجم اليد العاملة وفي زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي.

- **تطور عدد اليد العاملة:** ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفي (2000-2008) في زيادة حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي، ما ساهم ذلك في تقليص معدلات البطالة خاصة في المناطق الريفية، والجدول التالي يبين لنا هذا التطور:

جدول رقم 46: *تطور حجم اليد العاملة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)*

الوحدة= ألف عامل

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ي.ع. ز	1288	1326	2100	2112	1617	1381	1609	2220	2244

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية د، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (46) أعلاه بأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008) قد ساهم في زيادة عدد القوى العاملة في القطاع الفلاحي، حيث زادت اليد العاملة الفلاحية الجزائرية بنحو (940) ألف عامل فلاحي مع نهاية تطبيق هذا المخطط، ما يعني أن هذا المخطط الوطني قد إستطاع جذب المزيد من اليد العاملة، رغم أن هذه النسبة تعد ضئيلة مقارنة مع

عدد سكان الريف ومقارنة مع عدد العاملين في القطاعات الأخرى، إلا أن هذه النسبة كانت لها دور مهم في زيادة حجم الإنتاج الفلاحي الوطني.

- **تطور حجم الإنتاج الفلاحي:** سعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008) إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي والحيواني لتلبية الإحتياجات الوطنية، وسنوضح فيما يلي مدى نجاحه في زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي الوطني:

- **تطور حجم الإنتاج النباتي:** ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بفضل زيادة حجم الناتج الزراعي وزيادة عدد القوى العاملة الفلاحية في زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي النباتي، وفيما يلي الجدول يوضح لنا هذه الزيادة المحققة خلال تلك الفترة:

جدول رقم 47: *تطور حجم الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)*

الإنتاج= ألف طن المساحة= ألف هكتار

	2000		2004		2008	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	3731	2299	3000	4032	1485	1702
القمح	2288	1509	2010	2730	1006	1278
الشعير	1378	779	915	1211	435	387
البطاطس	72	1207	93	1896	91	2171
البقوليات	63	21	72	58	61	40
الخضر	207	2119	270	394	363	6068
الفواكه	377	1476	444	2117	513	2653

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن الجزائر إستطاعت بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من زيادة معدلات الإنتاج النباتي بالنسبة لأغلب المنتجات الغذائية النباتية، بإستثناء الحبوب والتي تراجع إنتاجها خلال سنة 2008 وذلك نظر للظروف المناخية الغير مواتية والتي أثرت على هذه المحاصيل، في المقابل إرتفع إنتاج كل من البطاطس والبقوليات والخضر والفواكه خلال نفس السنة مقارنة مع سنة 2000 بنحو: (960) ألف طن، و(19) ألف طن، و(3,9) مليون طن،

و(1,17) مليون طن على التوالي، رغم هذه الزيادة في حجم الإنتاج إلا أنها غير كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة بالنسبة للحبوب والبقوليات، وفيما يتعلق بالهدف المتعلق بزيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة فقد زادت بالنسبة لكل من البطاطس والخضر والفواكه بنحو: (20) ألف هكتار، و(157) ألف هكتار، و(146) ألف هكتار على التوالي، بينما تراجعت المساحة الصالحة للزراعة بالنسبة للحبوب بنحو (2,24) مليون هكتار، وبنحو ألفين (2) هكتار بالنسبة للبقوليات، ما يعني أن هذا المخطط حقق نتائج متفاوتة بالنسبة لزيادة معدلات الإنتاج وبالنسبة لزيادة حجم المساحة الزراعية.

- **تطور حجم الإنتاج الحيواني:** سعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لزيادة معدلات الإنتاج الحيواني كونه قطاع رئيسي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، إلا أن النتائج المحققة كانت جد متذبذبة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 48: *تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)*

حجم الإنتاج= ألف طن

	2000	2004	2008
اللحوم الحمراء	390	212	235
لحوم الدواجن	220	153	142
الأسماك	102	137	142

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [9]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال هذا الجدول (48) بأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية قد سجل تذبذب فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني خلال فترة تنفيذه، وبالتالي لم يحقق الأهداف المرجوة منه المتعلقة بزيادة حجم الإنتاج الحيواني بإستثناء الأسماك التي إرتفع إنتاجها سنة 2008 مقارنة مع سنة 2000 بنحو (40) ألف طن ورغم هذه الزيادة فإنها لم تكن كافية لتحقيق الإكتفاء الذاتي، بينما تراجع إنتاج كل من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن بنحو (155) ألف طن، و(78) ألف طن على التوالي، وعليه فقد تأثر الاكتفاء الذاتي سلبا خلال تلك الفترة نتيجة هذا التراجع خاصة في ظل زيادة عدد السكان السنوية.

2.1.1.4 سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010–2014):

أ– **مضمون السياسة:** استكمالا لما جاء به المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية قامت الحكومة الجزائرية بوضع برنامج التجديد الفلاحي، وذلك بعدما أصدرت قانون التوجيه العقاري رقم 16/08 الصادر بتاريخ 03 أوت 2008 والذي تضمن إعادة التوجيه الفلاحي للقطاع، وقد هدف من وراءه إلى تعزيز الأمن الغذائي بصورة أساسية، لكي يتمكن مختلف الأفراد من الحصول على الغذاء الصحي الكافي، بالإضافة إلى تركيزه على عصرنة القطاع الفلاحي والبنية التحتية بإدخال الوسائل والتقنيات المتطورة، وكذا تنظيم النشاط العقاري وحماية الأراضي الفلاحية وحسن إستغلالها، وتشجيع المستثمرات الفلاحية ودعمها، وتغيير أنماط الإنتاج بحسب ما يتماشى وطبيعة ومناخ كل منطقة فلاحية (حاوشين، د.ت، ص.ص. 109–110). وقد ركزت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة ركائز أساسية وهي:

– **التجديد الفلاحي:** من خلال التركيز على:

– تعزيز البعد الاقتصادي للقطاع الفلاحي الإنتاجي بهدف تعزيز الأمن الغذائي وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي داخل المستثمرات الفلاحية.

– تركيز على إنتاج السلاسل الغذائية الإستراتيجية كالحبوب والبقوليات والحليب واللحوم وغيرها.

– تركيز على حماية المنتجات الغذائية وتثمينها.

– تطوير أنظمة التمويل الفلاحية وعصرنة قطاع التأمينات الفلاحية.

– **التجديد الريفي:** ويركز على تحسين مستويات المعيشية لجميع سكان الريف بطريقة متساوية، عبر توفير مختلف الوسائل والخدمات والمرافق في هذه المناطق.

– **تعزيز برامج القدرات البشرية وتطويرها وتقديم المساعدات:** وذلك من خلال التركيز على تطوير نماذج جديدة للقطاع الفلاحي الإداري، وتزويد الفلاحين بمختلف الخبرات والاستشارات الفلاحية، وكذا التركيز على متابعتهم الدورية ودعمهم، وتعزيز برامج البحث العلمي من خلال تقديم دورات ودراسات نوعية (بن عيسى، 2015، ص.ص. 20–21). وقد تم خلال وضع هذه السياسة تبني مجموعة من القيم العينية لقياس مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة وتتمثل في:

- زيادة حجم الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني بنحو 8,3%.

- زيادة معدلات النمو الفلاحي.

- تحقيق تنمية زراعية مستدامة ومتوازنة بين مختلف المناطق الريفية.

- إنجاز نحو 10200 مشروع لتطوير الريف يضم نحو 4,5 مليون نسمة من سكان الريف.

- تثمين نحو 8 مليار هكتار من المناطق الصحرواية والجبلية والسهبية.

- توفير نحو 750 ألف وظيفة دائمة، خاصة في المناطق الريفية المعدومة.

- تحسين بنية الصناعات الزراعية وتطوير إنتاجها (دهينة، مرجع سابق، ص 177).

بـ- تقييم برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014): سعى برنامج التجديد الفلاحي والريفي إلى تحقيق العديد من النتائج والإنجازات، وقد ساعده على ذلك توفر السيولة المالية بفضل إرتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة، وتتمثل أهم الإنجازات المحققة في مجموعة من المؤشرات وهي:

- **تطور حجم الناتج الزراعي:** هدف برنامج التجديد الفلاحي والريفي كغيره من المخططات إلى زيادة حجم الناتج الزراعي، وقد كان له ذلك حيث إرتفع حجم الناتج المحلي الزراعي خلال تلك الفترة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 49: *تطور حجم الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة (2010-2014)*

القيمة= مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014
ن . م . ز	13644	16110	18334	20573	21966

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2012-2015)

نلاحظ من خلال الجدول (49) أعلاه بأن برنامج التجديد الفلاحي والريفي قد حقق نتائج إيجابية فيما يتعلق بمؤشر الناتج الزراعي، حيث زاد حجم الناتج المحلي الزراعي سنة 2014 مقارنة

مع سنة 2010 بنحو 8,3 مليار دولار، وهي نسبة زيادة معتبرة خلال مدة خمس سنوات لم يحققها أي مخطط فلاحي من قبل، ويعود الفضل في ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول والتي أثرت إيجابا على إنعاش أداء القطاعات الأخرى منها القطاع الفلاحي، وقد ساهمت هذه الزيادة في الرفع من معدلات الإكتفاء الذاتي خلال تلك الفترة.

- **تطور حجم اليد العاملة:** هدف برنامج التجديد الفلاحي والريفي خاصة من خلال الركيزة الثانية إلى زيادة عدد العاملين في القطاع الفلاحي للقضاء على البطالة وزيادة معدلات الإنتاج الفلاحي وتحسين مستويات المعيشية، وفيما يلي سنبين حجم تطور اليد العاملة الزراعية خلال هذه الفترة:

جدول رقم 50: *تطور حجم اليد العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)*

الوحدة= ألف عامل

	2010	2011	2012	2013	2014
اليد العاملة الزراعية	2420	2442	2476	2528	2550

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ن]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (50) بأن برنامج التجديد الفلاحي والريفي قد ساهم في زيادة حجم اليد العاملة الزراعية مع نهاية تنفيذ البرنامج بنحو (130) ألف عامل زراعي مقارنة مع سنة 2010، وعلى الرغم من هذه الزيادة الإيجابية في عدد العاملين في القطاع الفلاحي إلا أنه لم يتحقق الهدف المرجو من هذه السياسة والتي وضعت في هذا الإطار هدف توفير نحو 750 ألف منصب عمل.

- **تطور حجم الإنتاج الفلاحي:** سعى برنامج التجديد الفلاحي والريفي على غرار باقي البرامج إلى زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني لتلبية إحتياجات السكانية المتزايدة، وقد حقق البرنامج معدلات إنتاج متفاوتة من سنة إلى أخرى خلال فترة تجسيد البرنامج، وهو ما سنبينه في العناصر التالية.

- **تطور حجم الإنتاج النباتي:** ركز برنامج التجديد الفلاحي والريفي على زيادة معدلات الإنتاج النباتي خاصة من السلع الغذائية الإستراتجية، إلا أن النتائج كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 51: *تطور حجم الإنتاج الفلاحي لأهم السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)*

الإنتاج= ألف طن المساحة ألف هكتار

	2010		2011		2012		2013		2014	
	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
الحبوب	2856	4558	2584	3727	3063	5137	2699	4912	2509	3435
القمح	1755	2952	1672	2554	1945	3432	1727	3299	1651	2436
الشعير	1018	1503	852	1104	1030	1591	897	1498	791	939
البطاطس	122	3300	131	3862	138	4219	162	4928	156	4673
البقوليات	74	72	87	78	85	84	84	95	90	93
الخضر	429	8640	449	9569	468	10402	505	11866	499	12297
الفواكه	366	3350	375	3708	369	3856	372	4231	370	4205

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ن]، مرجع سابق)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن برنامج التجديد الفلاحي والريفي قد حقق نتائج متباينة فيما يتعلق بمؤشر الإنتاج النباتي، حيث سجل هذا البرنامج تراجع معدلات إنتاج الحبوب سنة 2014 مقارنة مع سنة 2010 بنحو (1,1) مليون طن، ما يعني أن هذا البرنامج قد فشل في تحقيق الهدف المتعلق بزيادة معدلات إنتاج الحبوب التي تعتبر من المنتوجات الإستراتيجية، أما فيما يتعلق بأغلب المنتجات الغذائية النباتية الأخرى فقد إرتفع حجم إنتاجها بالنسبة لكل من البطاطس والبقوليات والخضر والفواكه خلال نفس السنة حيث إرتفع حجم إنتاجها بنحو: (1,3) مليون طن، و(21) ألف طن، (3,6) مليون طن، و(855) ألف طن على التوالي، ورغم زيادة حجم الإنتاج النباتي بالنسبة لأغلب المنتجات إلا أن حجم الإنتاج النباتي بالنسبة للحبوب والبقوليات يعتبر متدني ولا يلبي إحتياجات السكان إلا بنسبة قليلة، ما يضطر بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى الإستيراد لسد العجز الموجود على المستوى الوطني، ويرجع السبب في عدم تحقيق معدلات إنتاجية عالية بالنسبة لهذه

المحاصيل إلى تراجع المساحة الصالحة للزراعة وقلة التساقطات المطرية التي أثرت على مردودية الإنتاج.

- **تطور حجم الإنتاج الحيواني:** ركز برنامج التجديد الفلاحي والريفي بدوره على زيادة معدلات الإنتاج الحيواني من خلال زيادة عدد المستثمرات الفلاحية الحيوانية لتلبية إحتياجات السكان من البروتينات والدهون، وقد جاءت النتائج والأرقام جد متباينة وهو ما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 52: *تطور حجم الإنتاج الحيواني لأهم المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)*

الوحدة= ألف طن

	2010	2011	2012	2013	2014
اللحوم الحمراء	263	267	240	242	252
لحوم الدواجن	296	330	365	418	463
الأسماك	130	104	110	104	101

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ز]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال هذا الجدول (52) بأن برنامج التجديد الفلاحي والريفي لم يحقق الأهداف المسطرة المتعلقة بزيادة معدلات الإنتاج الحيواني بالنسبة لأغلب المنتجات الحيوانية، وذلك راجع إلى إنخفض حجم إنتاج اللحوم الحمراء والأسماك سنة 2014 مقارنة مع سنة بداية تطبيق هذا البرنامج، حيث بلغ مقدار الإنخفاض نحو (110) ألف طن، و(29) ألف طن على التوالي، بينما إرتفع معدل إنتاج لحوم الدواجن خلال هذا البرنامج بنحو (165) ألف طن، ورغم هذه الزيادة إلا أنه على العموم لم يتمكن برنامج التجديد الفلاحي والريفي من زيادة معدلات الإنتاج الحيواني بصفة عامة، ما أثر ذلك على معدلات الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي خاصة مع زيادة الطلب الغذائي على هذه المنتجات.

3.1.1.4 مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):

أ- **مضمون المخطط:** في إطار محاولة إستكمال البرامج الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي وعصرنته وتحقيق المزيد من الأهداف والإنجازات القطاعية، قامت وزارة الفلاحة بوضع مخطط فلاحي جديد لعام 2019 بشعار الإستجابة لتحديات الأمن الغذائي عبر تطبيقه لنموذج تنموي جديد يقوم على:

- إعطاء الأولوية للإستثمار الخاص كونه يشكل مصدر دفع لعجلة التنمية الفلاحية حاليا.

- ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف عناصر الإنتاج لتحسين نظم السلاسل الإنتاجية.

- إدخال البعد الإبتكاري في العملية الإنتاجية كونه الطريق لتعزيز التنمية الفلاحية.

- زيادة معدلات الري للرفع من معدلات الإنتاجية.

- تبني مبدأ الشمولية لكي يتم ضمان مشاركة جميع الفواعل في العملية التنموية، ولكي يتم ضمان وتحقيق تنمية متساوية ومتوازنة بين مختلف المناطق (بوزيان & شبايكي، مرجع سابق، ص 132). وقد ركز مخطط عمل الفلاحة على تطوير وعصرنة مجالات الفلاحة الثلاثة والمتمثلة في: الزراعة والثروة الحيوانية، الغابات والأحواض المائية، والصيد وتربية الأحياء المائية، وذلك بغية للوصول إلى بعض النتائج والقيم أهمها:

- زيادة معدلات النمو الفلاحي بنحو 5%.

- رفع قيمة الإنتاج الفلاحي إلى نحو 4300 مليار دج.

- التخفيض في قيمة الواردات الفلاحية الجزائرية بنحو(2) مليار دولار.

- الوصول بالصادرات الفلاحية إلى نحو(1,1) مليار دولار.

- خلق مناصب عمل لنحو (1,5) مليون شخص.

- تشجير نحو (13%) من المساحة الغابية.

- زيادة حجم الإنتاج السمكي إلى نحو (200) ألف طن سنويا.

- الحفاظ على نحو (80) ألف منصب عمل في مجال الصيد وتربية المائيات.

- توفير نحو (40) ألف منصب عمل جديد في مجال الصيد وتربية المائيات.

- تحقيق رقم أعمال في مجال الصيد وتربية المائيات يصل إلى نحو (110) مليار دج.

– ضمان جذب أكبر عدد من الإستثمارات في مجال الصيد البحري (جعفري & عدالة، 2018، ص.ص. 108–109).

ب– تقييم مخطط عمل الفلاحة (2015–2019): سعى مخطط عمل الفلاحة إلى تحقيق العديد من الأهداف والنتائج القيمية والتي سبق الحديث عنها، وسنحاول التطرق لأهم الإنجازات التي حققها هذا المخطط خلال السنوات الأربعة الأولى في ظل غياب إحصائيات رسمية لآخر السنوات.

– **تطور الناتج المحلي الزراعي:** حقق مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 زيادة في حجم الناتج الزراعي المحلي خلال السنوات الأربعة الأولى من تنفيذه، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 53: *تطور حجم الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة (2015–2018)*

الوحدة= مليون دولار

	2015	2016	2017	2018
حجم الناتج الزراعي	19718	19551	20565	20769

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، 2015–2019)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 قد حقق زيادة في حجم الناتج الزراعي خلال السنوات الأربعة الأولى من تطبيقه، حيث إرتفع الناتج الزراعي بنحو (1,05) مليار دولار، ويتوقع مع نهاية تطبيق هذا المخطط أن يرتفع حجم الناتج الزراعي أكثر وأكثر، ويعود هذا الإرتفاع لإستفادة القطاع الفلاحي من التحسن الطفيف من أسعار البترول والتي إنعكست إيجابا على أداء القطاع.

– **اليد العاملة الزراعية:** حقق مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 زيادة في عدد القوى البشرية العاملة في القطاع الفلاحي، والجدول التالي يبين لنا هذه الزيادة خلال السنوات الأربعة الأولى:

جدول رقم 54: *تطور حجم اليد العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)*

الوحدة= ألف عامل

	2014	2015	2016	2017	2018
اليد العاملة الزراعية	2550	2559	2545	2608	2648

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية c، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال الجدول (54) بأن مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 قد حقق زيادة في حجم اليد العاملة مقارنة مع سنة نهاية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث إرتفع حجم اليد العاملة الزراعية بنحو (98) ألف منصب عمل عام 2018 مقارنة مع سنة 2014، ولكن رغم هذه الزيادة إلا أنها جد ضئيلة لا تلبي التطلعات المتوخاة من تطبيق هذا المخطط خاصة في ظل زيادة معدلات البطالة وإرتفاع الطلب على الغذاء ما يؤثر ذلك سلبا على مؤشرات الأمن الغذائي الوطني، ويعود ضعف هذه الزيادة إلى ضعف إستقطاب اليد العاملة الزراعية نتيجة غياب الحوافز والتسهيلات المادية ما يجعل الشباب يفرون من العمل في هذا القطاع.

- **تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية:** هدف مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 لزيادة حجم الصادرات الغذائية مقابل تقليص حجم الواردات الفلاحية وذلك لتقليص درجة التبعية الغذائية للخارج، وفيما يلي الجدول التالي يوضح لنا مدى تحقيق هذه الأهداف:

جدول رقم 55: *تطور حجم الصادرات والواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)*

الوحدة= مليون دولار

	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات الغذائية	284	381	431	295	395
الواردات الغذائية	9950	8910	9320	9296	8664

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (food and agriculture organization of the united nations, op.cit)

نلاحظ من خلال الجدول (55) أعلاه بأن مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 قد حقق نتائج إيجابية بسيطة فيما يتعلق بالصادرات والواردات الغذائية خلال سنوات تنفيذ هذا المخطط، حيث

إرتفعت قيمة الصادرات الغذائية بنحو (111) مليون دولار سنة 2019 مقارنة مع سنة 2015، بينما إنخفضت قيمة الواردات الغذائية خلال نفس السنة بنحو (1,2) مليار دولار، من خلال هذه الأرقام يتضح لنا بأن مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 لم يحقق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بالصادرات والواردات الغذائية حيث حققت الجزائر نتائج متواضعة مقارنة مع ما هو مخطط له.

- **تطور الإنتاج الفلاحي:** عمل مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 على زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي الوطني لتلبية إحتياجات السكان المتزايد بتزايد عددهم، وسنبين فيما يلي مدى تحقيق المخطط لهذا الهدف:

- **حجم الإنتاج النباتي:** نظرا لعديد من العوامل المناخية والطبيعية والبشرية فإن مخطط عمل الفلاحة حقق معدلات إنتاجية متفاوتة من سنة إلى أخرى، وهو ما سيبينه الجدول التالي:

جدول رقم 56: *تطور حجم الإنتاج النباتي لأهم السلع النباتية في الجزائر خلال الفترة (2015-2018)*

الإنتاج= ألف طن المساحة= ألف هكتار

	2015		2016		2017		2018	
	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
الحبوب	2754	3829	3379	3445	3513	3478	3111	6065
البقوليات	104	107	77	77	100	107	119	146
الزيتون	406	420	424	696	432	684	431	860
الخضر	529	12785	559	13639	517	13488	578	14114
الفواكه	459	4962	619	4796	623	4942	490	4634

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [c]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال الجدول (56) بأن مخطط عمل الفلاحة قد حقق نتائج إيجابية، حيث إرتفع إنتاج كل من الحبوب والخضر والبقوليات والزيتون بإستثناء الفواكه والتي تراجع إنتاجها خلال آخر سنة بنحو (330) ألف طن مقارنة مع السنة الأولى من تنفيذ هذا المخطط، بينما زاد إنتاج الحبوب بنحو(2,17) مليون طن، والبقوليات بنحو(39) ألف طن، والزيتون بنحو (440) ألف طن، والخضر بنحو (1,33) مليون طن خلال سنة 2018، ورغم هذه الزيادة في معدلات الإنتاج بالنسبة لأغلب

السلع إلا أن هذا المخطط لم يحقق الأهداف المرجوة منه خلال السنوات الأربعة الأولى من تطبيقه، خصوصا في ظل إستمرارية الفجوة الغذائية من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية.

- **حجم الإنتاج الحيواني:** هدف مخطط عمل الفلاحة إلى زيادة الإنتاجية الحيوانية خلال فترة تنفيذ هذا المخطط لتحقيق الإكتفاء الذاتي الحيواني، وقد تم تحقيق بعض النتائج الإيجابية خلال السنوات الأربعة الأولى من تطبيقه، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 57: *تطور حجم الإنتاج الحيواني لأهم المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2015-2018)*

الوحدة= ألف طن

	2015	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء	525	537	543	529
لحوم الدواجن	293	515	529	540
الأسماك	105	102	108	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [c]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن مخطط عمل الفلاحة لعام 2019 قد حقق مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني، حيث إرتفع إنتاج كل من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك خلال سنة 2018 مقارنة مع سنة 2015 بنحو : (4) ألف طن، و(247) ألف طن، و(15) ألف طن على التوالي، ويمكن القول أن هذا المخطط حقق نتائج جد مقبولة بالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء، بإستثناء الأسماك والتي لم يصل إنتاجها للهدف المطلوب والمقدر بـ (200) ألف طن.

عموما من خلال الأرقام والإحصائيات المقدمة يمكن القول بأن مختلف المخططات والسياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر خلال الألفية الثالثة لم تحقق الأهداف الكبرى والمتعلقة بتحقيق الإكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستويات المعيشية، رغم تحقيقها لبعض الأهداف الجزئية التي تبقى غير كافية لتحقيق الأمن الغذائي والإستقرار الاقتصادي، لهذا فالجزائر مطالبة بوضع المزيد من السياسات المستدامة الفعالة التي تراعي الظروف والتحولات العالمية للوصول للأهداف المنشودة.

2.1.4 السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في المغرب.

عملت المغرب منذ إستقلالها على النهوض بالقطاع الفلاحي وعصرنته من خلال جعله القطاع الأول المساهم في الاقتصاد المغربي، حيث تناوبت على تطبيق العديد من السياسات والإستراتيجيات الفلاحية بهدف تعزيز الإنتاج الوطني لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ورغم وجود إختلاف وجهات النظر على تقسيم مراحل السياسات الفلاحية المغربية التي تم تطبيقها منذ الإستقلال إلا أن هناك إتفاق على تطبيق ثلاثة سياسات رئيسية إلى غاية تطبيق مخطط المغرب الأخضر، وتتمثل في: سياسة السدود، برنامج التقويم الهيكلي، والإستراتيجيات الغير منفذة (صدقي، 2014، ص 19)، وسنحاول التطرق إلى هذه السياسات الثلاثة دون التفصيل كونها سياسات طبقت خلال عقود خلت.

1.2.1.4 سياسة السدود (1966-1985): هدفت هذه السياسة والتي أطلق عليها إسم " مليون هكتار مروية" إلى: ضمان الأمن الغذائي لسكان المغرب المتزايد عددهم من سنة إلى سنة، وكذا تكثيف الزراعة عبر إزالة العقبات المتمثلة خاصة في ندرة الأمطار، وقد تم خلال هذه السياسة إستخدام مختلف الوسائل والتقنيات ووصلت حصة الاستثمار المخصص للزراعة نحو 40% خلال الفترة (1968-1972)، وتم بناء العديد من السدود لأغراض زراعية وغير زراعية مزودة بمختلف المعدات، كما ساهمت هذه السياسة في تكثيف الزراعة وتحسين مستويات المعيشية للمزارعين في المناطق المروية، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية المحاصيل كالسكريات والبذور الزراعية والفواكه (Andaloussi, 2010, pp 8-10).

2.2.1.4 سياسة التقويم الهيكلي (1985-1993): تبنت المغرب إعادة الهيكلة القطاعية للخروج من الأزمة التي تعرضت لها خلال الثمانينات وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات المالية الدولية، حيث قامت بتقليص الدعم المالي للدولة وتقليص التدخل الحكومي في النشاطات الفلاحية، وإزالة العوائق على التجارة الداخلية وتقليص الإعانات الحكومية بالنسبة للعديد من السلع والبذور، والتحول نحو خصخصة القطاع الفلاحي (Ben said, 2011, pp 6-7).

3.2.1.4 الإستراتيجيات الغير منفذة (1993-2007): حاولت الحكومة المغربية أخذ الوقت الكافي لتبني سياسة فلاحية جديدة، وعليه قامت خلال تلك الفترة بوضع عدد من الإستراتيجيات كإستراتيجية التنمية الريفية، وإستراتيجية التنمية الريفية مع بداية الألفية الثالثة، وكذا تبني مشروع قانون

التوجيه لتحديث الزراعة، إلا أن كل هذه الجهود ذهبت سدا حيث لم يتم تجسيد أي منها على أرض الواقع، حيث لم يتم المصادقة على أي منها، وبالتالي تعد هذه الفترة من فترات جمود الأداء الحكومي على مستوى هذا القطاع (Boubari, 2010, pp 9-10).

ويمكن القول أن مختلف السياسات والإستراتيجيات الفلاحية المطبقة خلال نصف الثاني من القرن العشرين وحتى بداية الألفية الثالثة قد حققت الكثير من النتائج الإيجابية كزيادة عدد الصادرات الفلاحية وزيادة حجم الناتج الزراعي المغربي..الخ، ولكن هذه النتائج لم تكون كافية لتعزيز الأمن الغذائي خاصة في ظل إنتشار الفقر والبطالة والتبعية الغذائية، ما جعل المغرب تتبنى إستراتيجية فلاحية جديدة لتجاوز هذه المشكلات وتعزيز الأمن الغذائي.

4.2.1.4 إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر (2008-2020): تبنت المغرب إستراتيجية فلاحية جديدة حملت إسم مخطط المغرب الأخضر وذلك لتجاوز المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي، وقد تم رسم معالمه وخطوطه في المناظرة الأولى الفلاحية بمدينة مكناس عام 2008.

أ- **ميزانية المخطط وتمويلها:** تضمن مخطط المغرب الأخضر إنجاز نحو (1500) مشروع فلاحي تعنى بمختلف السلاسل الإنتاجية، ولإنجاز هذه المشاريع تم رصد ميزانية مالية قدرت بنحو (180) مليار درهم، وقد تم توزيعها على نحو التالي:

- 110 مليار درهم لإنجاز المشاريع ضمن السلاسل الغذائية مرتفعة القيمة.

- 20 مليار درهم مخصصة لتقديم الدعم لصغار المزارعين.

- 50 مليار درهم المتبقية مخصصة لتدعيم مختلف النشاطات الأفقية. أما عن التمويل المالي لهذا المخطط فساهمت في تمويله العديد من الأطراف، منها الدولة بنحو 50 مليار درهم من أصل 110 إلى 150 مليار درهم، أما عن الباقي فيتم المساهمة فيه من خلال الإستثمارات الخاصة (صدقي، مرجع سابق، ص.ص. 50-51).

ب- **ركائز المخطط:** يقوم مخطط المغرب الأخضر على عدد من الركائز الأساسية أهمها:

- إعتبار الفلاحة أساس تعزيز التنمية الاقتصادية في المغرب خلال 10 إلى 15 سنة المقلبة.

- التركيز على أسلوب التجميع بهدف تنظيم الفلاحين.

- تعزيز التنمية الفلاحية بطرق متوازنة ومتساوية بعيدا عن التهميش والإقصاء.

- جذب الإستثمارات الزراعية الخاصة وتشجيعها.

- تطبيق الشراكة بين الفواعل لتجسيد هذا المخطط.

- إدخال التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة لتجسيد مشاريع المخطط.

- ضبط وإصلاح الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي المغربي (احرشان، 2011، ص.ص. 51-52).

وفي إطار توجه المغرب الجديد لتقليص تدخلها في النشاطات الفلاحية ومنح الخواص إمكانيات أكبر، فقد ركزت المغرب خلال مخطط المغرب الأخضر على آلية التدبير المفوض فيما يتعلق بإدارة شبكات الري، ودعم الإستثمار الزراعي الخاص في الأراضي التابعة لأملاك الدولة (شكرية، 2016، ص.ص. 147-149).

جـ- أهداف المخطط: سعى مخطط المغرب الأخضر إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن وراء تطبيقه، وتتمثل أبرز هذه الأهداف بصورة مختصرة فيما يلي:

- تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي.

- تعزيز الأمن الغذائي والإستقرار الإقتصادي.

- الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والزراعية والحفاظ على حق الأجيال القادمة.

- توفير مناصب عمل للقضاء على البطالة وتحسين مستويات المعيشية.

- توفير الخدمات الاجتماعية والمرافق الصحية لكل فئات المجتمع.

- تعزيز التكافل الاجتماعي والتعاون والقضاء على الفوارق الطبقية.

- الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي والحيواني وعلى الموارد المائية (الأزهري، 2012، ص.ص. 143-152). وللوصول لهذه الأهداف تم وضع مجموعة من القيم العددية لقياس على أساسه مدى نجاح هذا المخطط، وتتمثل هذه القيم في:

- الرفع من قيمة مساهمة القطاع الفلاحي ما بين 70 إلى 100 مليار درهم.

- توفير نحو 600 ألف منصب عمل.

- تحسين المستويات المعيشية لنحو 2,5 مليون شخص يعيشون في الريف المغربي.

- زيادة قيمة الصادرات الغذائية إلى نحو 44 مليار درهم خاصة من الحوامض والزيتون.

- خلق المزيد من الإستثمارات الفلاحية بقيمة تصل إلى 10 مليار درهم كل سنة، من خلال تجسيد نحو 1500 مشروع فلاحي (المرجع السابق، ص 139).

د- تقييم مخطط المغرب الأخضر: حقق مخطط المغرب الأخضر منذ البدء في تطبيقه العديد من المؤشرات والنتائج الإيجابية حتى السنوات الأخيرة من تطبيقه، في المقابل لم يحقق الأهداف والإنجازات الكبرى نظرا لعدد من العوامل والأسباب، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى تقييم هذا المخطط من خلال التطرق إلى مجموعة من المؤشرات الرئيسية المتعارف عليها.

- **تطور حجم الناتج الزراعي:** حقق مخطط المغرب الأخضر زيادة في حجم الناتج الزراعي منذ تطبيقه إلى غاية سنة 2018 (في ظل غياب الإحصائيات الأخيرة)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 58: *تطور حجم الناتج الزراعي المغربي خلال الفترة (2009-2018)*

الوحدة= مليار دولار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ن.م.ز	13,2	12,6	13,3	11,8	14,7	14,7	14,9	15,5	14,2	14,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (58) بأن مخطط المغرب الأخضر ساهم في زيادة حجم الناتج المحلي الزراعي منذ تطبيقه حيث إرتفع حجم الناتج الزراعي المغربي خلال هذه الفترة (2009-2018) بنحو (1,1) مليار دولار، وقد بلغت بذلك نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو(12,2%)، ويتوقع مع نهاية تطبيق المخطط أن ترتفع نسبة الناتج المحلي الزراعي بصورة أكبر،

وعليه فإن مخطط المغرب الأخضر إستطاع أن يزيد من قيمة الناتج الزراعي خلال هذه الفترة إلا أن نسبة المساهمة لم تتغير مقارنة مع السنوات السابقة.

- **اليد العاملة الزراعية:** حقق مخطط المغرب الأخضر منذ تطبيقه زيادة في عدد القوى البشرية العملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2009-2018)، ما ساهم ذلك في تقليص معدلات البطالة وتحسين المستويات المعيشية، والجدول التالي يوضح لنا هذه الزيادة:

جدول رقم 59: *تطور حجم اليد العاملة الزراعية في المغرب خلال الفترة (2009-2018)*

الوحدة= مليون عامل

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ي.ع.ز	4,16	4,18	4,17	4,11	4,11	4,11	4,3	4,28	4,32	4,32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [8]، مرجع سابق،)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن مخطط المغرب الأخضر حقق زيادة في حجم اليد العاملة الزراعية خلال الفترة (2009-2018)، حيث زادت حجمها بنحو (160) ألف عامل، ورغم هذه الزيادة إلا أنها تبقى بعيدة نوعا ما عن الهدف المسطر من وراء المخطط والذي يهدف إلى توفير نحو (600) ألف منصب عمل (رغم أن المخطط ما زال ساري مفعول تطبيقه حتى 2020).

- **الصادرات والواردات الفلاحية:** سعى مخطط المغرب إلى زيادة عوائده الإقتصادية وتقليص من حدة تبعيته الغذائية للخارج من خلال زيادة حجم الصادرات الغذائية وتقليص حجم الواردات الغذائية، والجدول التالي يوضح لنا مدى تحقيق هذين الهدفين:

جدول رقم 60: *تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية في المغرب خلال الفترة (2009-2019)*

الوحدة= مليار دولار

	متوسط الفترة (2009-2015)	2016	2017	2018	2019
صادرات غذائية	2,34	2,81	3,34	3,81	4,11
واردات غذائية	5	5,12	5,08	5,53	5,55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (food and agriculture organization of the united nations, op.cit)

نلاحظ من خلال الجدول (60) بأن مخطط المغرب الأخضر حقق نتائج إيجابية بالنسبة للصادرات الغذائية حيث إرتفعت قيمتها خلال الفترة (2009-2019) بأكثر من (1,7) مليار دولار وهي زيادة مقبولة ترجع إلى زيادة الإنتاجية الفلاحية المغربية كما ونوعا من جهة، ومن جهة أخرى بفضل سياسة الإنفتاح المحفزة على التصدير، أما فيما يتعلق بالواردات الغذائية فلم يحقق المخطط النتائج المرجوة حيث إرتفعت قيمة الواردات خلال نفس الفترة عوضا عن إنخفاضها بنحو (540) مليون دولار، ورغم هذه الزيادة في قيمة الواردات الغذائية إلا أن مخطط المغرب الأخضر قد إستطاع أن يقلص من حجم العجز الغذائي إلى أدنى مستوياته وبلغ نحو (1,4) مليار دولار.

- **مساحة الأراضي المروية:** هدف مخطط المغرب الأخضر إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية بهدف زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي خاصة من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحبوب، وقد استطاع هذا المخطط تحقيق هذا الهدف تقريبا، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 61: *تطور مساحة الأراضي المروية عن طريق الري الموضعي في المغرب خلال (2009-2018)*

الوحدة= ألف هكتار

	2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
أ. م	210	270	320	340	370	430	470	500	530	540

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية ب، مرجع سابق، ص 11)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (61) بأن مخطط المغرب الأخضر استطاع أن يجسد الهدف المتعلق بزيادة مساحة الأراضي المروية بنسبة كبيرة، حيث زادت مساحة هذه الأراضي خلال الفترة (2009-2018) من (210) ألف هكتار إلى نحو (540) ألف هكتار، وبالتالي فقد تم تحقيق نحو 98% من الهدف المسطر والذي يهدف إلى الوصول إلى مساحة (550) ألف هكتار، ومن المتوقع أن يتم تحقيق هذا الهدف بصفة تامة مع نهاية تنفيذ هذا المخطط.

- **تطور الإنتاج الفلاحي:** سعى مخطط المغرب الأخضر إلى زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي بهدف تلبية الإحتياجات الوطنية بالإعتماد على الإنتاج الوطني المحلي بصفة أكبر، وقد حقق هذا المخطط نتائج إيجابية بالنسبة لأغلب المنتجات الفلاحيه وهو ما سنبينه خلال هذا العنصر:

- **تطور الإنتاج النباتي:** حقق المخطط المغرب الأخضر مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي النباتي بالنسبة لأغلب المنتجات الغذائية النباتية، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

جدول رقم 62: *تطور حجم الإنتاج النباتي لأهم السلع الغذائية النباتية في المغرب خلال الفترة (2009-2018)*

الوحدة= ألف طن

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحبوب	10451	7825	8621	5301	9863	9889	11683	3559	9787	10380
البقوليات	274	282	338	244	293	293	351	208	253	278
السكريات	3566	3067	3799	2168	2761	3020	4270	4645	4294	4326
البطاطس	1629	1604	1577	1656	1526	1814	1924	1743	1924	1869
الزيوت	791	1483	1415	1316	1181	1191	1444	1416	1039	1632
الخضر	5571	5705	5210	6674	4957	4954	5518	4817	5016	5607
الفواكه	3720	4763	4688	3844	3892	3792	4395	4011	4850	4667

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق)

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه بأن مخطط المغرب الأخضر قد حقق زيادات معتبرة في حجم الإنتاج الفلاحي بالنسبة لأغلب المنتجات النباتية بإستثناء الحبوب التي سجلت تراجع طفيف في إنتاجها خلال سنة 2018 مقارنة مع سنة 2009 تاريخ تطبيق المخطط بنحو (70) ألف طن، أما فيما يتعلق بباقي المنتجات فقد إرتفع إنتاجها خلال نفس الفترة كالخضر والبقوليات والسكريات

والبطاطس والزيوت والفواكه بنحو: (35) ألف طن، و(4) ألف طن، و(760) ألف طن، و(220) ألف طن، (840) ألف طن، و(940) ألف طن على التوالي، ويعود الفضل في زيادة معدلات الإنتاج النباتي لعدد من العوامل أهمها: زيادة مساحة الأراضي الزراعية والأراضي الزراعية المروية، وتحسن التساقطات المطرية وزيادة الطلب المحلي على الغذاء، وقد ساهمت هذه الزيادة في تحسين معدلات الإكتفاء الذاتي الغذائي وفي تقليص معدلات الفجوة وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي، رغم إستمرار سياسة الإستيراد الغذائي.

- **تطور الإنتاج الحيواني:** حقق مخطط المغرب الأخضر حتى سنة 2018 معدلات إنتاجية معتبرة من السلع الحيوانية، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم 63: *تطور حجم الإنتاج الحيواني المغربي خلال الفترة (2009-2018)*

الوحدة= ألف طن

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء	330	354	351	373	387	386	434	451	454	494
لحوم الدواجن	430	620	650	620	660	602	766	728	813	794
الأسماك	1160	1135	957	1164	1264	1369	1371	1465	1474	1387

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ه]، مرجع سابق)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن مخطط المغرب الأخضر حقق زيادة في معدلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2009-2018)، حيث إرتفع إنتاج كل من اللحوم الحمراء، لحوم الدواجن، والأسماك بنحو: (164) ألف طن، و(394) ألف طن، و(227) ألف طن على التوالي، وعليه فقد ساهم هذا المخطط في زيادة معدلات الإكتفاء الذاتي من هذه السلع رغم زيادة عدد السكان المعتبرة كل سنة، ما ساهم ذلك في تعزيز من معدلات الأمن الغذائي المغربي خلال هذه الفترة.

عموما على الرغم من أن تقييم مخطط المغرب الأخضر قد استثنى آخر سنتي (2019-2020) نظرا لغياب الإحصائيات لهذه السنوات، إلا أن هذا المخطط قد وفق إلى حد ما في تحقيق الأهداف المنشودة منه، لذلك يعتبر هذا المخطط من بين أهم الإستراتيجيات الفلاحية المطبقة في المغرب منذ الإستقلال، رغم إهماله لمسألة مهمة وهي مسألة تنمية العالم القروي والذي ما زال يعاني من مشكلات وإختلالات نتيجة التهميش والإقصاء والدليل إستمرار المظاهرات والاحتجاجات في الريف المغربي على الوضعية المعيشية السيئة التي يعيشها أبناء هذه المناطق.

3.1.4 دراسة مقارنة للسياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

تطرقنا سابقا إلى أهم السياسات والإستراتيجيات الزراعية المطبقة في كل من الجزائر والمغرب لتعزيز الأمن الغذائي، وبعد دراسة وبحث في هذه السياسات والإستراتيجيات في كلا البلدين توصلنا إلى إستنتاج مجموعة من الإختلافات في كلا البلدين ما أثر ذلك على مستوى أداء القطاع الفلاحي، وفي المقابل توصلنا إلى وجود بعض أوجه التشابه بين هذه السياسات والإستراتيجيات المطبقة في كلا البلدين، وسنحاول من خلال هذا العنصر تباين أهم هذه الإختلافات والتشابهات المستخلصة.

1.3.1.4 أوجه الإختلاف: يعود سبب الإختلافات الموجودة بين السياسات والإستراتيجيات الزراعية المجسدة في كلا البلدين إلى إختلاف أنظمة الحكم في كلا البلدين، وطريقة تسييرها للقطاعات، حيث أن هناك إختلاف بين النظام الجمهوري والنظام الملكي، ما يجعل رؤى البلدين وسياساتها مختلفة، وهو ما يتضح من خلال إختلاف السياسات الزراعية، وتتمثل أبرز الإختلافات المتوصلة إليها في هذا الصدد في:

أ- **إختلاف السياسات والإستراتجيات من حيث المدة الزمنية:** هناك إختلاف واضح بين السياسات والبرامج الزراعية المطبقة في كلا البلدين من حيث المدة الزمنية لإنجازها، حيث تعتمد الجزائر على سياسات وبرامج قصيرة المدى تمتد لخمس سنوات (مخططات خماسية) وهي المدة القانونية للعهدة الرئاسية ما يجعل رؤساء الجزائر يتبنونا هذه المخططات لضمان تنفيذها خلال عهدتهم، على خلاف المغرب التي تعتمد على تطبيق سياسات وإستراتيجيات طويلة الأمد، كون أن النظام الملكي لا يقوم على إنتخابات، ما يجعل الملك في المغرب يطبق سياسات طويلة الأمد كونه سيستمر في الحكم إلى

ما بعد تجسيد هذه السياسات، ويعد إعتماد على إستراتيجيات بعيدة المدى أفضل من حيث درجة تحقيق الأهداف خاصة الأهداف الكبرى منها، لأنه من الصعب تحقيق أهداف قطاعية خلال فترة زمنية قصيرة خصوصا في ظل التحديات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في كلا البلدين.

بـ- إختلاف السياسات والإستراتيجيات من حيث درجة الإهتمام: كما قلنا سابقا فإن الجزائر بعد الإستقلال أعطت أولوية وإهتمام بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي، عكس المغرب الذي أعطى أولوية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى، وهو ما انعكس على درجة الاهتمام بالسياسات والإستراتيجية الزراعية المطبقة في الجزائر، والتي أثرت على تحقيق النتائج المطلوبة كإستمرار معدلات الفجوة الغذائية والعجز التجاري الغذائي والتبعية الغذائية..الخ، عكس المغرب التي إنعكس إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي إيجابا على الإهتمام بالسياسات والإستراتيجيات الزراعية، ما أثر إيجابا على تحقيق العديد من النتائج كتقليص معدلات الفجوة الغذائية وتخفيض معدلات العجز الغذائي إلى أدنى مستوياته، وتحسين معدلات الإكتفاء الذاتي، وعليه فإن الجزائر مطالبة بإعادة الإعتبار والإهتمام الفعلي بالقطاع الفلاحي بعيدا عن الشعارات الرنانة التي يحملها كل مرة حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع.

جـ- إختلاف السياسات والإستراتيجيات من حيث الرؤى المستقبلية: هناك تفاوت كبير في السياسات والإستراتيجيات المطبقة في كل من الجزائر والمغرب من حيث الرؤى المستقبلية، حيث تمتلك المغرب رؤية مستقبلية واضحة من خلال سعيها وتأكيدها على توفير الأمن الغذائي، وجعل القطاع الفلاحي منافسا عالميا من خلال جذب الإستثمارات الاجنبية وزيادة حجم الصادرات الغذائية بما يسمح بزيادة حجم المداخيل من العملة الصعبة وتنويعها، بينما تبقى الرؤى الإستراتيجية الفلاحية في الجزائر غير واضحة ومحدودة في ظل تطبيقها لبرامج ومخططات خماسية قصيرة المدى، وإعتمادها الكبير على عائدات النفط لجلب العملة الصعبة بعيداً عن تنويع مداخليها من العملة الصعبة.

د- إختلاف السياسات والإستراتيجيات من حيث درجة الأهداف المحققة: من خلال الإحصائيات والمؤشرات التي تم التطرق إليها خلال تقييم السياسات والإستراتيجية الزراعية في كل من الجزائر والمغرب خلال الألفية الثالثة، نستنتج بأن هناك تفاوت كبير في الأهداف المحققة في كلا البلدين، حيث إستطاعت المغرب بفضل مخطط المغرب الأخضر من أن تحقق نتائج إيجابية خاصة المتعلقة

بزيادة معدلات الإكتفاء الذاتي وتقليص من معدلات العجز التجاري الغذائي إلى أدنى مستوياته، وتقليص معدلات الفجوة الغذائية..الخ، في المقابل نجد أن الجزائر قد حققت نتائج متواضعة جدا خلال تطبيق هذه السياسات والبرامج خاصة في ظل إرتفاع حجم الفجوة الغذائية من السلع الغذائية، وحجم العجز التجاري الغذائي المرتفع، وتذبذب الإنتاجية وغيرها، ما يمنح بذلك الإمتياز لسياسات وإستراتيجيات الزراعة في المغرب على حساب سياسات وإستراتيجيات الزراعة في الجزائر.

هـ- إختلاف السياسات والإستراتيجيات من حيث الميزانية وطرق تمويلها: من بين الإختلافات الموجودة بين السياسات والإستراتيجية الزراعية المطبقة في كلا البلدين حجم الميزانية المخصصة لتنفيذها، حيث نجد بأن الجزائر تخصص ميزانية مالية كبيرة جدا لتنفيذ هذه البرامج والمخططات الفلاحية في مدة زمنية قصيرة نوعا ما، في المقابل ذلك فإنها لا تحقق النتائج المرجوة، بينما نجد أن المغرب تخصص ميزانية جد مقبولة لتنفيذ سياساتها وإستراتيجياتها الطويلة الأمد (كما هو الحال بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر) مقابل تحقيق نتائج مقبولة جدا، كذلك هناك إختلاف فيما يتعلق بطرق التمويل المالي لهذه السياسات الإستراتيجيات، حيث تعتمد الجزائر على المصادر الحكومية (الميزانية العمومية) لتمويلها فقط، ما يؤثر ذلك على أداء الميزانية العمومية ويرهقها أكثر، في المقابل فإن المغرب تعتمد في تمويلها على العديد من المصادر: كالتمويل الحكومي والتمويل الدولي من قبل مؤسسات مالية دولية، وتمويل من قبل رجال الأعمال والمتبرعون، ما يجعل أداء الخزينة العمومية المغربية مرن بعيدا عن الإرهاق المالي إلى حد ما.

و- إختلاف السياسات والإستراتيجيات الزراعية من حيث تدخل الدولة: كلنا يعلم بأن الدولة الجزائرية تعتبر هي مصدر هذه السياسات والبرامج والمسؤولة عن تمويلها وتنفيذها وتقييمها، ما يجعل هذه السياسات والبرامج نابعة عن إرادة الدولة لوحدها بعيدا عن وجود فواعل متداخلة بشكل فعلي، ما يجعل الحكومة تتدخل في كل شاردة وواردة تتعلق بهذه السياسات والبرامج، أما في المغرب فمنذ تبنيها لسياسة التقويم الهيكلي وهي تعمل على سحب يدها من القطاع الفلاحي، وتسمح بمشاركة مختلف الفواعل والمؤسسات في دعم وتجسيد هذه السياسات والإستراتيجيات، والدليل على ذلك فيما يتعلق بجانب التمويل المالي لهذه السياسات، وكذا الدعم على مختلف الأصعدة من قبل المؤسسات الدولية لإنجاح هذه السياسات والإستراتيجيات في إطار إتفاقيات مبرمة مع مختلف الفواعل الدوليين والمحليين.

2.3.1.4 أوجه التشابه: على الرغم من الإختلافات التي تم رصدها فيما يتعلق بالسياسات والإستراتيجيات الزراعية المطبقة في كلا البلدين، إلا أن هناك بعض التشابهات من حيث مدخلاتها، خاصة من حيث الركائز والمبادئ التي تقوم عليها هذه السياسات والإستراتيجيات الزراعية، وكذا من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كلا السياسات، وكذا التشابه من حيث الامكانات الموفرة لإنجاحها، وعليه سنحاول أن نتطرق إلى أهم هذه التشابهات:

أ- **التشابه من حيث الركائز والمبادئ:** تتشابه السياسات والإستراتيجيات الزراعية المطبقة في كل من الجزائر والمغرب في الكثير من الركائز والمبادئ الموضوعة لتحقيق الأهداف المسطرة منها، وتتمثل هذه الركائز المتشابهة في:

- التشابه من حيث التركيز على عصرنة القطاع الفلاحي من خلال توفير الإمكانيات والوسائل أمام المزارعين لتسهيل القيام بالنشاطات الفلاحية الإنتاجية.

- التشابه من حيث التركيز على أهمية إستخدام التقنيات والوسائل الإنتاجية المتطورة لزيادة معدلات الإنتاجية في كلا البلدين.

- التشابه من حيث التركيز على ضرورة تطوير البنية التحتية الريفية للقضاء على الهجرة الداخلية وجذب اليد العاملة الزراعية.

- التشابه من حيث التركيز على تفعيل أسلوب الشراكة في القطاع الفلاحي لضمان تجسيد أكبر قدر من المشاريع الفلاحية المختلطة.

- التشابه من حيث التركيز على تشجيع الإستثمارات الفلاحية من خلال العمل على جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الفلاحيين.

- إعطاء أولوية تنمية السلاسل الغذائية الإستراتجية ذات الإستهلاك الواسع في كلا البلدين وذلك لتقليص معدلات الفجوة الغذائية منها.

- التركيز على زيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية في كلا البلدين لمواجهة ندرة التساقطات المطرية السنوية.

– الإهتمام بالبحث الإرشادي والزراعي والإبتكار في كلا البلدين.

– تبني فكرة التنمية المستدامة في كلا البلدين وتطبيقها في أي سياسة أو برنامج فلاحي يطبق في الجزائر أو المغرب.

ب– التشابه من حيث الأهداف المسطرة: على الرغم من إختلاف الأهداف والإنجازات المحققة من وراء تجسيد هذه السياسات والبرامج الفلاحية، إلا أن الأهداف المسطرة المراد تحقيقها من وراءها متشابهة في كلا البلدين، وتتمثل هذه الأهداف الموضوعة المتشابهة في:

– زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في حجم الناتج الإجمالي في كلا البلدين، وذلك للنهوض بالقطاع الاقتصادي بصورة أكبر.

– زيادة حجم القوى العاملة الزراعية في كلا البلدين وذلك لتقليص معدلات البطالة في الوسط الريفي وتحسين مستويات المعيشية لسكان هؤلاء المناطق.

– زيادة معدلات الإكتفاء الذاتي في كلا البلدين خاصة من السلع الغذائية الرئيسية لتقليص درجة تبعية البلدين للخارج.

– زيادة حجم الصادرات الغذائية وتقليص حجم الواردات الغذائية في كلا البلدين لتقليص العجز التجاري الغذائي الموجود في هذين البلدين.

– تحسين المستويات المعيشية للمزارعين وعائلاتهم بصفة خاصة في كلا البلدين، وذلك بهدف زيادة قدرتهم الإنتاجية بصورة أكبر.

– توفير الأمن الغذائي في كلا البلدين عبر توفير المزيد من الغذاء الصحي وتمكين الناس من الحصول عليه.

– الحفاظ على الموارد الطبيعية في كلا البلدين وتثمينها لضمان إستمرارها وضمان الإنتفاع بها مستقبلا، وعدم تعريض البلدين لخطر إندثار الموارد الطبيعية وما يمكن أن ينجر عنه من مشاكل وآثار لا يحمد عقبها.

جـ- التشابهة من حيث الإمكانات الموفرة: من بين أوجه التشابه المستخلصة من وراء تجسيد السياسات والإستراتيجيات الفلاحية في كل من الجزائر والمغرب، ما يتعلق بتوفير الموارد والإمكانات اللازمة لإنجاح تجسيد هذه السياسات والإستراتيجيات، وتتمثل هذه التشابهات في الإمكانات الموفرة فيما يلي:

- توفير موارد مالية معتبرة في كلا البلدين للسماح بتحقيق كل الأهداف المنشودة من وراء تجسيد هذه السياسات والبرامج.

- توفير العنصر البشري الكفؤ والماهر لوضع وتجسيد وتنفيذ وتقييم هذه السياسات والبرامج في كلا البلدين، حيث يعد العنصر البشري الماهر شرط مهم لإنجاح أي سياسة أو خطة.

- توفير العنصر التقني في كل من الجزائر والمغرب لتسهيل تجسيد هذه السياسات والبرامج الفلاحية المطبقة في كلا البلدين.

عموما على الرغم من التشابه بين السياسات والإستراتيجيات الفلاحية المطبقة في كلا البلدين من حيث الركائز والاهداف المسطرة والإمكانات الموفرة، إلا أن النتائج كانت جد متفاوتة بين البلدين وذلك راجع إلى الإختلافات التي تطرقنا لها، والتي سمحت للمغرب بأن تحقق نتائج جدا مقبولة ومرضية مقارنة مع ما تم تحقيقه في الجزائر، لذا فالجزائر مطالبة بالإستفادة من الإيجابيات الموجودة في السياسات والإستراتيجيات المطبقة في المغرب.

2.4 تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

تعاني الجزائر والمغرب من عديد التحديات والمشكلات المختلفة ذات أبعاد متنوعة ما يؤثر على فرص تحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين، وقد ازدادت تأثيرها يوما بعد يوم خاصة في ظل إرتباطها بعوامل ومتغيرات إنتجتها العولمة من جهة، وفي ظل غياب حلول واقعية للتعامل معها من جهة أخرى، وتتمثل أبرز هذه التحديات في تحديات طبيعية ومناخية، بشرية وديمغرافية، تقنية، وخارجية..الخ، وسنحاول خلال هذا المبحث التطرق إليها وكيفية تأثيرها على تحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين، ومقارنتها بين البلدين لمعرفة مدى درجة تأثيرها على أي بلد غذائيا.

1.2.4 تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات والمشكلات مُشّكِلة بذلك عائقاً كبيراً أمام محاولاتها لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على التحكم فيها من جهة، وتضاعف درجة تأثيرها من سنة إلى أخرى من جهة أخرى، ما يجعل تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى قدرة الدولة على تجاوز هذه المشكلات والتحديات المتعددة، وتتمثل أبرز التحديات والمشكلات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي الجزائري في:

1.1.2.4 التحديات الطبيعية والمناخية: رغم المقومات الطبيعية والمناخية التي تتميز بها الجزائر إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعاني منها على هذا المستوى والتي تؤثر على مسألة الأمن الغذائي الوطني، وتتمثل هذه التحديات في:

أ- **التحديات المرتبطة بالأراضي الزراعية:** وتتمثل هذه التحديات في:

- **قلة مساحة الأراضي المستعملة:** رغم المساحة الصالحة للزراعة الشاسعة والتي تبلغ أكثر من 43 مليون هكتار، إلا أن الجزائر تواجه مشكل عدم قدرتها على إستغلالها بنسبة أكبر نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لإستغلال هذه الأراضي، حيث أن الجزائر لا تستغل سوى 8,53 مليون هكتار وهي لا تشكل سوى نسبة (19,4%) من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في البلاد (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ج]، مرجع سابق، د.ص)، وتؤثر قلة المساحة المستعملة على معدلات الإنتاجية خاصة في ظل تذبذب التساقطات المطرية، ما يؤثر ذلك على تحسين معدلات الإكتفاء الذاتي الغذائي.

- **تقليص حجم الأراضي الزراعية:** تعاني الأراضي الزراعية الخصبة من تقليص في مساحتها وذلك بسبب النشاطات التي يقوم بها الإنسان كالتبوير والزحف العمراني على الأراضي الفلاحية، ما يؤثر ذلك على حجم الأراضية الزراعية الخصبة والتي تسمح بإنتاج زراعي مضاعف نتيجة لنوعيتها الجيدة (غربي [ب]، مرجع سابق، ص.ص. 253-254).

- **تملح الأراضي الزراعية:** تؤدي زيادة حجم الأملاح في التربة من تراكم المخلفات إلى تأثر التربة ونوعيتها ما يؤثر بذلك على إنتاجيتها، وتزداد ظاهرة تملح التربة بسبب إستعمال الوسائل التقليدية في

الري، وكذا ضعف أنظمة الصرف الصحي الشيء الذي يؤثر سلبا على التربة وتملحها (المرجع السابق، ص 255).

- **التصحر:** يهدد التصحر مساحة واسعة من الأراضي الزراعية خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تقدر مساحة الأراضي المتصحرة في الجزائر بنحو (14) مليون هكتار، وهي تشكل نحو (32%) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (صندوق النقد العربي أ، مرجع سابق، ص 51)، وتعد هذه النسبة كبيرة جدا تؤثر سلبا على فرص زيادة مساحة الأراضي المنتجة خاصة في ظل الظروف المناخية الصعبة ما يحد بذلك من زيادة معدلات الإنتاجية.

بـ- التحديات المرتبطة بالمناخ: هناك العديد من التحديات التي زادت حدتها خاصة خلال أخر السنوات نتيجة تغير المناخ والتي أثرت على زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي وعلى الأمن الغذائي، وتتمثل في:

- **الجفاف:** تعاني الجزائر في السنوات الأخيرة من زيادة موجات الجفاف ما أثر ذلك على جني وإنتاج المحاصيل الزراعية خاصة بالنسبة للمحاصيل التي تعتمد على التساقطات المطرية كالحبوب، ما عرض بذلك الفلاحين لخسائر اقتصادية، ما اضطر على أثرها بكثيرهم إلى التوقف عن مزاولة نشاطاتهم الفلاحية، ويزداد تأثير الجفاف من خلال تدهور هذه الأراضي وتصحرها (غربي ب، مرجع سابق، ص 264).

- **الفيضانات:** تؤثر الفيضانات الموسمية سلبا على جني المحاصيل الزراعية الموسمية خاصة الحبوب نتيجة تعرض المنتوج للتلف، حيث تعقب فترة الحصاد تساقط أمطار موسمية مفاجأة تلحق الضرر بهذه المنتوجات، ما يؤثر ذلك على حجم الإنتاج الفلاحي من هذه المنتوجات (المرجع السابق، ص.ص. 264-265).

جـ- التحديات المرتبطة بالموارد المائية: تمتلك الجزائر موارد مائية شحيحة إلى حد ما، خاصة في ظل قلة تساقط الأمطار ونضوب المياه ما يجعل المخزون المياه يتأثر بهذه العوامل، والذي يؤثر بدوره على حجم المساحات الزراعية المروية، والتي تؤثر هي كذلك على معدلات الإنتاج الفلاحي (المرجع السابق، ص 259)، وفي هذا الصدد تقدر مساحة الأراضي الزراعية المروية في الجزائر بنحو (1,26) مليون هكتار وهي لا تشكل سوى (14,7%) من إجمالي المساحة المزروعة، وهي مساحة ضئيلة

نوعا ما لا تكفي لزيادة معدلات الإنتاجية المطلوبة من الزراعات الإستراتيجية ما يؤثر بذلك على تحسين معدلات الأمن الغذائي، بينما تقدر المساحة التي تعتمد على الزراعات المطرية بنحو (4,36) مليون هكتار، أما المساحة الباقية فهي عبارة عن أراضي متروكة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص).

2.1.2.4 التحديات البشرية والإجتماعية: تواجه الجزائر مجموعة من التحديات البشرية والاجتماعية والتي تؤثر سلبا على تعزيز الأمن الغذائي بصورة مباشرة أو غير مباشر وتتمثل أهم هذه التحديات في:

أ- **النمو الديمغرافي المتزايد:** بلغ عدد سكان الجزائر عام 2017 نحو (41,7) مليون نسمة وهي في زيادة مستمرة سنة بعد سنة (المرجع السابق، د.ص)، وتشكل هذه الزيادة السنوية سببا في زيادة الطلب على الغذاء الصحي الكافي بصورة أكبر ما يضع الدولة أمام تحدي كبير يتطلب منها توفير المزيد من الغذاء الصحي الكافي، وفي نفس الوقت تواجه فيه البلاد تذبذب في حجم الإنتاج الوطني ما يؤثر ذلك على فرص تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

ب- **ضعف حجم اليد العاملة:** تعاني الجزائر من مشكل ضعف حجم اليد العاملة الزراعية إذ تقدر بنحو (2,6) مليون عامل (المرجع السابق، د.ص)، وهي جدا ضئيلة مقارنة مع المساحة الصالحة للزراعة والتي تتطلب يد عاملة أكثر حتى يمكن زيادة معدلات الإنتاج الوطني لتلبية الاحتياجات المحلية، ويعود ضعف حجم هذه الفئة إلى نفور الشباب خاصة من العمل في هذا القطاع في ظل غياب الحوافز والتأمينات... (Bessaoud & Al, 2019, p24).

جـ- **ضعف كفاءة الإطارات الزراعية:** يعاني القطاع الفلاحي من ضعف في كفاءة ومهارة اليد العاملة الزراعية، وكذا الإطارات العاملة في هذا المجال، وذلك نظرا لضعف برامج التدريب والتكوين المهني والأكاديمي ما يجعل المستوى المعرفي والمهاري محدود جدا، ما يؤثر ذلك على مستوى أدائها وإنتاجيتها، وبالتالي فإن ذلك يشكل تحدي يقف عائقا أمام تعزيز الأمن الغذائي (Ibid, p24).

د- **انتشار الفقر:** يعد الفقر من بين المؤشرات المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي، وتشير الدراسات الأخيرة إلى أن نحو 15 مليون شخص في الجزائر يعيشون تحت مؤشر خط الفقر، وسبب في ذلك يعود لسوء الوضعية الاجتماعية وغياب المداخيل وضعفها وإرتفاع أسعار الغذاء، ويؤثر الفقر سلبا

على سوء التغذية وانتشار الجوع ما يزيد بذلك من مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي في البلاد، وبالتالي فالجزائر أمام تحدي كبير يهدد أمنها الغذائي وإستقرارها جراء تفشي هذه الظاهرة (سلماني، 2020، ص 222).

هـ- الهجرة: تعد الهجرة بمختلف أنواعها من بين التحديات التي تواجه البلاد خاصة هجرة السكان من الريف إلى المدينة، والتي لها تبعات سلبية على الأمن الغذائي حيث تؤدي إلى تراجع حجم اليد العاملة الزراعية، ما يؤثر بذلك على قدرات البلاد المستقبلية في زيادة معدلات الإنتاج، ضف على ذلك هجرة الكفاءات المتعلمة للخارج وعدم الإستفادة منها في هذا المجال لتحسين الإنتاجية الوطنية (المرجع السابق، ص 223).

3.1.2.4 التحديات التقنية والتكنولوجية: تعاني الجزائر من نقص في إستعمال الوسائل التقنية المتطورة في الإنتاج الفلاحي، نتيجة ضعف مجال الإبتكار والبحث العلمي، ما أثر على مردودية الإنتاجية، وتتمثل أبرز هذه التحديات في:

أ- **مستلزمات الإنتاج الزراعي:** تواجه الجزائر نقص في إستخدام المستلزمات الزراعية خاصة من:

- **البذور المحسنة:** منذ عقود والفلاحة الجزائرية تعاني من نقص كبير في إستخدام البذور والشتلات المحسنة في الإنتاج، ما أثر ذلك على نوعية المنتجات الغذائية وعلى كميتها، حيث أن البلاد لم تركز على هذا الجانب تقريبا وتعود آخر التحسينات إلى فترة الاستعمار عامي (1930-1936) من قبل المعمرين بالنسبة لبذور القمح، وقد قامت الجزائر في السبعينات بإستيراد بذور محسنة من المكسيك وإيطاليا وفرنسا والتي تتسم بالمردودية الإنتاجية العالية، إلا أنها لم تنجح بحكم عدم ملائمتها مع الظروف البيئية من جهة، وفشل إتباع التعليمات التقنية لزراعة هذه البذور من جهة أخرى، ما أحبط بذلك الآمال في تحقيق النتائج المرجوة منها، وفيما يتعلق بتكثيف الإنتاج في المناطق الزراعية الجيدة فإن المساحة التي شملتها هذه العملية كانت صغيرة ولم تتجاوز نحو (30%) من إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب الشتوية (طوش، مرجع سابق، ص 242).

- **الأسمدة الكيماوية:** تعاني الجزائر من ضعف إستخدام الأسمدة الكيماوية ما يؤثر على تعزيز الإنتاج الفلاحي، خاصة وأن الدراسات أثبتت بأن هذه الأسمدة قادرة على زيادة معدلات الإنتاج بنحو (20%) (المرجع السابق، ص 248)، وتشير الإحصائيات أن نسبة استخدام الأسمدة الأزوتية في الجزائر

بلغ نحو (213,3) ألف طن من نتروجين صافي، ونحو (23) ألف طن من فسفور صافي بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، ونحو (1,9) ألف طن بالنسبة للأسمدة البوتاسية، ورغم محاولة زيادة حجم استعمالها إلا أن حجمها يبقى منخفض خاصة في ظل عدم إنتاج هذه الأسمدة محليا وإستيرادها بمبلغ ضخمة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص).

- **المبيدات الكيماوية:** تعد المبيدات الكيماوية من بين الحلول الممكنة لحماية المنتوج الفلاحي من الحشرات والقوارض التي تشكل خطر عليه، وتعمل الجزائر على زيادة معدلات إستعمال هذه المبيدات سنويا (طوش, مرجع سابق، ص 252)، حيث قدرت حجم إجمالي المبيدات المتوفرة في الجزائر بنحو (4654) ألف طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص)، ورغم تضاعف هذه الكمية إلى أن نسبة إستعمالها الزراعي وتوفرها لدى صغار الفلاحين تبقى قليلة ما يؤثر ذلك على حماية المنتوج الوطني.

بـ- العتاد الفلاحي: من بين المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي هي نقص مستلزمات العتاد الفلاحي والإنتاجي، حيث تمتلك الجزائر معدات أقل مقارنة مع المساحة الصالحة للزراعة، والتي تتطلب معدات أكبر لإنتاج محاصيل أكثر بما يلبي الإحتياجات الوطنية، وتتمثل هذه المعدات في:

- **الجرارات:** ويقدر عدد الجرارات الموجودة في الجزائر بما يقارب من (111) ألف وحدة، وهي في زيادة سنة بعد سنة (المرجع السابق، د.ص)، إلا أنها تبقى غير كافية خاصة في ظل ضعف جودتها وقدم أغلبها ما يؤثر ذلك على نوعية الحرث الجيد وبالتالي تؤثر فيما بعد على نوعية وكمية المنتج الفلاحي.

- **الحاصدات والدراسات الزراعية:** ويبلغ إجمالي عددها في الجزائر بأكثر من (10) ألف وحدة، وهي في إزدياد سنوي (المرجع السابق، د.ص)، إلا أنها تبقى غير كافية لحصاد المحاصيل الزراعية الموسمية خاصة في حالة حدوث أمطار موسمية (فيضانات)، ما يعرض المنتوج الوطني لخطر التلف من جهة أخرى نتيجة ضعف توفر هذه المعدات.

جـ- ضعف برامج البحث العلمي والإرشاد الزراعي: يعاني القطاع الفلاحي من ضعف تطبيق التكنولوجيا المتطورة وهذا راجع إلى ضعف ميدان البحث العلمي خاصة في المجال الزراعي، حيث لا تزال الجزائر في مراحلها الأولى من تكوين الباحثين والمختصين، كما يعاني الفلاحين من ضعف

وغياب برامج الإرشاد الزراعي ما يجعل المستوى المعرفي والمهاري محدود جدا، وذلك نظرا لغياب قنوات ووسائل تمكنهم من تطوير مهاراتهم المهنية والمعرفية، كل ذلك يؤثر سلبا على زيادة القدرة الإنتاجية وعلى زيادة جودة وكثافة المنتوج الوطني وبالتالي يؤثر ذلك على مسألة تعزيز الأمن الغذائي (طوش، مرجع سابق، ص.ص. 254–255).

4.1.2.4 تحديات قصور السياسات التنموية المطبقة في الجزائر: من بين التحديات والتي شكلت هاجس لتعزيز الأمن الغذائي الجزائري تلك التحديات الناجمة عن عجز السياسات التنموية المطبقة منذ عقود في تحقيق الأهداف المنشودة منها خاصة السياسات الزراعية التنموية والتي تحدثنا عنها سابقا والتي لم تحقق النتائج اللازمة حيث إستمرت مؤشرات الفجوة الغذائية والعجز الغذائي والتبعية وغيرها، ضف إليها عجز السياسات الاجتماعية على إحتواء الفقر والبطالة وعلى عدم قدرتها على الرفع من القدرة الشرائية للمواطن البسيط، وكذا فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو إقتصادي جيد، وعن توفير مناصب عمل، وعن الحفاظ على الموارد الطبيعية..الخ، حيث عجزت كل هذه السياسات عن تلبية تطلعات المجتمع الجزائري والدولة على حدا سواء، وذلك راجع إلى العديد من الأسباب منها: سوء التسيير، وغياب التشخيص الدقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، وتبني نماذج محاكاة غربية لا تراعي البيئة المحلية، ضف على ذلك ضعف الإطارات المسؤولة عن القطاع الفلاحي وإنتشار مظاهر الرشوة والفساد وسرقة المال العام..الخ، ما أنتج في النهاية واقع مزري على جميع المستويات والمجالات منها الأمن الغذائي والذي تأثر كثير من جراء هذه السياسات (سلماني، مرجع سابق، ص.ص. 224–228).

5.1.2.4 التحديات الخارجية: زيادة على التحديات الداخلية هناك مجموعة من التحديات الخارجية والتي تؤثر على تعزيز الأمن الغذائي، وذلك بحكم إندماج الجزائر في المجتمع الدولي والإقتصاد الدولي، ومن بين أهم التحديات الخارجية التي تؤثر على الأمن الغذائي الجزائر نذكر:

أ- **إرتفاع أسعار الغذاء:** تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على الواردات الغذائية لتلبية الاحتياجات الوطنية الناقصة من الغذاء خاصة في ظل محدودية الإنتاج الوطني خصوصا من السلع الغذائية الرئيسية، إلا أن هذا الإعتماد على الواردات له أثر على تعزيز الأمن الغذائي، خصوصا في حالة إرتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية كما حدث في سنة (2007–2008) و(2011–2012)، حيث تجلى تأثير هذا الإرتفاع على:

– **تأثر المستهلك الجزائري:** تأثر المستهلك صاحب الداخل المحدود خصوصا جراء هذا الارتفاع ولم يعد قادر على الوصول إلى الغذاء بالصورة النمطية المعتادة (رغم تدخل الدولة من خلال تقديم الإعانات الغذائية)، في المقابل تشكل برامج الدعم تهديدا على الخزينة العمومية في حالة استمرار ارتفاع هذه الأسعار ما يجعل الخزينة العمومية غير قادرة ماليا مستقبلا على دعم هذه البرامج، ما يعرض بذلك المستهلكين للخطر جراء عدم قدرتهم على للوصول إلى هذه السلع الغذائية (سفيان، 2019، ص 119).

– **ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية:** أثر ارتفاع اسعار الغذاء وزيادة حجم الواردات الغذائية على زيادة فاتورة هذه الواردات، حيث بلغت قيمتها عام 2018 نحو (9,29) مليار دولار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]، مرجع سابق، د.ص)، وهي قيمة مالية ضخمة تؤثر سلبا على أداء الخزينة العمومية خاصة في ظل تراجع أسعار البترول، ما يزيد من حدة تأثير ذلك على فرص تعزيز الأمن الغذائي خاصة في ظل ضعف حجم الصادرات الغذائية.

– **التضخم:** أدى إرتفاع أسعار الغذاء إلى زيادة حجم التضخم في الجزائر، حيث ساهمت زيادة أسعار الغذاء المستورد في معدل التضخم بنسبة (12,4%)، وهناك علاقة طردية بين إرتفاع أسعار الغذاء والتضخم، حيث أن زيادة التضخم بـ (1) وحدة يؤدي إلى زيادة أسعار الغذاء بنحو(8,4) وحدة في الأسواق، وعليه فإن التضخم بدوره يؤدي إلى إرتفاع أسعار الغذاء بنسبة تصل إلى (28,6%). وعليه يمكن القول أن إرتفاع أسعار الغذاء يشكل تهديدا لإمكانية توفير الغذاء الكافي للمستهلكين بأسعار تتناسب مع مداخليهم المحدودة، ما يؤثر ذلك على فرص تحسين معدلات الأمن الغذائي الجزائري (سفيان، مرجع سابق، ص.ص. 114–118).

ب– إنخفاض أسعار البترول: يعد إنخفاض أسعار البترول منذ أواخر سنة 2014 مصدر قلق آخر فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك لكون أن النفط يعد الممول الرئيسي الأول للخزينة العمومية، وبالتالي فهو الممول للقطاع الفلاحي والأمن الغذائي في البلاد، وتراجع أسعاره يتسبب في تقليص مداخيل الميزانية العمومية وبالتالي تقليص حجم المخصصات المالية لإنجاز المشاريع الفلاحية، خاصة في ظل محدودية العوائد المالية، ويشير المختصين بأن إعتماد الجزائر على عوائد البترول لدعم الأمن الغذائي يشكل خطر في ظل إنخفاض أسعار البترول، ما يجعل إمكانية الوصول إلى الغذاء مستقبلا محدود في ظل هذه التغيرات وفي ظل معاناة الإقتصاد الوطني، لذا فهي مطالبة

بتنويع مداخيلها من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات (Chaib, 2019, pp 26-29)، وتشير التنبؤات والتقديرات التي تم القيام بها لآفاق الفترة الممتدة (2030-2040) بأن عائدات المحروقات لن تكون قادرة سوى على تأمين فاتورة الواردات فقط، ما يجعل الأمن الغذائي الجزائري مهدد في ظل هذا الإعتماد على النفط (الحبيتري، مرجع سابق، ص 246).

جـ- أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي الجزائري: أثر فيروس كورونا سلبا على فرص تعزيز الأمن الغذائي الجزائري، وذلك بسبب السياسات المتبناة للحد من تفشي هذا الفيروس من قبل الجزائر وباقي الدول ما أثر سلبا على العديد من النشاطات والقطاعات الاقتصادية وتتمثل هذه التأثيرات في:

- **إنخفاض أسعار البترول:** انخفض سعر البترول بسبب تفشي فيروس كورونا وتراجع الطلب العالمي عليه إلى أدنى مستوى له ووصل إلى أقل من 25 دولار، ما أثر سلبا على أداء القطاع الاقتصادي لتمويل المشاريع الفلاحية، وخلق بذلك أعباء أكبر على الخزينة العمومية، ما يجعل أدائها المالي في حال إستمرار الوضع كما هو عليه متواضع وغير قادر على تمويل المزيد من برامج وخطط الأمن الغذائي، ما يؤثر بذلك على مستويات الأمن الغذائي في البلاد (قعيد، 2020، ص 145).

- **إرتفاع معدلات البطالة:** فرضت إجراءات الحجر المنزلي والإغلاق للعديد من القطاعات الحيوية في البلاد بسبب تفشي جائحة (كوفيد_19) تداعيات خطيرة تمثلت في فقدان الكثير من وظائفهم ومصادر رزقهم ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة، ما يجعل هؤلاء الفئة غير قادرين للوصول إلى الغذاء الكافي خلال هذه الفترة نتيجة عدم وجود مداخيل أخرى أو تأمينات، ما يعرض ذلك الأمن الغذائي للخطر من خلال زيادة معدلات نقص التغذية والجوع (بن عديدة، 2020، ص 159).

- **خطر الوصول إلى الغذاء:** أبان فيروس كورونا مدى ضعف الدول المستوردة للغذاء وعلى رأسها الجزائر، وذلك لكونها ستصبح غير قادرة إلى الوصول إلى الغذاء من الأسواق العالمية خاصة في حالة توقف الدول المصدرة للغذاء عن تصدير غذائها للأسواق العالمية لمواجهة تبعات هذا الفيروس وغيره، ما يضع الجزائر والدول المستوردة في مأزق كبير لنتيجة لعدم قدرتها على الحصول على الغذاء الناقص، ما يعرضهم إلى خطر إنتشار المجاعة والجوع ونقص التغذية خاصة في حالة نفاذ المخزون الإستراتيجي من الغذاء، ما يؤثر ذلك بشكل كبير على فرص تعزيز الأمن الغذائي وعلى

تحقيق الاستقرار والأمن، ولهذا فهم مطالبون بضرورة الاعتماد على الذات في توفير غذائهم (صحيفة العرب، 2020).

يمكن القول أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر على فرص الأمن الغذائي في الجزائر، إلا أننا تطرقنا إلى أهم هذه التحديات والمشكلات الداخلية أو الخارجية والتي تؤثر على مسألة توفير وتحقيق الأمن الغذائي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تزايدت درجة تأثيرها على هذا المجال خاصة في السنوات الأخيرة مع بروز متغيرات وتحولات جديدة في مختلف المجالات.

2.2.4 تحديات تحقيق الأمن الغذائي في المغرب.

تعاني المغرب على غرار الجزائر من العديد من التحديات والمشكلات التي تعيق تحقيق أمنها الغذائي رغم تحقيقها لمؤشرات إيجابية في السنوات الأخيرة بفضل سياساتها الفلاحية، إلا أنها لا تزال غير كافية لتحقيق أمنها الغذائي، وذلك بسبب تأثير العديد من المشكلات والمعيقات على قدرة الأفراد للوصول إلى الغذاء، وعلى تحسين مستويات المعيشية، وعلى زيادة معدلات الإنتاجية...الخ، وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه المغرب لتحقيق أمنه الغذائي فيما يلي:

1.2.2.4 التحديات الطبيعية والمناخية: تعاني المغرب من مجموعة من التحديات الطبيعية والمناخية والتي تشكل تهديد كبير لتحقيق الأمن الغذائي في البلاد، خاصة وأن المسألة ترتبط بالأرض والماء بصفة أساسية، وتتمثل أهم هذه التحديات في:

أ- **التحديات المرتبطة بالأراضي الزراعية:** تعاني المغرب من تحدي كبير يتعلق بمسألة الأراضي الزراعية خاصة فيما يتعلق بـ:

- **محدودية الأراضي الزراعية:** تواجه المغرب مشكل كبير لزيادة حجم إنتاجها الفلاحي الوطني، وذلك بسبب محدودية الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، خصوصا في ظل الطبيعة التضاريسية التي تتميز بها المغرب، حيث أن (79%) من الأراضي المغربية هي عبارة عن أراضي قاحلة وصحراء، و(14%) عبارة عن أراضي شبه جافة، بينما تشكل فقط (7%) من الأراضي الشبه رطبة والرطبة والمتمثلة في الأراضي الزراعية والغابات والمراعي، وتشكل الأراضي غير المنتجة ومراعي السهوب نحو (75%) من إجمالي المساحة، بينما تغطي الغابات والأراضي الزراعية أقل من (25%) من إجمالي المساحة (Berdai, 2014, p 102)، وتعتبر هذه المساحة محدودة ما يشكل هاجسا أمام زيادة

معدلات الإنتاج الفلاحي خاصة في ظل وجود تحديات أخرى، وعلى الرغم من محدودية الأراضي الزراعية إلا أنه في المقابل لا تستغل المغرب هذه المساحة بصفة كاملة إذ توجد نحو (3,76) مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ولكنها متروكة لا يتم إستغلالها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص).

- **تقلص المساحة الصالحة للزراعة:** أدى الإستغلال المستمر للموارد الطبيعية في المغرب بطرق غير متناسبة، خاصة من خلال الاعتماد على الزراعات المثمرة، وإستغلال الأراضي الهامشية، والرعي الجائر للمراعي، والاستخدام غير المنظم للأراضي، إلى انخفاض حجم الأراضي الزراعية المنتجة والرعوية بنسبة كبيرة، ضف إلى ذلك تآكل الموارد الأرضية نتيجة الجريان السطحي والذي أثر على نحو (75%) من المساحة الصالحة للزراعة، كذلك الحال بالنسبة للأراضي المروية والتي تعرضت نتيجة التملح مما أفقدها مميزاتها الإنتاجية، حيث تعرضت نحو 500 ألف هكتار لظاهرة التملح، وكذا تدهور مساحة المراعي بنحو (8,3) مليون هكتار (Berdai, op.cit, pp 102-103)، كل هذه العوامل أثرت وستؤثر في المستقبل على قدرت المغرب على زيادة انتاجها لتلبية احتياجات سكانها.

- **التصحر:** تعاني المغرب من خطر إنتشار ظاهرة التصحر بمعدلات عالية خاصة في ظل ضعف السياسات الفعلية المطبقة للحد من انتشار هذه الظاهرة، وعليه فإنه في ظل الوضع الراهن سيكون للتصحر تأثير كبير على الزراعة خلال السنوات القادمة خاصة في ظل نظام إيكولوجي هش (Human Rights Council, 2016, p10)، وتقدر المساحة المتصحرة بالمغرب نحو (455) ألف كلم^2 وهي تشكل نحو (64%) من إجمالي المساحة الكلية، بينما تقدر المساحة المهددة بالتصحر نحو (195) ألف كلم^2 أي أكثر من (27%) من إجمالي المساحة (صندوق النقد العربي ه، د.ت، ص 255)، لذا فإن المغرب مهددة بتصحر أغلب مساحتها ما يجعل فرص تعزيز الزراعة والأمن الغذائي أمرا صعبا في حالة عدم إيجاد حلول لهذه المشكلة.

ب- التحديات المناخية: تؤثر جملة من التحديات المرتبطة بتغير المناخ على أداء القطاع الفلاحي المغربي، خاصة ما يتعلق الأمر بـ:

- **الجفاف:** تزايدت ظاهرة الجفاف من حدتها في المغرب خلال العقود الأخيرة، ما أثر ذلك على حجم الموارد الطبيعية وتقلصهاخصوصا في ظل زيادة إستعمال الموارد المائية الباطنية، كل ذلك

يشكل تهديدا بالنسبة للزراعة وباقي القطاعات، فهو يهدد فرص زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الإكتفاء الذاتي نتيجة لشح الأمطار المتساقطة سنويا، وفي هذا الصدد تسعى المغرب لمواجهة هذه الظاهرة في ظل غياب حلول ممكنة من خلال إنشائها للمرصد المغربي الوطني للجفاف (آيت قاضي، 2011، ص.ص. 58-59).

- **الفيضانات:** تسببت الأمطار العاصفية الموسمية في حدوث الكثير من الأضرار والكوارث والتي أثرت على العديد من المستويات والقطاعات، ويعد القطاع الفلاحي المغربي أكثر المتضررين وذلك لتسببه في إتلاف المحاصيل الموسمية ذات الإستهلاك العالي من قبل المغاربة خاصة من الحبوب والبقوليات (المرجع السابق، ص 58).

جـ- تحديات الموارد المائية: رغم إمتلاك المغرب لموارد مائية معتبرة إلا أن الوصول إليها يشكل تحدي في ظل عدم إنتظامها السنوي، خاصة في ظل نوبات الجفاف، كما أن الموارد المائية الموجودة في المغرب موزعة بطريقة غير متساوية بين الأقاليم، حيث تشهد بعض الأقاليم تساقط كميات أمطار تصل إلى نحو 700 ملم سنويا، في حين نجد بعض الأقاليم تصل كميات التساقطات المطرية إلى أقل من 100 ملم سنويا، ضف إلى ذلك فإن معظم الموارد المائية تقع في منطقة الأطلس، ونظرا لهذا التفاوت في توزيع هذه الموارد فإن ذلك يؤثر على معدلات الإنتاج الفلاحي في المناطق المغربية، كما تعاني المغرب من مشكل الإستنزاف الكبير لهذه الموارد في مختلف الإستعمالات، حيث تشير إحصائيات معهد الموارد العالمية إلى أن المغرب تحتل المراتب العشرين كأكثر الدول إجهادا لمواردها متقدمة على باقي الدول العربية (Rarbouze & Al, 2019, pp 61-66). وتقدر حجم المساحة الزراعية المروية بالنسبة للمحاصيل الزراعية المستدامة والسنوية بنحو (1,47) مليون هكتار أي ما يعادل نسبة (16%) من إجمالي المساحة المزروعة وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بحجم الإستنزاف الكبير للموارد المائية في المغرب، بينما بلغت مساحة الأراضي الزراعية المروية نحو (6,43) مليون هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية [3]، مرجع سابق، د.ص)، وعليه فإن سوء إستغلال هذه الموارد سيؤثر سلبا على المساحات الزراعية المروية وتقلصها ما سيؤثر على معدلات الإنتاج الفلاحي خاصة في فترات الجفاف.

د- تحديات الموارد البحرية: رغم إمتلاك المغرب لثروة بحرية معتبرة إلا أنها تواجه خطر تدهور هذه الموارد مستقبلا وذلك بسبب الإستغلال الكثيف للثروات البحرية من قبل المستثمرين الوطنيين

والأجانب، ومما يزيد من فرص فقدان هذه الثروات وهو زيادة إستغلالها من قبل الأجانب بعدما قامت المغرب بإبرام إتفاقيات بحرية مع دول أوروبية وغيرها، خاصة في ظل عدم وجود الرقابة والمحاسبة للحد من الإستغلال الغير عقلاني لهذه الموارد، كل ذلك سيجعل المغرب مستقبلا تعاني لتحقيق اكتفاءها الغذائي من المنتجات البحرية جراء هذه التصرفات (شكرية، مرجع سابق، ص 149).

2.2.2.4 التحديات البشرية والاجتماعية: تواجه المغرب مجموعة من التحديات البشرية والاجتماعية التي تؤثر على مسألة تحقيق الأمن الغذائي في البلاد، وتتمثل أبرز هذه التحديات في:

أ- **النمو السكاني المتزايد:** تواجه المغرب تحدي الزيادة المعتبرة في عدد سكانها حيث وصل عدد سكانها إلى نحو (35,74) مليون نسمة وهي في زيادة سنوية مستمرة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص)، ما يفرض على الحكومة زيادة توفير الإحتياجات الغذائية بصورة أكبر للحفاظ على مستويات الأمن الغذائي كما هو، وإلا سيتعرض هذا الأخير إلى التدهور بصورة أكبر.

بـ- تحدي اليد العاملة الزراعية: رغم إمتلاك المغرب يد عاملة معتبرة مقارنة مع معظم الدول العربية، إلا أنها تعاني من خطر أخر يتعلق بضعف كفاءة ومهارات العاملين الزراعيين إذ أن (81%) من هذه الفئة العاملة هي يد عاملة أمية، وهو مؤشر خطير يؤثر على حجم ونوعية الإنتاج الفلاحي إذا بقيت هذه الطبقة دون تعليم وتكوين فلاحي، ضف إلى ذلك مشكل آخر تعاني منه هذه الفئة هو كبر سنهم حيث أن نحو (68%) من اليد العاملة الزراعية المغربية يفوق سنهم 45 سنة، وهو مؤشر خطير بدوره يهدد فقدان نسبة كبيرة من اليد العاملة خاصة في ظل نفور فئة كبيرة من الشباب الريفي من العمل في المجال الفلاحي ما سيؤثر ذلك مستقبلا على أداء القطاع الفلاحي الإنتاجي (Ben said, op.cit, p 10).

جـ- إنتشار الفقر: يواجه المغرب تحدي يشكل بمثابة رهان فعلي لتعزيز الأمن الغذائي المغربي ألا وهو إنتشار الفقر، حيث يهدد الفقر الريفي خاصة إستقرار الحياة في العالم القروي، وما ينجر عنه من هجرات ومشاكل إجتماعية وسياسية، ويعاني نحو 15 مليون نسمة ممن يعيشون في الريف المغربي من الفقر بمختلف أنواعه، ويعاني نحو 1,5 مليون عامل وقرابة 10 مليون نسمة من بطالة مزمنة وظروف معيشية صعبة (Ben ameur, 2009, p 76)، وتعد المغرب من بين الدول الأقل تقدما في مجال التنمية البشرية حيث إحتلت المرتبة 130 عالميا، ويعود ذلك إلى معدلات الفقر المعتبرة، خاصة في

الريف والذين يشكلون نسبة (66%) من عدد فقراء المغرب مقارنة مع (33%) من الفقراء المتواجدين في المناطق الحضرية، ويعتمد نحو (75%) من فقراء الريف على المداخيل الزراعية، إلا أنهم غير قادرين في الكثير من الأحيان على الحصول إلى أراضي زراعية كافية تسمح لهم بتحسين مداخيلهم خاصة في ظل غياب أنظمة إئتمان مصرفية تسمح لهم بتنويع مدخيلهم وذلك بسبب عدم إمتلاكهم لسندات الملكية على هذه الأراضي (Ben zina, 2012, pp 46-49)، وعليه فإنه في ظل تفشي الفقر وأثاره المحتملة فإن ذلك سيؤثر على تحسين معدلات الأمن الغذائي وعلى تعزيز الأمن والإستقرار خاصة في ظل غياب العدالة الإجتماعية في توزيع الموارد.

3.2.2.4 التحديات التقنية والتكنولوجية: على غرار الجزائر تعاني المغرب من مجموعة من التحديات التقنية والبحثية ما يجعل معدلات الإنتاجية متواضعة جدا نظرا لضعف إستعمال التقنيات والوسائل الإبتكارية المتطورة، وتتمثل أبرز أوجه القصور المرتبطة بهذه التحديات في:

أ- **مستلزمات الإنتاج الزراعي:** تعاني المغرب من ضعف إستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي ما يؤثر على جودة المنتوج وحمايته، وتتمثل أوجه القصور في إستعمال هذه المستلزمات في:

- **البذور المحسنة:** رغم سعي الحكومة المغربية إلى تحسين الإنتاجية خاصة من المحاصيل الزراعية الرئيسية كالحبوب والبقوليات من خلال تحسين نوعية البذور المزروعة، وذلك للرفع من مردودية الإنتاج ونوعيته، إلا أن المغرب ما زالت تعاني من ضعف إستخدام البذور المحسنة، ويرجع ذلك إلى تركيز معظم الفلاحين على تلك البذور التي يتم إنتاجها سنويا أو على تلك البذور التي يتم شرائها من الأسواق، دون تركيزهم على نوعية هذه البذور ما يؤثر بذلك على مردودية الإنتاج الفلاحي المغربي، لذا لابد من تحسين إستعمال نوعية البذور لضمان تعزيز جودة وكمية الإنتاج لتلبية إحتياجات السوق الوطني (المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية، 2019، ص 11).

- **الأسمدة الكيماوية:** تواجه المغرب تحدي استخدام الاسمدة الكيماوية خاصة من حيث نقص المعلومات والخبرات على كيفية استخدامها والوقت المناسب لاستخدامها هذا من جهة (المرجع السابق، ص 12)، ومن جهة أخرى معاناتها من صعوبة الحصول على هذه الأسمدة نظرا لنقصها أو لأسعارها المرتفعة، ما يؤثر ذلك على مردودية الإنتاج وحجمه، وبالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن حجم إستعمال الأسمدة البوتاسية في المغرب قد بلغ نحو(164) ألف طن من فوسفور الصافي، بينما بلغ

حجم إستهلاك الأسمدة الفوسفاتية نحو (475) ألف طن من فوسفور الصافي، أما بالنسبة لإستخدام الأسمدة الأزوتية فقد بلغ (128,7) ألف طن من نتروجين الصافي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص)، ورغم تحسن كميات إستعمال هذه الأسمدة إلا أن المغرب مطالبة بتوفير المزيد منها أمام الفلاحين بأسعار مناسبة حتى يمكن تعزيز من حجم الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته.

- **المبيدات الكيماوية:** من بين المشاكل التي تعاني منها المغرب فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج الزراعي ما يتعلق باستخدام المبيدات للحد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على المنتج الفلاحي كما ونوعا، خاصة التي تتسبب فيها الأعشاب الضارة والحشرات التي تؤثر على إنتاج عدد كبير من المحاصيل الزراعية (المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية، مرجع سابق، ص 13)، لذا لابد من توفير كميات معتبرة من المبيدات الكيماوية وإستعمالها في حدود المعقول حتى لا يمكن تعريض المنتوجات والتربة لمخاطر أخرى.

بـ- العتاد الفلاحي: يعد نقص العتاد الفلاحي كما ونوعا من بين المشاكل التي تواجه الإنتاج الفلاحي المغربي، وتتمثل أهم هذه المعدات الفلاحية في:

- **الجرارات:** يقدر إجمالي عدد الجرارات المستخدمة لحرث الأراضي الزراعية بالمغرب نحو (61) ألف وحدة وذلك بحسب إحصائيات سنة 2017، أي أن كل جرار فلاحي يقوم بحرث مساحة تقدر بنحو 150 هكتار، ورغم زيادة عدد الجرارات الموجودة من سنة إلى أخرى إلا أن المغرب مطالبة بزيادة في عددها ونوعيتها وذلك حتى يمكن إستغلال مساحة أكبر خاصة المساحة الصالحة للزراعة المتروكة والتي تقدر بأكثر من (3) مليون هكتار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص)، وذلك حتى يمكن توسيع الخيارات لزيادة معدلات الإنتاج الفلاحي المغربي.

- **الحاصدات والدراسات الزراعية:** فيما يتعلق بعدد الحاصدات والدراسات الزراعية التي تمتلكها المغرب فقد قدر عددها عام 2017 بنحو (4095) وحدة، أي أن كل وحدة من هذه الوحدات فهي مسؤولة عن حصاد أو درس نحو(2241) هكتار(المرجع السابق، د.ص)، وتسعى المغرب إلى زيادة عدد الحاصدات والدراسات الموجودة، إلا أنها غير كافية لجني جميع المحاصيل الموسمية وذلك بسبب تعرض بعض هذه المحاصيل للتلف بسبب التغيرات المناخية نظرا لغياب هذه المعدات الكافية لجني هذه المحاصيل في الوقت المناسب.

جـ- ضعف البحث العلمي والإرشاد الزراعي: من بين التحديات التي تواجه تعزيز الأمن الغذائي المغربي مسألة البحث العلمي، حيث لا يزال هذا القطاع لا يتلقى الدعم الكافي، خاصة من حيث الميزانية المخصصة له إذ تعد جد محدودة مقارنة مع العديد من الدول المتوسطة إقتصاديا هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعاني القطاع البحثي المغربي من نقص الإطارات والقوى البشرية الكفؤة في هذا المجال، ضف على ذلك ضعف التكنولوجيا التي تسمح بنقل الخبرات والمهارات إلى المناطق الريفية حتى يمكن الإستفادة منها من قبل الفلاحين، وقد بينت الدراسات أن الإستفادة من البحث العلمي والإرشاد الزراعي يساهم في زيادة مردودية الإنتاجية الزراعية في البلاد بنحو (20%) (آيت قاضي، مرجع سابق، ص.ص. 62-63)، لذا لابد على المغرب من العناية بهذا المجال البحثي المهم لكي يمكن تعزيز الأمن الغذائي بصورة أكبر، وقد بدأت بالفعل بالإهتمام بهذه المسألة وذلك من خلال إنشائها وتطويرها للعديد من مؤسسات البحث الزراعي، وقد بدأت أثرها تظهر جليا على عدة جهات (التبر & برادة، 2011، ص 104).

4.2.2.4 تحديات قصور السياسات التنموية المطبقة في المغرب: من بين التحديات والمعيقات التي أثرت على تحقيق الأمن الغذائي المغربي هو فشل بعض السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في بلوغ الأهداف المنشودة خاصة تلك الأهداف المرتبطة بتنمية العالم القروي المغربي، بحيث أن أغلب تلك السياسات لم تستطع أن تساهم في تحسين مستويات المعيشية لسكان المناطق الريفية، والدليل إستمرار انتشار الفقر والبطالة بين مواطنين هذه المناطق، ما جعل معدلات الجوع ونقص التغذية مرتفعة في هذه المناطق، ما أثر بذلك على تحسين مؤشرات الأمن الغذائي المغربي، بالإضافة إلى فشل بعض السياسات الاقتصادية في الرفع من القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وكذا فشلها في الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة واستنزافها بصورة كبيرة ما يؤثر على امكانية استفادة الاجيال القادمة من هذه الموارد خاصة الموارد الزراعية الغذائية (Sakrani, 2011, p 12)، كما أن السياسات الزراعية المطبقة المتعلقة بالحوكمة الزراعية اتسمت بالضعف في ظل العلاقة الضعيفة بين الفواعل القطاعية نتيجة هيمنة فواعل على حساب فواعل أخرى ما أثر على مسار التنمية الفلاحية والريفية في البلاد... (Belaqsir, 2012, p 31)، عموما يمكن القول بأن قصور هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية أثرت بشكل كبير على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي المغربي رغم تحقيق بعضها لنتائج مرضية في مجال الأمن الغذائي والتنمية.

5.2.2.4 التحديات الخارجية: يواجه المغرب على غرار باقي الدول مجموعة من التحديات الخارجية وذلك لإرتباط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد العالمي، ما يجعل التأثيرات الاقتصادية العالمية تؤثر على الاقتصاد المغربي بصفة عامة وعلى الأمن الغذائي بصفة خاصة، وتتمثل أبرز التحديات الخارجية في:

أ- **إرتفاع أسعار الغذاء:** في ظل إعتماد المعتبر للمغرب على الواردات الغذائية فإن إرتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية يؤدي إلى زيادة حجم النفقات المالية المخصصة للحصول على الواردات الغذائية، خاصة وأن المغرب تخصص نحو (20%) من إيراداتها التصديرية للحصول على الواردات الغذائية وهي تشكل ضعف المتوسط العالمي بنحو أربعة مرات، وعليه فإن إرتفاع أسعار الغذاء سيكلف الخزينة المغربية مبالغ مضاعفة من جهة، ومن جهة أخرى فإن المستهلك المغربي لن يعود قادر على الوصول إلى الغذاء نظرا لسعره المرتفع، ما سيؤثر على مؤشرات الأمن الغذائي المغربي (Ghanem, 2015, pp 6-7)، وعلى الرغم من أن درجة تأثير ارتفاع اسعار الغذاء لفترة (2007-2008) كانت أقل نسبيا في المغرب، إلا أنها مطالبة بتقليص الاعتماد على الواردات الغذائية لصالح الانتاج الوطني المحلي لتفادي تبعات تأثير إرتفاع أسعار الغذاء (Berdai, op.cit, p 111).

ب- **أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي المغربي:** أثار فيروس كورونا مجموعة من التحديات في سبل تحقيق الأمن الغذائي المغربي خاصة في ظل السياسات المطبقة للحد من تفشي هذا الفيروس، وتتمثل أبرز التحديات التي خلقها فيروس كورونا في هذا الإطار في:

- **فقدان مناصب العمل:** أثر فيروس كورونا على الطبقة العاملة في المغرب حيث فقد الكثير من العاملين في العديد من القطاعات لوظائفهم بشكل مؤقت مثل العاملين في المجال السمكي (وذلك بسبب انخفاض الطلب على المنتجات السمكية في ظل إغلاق المطاعم والفنادق، ما اضطر إلى توقيف عدد كبير من هؤلاء العاملين في هذا المجال)، كما تأثرت طبقة النساء العاملات في الفلاحة من جراء هذه القيود المفروضة مما جعلهن غير قادرات على الحصول على مداخيل تكفل لهم العيش الكريم خلال هذه الفترة، إضافة إلى تأثر العاملين في مجالات البناء والتجارة والنقل والعمل اليومي والمقاولات والأسواق الأسبوعية بفقدانهم لوظائفهم ما أثر على أوضاعهم المعيشية أكثر وأكثر وجعلهم غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الغذائية بالصورة النمطية المعتادة (FAO, 2020, PP 11-12).

- **صعوبة الوصول إلى الأسواق:** نظرا للإجراءات المطبقة لمنع تفشي فيروس كورونا والتي تمثلت في إغلاق العديد من الأسواق وأماكن بيع المنتجات الزراعية والغذائية، ما جعل صغار الفلاحين غير قادرين على بيع منتوجاتهم الفلاحية في ظل هذا الوضع، ما اضطرهم للبحث عن قنوات أخرى لبيع منتجاتهم خاصة في ظل محدودية إمكانياتهم ما أثر ذلك على مداخيل هذه الطبقة بشكل كبير، حيث أنه بالنسبة لقطاع إنتاج الدواجن فقد تأثر جراء صعوبة تسويقه ما أدى إلى إنخفاض أسعاره في الأسواق بنسبة تتراوح ما بين 35 و40%، ما أثر بذلك على مداخيل المنتجين لهذه السلع (Ibid, pp 12-13).

- **خطر الوصول إلى الغذاء:** يشكل الوصول إلى الغذاء في الأسواق العالمية أحد المشكلات التي يمكن أن يتسبب فيها فيروس كورونا أو غيره من الفيروسات والأمراض العالمية، خاصة في ظل إستمرار المغرب في إستيراد معدلات معتبرة من المنتجات الغذائية، ما يجعله يواجه رهان كبير في حالة ما قررت الدول المصدرة للغذاء الإمتناع عن تصدير غذائها للأسواق العالمية لمواجهة هذا الفيروس أو غيره، وبالتالي ستصبح المغرب وغيرها من الدول المستوردة غير قادرة إلى تأمين ما ينقصها من الغذاء، وبالتالي فإن جائحة كورونا قد فرضت على المغرب وباقي الدول المستوردة ضرورة تركيزها على الإنتاج الفلاحي المحلي لمواجهة أي أزمة صحية أو إنسانية أو غذائية ذات بعد عالمي (قماس، 2020، د.ص).

3.2.4 دراسة مقارنة لتحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

تطرقنا من خلال العنصرين السابقين لأهم التحديات والمشكلات التي تواجه كل من الجزائر والمغرب لتعزيز أمنهما الغذائي، وقد لاحظنا واستنتجنا من خلال ذلك وجود مجموعة من أوجه التشابه المتعلقة بالتحديات والمشكلات التي يواجهها كلا البلدين والتي كانت لها نفس التأثير على تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين، في المقابل وجدنا كذلك وجود مجموعة من الإختلافات على هذا مستوى مما جعل درجة تأثيرها على الأمن الغذائي لكلا البلدين متفاوت، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم أوجه التشابه والإختلافات الموجودة على مستوى التحديات والمشكلات في كل من الجزائر والمغرب.

1.3.2.4 أوجه التشابه: تتمثل أبرز أوجه التشابه المتعلقة بالمشكلات والتحديات التي تواجه كل من الجزائر والمغرب في إطار سعيهما لتحقيق أمنهم الغذائي في:

أ- **تقلص المساحة الصالحة للزراعة:** تعاني كل من الجزائر والمغرب من مشكل تقلص المساحة الصالحة للزراعة، ما يهدد إمكانية زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي في المستقبل، ويعود سبب تقلص المساحة الصالحة للزراعة كما قلنا سابقا لعدد من العوامل أهمها: الزحف العمراني، تملح التربة، التصحر..الخ، فعلى سبيل المثال نجد أن المساحة المتصحرة في الجزائر تقدر بنحو (1,97) مليون كلم^2، بينما تقدر بنحو (455) ألف كلم^2، وهي تشكل نسب (82%) و(64%) على التوالي، أما فيما يتعلق بحجم المساحة المهددة بالتصحر فقد قدرت بنحو (230) ألف كلم^2 في الجزائر، ونحو (195) ألف كلم^2 في المغرب، وعليه فإن التصحر وغيره من الأسباب يعد من بين أهم المشاكل التي تساهم في تقلص المساحة الصالحة للزراعة ما يجعل امكانية زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات الوطنية أمرا صعبا خصوصا في ظل زيادة الطلب المحلي على الغذاء في كلا البلدين.

ب- **تغير المناخ:** تعاني كل من الجزائر والمغرب على غرار باقي دول العالم من مشكل تغير المناخ والذي إزداد تأثيره خاصة خلال العقود الأخيرة، ما يجعل الجزائر والمغرب تواجهان مخاطر مضاعفة نتيجة توسع هذه الظاهرة، والتي تبرز أثرها من خلال زيادة معدلات الجفاف أو زيادة من حدة الفيضانات، هذه الحالتين تشكل خطر على الإنتاج الفلاحي في كلا البلدين، بحيث تتسبب في تقليص معدلات الإنتاجية في ظل ندرة التساقطات المطرية أو في ظل تعرض المنتوج الفلاحي للتلف نتيجة الفيضانات الموسمية، خاصة وأن البلدين يعتمدان على الزراعات المطرية بنسبة تفوق (80%) ما يجعل موسم الجني الفلاحي متواضع وهو ما حدث بالفعل خلال سنة 2016، حيث سجلت الجزائر والمغرب أقل معدل إنتاجي من الحبوب مقارنة مع السنوات الأخرى وذلك بسبب ندرة تساقط الأمطار في هاتين المنطقتين، ما إضطر بالبلدين إلى زيادة معدلات الإستيراد من الخارج خاصة من الحبوب، ما تسبب في زيادة معدلات الفجوة الغذائية في كلا البلدين، وبالتالي تأثر معدلات الأمن الغذائي.

جـ- **تحدي المورد المائي:** تواجه كل من الجزائر والمغرب مشاكل تتعلق بالموارد المائية وذلك بسبب تآكل هذه الموارد وسوء إستغلالها واستنزافها بطرق غير عقلانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب قلة التساقطات المطرية التي يشهدها البلدين منذ عقود، وفي هذا النطاق تعتبر المغرب والجزائر من أكثر الدول اجهادا لمواردها المائية حيث احتلت المغرب المرتبة العشرين والجزائر المرتبة الثلاثين

(Rarbouze & Al, op.cit, pp 61-66)، ما يجعل الأمن المائي لكلا البلدين في خطر وبالتالي تعرض الأمن الغذائي للخطر كذلك.

د- النمو الديمغرافي المستمر: تشكل الزيادة السنوية في عدد السكان الجزائر والمغرب من بين التحديات البارزة التي تواجه كلا البلدين لتحقيق أمنهما الغذائي، حيث تفرض هذه الزيادة السكانية على الجزائر والمغرب ضرورة زيادة معدلات المتاح للغذاء، إلا أنه في المقابل يعاني كلا البلدين من مشكلات تعرقل زيادة كمية المتاح للإستهلاك الغذائي، ما يخلق بذلك المزيد من الأعباء المالية والمادية لتوفير هذه الاحتياجات المتزايدة، ما يؤثر ذلك على قدرات البلدين ماليا في المستقبل، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على فرص تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين، لذا وجب إيجاد حلول في هذا الإطار.

هـ- ضعف كفاءة العاملين في القطاع الفلاحي: من بين الأسباب والمشاكل التي تحد من زيادة كفاءة الإنتاجية وحجمها في كل من الجزائر والمغرب، ما يتعلق الأمر بنقص كفاءة ومهارة الاطارات والمزارعين في كلا البلدين، وذلك بسبب تدني وضعف برامج التكوين والتدريب المهني والفلاحي الخاصة بالاطارات والمزارعين في كلا البلدين خاصة في ظل ضعف التكنولوجيا وضعف تطبيقاتها واستخداماتها القطاعية، كل ذلك يجعل من مستوى أداء الفلاحين والاطارات العاملين في القطاع الفلاحي محدود جدا ما يؤثر على امكانية زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي وعلى تحسين مؤشرات الأمن الغذائي لكلا البلدين.

و- تأثير الفقر: تعاني كل من الجزائر والمغرب من العديد من المشاكل الاجتماعية والتي تشكل بمثابة هاجس أمام البلدين لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، ويعد الفقر والبطالة من أبرز هذه المشاكل، حيث تبين الإحصائيات أن نحو (6,2%) من سكان المغرب يعانون من فقر مدقع، بينما تقدر نسبة الذين يعانون من فقر مدقع بالجزائر نحو (5%) (اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، 2016، ص 4)، ما يجعل هؤلاء الفقراء في كلا البلدين غير قادرين على الوصول إلى الغذاء الصحي الكافي، نظرا لعدم وجود مداخيل تكفل لهم ذلك، وتتجلى تأثيرات هذا المؤشر على مجال الأمن الغذائي عبر زيادة معدلات إنعدام الأمن الغذائي وزيادة معدلات نقص التغذية وسوء التغذية، وبالتالي فإن تجاوز مشكلة الفقر يعد أمراً حتمياً حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين.

ز- **تحدي الهجرة:** يواجه القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والمغرب تحدي كبير خاصة في ظل التفاوت بين الريف والحضر، وعجز البلدين عن تطوير البنية التحتية الريفية، ويتمثل هذا التحدي في الهجرة الداخلية أو الخارجية لسكان المناطق الريفية في كل من الجزائر والمغرب، ما يجعل نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي مهددة بالتقلص سنة بعد سنة، خصوصا في ظل معاناة اليد العاملة الزراعية أيضا من مشاكل أخرى لا تعد ولا تحصى خاصة من مشكل كبر سنهم، ما سيضطرهم مع مرور الوقت إلى التوقف عن مزاولة النشاط الفلاحي لعدم قدرتهم على ذلك، وبالتالي فإن ذلك سيؤثر مستقبلا على فرص زيادة معدلات كل من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب.

ح- **التحدي التقني والتكنولوجي:** تواجه الجزائر والمغرب في ظل نضوب مواردهما الطبيعية وعدم قدرتهما على زيادة حجم الإنتاج الفلاحي وتنوعه من رهان كبير حتى يمكن تعزيز من مستوى الإنتاجية الفلاحية، ويتمثل في رهان إمتلاك الوسائل التقنية والتكنولوجية، بحيث أثرت ضعف الوسائل التقنية والتكنولوجية المستخدمة في القطاعين الفلاحين لكلا البلدين على الإنتاجية الفلاحية وعلى الأراضي الزراعية ونوعيتها، ما جعل البلدين غير قادرين على زيادة من كمية ونوعية الإنتاج الفلاحي، وبالتالي تأثر الأمن الغذائي الجزائري والمغربي على أثر ذلك.

ط- **قصور السياسات التنموية:** لقد أثرت العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية المطبقة في كل من الجزائر والمغرب على فرص تعزيز الأمن الغذائي لكلا البلدين، ورغم تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية إلا أنه في المجمل لم تستطع هذه السياسات أن تحقق الأهداف والإنجازات المرجوة منها سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو على مستوى الرفاهية الاجتماعية..، كل ذلك أثر سلبا على تعزيز مؤشرات الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب وحال دون تمكن هذين البلدين من الوصول إلى تحقيق أمنهما الغذائي.

ك- **تحديات فيروس كورونا:** على غرار باقي دول العالم أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب، نظرا لإتخاذ كلا البلدين لإجراءات احترازية وقائية لمنع تفشي هذا الفيروس، غير أن لهذه الإجراءات المتخذة تداعيات اقتصادية واجتماعية معتبرة على كلا البلدين، خاصة فيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي، حيث تأثر هذا القطاع بسبب فقدان الكثير من الناس لوظائفهم ما جعلهم غير قادرين للوصول إلى الغذاء مقارنة بالحالة الإعتيادية، كما تأثر المزارعين من وراء ذلك بسبب

عدم قدرتهم للوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم ما أثر على مداخيلهم نتيجة إنخفاض اسعار بعض المنتجات كذلك، كل ذلك أثر على معدلات الأمن الغذائي في كلا البلدين، كما يمكن أن يتسبب فيروس كورونا أو غيره من الفيروسات والأزمات العالمية في عدم قدرة البلدين للوصول إلى الغذاء في الأسواق العالمية لتلبية العجز الموجود على المستوى الوطني وذلك في حالة ما قررت الدول المصدرة للغذاء تبني سياسات تجارية تحد من تصدير غذائها وذلك لمواجهة مثل هذه الأزمات ما سيؤدي إلى إرتفاع معدلات إنعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية ونقص التغذية وكلها مؤشرات تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي.

عموما تعد هذه أهم التحديات المتشابهة التي تواجه كل من الجزائر والمغرب في سبيل تعزيز الأمن الغذائي لكلا البلدين، والتي كانت لها تأثير متشابه بالنسبة لأغلب العناصر المذكورة أنفا، لذا لابد من كلا البلدين العمل على إيجاد حلول في أقرب وقت لضمان تحقيق الأمن الغذائي وعدم تعريض الأمن والإستقرار الوطني لكلا البلدين للخطر.

2.3.2.4 أوجه الإختلاف: هناك مجموعة من الإختلافات فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه كل من الجزائر والمغرب، وهذه الإختلافات هي بسبب تفاوت في درجة تأثيرها على مسألة الأمن الغذائي لكلا البلدين، وعليه تتمثل أهم هذه الإختلافات في:

أ- **تفاوت إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة:** من بين الإختلافات فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه كل من الجزائر والمغرب لتعزيز أمنهما الغذائي مسألة تفاوت قدرات البلدين على إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة، حيث أن هناك تفاوت كبير بين البلدين في حجم إستغلالهما لهذه المساحة، حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة الغير مستغلة نحو (34,8) مليون هكتار في الجزائر، بينما تبلغ في المغرب نحو (3,6) مليون هكتار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ج، مرجع سابق، د.ص)، وعليه فإن هناك تفاوت كبير بين البلدين فيما يتعلق بحجم المساحة الغير مستغلة، وهو ما يشكل تحدي كبير للجزائر خاصة وبدرجة أقل للمغرب في سبيل زيادة معدلات الإنتاج الوطني لتلبية الاحتياجات الوطنية في ظل ضعف مردودية الأراضي الزراعية المزروعة.

ب- **تفاوت حجم اليد العاملة الزراعية:** على الرغم من أن عدد سكان الجزائر أكبر من عدد سكان المغرب إلا أننا نجد هناك تفاوت في حجم اليد العاملة الزراعية، حيث تقدر هذه الأخير بنحو (2,6)

مليون عامل في الجزائر، ونحو (4,32) مليون عامل في المغرب، أي أن المغرب تمتلك يد عاملة أكبر من الجزائر بنحو (1,7) مليون عامل(المرجع السابق، ص د.ص)، وهو فارق كبير جدا يبين مدى التحدي الذي يواجه الجزائر لجذب اليد العاملة للقطاع الفلاحي خاصة في ظل غياب الإمكانات والحوافز الموفرة على مستوى هذا القطاع، وتؤثر حجم اليد العاملة الزراعية على معدل الإنتاج الفلاحي، حيث كلما كانت ذات حجم كبير كلما سمح بزيادة معدلات الإنتاج الفلاحي، وهو ما حدث في المغرب حيث تحقق المغرب معدلات إنتاجية فلاحية خاصة من السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والبقوليات أفضل من الجزائر وذلك بفضل إمتلاكها لقوى عاملة أكبر من الجزائر، لذا فالجزائر مطالبة بزيادة حجم اليد العاملة الزراعية حتى يمكن استغلال المزيد من الأراضي الزراعية لكي تتمكن من زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي الوطني.

جـ- تفاوت الإهتمام بالبحث العلمي الزراعي: على الرغم من معاناة كل من الجزائر والمغرب من ضعف برامج البحث العلمي الزراعي، إلا أن هناك تفاوت في درجة الإهتمام بمسألة البحث والإبتكار في الزراعة، حيث أن الجزائر تعاني بصفة أكبر من ضعف الإهتمام ببرامج البحث العلمي أكثر من المغرب، حيث أن هذه الأخيرة بدأت تهتم بهذه المسألة بصورة أكبر من خلال تركيزها على زيادة الميزانية المخصصة للبحث الزراعي، وكذا إنشائها للعديد من المؤسسات البحثية الزراعية في الآونة الأخيرة، عكس الجزائر التي ما زال الاهتمام بالبحث في مراحله الأولى في ظل ضعف الإطارات البحثية التي لا تزال في طور التكوين (إلا أن الجزائر وضعت استراتيجية منذ فترة قصيرة تهدف إلى تعزيز البحث والابتكار في الأمن الغذائي).

د- تفاوت في حجم العتاد الفلاحي: هناك مفارقة عجيبة فيما يتعلق بمسألة العتاد الفلاحي، حيث يعاني كل من الجزائر والمغرب من ضعف العتاد المستخدم في الإنتاج الفلاحي، حيث على الرغم من إمتلاك الجزائر لعتاد فلاحي (جرارات، حاصدات ودراسات زراعية) أكبر من المغرب، إلا أنه في المقابل نجد أن حجم الإنتاج الفلاحي بالنسبة لأغلب المنتجات الغذائية خاصة من الحبوب والبقوليات وغيرها أكثر في المغرب مما هو في الجزائر، وهو ما يطرح هنا تحدي آخر بالنسبة للجزائر يتعلق بمدى استفادتها في ظل هذه الفوارق مع المغرب من استخدام هذه الآلات في العملية الزراعية والإنتاجية.

هـ- تحدي إنخفاض أسعار البترول: من الإختلافات المستنتجة المتعلقة بالتحديات التي تواجه كلا البلدين، مسألة انخفاض أسعار البترول حيث تعد هذه المسألة من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر لكونها دولة ريعية، حيث أن إقتصادها قائم على عوائد النفط، وانخفاض سعره يؤثر على سلبا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ما يؤثر على حجم الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي والأمن الغذائي في البلاد، أما في المغرب فإن درجة تأثرها بانخفاض أسعار البترول جد ضيئلة كونها دولة غير نفطية واقتصادها لا يقوم على المحروقات، ما يجعل تأثيرها على الأمن الغذائي أقل مقارنة مع الجزائر.

و- إرتفاع أسعار الغذاء: رغم معاناة كل من الجزائر والمغرب من إرتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية خاصة منذ سنة 2007، إلا أن درجة تأثيرها بين البلدين متفاوت، حيث تأثر الأمن الغذائي الجزائري كثيرا في ظل ضعف سياساته التجارية وسياسة الإنفتاح الاقتصادي رغم سياسات الدعم الغذائي والتي خلفت تحديات أخرى على قدرة الخزينة العمومية على توفير الموارد اللازمة لتقديم هذا الدعم، عكس المغرب والتي بينت الدراسات أن درجة تأثر البلاد بارتفاع أسعار الغذاء كان أقل مقارنة مع باقي دول شمال إفريقيا، وذلك بفضل سياساتها التجارية المطبقة.

عموما يمكن القول أن هناك العديد من أوجه الإختلاف فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين، ويبرز هذا الاختلاف من حيث درجة التأثير، حيث أن درجة تأثير هذه التحديات أكبر على الجزائر وأمنها الغذائي مقارنة مع درجة تأثيرها على المغرب وأمنها الغذائي، وذلك لضعف السياسات الاقتصادية والتجارية والحمائية المطبقة في الجزائر.

3.4 الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

رغم كل السياسات والإستراتيجيات الزراعية المطبقة في كل من الجزائر والمغرب لتحقيق الأمن الغذائي وعلى الرغم من تحقيقها العديد من النتائج والأهداف والإنجازات المتفاوتة من سياسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، إلا أن ذلك لم يكن كافي لتحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين خاصة في الجزائر، لذلك تسعى كل من الجزائر والمغرب في إطار مقاربتهما التنموية إلى تعزيز الأمن الغذائي لكلا البلدين في المستقبل، وذلك عبر تطلعهما إلى تجسيد العديد من الرؤى الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية التي تكفل بلوغ غاياتهما المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والرفاه

الاجتماعي في كل البلدين، مع ضرورة العمل على إيجاد حلول لمختلف المشاكل والتحديات التي يعاني منها كل البلد والتي كانت سببا في عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة، وعليه سنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الآفاق المستقبلية التي تسعى كل من الجزائر والمغرب لتجسيدها حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين، ومحاولة مقارنة هذه الآفاق في كلا البلدين لمعرفة أي بلد مؤهل أكثر للوصول إلى تحقيق أمنه الغذائي.

1.3.4 الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

تسعى الجزائر في ظل تبنيها لرؤى اقتصادية جديدة إلى إعادة القطاع الفلاحي للواجهة وجعله من القطاعات الرائدة المساهمة في الاقتصاد الوطني والمساهم الأول في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك خاصة مع مجيء الرئيس الجديد عبد المجيد تبون والذي تبنى في مسودة الدستور الجديد رد الإعتبار للقطاع الفلاحي وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال عصرنة القطاع الفلاحي عبر إدخال أحدث التقنيات والتكنولوجيات المتطورة للمساهمة في تحسين الإنتاجية، وعلى مستوى الإستراتيجيات والخطط المرصودة لذلك فقد قامت الجزائر بتبني عدد منها مثل: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مخطط القطاع الفلاحي (2020-2024)، وكذا الإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي (2020-2030)، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إليهم.

1.1.3.4 خطة التنمية المستدامة لعام 2030: تعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من بين الخطط التي تبنتها الجزائر على غرار باقي دول العالم العضوة في الأمم المتحدة لتحقيق العديد من الأهداف والغايات المرتبطة بالتنمية المستدامة، ومن بين أبرز الأهداف التي تسعى هذه الخطة إلى تحقيقها ما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، ويحتوي هذا الهدف على ثمانية غايات ترتكز عليه وتتمثل في: مسألة الجوع وسوء التغذية، الإنتاجية الزراعية، مداخيل صغار الفلاحين، استدامة النشاطات الزراعية، الحفاظ على الموارد والثروات الحيوانية، وتسعى هذه الخطة العالمية لعام 2030 إلى بلوغ غايتين:

- الأولى تتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الغذاء الكافي لكل فئات المجتمع مع حلول 2030، ويتم قياس مدى تحقق هذه الغاية من خلال مؤشرين يتعلقان: بمعدل نقص التغذية، ومعدل إنعدام الأمن الغذائي الحاد الموجود داخل الدولة.

– الثانية فتتمثل في القضاء على كل أشكال سوء التغذية مع حلول سنة 2030، ويتم قياس مدى تحقق هذه الغاية من خلال ثلاثة مؤشرات وهم: مؤشر انتشار التقزم، مؤشر انتشار الهزال، مؤشر إنتشار الوزن الزائد، ويتم قياس هذه المؤشرات بالنسبة للأطفال الصغار الذين تكون أعمارهم أقل من خمس سنوات (منظمة الأغذية والزراعة ب، 2016، ص.ص. 7–8).

وفي إطار تجسيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تقوم الجزائر بإعداد خارطة طريق بهدف توعية مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد بأهمية هذه الأهداف وضرورة إدماجها في مختلف السياسات التنموية الوطنية وتوفير مختلف الإمكانيات والموارد المالية لتحقيق هذه الأهداف في وقتها المحدد (وكالة الأنباء الجزائرية أ، 2018)، وبغية مراقبة تجسيد أهداف التنمية المستدامة في الجزائر بصفة عامة وأهداف الأمن الغذائي بصفة خاصة، قامت الجزائر بإنشاء عام 2016 لجنة وزارية وطنية مشتركة للتنسيق برعاية من قبل وزارة الشؤون الخارجية، وتضم هذه اللجنة مختلف المؤسسات والدوائر الوزارية والهياكل المنوطة بتجسيد أهداف التنمية المستدامة، وقد تم تكليف اللجنة الوزارية المشتركة للتنسيق بإعداد وتقديم تقرير وطني لفترة (2016–2018) يتضمن الأهداف المحققة في إطار تجسيد هذه الخطة، وذلك بهدف عرضه طوعيا على منظمة الأمم المتحدة عام 2019 (وكالة الأنباء الجزائرية ب، 2018).

وقد استطاعت الجزائر أن تحقق خلال السنوات الأولى العديد من النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بالهدف الثاني الخاص بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، تتمثل في تخفيض معدل الفقر بنحو (0,8%)، تقليص نسبة وفيات الأطفال والأمهات، وتقليص مؤشر نقص التغذية وسوء التغذية (وكالة الأنباء الجزائرية أ، مرجع سابق).

وعليه يمكن القول بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تبنتها الجزائر تعد من بين الخطط والآفاق المستقبلية المرصودة من قبل الدولة الجزائرية لتعزيز مسألة الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال تركيزها على تقليص معدلات الجوع والفقر وسوء التغذية وذلك عبر توفير المزيد من الغذاء الصحي الكافي وتحسين الأنظمة التغذوية لدى الأطفال الصغار وذلك بحلول عام 2030، وفي حالة ما إستطاعت الجزائر بلوغ هذين الغايتين بحلول عام 2030 ستكون الجزائر قد خطت خطوة مهمة نحو تعزيز أمنها الغذائي.

2.1.3.4 مخطط الفلاحة (2020-2024): على الرغم من تغير الكادر الرئاسي في البلاد إلا أن الجزائر مازالت تعتمد على تطبيق المخططات الخماسية لتنفيذ السياسات الفلاحية، حيث قامت بوضع مخطط فلاحي جديد لفترة (2020-2024) بهدف عصرنة القطاع الفلاحي والصيد البحري من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ويعد هذا المخطط من بين الخطط والرؤى المستقبلية التي تعول عليها البلاد لتعزيز الأمن الغذائي والإستقرار الاقتصادي، ويركز هذا المخطط على:

- **القطاع الفلاحي:** تسعى الحكومة الجزائرية لتنفيذ سياسية فلاحية وطنية مستدامة تسمح بتعزيز الأمن الغذائي الوطني عبر تقليص من معدلات العجز التجاري الغذائي، وزيادة مساهمة القطاع في تنويع المداخيل الإقتصادية، وتركز هذه الخطة على مسألة التنمية الفلاحية والريفية والصحراوية، وذلك عبر تبني أعمال وأنشطة فلاحية مدروسة تعنى بمختلف الأقاليم وتراعي فيها الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتثمينها، مع تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في العملية التنموية التي ستسمح بتنويع الثروات وتوفير مناصب عمل جديدة، وتهدف الحكومة الجزائرية من وراء تبني هذه الخطة إلى بلوغ أهداف مستقبلية في آفاق 2024 والمتمثلة في:

- توفير الاحتياجات الغذائية المختلفة عبر زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية.

- بناء نموذج متطور فلاحي وريفي عن طريق الاستثمار الخاص، وإظهار جيل جديد من المنتجين.

- زيادة القدرات التنافسية للمنتجات الغذائية الوطنية وفق القيم الدولية.

- تحقيق تنمية مستدامة متساوية بين مختلف أقاليم الوطن دون تمييز.

- تطوير الفلاحة عبر إدخال وسائل الرقمنة والمعرفة على المنتجات (مخطط عمل الفلاحة: من أجل تنفيذ برنامج الرئيس، 2020، ص 32).

وبهدف تحقيق هذه الأهداف سيتم تجسيد العديد من الأعمال والأنشطة والمتمثلة في:

- تعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني، عبر زيادة مساحات الأراضي المسقية وتعميم إستخدام النظم الري المقتصدة للمياه واستعمال الطاقة المتجددة في القطاع الفلاحي.

- زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية، وذلك عبر استخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيات المتطورة في المجال الفلاحي، وتطوير النظم والبرامج المتعلقة بإنتاج البذور المحسنة والشتائل، وتطوير برامج

الليقظة والرقابة للحفاظ على صحة المنتجات الزراعية، وكذا زيادة حجم الصادرات الغذائية من السلع التي تمتلك الجزائر مزايا إنتاجية وتنافسية...

– حماية العقار الفلاحي الوطني، عبر وضع إطار قانوني يكفل حماية الأراضي الزراعية والحفاظ عليها، وذلك من خلال: إعادة إسترجاع الأراضي الموزعة والتي لم يتم إستغلالها وإعادة توزيعها من جديد على فئات جديدة تستحق ذلك، وكذا إطلاق مشاريع فلاحية تسمح بإستصلاح الأراضي خاصة في الهضاب والمناطق الصحروية.

– إعداد جهاز جديد يتعلق بالتنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية، يقوم بنشاطات متعلقة بتكثيف الزراعات الجبلية، وكذا توسيع مساحة الأشجار المغروسة، تشكيل وحدات فلاحية صغيرة مخصصة لتربية المواشي، تثمين والحفاظ على المنتجات التقليدية والحرف الريفية، فتح المجال أمام الشباب لإنشاء مؤسسات ومستثمرات في المناطق الجبلية.

– العمل على تأهيل الثروة الغابية وحمايتها، وذلك من خلال زيادة معدلات التشجير، وبعث السد الأخضر وتأهيله، وحماية الموارد الطبيعية الوطنية.

– تبني نظام جديد للتمويل خاص بالمستثمرات الفلاحية، وتعزيز نظام التأمينات الفلاحية من المخاطر.

– تشجيع الاستثمارات الفلاحية الكبرى خاصة في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين الخواص والأجانب في مجال الزراعات الإستراتيجية.

– تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتخزين المنتجات الغذائية خاصة في مناطق الجنوب.

– زيادة من درجة كفاءة التأطير الفلاحي والمهني لمختلف الفروع الفلاحية والزراعية والغذائية.

– دعم المؤسسات الوطنية المصدرة للغذاء للرفع من كفاءتها وإحترافيتها المهنية لعصرنة نظم التموين لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (المرجع السابق، ص 33).

أما بالنسبة للفلاحة الصحراوية، فتركز الحكومة على عصرنة وتنمية هذه المناطق من خلال سعيها لتجسيد برنامج فلاحي تنموي يركز على ما يلي:

– إعادة تأهيل المسالك والطرق الصحروية بهدف تنمية وعصرنة نشاطات تربية الإبل والماعز، وذلك من خلال توفير الإمكانيات والإحتياجات اللازمة لتربية هذه الثروة الحيوانية من نظم التغذية والصحة.

– تعزيز منتجات الإبل وتثمينها، عبر إنشاء عدد من الوحدات الصغيرة المخصصة لإنتاج وذبح الإبل، وكذا إنشاء وحدات أخرى خاصة بالملبنات والصناعات التقليدية.

– عصرنة وتطوير نظم الواحات التقليدية.

– الحفاظ على أشجار وبساتين النخيل من مختلف المخاطر، وإعداد أنظمة ري حديثة واقتصادية.

– استصلاح الأراضي الصحراوية والواحات وتأهيلها، واستخدام الطاقات المتجددة ودعم آلياتها وأجهزتها.

– **قطاع الصيد البحري:** نظرا للدور المهم الذي يلعبه قطاع الصيد البحري في تعزيز الأمن الغذائي بالبلاد فقد تم إعطائه أهمية في مخطط الفلاحة (2020–2024)، وذلك من خلال التركيز على تنويع الإنتاج الوطني من المنتجات الصيدية، عبر تعزيز من تربية الأحياء المائية وتثمينها، وعصرنة الصيد البحري في أعالي البحار، وتركيز على تسيير هذه الموارد بطرق مستدامة، مع ضرورة العناية بالأحوال الشخصية والمستويات المعيشة لمهني هذا القطاع، كما سيتم التركيز على الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج في هذا المجال من خلال:

– عصرنة الصناعات الوطنية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات.

– منح التسهيلات لإنشاء مؤسسات وطنية صغيرة ومتوسطة في ميدان تحويل المنتجات البحرية وتثمينها والحفاظ عليها.

– العمل على الإنتقال الصناعي الوطني بهدف إنشاء ورشات خاصة بصناعة وإنتاج السفن وصيانة الأسطول البحري الجزائري. وعلى غرار ذلك ستسعى الحكومة إلى القيام بالعديد من الأعمال والأنشطة بهدف عصرنة قطاع الصيد البحري خلال هذا المخطط، وذلك من خلال:

* تعزيز النشاطات المتعلقة بتربية الأحياء المائية وتطويرها، وذلك عبر:

– تعزيز المشاريع الاستثمارية في ميدان تربية الأحياء المائية على نطاق شاسع، وإعادة بعث مشاريع تربية الأحياء المائية في المياه العذبة، خاصة في المناطق الصحراوية والقارية.

– إعادة بعث تربية الأحياء المائية في المسطحات المائية خاصة في السدود.

– العمل على تعميم دمج الأنشطة المتعلقة بتربية الثروة السمكية في القطاع الفلاحي.

– جعل المناطق الخاصة بتربية الأحياء المائية كأقطاب إمتياز.

– حسن إدارة وإستغلال الموارد البحرية والأنشطة المتعلقة بالصيد البحري في منطقة الساحل، وذلك عبر توفير الوسائل والأدوات اللازمة للتسيير المحكم والمستدام للمنتجات البحرية، وكذا عصرنة نشاطات الصيد البحري وتطويرها، وكذا التركيز على تثمين وحسن إستغلال الثروات البحرية النوعية كالمرجان.

– بناء شبكة وطنية عصرية خاصة بجمع المعلومات والإحصائيات عن قطاع الصيد البحري وتربية المائيات. إضافة إلى ذلك سيسعى هذا المخطط إلى:

– زيادة حجم امتداد الأسطول البحري الوطني عبر زيادة استغلاله للمساحات المائية.

– تحسين إدارة وتسيير الخدمات العمومية في جميع الموانئ المخصصة للصيد البحري.

– ضمان مرافقة مستمرة للمستثمرين في هذا المجال بهدف عصرنة وإنشاء وحدات لتخزين المنتجات الصيدية وتثمينها وتحويلها وتشجيع تصديرها عبر عصرنة أنظمة التسويق والتوزيع (المرجع السابق، ص.ص. 34–35).

عموما هذا أهم ما جاء به مخطط الفلاحة (2020–2024) وهو مخطط فلاحي خماسي يسعى إلى تجسيد أهداف قطاعية في مقدمتها تعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستويات المعيشية للفرد الجزائري والحفاظ على أمن وإستقرار البلاد.

3.1.3.4 الإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي (2020–2030): تعد الإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي (2020–2030) الأولى من نوعها التي تم تبنيها من قبل الحكومة الجزائرية، ويعود الفضل في ذلك إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي

ناتج جهود العديد من الباحثين المختصين في العديد من المجالات لوضع إستراتيجية وطنية تمكن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من تسطير خطط وبرامج في ميدان البحث والإبتكار والتكوين بحيث تكون قادرة على الإستجابة إلى التحديات الموجودة، وقادرة على الإستثمار في الإمكانات المتوفرة بهدف تحقيق أمن غذائي وطني مع ضرورة التكيف مع احتياجات المجتمع، وكذا تبني قاعدة علمية ومعرفية تسمح للمتعاملين من تجاوز المشاكل والعوائق المختلفة المرتبطة بالأمن الغذائي (Direction générale de la recherche scientifique et du developpement technologique, 2020, P3).

أ- **أهداف الإستراتيجية:** تسعى الإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي (2020-2030) إلى بناء نظام تدريبي وبحثي متطور وتقريبه من الأمن الغذائي قدر الإمكان، وذلك بهدف تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- تحسين توافر المنتجات الغذائية والعناصر التغذوية من خلال مراعاة التوازنات الضرورية بين مختلف المكونات.

- تحسين الوصول إلى الغذاء لجميع فئات المجتمع وبشكل مستمر.

- تحسين سلامة المنتجات الغذائية.

- تحسين استقرار الإمدادات الغذائية الوطنية.

وفي ظل الوضع الراهن والتحديات التي تعاني منها الجزائر خاصة بسبب زيادة عدد السكان ونضوب الموارد الطبيعية، فتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق عدد من الأهداف من الناحية الفنية أهمها:

- تعزيز موارد التربة، خاصة في ظل طبيعة التربة والتي تعاني من مشاكل عديدة كالتوسع العمراني، المنحدرات، وأراضي حجرية...

- تنمية الموارد المائية، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية، ومحدودية الأراضي المروية.

- تعزيز المعرفة الفنية والمعرفة التقنية من خلال الإبتكار: وذلك ببناء قاعدة فلاحية قائمة على الإبتكار والبحث في الميدان الفلاحي.

– تحسين الموارد البيولوجية: وذلك بالتعاون بين مختلف القطاعات لوضع خطة متكاملة قادرة على حماية البيئة والموارد البيولوجية وتثمينها، بما يسمح بالإستفادة منها مستقبلا في إطار مستدام يكفل تحقيق حد أدنى من الكفاف لضمان الأمن الغذائي (Ibid, pp 22-23).

ب- ركائز الإستراتيجية: بهدف تجسيد الإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي فقد تم وضع خمس ورشات وتغطي كل ورشة خمس مجالات تتعلق بـ: التدريب، البحث، المعرفة والإبتكار، التداعيات على صحة الإنسان والبيئة، والإستثمارات المحتملة، وتتمثل هذه الورشات في:

– **الورشة الأولى:** ركزت على التربة والمياه والطاقات المتجددة: وذلك من خلال بناء إدارة متكاملة للمياه والتربة بإستخدام التقنيات الجديدة والطاقات المتجددة بمشاركة وتعاون جميع القطاعات مع مراعاة تغير المناخ، وتتطلب نجاح هذه الورشة مشاركة قطاع البحث العلمي بتقديم حلول تقنية واقتصادية واجتماعية قادرة على تلبية تطلعات جميع أصحاب المصلحة، كما تم التركيز على تثمين الموارد الطبيعية وحمايتها وإيجاد حلول للمشاكل والتحديات التي تشكل خطر على الموارد الطبيعية في البلاد.

– **الورشة الثانية:** تحسين وتقوية وتنويع المنتجات النباتية: في ظل معاناة الجزائر من العديد من المشاكل المرتبطة بتغير المناخ ونقص الكوادر المؤهلة في المجال الفلاحي، والتي أثرت على تطوير الزراعة في البلاد وتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، فإنه يتطلب تبني إجراءات إستراتيجية قائمة على تطوير أنظمة التدريب والبحث والإبتكار، وذلك من خلال زيادة المهارات والمعارف الفلاحية عن طريق إعداد برامج تعليمية لفائدة المزارعين والمهنيين، وإدخال الوسائل التقنية المتطورة والتدريب على إستعمالها، وفي مجال البحث يتطلب ضرورة التعزيز من نشاطات البحث العلمي الزراعي للنهوض بالقطاع الفلاحي عن طريق الإنتقال للزراعات الذكية، عبر استخدام احدث التقنيات والوسائل في هذا المجال، بما يسمح بزيادة الإستثمارات الفلاحية التي تمكن من زيادة من حجم الإنتاج الفلاحي وتنوعيه (Ibid, pp 79-84).

– **الورشة الثالثة:** تحسين وتقوية الإنتاج الحيواني: يعاني القطاع الحيواني من عدم قدرته على تلبية الإحتياجات الوطنية، وذلك بسبب محدودية الموارد الطبيعية والرعوية، وعليه ينبغي تبني خيارات تسمح بتعزيز الأمن الغذائي في هذا السياق من خلال:

– تعزيز التقنيات التي تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية بطرق مستدامة.

– تحسين مداخيل المزارعين.

وعليه ينبغي تبني نماذج التنمية الإقليمية والتي ترتكز على:

– تطوير التربة، ومراعاة خصوصية المناطق.

– تنويع النظم والأقلمة في إطار التكامل الإقليمي.

ويتم دمج الأقاليم من خلال تحديد المناطق المتشابهة في تربية الثروة الحيوانية والاهتمام بها وتنميتها لتطوير الإنتاج الوطني، عبر تبني نظم متطورة تسمح بتحقيق الأمن الغذائي الحيواني.

– **الورشة الرابعة:** تحسين وتقوية وتنويع إنتاج الأسماك وتربية الأحياء المائية: تركز الاستراتيجية المستقبلية لعام 2030 على النهوض بمجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية من خلال: إستدامة الصيد، تنمية تربية المائيات، طرق الرفع من مستوى المعدات والمهارات، وإقامة شراكات، كل ذلك بهدف تحقيق الأهداف التي حددتها سياسة التنمية القطاعية والمتمثلة في:

– تلبية الاحتياجات المتزايدة على المنتجات السمكية والبحرية عبر زيادة حجم الإنتاجية.

– تحسين جودة المنتوجات وتنويعها.

– إدارة أفضل لجودة المياه.

– تدريب الموظفين وتوسيع نطاقه.

– **الورشة الخامسة:** تحسين وتقوية وتنويع المواد الغذائية والصناعات الغذائية: تركز الإستراتيجية الجزائرية فيما يتعلق بهذه الورشة على مسألة تنويع وتحسين الصناعات الغذائية من خلال:

– الابتكار والبحث في مجال السلامة الغذائية.

– حفظ ومعالجة المواد الغذائية المُنْتَجة.

– الإستخدام الرشيد لهذه المنتجات لتلبية الإحتياجات الوطنية ومنع الهدر الغذائي خاصة من المنتجات الغذائية الإستراتيجية.

– التعاون المشترك بين القطاعات المنتجة وتقديم المهارات والمعارف لزيادة جودة وكمية الإنتاج.

– إدماج البحوث والإبتكارات في الصناعات الغذائية لزيادة من جودتها والحفاظ عليها، وذلك لتجنب خسائر الفاقد من الغذاء.

وقد تم خلال هذه الإستراتيجية وضع مبادئ توجيهية رئيسية لتجسيد خارطة الطريق للبحث والإبتكار في مجال الأمن الغذائي وذلك بهدف تسهيل عمل صانعي القرارات، وتتناول هذه المبادئ كل من البحث، التدريب، المعرفة والابتكار، نتائج صحة الإنسان والبيئة، والإستثمارات المحتملة، مع تحديد الأهداف الجزئية وجداول الأعمال، والنتائج المنتظرة، ومؤشرات المتابعة، وتوقيت الإنجاز، كل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذه الإستراتيجية (Ibid, pp 85–106).

عموما يمكن القول بأن الإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي تعد الأولى من نوعها خاصة وأنه تم تبنيها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويعول كثيرا على هذه الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في المستقبل، إلا أنه في المقابل ينبغي دعمها أكثر من قبل وزارة الفلاحة كونها مسؤولة عن تجسيد الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، مع ضرورة مشاركة مختلف الفواعل والمتعاملين والمواطنين لدعم وإنجاح هذه الإستراتيجية.

من خلال ما سبق التطرق له يمكن القول بأن الجزائر تمتلك العديد من الآفاق والرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري وتعزيز الإستقرار والأمن والتنمية كخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مخطط الفلاحة (2020–2030)، والإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي، ورغم وجود العديد من الخطط والإستراتيجيات إلا أن نجاحها سيبقى مرهون بمدى قدرة الحكومة على تجسيدها بحذفيرها، وبمدى قدراتها على التكيف مع الواقع والتحديات والرهانات التي تشهدها الجزائر والعالم على حد سواء وإلا فإنها لن تكون قادرة على الوصول إلى الأهداف المسطرة منها.

2.3.4 الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في المغرب.

تسعى الحكومة المغربية على غرار الحكومة الجزائرية إلى تحقيق أمنها الغذائي، عبر إكمال ما تم إنجازه منذ سنوات من خلال عصرنة القطاع الفلاحي وتطويره لمواكبة التحديات التي تشهدها البلاد، وتمكين القطاع الفلاحي من المساهمة بفاعلية أكبر في تحقيق الأمن الغذائي، وعليه فقد تبنى

المغرب عدد من الإستراتيجيات المستقبلية لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل أبرزها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإستراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030)، وعليه سنحاول خلال هذا العنصر التطرق إلى هاتين الإستراتيجتين المطبقتين في المغرب.

1.2.3.4 الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة كإطار لتنفيذ خطة 2030: على غرار الجزائر تبنت المغرب بدورها الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030 لتعزيز التنمية المستدامة كهدف كلي وتعزيز الأمن الغذائي كهدف جزئي، وقد تمت المصادقة على هذه الإستراتيجية في جوان 2017، ورغم تبني هذه الإستراتيجية كإطار مرجعي مناسب لتجسيد أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الوقائع بينت مدى قصور في تطبيق هذه الإستراتيجية، مما أثر على تكييفها مع أهداف العالمية لخطة التنمية المستدامة في وقتها، وفي ظل تبني هذه الإستراتيجية فقد قام المغرب بوضع العديد من الإستراتيجيات القطاعية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة خاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية، منها إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر ومخطط هاليوتيس، إلا أنه في المقابل يصعب تحديد نقاط التقاطع الموجودة بين هذه الإستراتيجيات مع الخطة العالمية 2030 (المجلس الأعلى للحسابات، 2019، ص 4)، وعليه تسعى الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030 والمتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية وذلك بتبني سياسات ومبادرات زراعية تمكن من زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي المغربي لتلبية الإحتياجات الغذائية لكل فئات المجتمع بدون استثناء، مع ضرورة التركيز على توفير غذاء صحي آمن خال من أي مخاطر، كل ذلك بهدف تحسين مؤشرات الأمن الغذائي المغربي، حيث تعد مؤشرات الجوع وسوء التغذية ونقصها من بين المؤشرات المؤثرة على فرص تعزيز الأمن الغذائي في البلاد، حيث أن تجاوز هذه المؤشرات في إطار إستراتيجة التنمية المستدامة سيسمح لا محلة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في المغرب. وبهدف تحقيق هذه الأهداف فإن المغرب مطالب في هذا الإطار بتقليص الفوارق الاجتماعية والطبقية وعدم المساواة بين فئات المجتمع، وتوزيع الدخل بشكل متساوي بين المناطق الريفية والحضرية، وبين النساء والرجال، لأن هذه الفوارق تؤثر على فرص تعزيز الأمن الغذائي، ولذا فهو مطالب بوضع المزيد من البرامج والمشروعات لدعم خاصة النساء وصغار الفلاحين لكونهم يشكلون القوة المنتجة القادرة على تحسين معدلات الأمن الغذائي من خلال قدراتهم على الإنتاج الفلاحي (world food programme, 2019, pp 5-6).

يمكن القول أن إستراتيجة التنمية المستدامة لعام 2030 في المغرب تعد من الخطط والرؤى التي يعول عليها لتحسين معدلات الأمن الغذائي المغربي، من خلال القضاء على مؤشرات سوء التغذية والجوع وإنعدام الأمن الغذائي الحاد، عبر توفير المزيد من الغذاء الكافي الآمن لجميع الأفراد، إلا أن تجسيد هذه الإستراتيجية يتطلب ضرورة الإستجابة والتكيف مع التحديات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي المغربي.

2.2.3.4 إستراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030): أطلق الملك محمد السادس ملك المغرب إستراتيجية فلاحية جديدة تعرف بإستراتجية الجيل الأخضر (2020-2030) كما أطلق في نفس الوقت إستراتيجية غابات المغرب، وذلك بهدف عصرنة القطاع الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي إنطلاقا من التركيز على الزراعات المستدامة ورفع التحديات لمواجهة المشاكل والمعيقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي المغربي خاصة تغير المناخ وزيادة عدد السكان..الخ، وتعتبر إستراتيجية الجيل الأخضر بمثابة إستراتيجية تكميلية لإستراتيجية مخطط المغرب الأخضر (2008-2020) وذلك لإكمال تحقيق الأهداف المنشودة ودعم المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها خلال الإستراتيجية الفلاحية السابقة (جريدة العرب، 2020، ص 11). وتقوم هذه الإستراتيجية الجديدة على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- تبني رؤية تنموية جديدة.

- اعتماد حوكمة جديدة.

- توفير الوسائل التقنية الحديثة في القطاع الفلاحي.

كما تقوم هذه الإستراتيجية على تبني توجهين إستراتجيين شاملين وهما:

- الأولوية للعنصر البشري من خلال ظهور جيل جديد من الطبقة المتوسطة الزراعية (350 ألف إلى 400 ألف أسرة)، ظهور جيل جديد من رواد الأعمال الشباب ودعمهم، لا سيما من خلال تعبئة مليون هكتار من الأراضي، ظهور جيل جديد من المنظمات الزراعية المدعومة بمهن ذات كفاءة، وتنفيذ جيل جديد من آليات الدعم.

– إستدامة التنمية الزراعية من خلال تعزيز أداء سلاسل القيمة الزراعية بهدف مضاعفة الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي بحلول عام 2030، وتحسين عمليات توزيع المنتجات من خلال تحديث أسواق البيع بالجملة، وكذا تحسين الجودة والقدرة على الإبتكار.

ويتطلب تنفيذ إستراتيجية الجيل الأخضر ضرورة زيادة ميزانية القطاع الفلاحي بنحو (2,5%) تقريبا اعتبارا من عام 2020، ويتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بداية من عام 2020 على المستوى الإقليمي، وفقا للمزايا التي تتمتع بها كل منطقة، مع ضرورة التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة، وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة مع إيلاء أهمية للمراقبة الدقيقة وتقييم الأنشطة الاستثمارية وكفاءة الإنتاج ومؤشرات الإنتاجية.

أ– **ميزانية الإستراتيجية:** بهدف إنجاح إستراتيجية الجيل الأخضر فقد قامت الحكومة المغربية برصد ميزانية مقدرة بنحو (10) مليار دولار ما يعادل نحو (100) مليار دهم مغربي (the world bank [a], 2020, pp 6-7)، وقد ساهم في تمويل هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى الحكومة المغربية البنك الدولي، حيث وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على برنامج بقيمة 250 مليون دولار لدعم إستراتيجية الجيل الأخضر، وذلك كجزء من العملية المشتركة مع وكالة التنمية الفرنسية (AFD) (the world bank [b], 2020).

بـ– أهداف الإستراتيجية: تهدف إستراتيجية الجيل الأخضر بالمغرب إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– إخراج 400 ألف أسرة من وضعها المزري ودفعها إلى الطبقة الوسطى.

– توفير نحو 350 ألف منصب عمل للشباب المغربي.

– زيادة حجم الصادرات الزراعية إلى نحو 60 مليار درهم (6,4 مليار دولار).

– زيادة حجم الناتج الزراعي المغربي إلى نحو 250 مليار درهم (نحو 26,5 مليار دولار) بحلول عام 2030 (Mokena, 2020).

– توفير التأمينات الاجتماعية للمزراعين.

- رفع من مستوى أجور الفلاحين وتقريبها من القطاعات الأخرى.

- تحسين جودة المنتوجات الغذائية (جريدة العرب، مرجع سابق، ص 11).

أما فيما يتعلق بإستراتيجية غابات المغرب فتهدف إلى تحقيق ما يلي:

- التخطيط لإعادة زراعة نحو 133 ألف هكتار من الغابات.

- توفير نحو 27500 منصب عمل جديد في مجال الغابات.

- الوصول إلى زيادة عائدات السياحة البيئية لتصل قيمتها السوقية لنحو 5 مليار درهم (532 مليون دولار) (Mokena, op.cit).

عموما تعد إستراتيجية الجيل الأخضر أهم الإستراتيجيات الفلاحية المرصودة مستقبلا لتعزيز الأمن الغذائي المغربي، وهي تعد بمثابة إستراتيجية ثانية لإتمام ما تم تحقيقه خلال الإستراتيجية السابقة (مخطط المغرب الأخضر)، وقد ركزت هذه الإستراتيجية عكس الإستراتيجية السابقة على رد الإعتبار للعالم القروي الريفي المغربي وإخراجه من عزلته بعدما تم تهميشه نوعا ما خلال مخطط المغرب الأخضر.

ويمكن القول مما سبق أن هذه أهم الآفاق والرؤى المستقبلية المرصودة من قبل الدولة المغربية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية والريفية، غير أنه تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى قدرت القطاع الفلاحي على التعامل مع المشكلات والتحديات التي يعاني منها منذ عقود والتي كانت سبب في عدم بلوغ الأهداف القطاعية الكبرى وفي مقدمتها الأمن الغذائي، لذا فإنه ينبغي التعامل مع التحولات والتأثيرات العالمية والمحلية والتكيف معها قدر المستطاع حتى يمكن بلوغ تلك الغايات والأهداف.

3.3.4 دراسة مقارنة للآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

تناولنا من خلال المطلبين السابقين من هذا المبحث أهم الآفاق المستقبلية المرصودة لتعزيز الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب، والمتمثلة في مجموعة من الخطط والإستراتيجيات الفلاحية المستقبلية والتي يسعى كل بلد إلى تجسيدها خلال العقد القادم من القرن الحالي، وسنحاول

من خلال هذا العنصر مقارنة هذه الإستراتيجييات والرؤى المستقبلية المرصودة في كلا البلدين، من خلال التطرق إلى أهم أوجه الشبه والإختلاف المستخلصة منها وذلك من حيث شكلها ومضمونها، بقصد التعرف على مدى إستعداد كل بلد ودرجة رفع كل بلد لتحدي تحقيق أمنه الغذائي، وكذا محاولة معرفة أي بلد قادر أكثر على تحقيق أمنه الغذائي في المستقبل.

1.3.3.4 أوجه التشابه: رغم إختلاف الرؤى والأهداف الإقتصادية بين الجزائر والمغرب، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، إلا أننا من خلال هذه الدراسة وجدنا عدد من أوجه التشابه بين البلدين فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في كلا البلدين، وذلك من حيث الأهداف والركائز والإمكانات الموفرة وغيرها، وعليه تتمثل أهم أوجه التشابه المستخلصة فيما يلي:

أ- **تشابه الآفاق المستقبلية من حيث الأهداف:** تبين لنا من خلال دراسة الآفاق المستقبلية المرصودة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب أنها تسعى إلى تحقيق أهداف متشابهة، وتتمثل هذه الأهداف في:

- تحقيق الإكتفاء الذاتي لتلبية احتياجات السكان من الغذاء.
- تحسين مستويات المعيشة للأسر الريفية وتطوير البنية التحتية الريفية.
- القضاء على الفقر والبطالة.
- زيادة حجم الصادرات الغذائية وتقليص حجم الواردات الغذائية.
- عصرنة القطاع الفلاحي بإدخال عليه تقنيات تكنولوجية متطورة.
- تحسين مداخيل الفلاحين.
- جذب الاستثمارات الفلاحية.
- زيادة حجم مساهمة القطاع الفلاحي في حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليص التبعية وتحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030.

بـ- تشابه الآفاق من حيث تبني نفس الإستراتيجية: وهنا يتعلق الأمر بتبني الجزائر والمغرب لخطة واحدة وهي الخطة العالمية لأهداف التنمية المستدامة (2015-2030) والتي تبنتها كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ورغم إختلاف طرق وكيفيات تجسيد هذه الإستراتيجية على المستوى القطري إلا أن كلا الإستراتيجيتين في كلا البلدين تهدفان إلى تحقيق نفس الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية كالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية...الخ، وذلك من خلال تركيزهما على ضرورة زيادة المتاح من الغذاء الصحي الكافي لكافة فئات المجتمع، مع ضرورة تحسين النظم التغذوية لدى الأطفال الصغار.

جـ- تشابه الآفاق المستقبلية من حيث الركائز والمبادئ: تتشابه الآفاق والرؤى المستقبلية المتبناة لتعزيز الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب في مجموعة من الركائز والمبادئ الموضوعة لتحقيق الأهداف المسطرة من وراءها، وتتمثل أهم هذه الركائز المتشابهة في:

- التركيز على التنمية الفلاحية والقروية.
- التركيز على تنمية العنصر البشري العامل في القطاع الفلاحي.
- التركيز على الإستدامة الزراعية.
- التركيز على حماية الموارد الطبيعية وتثمينها.
- التركيز على مسألة السلامة الغذائية.
- التركيز على إدخال التقنيات الفلاحية والإنتاجية المتطورة.
- التركيز على طرق تكثيف الإنتاج.
- التركيز على مبدأ الشراكة.

د- تشابه الآفاق المستقبلية من حيث الإمكانات الموفرة: رغم عدم توفر إحصائيات رسمية كافية عن حجم الإمكانيات المالية والبشرية المسخرة لإنجاز هذه الإستراتيجيات والرؤى المستقبلية، إلا أن الجزائر والمغرب تعملان دائما على تسخير الموارد المالية والبشرية الكافية لتجسيد أي سياسة أو

برنامج، نفس الشيء بالنسبة للأفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في كلا البلدين، حيث وفرت كل من الجزائر والمغرب مختلف الموارد المالية والبشرية لإنجاح وتجسيد هذه الرؤى والآفاق.

هـ- تشابه الآفاق المستقبلية من حيث المدة الزمنية: وهنا يتعلق الأمر على وجه التحديد بالإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي (2020-2030) والتي تبنتها الجزائر وكذا إستراتيجية جيل الأخضر (2020-2030) التي تبنتها المغرب، حيث يتبين أن كلا الإستراتجيتين تمتدان على نفس الفترة الزمنية والمقدرة بعشر سنوات، كما أنه يبدأ تطبيقهما في نفس السنة 2020.

2.3.3.4 أوجه الإختلاف: تختلف الجزائر والمغرب في العديد من التوجهات والرؤى السياسية والاقتصادية المتبناة في كل بلد، ما جعل هناك العديد من أوجه الإختلاف فيما يتعلق بمسألة الآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي لكل بلد، وتتمثل أبرز هذه الإختلافات على هذا النطاق في:

أ- **الإختلاف من حيث الصياغة:** من بين الاختلافات الجزئية التي لاحظنها هو وجود إختلاف من حيث الصياغة وذلك بالنسبة للإستراتيجية الجزائرية للبحث والإبتكار في الأمن الغذائي حيث تم تبنيها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لكونها ذات طابع يتربط بجانب البحث والإبتكار، بينما نجد أن إستراتيجية الجيل الأخضر تم تبنيها من قبل القطاع الفلاحي المغربي، وهنا نطرح تساؤل لماذا لم تتبنى وزارة الفلاحة الجزائرية هذه الإستراتجية لتأخذ طابع عملي وتطبيقي أكثر؟ حيث أن نجاحها يبقى مرهون بمدى تجسيدها على أرض الواقع، وإلا سيبقى مجرد نظريات وأفكار ليس إلا.

بـ- الإختلاف من حيث التجسيد: وهنا يتعلق الأمر بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث لاحظنا تفاوت من حيث درجة الإهتمام والتجسيد بين البلدين، حيث أعطت الجزائر إهتمام وعناية بتجسيد هذه الخطة منذ إطلاقها وتعمل الجزائر في هذا الشأن عن تقديم تقرير دورية عن مدى إنجازها وتقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف المتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية، أما في المغرب فقد تأخرت في تجسيد هذه الخطة العالمية حتى سنة 2017، كما أن هناك غموض على تجسيد هذه الخطة وتوافقها مع الاستراتيجيات الوطنية رغم وضع لجنة مخصصة مسؤولة عن تجسيدها، ما يمكن أن يؤثر ذلك مستقبلا على تحقيق الأهداف المرصودة من وراء هذه الخطة العالمية.

جـ- إستمرارية إختلاف التوجهات القطاعية: نلاحظ من خلال هذه الآفاق المستقبلية المتبناة في كل من الجزائر والمغرب إستمرارية توجهات القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والمغرب وفق نفس التوجهات، حيث لا يزال القطاع الفلاحي الجزائري يعتمد على تطبيق الإستراتيجيات والبرامج الفلاحية الخماسية لتجسيد أي سياسة فلاحية رغم تغير الكادر الرئاسي ومجيء رئيس جديد، بينما لا يزال المغرب يعتمد على تطبيق الرؤى والإستراتيجيات الفلاحية متوسطة وطويلة الأمد والتي أثبتت مدى نجاحها من خلال إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر.

د- الإختلاف من حيث الدعم المالي: من بين الإختلافات التي لاحظنها فيما يتعلق بالدعم المالي لتجسيد هذه االآفاق والرؤى المستقبلية الفلاحية في كلا البلدين، إستمرارية الجزائر في تركيزها على الإعتماد على الموارد المالية الوطنية لتجسيد هذه الرؤى والإستراتيجيات، ما يؤثر ذلك على أداء الميزانية العمومية خاصة في ظل إنخفاض أسعار البترول من جهة، وغياب قنوات دخل أخرى واضحة لتمويل المشاريع من جهة أخرى، بينما نجد أن الدعم المالي لتجسيد هذه الرؤى مختلف، حيث يتم تمويلها عبر مصادر مختلفة وطنية ودولية، كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية الجيل الأخضر والتي تم دعمها ماليا من قبل البنك الدولي، ضف إليه الدعم المقدم من قبل مؤسسات وطنية في شكل هبات ووصايا.

هـ- إختلاف الإهتمامات المجالية: من بين الإختلافات المستخلصة من خلال دراسة الآفاق المستقبلية لكل من الجزائر والمغرب إختلاف الإهتمامات المجالية للقطاع الفلاحي خلال تبني هذه الرؤى والآفاق، كالمجال الغابي، مجال الصيد البحري، حيث نلاحظ أن المغرب قد أعطت اهتمام وعناية أكبر بالقطاع الغابي وذلك من خلال تبني إستراتيجية غابات المغرب وذلك بهدف النهوض بهذا القطاع وتأهليه والذي يعاني من الكثير من المشاكل والتحديات في الآونة الأخيرة، بينما درجة الإهتمام بالقطاع الغابي في الجزائر في ظل هذه الرؤى أقل مقارنة مع المغرب وذلك لعدد من الإعتبارات والأولويات التي تتبنها الجزائر، ضف إلى ذلك إلى أن القطاع الغابي يعاني من مشاكل أقل مقارنة مع المغرب، أما فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري فقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة للنهوض بهذا القطاع في إطار تجسيد هذه الرؤى من خلال عصرنته وتطويره بهدف تحقيق الأمن الغذائي من الموارد البحرية، بينما نجد أن المغرب لم تولي عناية كبيرة لقطاع الصيد البحري خلال تبنيها لهذه الرؤى وذلك كون أن قطاع الصيد البحري يحظى بمكانة معتبرة منذ سنوات ويعد من بين القطاعات

الرائدة المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي المغربي، ما جعل المغرب تقلل إهتمامها بهذا القطاع لصالح قطاعات تعاني فيها من مشاكل وتحديات أكبر لتعزيز أمنها الغذائي الوطني من مختلف النواحي.

عموما رغم وجود عدد من الإختلافات والتشابهات فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب إلا أن كل بلد يسعى جاهدا إلى تعزيز أمنه الغذائي وفقا لرؤيته الخاصة تراعي نقاط القوة والضعف التي يتميز بها كل بلد، ورغم ذلك تمتلك المغرب أفضلية كبيرة لتحقيق أمنها الغذائي وذلك بفضل السياسات والإستراتيجيات الفلاحية المطبقة والتي حققت نتائج إيجابية، وتسعى عبر هذه الآفاق المستقبلية لإستكمال تحقيق ما عجزت عنه السياسات والخطط السابقة، حيث أن المغرب تمتلك رؤية فلاحية إستراتيجية منذ البداية، عكس الجزائر التي لم تولي تركيز كبير للقطاع الفلاحي منذ عقود ما أثر على النتائج المحققة، لذا فإن هذه الآفاق لا يعول عليه كثيرا خاصة في ظل تراكم المشاكل القطاعية بصورة أكبر، لهذا فإن الجزائر تحتاج المزيد من الوقت والجهد الفعلي للنهوض بالقطاع الفلاحي وجعله قطاعا قادرا على تحقيق أمنه الغذائي.

خلاصة الفصل الرابع

خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن كل من الجزائر والمغرب منذ إستقلالهما عن المستعمر الفرنسي وهما يعملان جهدان على تجسيد العديد من السياسات والإستراتيجيات الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي وخاصة الأمن الغذائي، غير أن النتائج المحققة كانت جد متفاوتة من سياسة إلى أخرى ومن بلد إلى أخر، حيث لم تصل هذه السياسات والإستراتيجيات إلى تحقيق الأهداف الكبرى المسطرة خاصة في الجزائر والتي كان لتهميش القطاع الفلاحي دوراً في عدم تحقيق تلك الأهداف مقارنة مع المغرب، كما أن تراكم التحديات والمشكلات في السنوات الأخيرة أثرت بصورة كبيرة على تمكن كلا البلدين من الوصول إلى تحقيق أمنهما الغذائي خاصة في ظل زيادة تأثير هذه التحديات على الفلاحة كالتغير المناخي وزيادة النمو السكاني والتأثير الكبير للأزمات المالية والغذائية الأخيرة...إلخ، ولهذا فإنه في ظل الوضع السائد يسعى كلا البلدين إلى تجسيد رؤى إستراتيجية مستقبلية تكون قادرة على تجاوز هذه المشكلات والتحديات وتكون قادرة على التعامل معها بشكل فعال بما يمكنها من بلوغ الأهداف المسطرة والتي على رأسها الأمن الغذائي، وتبين لنا من خلال دراسة هذه الرؤى والآفاق المستقبلية التي يسعى كلا البلدين إلى تجسيدهما أن المغرب تملك رؤية مستقبلية واضحة المعالم في المجال الفلاحي وذلك بفضل عملها على إكمال تجسيد الإستراتيجيات المرتبطة بالإستراتيجيات المطبقة سابقاً عكس الجزائر والتي لا تزال غير قادرة على وضع أسس ومعالم واضحة خاصة بالقطاع الفلاحي نظراً لإعتمادها على تطبيق برامج فلاحية قصيرة المدى بعيدة عن الرؤى المستقبلية الواضحة، لهذا فإن الجزائر في هذا الصدد مطالبة بإعادة النظر في سياساتها وإستراتيجياتها وتقييمها بما يسمح لها من إيجاد مخارج ومنافذ تكون قادرة على إعادة القطاع الفلاحي للسكة الصحيحة خاصة وأن الجزائر تمتلك من المقومات والمؤهلات ما يسمح لها ليس فقط من أن تحقق أمنها الغذائي وإنما لتكون رائد فلاحي على المستوى الإقليمي والعالمي.

الخاتمة

الخاتمة:

تشكل التحديات المرتبطة بالغذاء من بين المشكلات التي تؤثر بصورة كبيرة على فرص تحقيق الأمن الغذائي سواءً بالنسبة لدول العالم أو للعالم العربي بصفة عامة أو للجزائر والمغرب بصفة خاصة، ما يؤثر ذلك بدوره على المسائل الحساسة بصورة أكبر خاصة مسألة الأمن القومي للبلدين، حيث يشكل غياب الأمن الغذائي أحد أبرز المخاطر التي تهدد الأمن والإستقرار في المنطقة العربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب، خصوصا بعدما شهدته بعض الدول العربية من أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي منذ عام 2011 والتي تسببت في زعزعة إستقرار وأمن بعض الدول العربية وعلى رأسها سوريا وليبيا واليمن. وعليه فإن الدول العربية بصفة عامة والجزائر والمغرب بصفة خاصة يتواجدون في وضع لا يحسد عليه خاصة في ظل اتساع تأثير التحديات والمشكلات على مسار تحقيق الأمن الغذائي، ما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي أمراً بالغاً للصعوبة، ونظراً لخطورة الوضع الحالي حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أثر التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية التي تعاني منها الدول العربية (خاصة الجزائر والمغرب) على فرص تحقيق الأمن الغذائي، قصد تبيان مدى خطورة تأثير هذه المشكلات على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي، وفي نفس الوقت ضرورة إيجاد حلول ممكنة تسمح بتقليص من آثارها بما يسمح للجزائر والمغرب وجميع الدول العربية من تعزيز أمنهم الغذائي، عبر فتح المجال للإستفادة أيضا من التجارب الناجحة في بلدين الدراسة وتعميمها على باقي الدول العربية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج والإقتراحات الممكنة للعمل بها على الصعيد المحلي والعربي:

1. اختبار الفرضيات:

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة وبغية الإجابة عليها قمنا بطرح جملة من الفرضيات بعد دراستها والتأكد من صحتها أو عدمها:

– الفرضية الأولى: يعد الأمن الغذائي في غاية الأهمية لضمان إستقرار البلاد وتطورها، لهذا يعد تحقيقه مسألة لا مفر منها بالنسبة لأي دولة مهما كان نظامها أو توجهها، هذه الفرضية صحيحة، حيث بينت التجارب والوقائع الميدانية أن إنعدام الأمن الغذائي وعدم قدرة الأفراد للوصول إلى الغذاء الكافي قد تسبب في حدوث صراعات وأزمات أثرت على أمن وإستقرار عدد من الدول كما حدث في

بعض الدول العربية كسوريا واليمن وغيرهم ما جعلها الآن تعاني من التخلف والفقر وغيرها من المشكلات.

– الفرضية الثانية: لا يزال العالم العربي غير قادر على تحقيق أمنه الغذائي خاصة في ظل السياسات المطبقة والمشكلات التي يواجهها، هذه الفرضية صحيحة، حيث إتضح لنا من خلال الإحصائيات والأرقام المقدمة خلال هذه الدراسة بأن حجم الفجوة الغذائية العربية وحجم العجز الغذائي العربي في حالة إرتفاع وتدهور مستمر ما يؤثر ذلك على فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة في ظل إرتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق.

– الفرضية الثالثة: يتأثر الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب بالعديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية على حد سواء ما يجعل وصول كل بلد إلى تحقيق أمنه الغذائي أمراً صعبا في الوقت الحالي، تعد هذه الفرضية صحيحة بدورها، حيث أثرت العديد من التحديات والمشكلات الموجودة في كلا البلدين على أداء القطاع الفلاحي خاصة في الجزائر ما أثر ذلك بدوره على إمكانية وصول البلدين لتحقيق أمنهما الغذائي خاصة في ظل تضاعف تأثير تبعات هذه المشكلات على الأمن الغذائي.

– الفرضية الرابعة: نجاح الجزائر والمغرب في تحقيق أمنهما الغذائي مرهون بمدى إتباع سياسات اقتصادية مستدامة تراعي البيئة الداخلية والإمكانيات المتوفرة لكل بلد، فرضية صحيحة، حيث تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن السياسات الاقتصادية المستنسخة والغير مدروسة لم تحقق النتائج المطلوبة نظرا لإختلاف البيئات وعدم تكييفها مع الخصوصية المحلية، لذا لابد من تبني سياسات اقتصادية مستدامة مدروسة من قبل أشخاص يعرفون خصوصية ومميزات كل بلد حتى تتمكن هذه السياسات من بلوغ الأهداف المنشودة.

– الفرضية الخامسة: الإستفادة من التجارب والسياسات الناجحة في أي بلد سيساهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلد الآخر، فرضية صحيحة نسبياً، حيث أن نجاح سياسة زراعية في المغرب مثلا يمكن الإستفادة منها وتطبيقها في الجزائر خاصة في ظل وجود نوع من التشابه في الخصوصيات بين البلدين والعكس صحيح.

– الفرضية السادسة: تمتلك المغرب رؤية إستراتيجية أحسن للوصول إلى تحقيق أمنها الغذائي مقارنة مع الجزائر، فرضية صحيحة، حيث تمتلك المغرب منذ عقود رؤية فلاحية جيدة نظراً لإهتمامها الكبير بالقطاع الفلاحي وجعله القطاع الاقتصادي الأول في البلاد عكس الجزائر التي لا تملك رؤية استراتيجية واضحة نظراً لتهميشها للقطاع الفلاحي (سابقا).

– الفرضية السابعة: حققت المغرب نتائج وأرقام إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي مقارنة مع الجزائر، فرضية صحيحة، حيث توصلنا من خلال الإحصائيات والأرقام إلى أن المغرب سجلت مؤشرات جيدة وإيجابية أحسن من الجزائر بالنسبة لأغلب مؤشرات الأمن الغذائي كالفجوة الغذائية والعجز الغذائي ما يجعل المغرب أقل تبعية غذائيا للخارج مقارنة مع الجزائر، في حين سجلت الجزائر معدلات سوء تغذية أقل من المغرب.

2. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج الآتية:

– تزايد الإهتمام بمسألة الأمن الغذائي منذ السنوات الأخيرة من القرن العشرين وذلك بفضل بروز نظريات ومقاربات أمنية جديدة خاصة مع ظهور مقاربة الأمن الإنساني والتي طرحت مفاهيم أمنية جديدة مغايرة للمفاهيم السابقة، تركز على الأمن الإنساني وعلى رأسها الأمن الغذائي والذي يعد تحقيقه شرط لا غنى عنه لضمان الحفاظ على الأمن القومي لأي بلد.

– يتأثر الأمن الغذائي بصورة كبيرة كلما اعتمدت الدول على الأسواق الخارجية للحصول على الغذاء، حيث بينت الأزمات الاقتصادية والغذائية السابقة مدى التأثر الكبير للدول المستوردة للغذاء نتيجة إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، ما جعل مؤشرات الأمن الغذائي تتأثر سلبا، لذا فإن نجاح بلد ما في تعزيز أمنه الغذائي يتطلب اعتماده على ذاته حتى يتجنب أي مشكل يتعلق بالإستيراد الخارجي للغذاء.

– رغم الإمكانيات التي يتمتع بها العالم العربي على جميع الأصعدة إلا أن مسألة تحقيق الأمن الغذائي فيه تبقى جد معقدة خاصة في ظل إستمرارية الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية من جهة، وفي ظل وجود تحديات ومشكلات لا حصر لها من جهة أخرى، ما يجعل الأمن القومي العربي مهدداً في أي وقت نظراً لاستعصاء تحقيق الأمن الغذائي العربي.

– غياب الأمن الغذائي في الدول العربية وعدم تمكن جميع المواطنين العرب من الوصول للغذاء الكافي يشكل تهديد فعلي للأمن الوطني والقومي العربي، لذا لابد من جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية الإهتمام بمسألة الأمن الغذائي وتوعية الجميع بأهمية وضرورة تحقيقه وتحذير من عواقب غيابه على جميع المستويات.

– تمتلك الجزائر والمغرب العديد من المقومات والإمكانيات المتنوعة سواء الطبيعية أو البشرية أو المادية ورغم ذلك لا يزال البلدين تابعين غذائياً للخارج، خاصة ما تعلق الأمر بالجزائر أين سجلت معدلات عجز تجاري غذائي معتبر قدر بنحو 8,2 مليار دولار، مقارنة مع عجز تجاري غذائي قدر بنحو 1,4 مليار دولار في المغرب وذلك بحسب إحصائيات 2018، ما يعرض بذلك الأمن الغذائي لكلا البلدين للخطر نظرا للاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية للحصول على الغذاء خاصة بالنسبة للجزائر.

– حققت المغرب نتائج وأرقام إيجابية أفضل بالنسبة لأغلب مؤشرات الأمن الغذائي مقارنة مع الجزائر خاصة ما تعلق الأمر بالعجز الغذائي والفجوة الغذائية والإكتفاء الذاتي، في المقابل حققت الجزائر معدلات أفضل بالنسبة لمؤشر سوء التغذية مقارنة مع المغرب، ورغم ذلك تبقى هذه المؤشرات غير كافية لتحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين.

– رغم تجسيد العديد من السياسات والإستراتيجيات الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب إلا أنها لم تصل إلى الاهداف الكبرى خاصة في الجزائر، ويعود السبب في ذلك إلى وجود العديد من المشكلات والتحديات التي أثرت بصورة كبيرة على فرص الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي خاصة بسبب تقلص المساحة الصالحة للزراعة والتغير المناخي، زيادة النمو السكاني، ضعف كفاءة العاملين في القطاع الفلاحي، نقص إستخدام الوسائل التكنولوجيا المتطورة، سوء تسيير القطاع الفلاحي، وظهور الأزمات الغذائية والصحية في الآونة الأخيرة وغيرها.

– تمتلك كل من الجزائر والمغرب لرؤى إستراتيجية في المجال الفلاحي تهدف إلى وصولهما إلى تحقيق الأمن الغذائي خلال العقد القادم من القرن الواحد والعشرين، إلا أنه بحسب دراستنا إتضح لنا بأن المغرب تمتلك رؤية إستراتيجية أحسن مما تخطط له الجزائر وذلك نظراً لنجاح الإستراتيجيات

الفلاحية الأخيرة التي طبقتها المغرب، عكس الجزائر التي لم تجسد سوى مخططات وبرامج قصيرة المدى حالت دون تحقيق الأهداف الكبرى.

– يتضح من خلال الإحصائيات المتعلقة بالجزائر والمغرب أن المغرب حققت نتائج إيجابية أفضل مقارنة مع الجزائر، ما يعني أن المغرب قادرة على تحقيق أمنها الغذائي في القريب لو تستمر على هذا النهج، في حين لا تزال الجزائر تعاني على هذا المستوى في ظل تذبذب أداء القطاع الفلاحي من سنة إلى آخرى ما يجعل إمكانية وصولها إلى تحقيق أمنها الغذائي غير متوقع في الوقت الحالي.

3. إقتراحات الدراسة:

بناءً على النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة قمنا بصياغة جملة من الإقتراحات:

– الإستفادة من السياسات والتجارب الرائدة على المستوى العربي، وتطبيقها وتعميمها على باقي البلدان العربية مع مراعاة الخصوصية البيئية والجغرافية لكل بلد.

– نشر الوعي الغذائي وسط جميع الفواعل من القاعدة الشعبية إلى قمة هرم السلطة بأهمية وضرورية تحقيق الأمن الغذائي ودوره في تعزيز التنمية والإستقرار، وفي نفس الوقت توعية بمخاطر غياب الأمن الغذائي سواء على الفرد أو على الدولة.

– تعزيز المشاركة المجتمعية والشراكة بين مختلف الفواعل للعمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي بصفة عامة أو الأمن الغذائي الجزائري والمغربي بصفة خاصة.

– تجسيد جميع البرامج والإستراتيجيات العربية المشتركة المطبقة بحذفيرها والتي تم العمل على تطبيقها منذ نصف الأول من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين والإلتزام بتحقيق الأهداف المسطرة من وراءها.

– تشجيع الإستثمار الفلاحي العربي بصفة عامة والإستثمار الفلاحي الجزائري والمغربي بصفة خاصة بمختلف أنواعه، وكذا توفير مختلف الإمكانيات والتسهيلات لإنجاحه والاستفادة منه.

– إعادة الإعتبار للقطاع الفلاحي خاصة في الجزائر وجعله القطاع الاقتصادي الأول المساهم في التنمية الاقتصادية خاصة في ظل فشل القطاع الصناعي الأول في تحقيق الأهداف المرجوة.

– تبني سياسات وإستراتيجيات فلاحية ناجعة ومدروسة بشكل محكم تكون نابعة عن الإرادة والرؤية المحلية بما يمكن ذلك من تحقيق الأهداف الكبرى والتي يعد الأمن الغذائي أهمها.

– الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الموجودة في كل من الجزائر والمغرب والحفاظ عليها وفقا لمفهوم التنمية المستدامة.

– تحقيق وتعزيز الأمن المائي في كل من الجزائر والمغرب كشرط رئيسي لتحقيق الأمن الغذائي في كلا البلدين.

– استخدام أحدث الوسائل التقنية في المجال الفلاحي بهدف زيادة معدلات الإنتاجية الفلاحية وربحاً للوقت والجهد والمال.

– زيادة حجم المخصصات المالية للقطاع الفلاحي في كل من الجزائر والمغرب قصد تمكين المسؤولين من إعداد وتجسيد أكبر عدد من المشاريع والاستثمارات الفلاحي والتي تسمح بزيادة حجم الإنتاج الفلاحي من جهة وتقليص من معدلات البطالة من جهة ثانية.

– تقديم الدعم المالي والمادي للفلاحين والمستثمرين الفعليين وإزالة جميع العقبات التي تواجههم أثناء قيامهم بأعمالهم وأنشطتهم الفلاحية.

– الرفع من خبرات وكفاءات الفلاحين والإطارات العاملة في القطاع الفلاحي في كلا البلدين بهدف زيادة مستوى أداءهم وفعالية إنتاجيتهم بصورة أكبر.

– زيادة مشاركة القطاع الخاص الزراعي في العملية الإنتاجية بصورة أكبر خاصة في ظل تراكم المشكلات التي تواجه البلدين على المستوى المركزي.

– تقليص اعتماد الجزائر على عوائد النفط لإنجاز المشاريع الفلاحية وتنويع مصادر الدخل المخصصة لدعم مثل هذه المشاريع.

– العمل على إيجاد حلول لمختلف المشكلات والتحديات التي تواجه كل من الجزائر والمغرب حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي، فلا يمكن وصول البلدين إلى تحقيق ذلك في ظل تراكم تبعات هذه المشكلات على القطاع الفلاحي في كلا البلدين.

– تقليص الاعتماد على الواردات الغذائية لتوفير الغذاء الناقص على المستوى المحلي، خاصة وأن الاعتماد عليها قد أثبت مدى خطورته على إمكانية تحقيق الأمن القومي.

– تشجيع البحوث العلمية في المجال الزراعي نظراً لدورها المهم في إيجاد حلول ميدانية قادرة على علاج أي مشكل، ويتم ذلك عبر زيادة عدد مراكز البحث والفكر والتكوين المتخصصة في الميدان الفلاحي.

– عصرنة العالم القروي وتطويره من طرق ومواصلات وخدمات وغيرها لتشجيع سكان الريف على البقاء وعلى مواصلة نشاطهم الفلاحي الإنتاجي بما يضمن عدم هجرتهم منه.

– زيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية بهدف زيادة حجم الإنتاج الوطني في كلا البلدين خاصة من السلع الغذائية الإستراتيجية خصوصا في ظل شح الأمطار الذي يعاني منه البلدين والذي أثر على حجم الإنتاج في السنوات الأخيرة.

– تغيير أنماط الإستهلاك في كلا البلدين بحسب الوفرة الإنتاجية التي يتميز بها كل بلد ما سيسمح ذلك بتقليص من حجم الواردات الغذائية خاصة من السلع الغذائية الإستراتيجية.

– القضاء على الهادر من الغذاء وتقليص من حجمه خاصة وأن هذا الهادر يكلف خزينة البلدين مبالغ مالية ضخمة.

4. آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع الأمن الغذائي واتساع نطاقه، وفي ظل عدم اتفاق الباحثين على طرق تحقق الأمن الغذائي من عدمه، وفي ظل تراكم العديد من المشكلات والتحديات التي تؤثر على تحقيقه فإن موضوع الأمن الغذائي والبحث فيه ساري ومستمر، لذا يمكن تقديم عدد من المواضيع المقترحة للبحث عنها مستقبلا:

– الأمن الغذائي العربي ما بعد جائحة كورونا.

– مستقبل الأمن الغذائي الجزائري بعيداً عن النفط.

– الأمن الغذائي المغربي في ظل تراجع العوائد المالية السياحية.

- الأمـــن الغـــذائي العربـــي بعيـــداً عـــن الإســـتيراد الخـــارجي..هـــل يمكـــن تحقـــق؟.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. (2014). *نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي*.
https://ammanchamber.org.jo/Uplaoded/PRNews/4488.pdf
- إتحاد الغرف العربية. (2017). *التقرير الرابع والعشرون: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين إتجاهات الإنغلاق التجاري وآفاق طريق الحرير*.
- احرشان، ت. ع. (2011). *المغرب في سنة 2010*. مطبعة Micro pub numérique.
- أحمد الدوم أدم الهادي. (2016). الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة من 2001 إلى 2014. *مجلة العلوم الإقتصادية*، *17*(1)، 1-18.
- أحمد صبحي أحمد مصطفى العيادي. (1999). *الأمن الغذائي في الإسلام* (ط1). دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الأزهري، ع. ا. (2012). *الإنتاج الزراعي في المغرب بين الفقه المالكي ومخطط المغرب الأخضر* (ط1). مطبعة الوراقة الوطنية.
- أكحل العيون، أ. (2012). *الأمن على إختلاف أبعاده: الغذائي_ البيئي_ الإنساني*. أفريقيا الشرق للنشر.
- أوكلاهان، ت، وغريفش، م. (2008). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. مركز الخليج للأبحاث.
- آيت قاضي، م. (2011). السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في مطلع القرن 21. في ع. ا. بريش & وآخرون (محررين)، *السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن الـ21*. مطبعة المعارف الجديدة.
- الباشا، ف. (2006). *الأمن الاجتماعي والعولمة*. (المحاضرة الشهرية الثامنة عشرة).
- بحري، ط. (د.ت). الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد. *مجلة المفكر*، *7*، 291-304.
- بسام عبد الرحمان المشاقبة. (2012). *الأمن الإعلامي* (ط1). دار أسامة للنشر والتوزيع.
- بكزادة، م. غ. (2004). *الأمن وإدارة أمن المؤتمرات: النظرية والتطبيق* (ط3). دار الفجر للنشر والتوزيع.
- بلغالي، م. (2008). سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير. *الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط*.
- بن الشريف، خ. (2015). *دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة*. ساسةpost . استرجعت بتاريخ أكتوبر 2، 2020، من
https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes/
- بن خزناجي، أ. (2013). *دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي* [رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس]. dépôt numérique de l'Université Ferhat ABBAS.

https://mmagister.univ-setif.dz/images/facultes/SEG/2013/2013/BENKHEZNADJI AMINA.pdf

- بن سالم، ع. ا. (2014). التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتجسيد التنمية الاقتصادية. *مجلة البدر*، *6*(4)، 74-95.

- بن صويلح، أ. (2018). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر. *مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ج1*(23)، 185–205.
- بن عديدة، ن. (2020). إنعكاسات جائحة كورونا (كوفيد19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص (تأثير فيروس كورونا على علاقات العمل)*، 153–162.
- بن عيسى، ط. (2015). سياسة التجديد الفلاحي والريفي والإستثمار للأمن الغذائي. في *اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي (5–7 أكتوبر)*. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- بن مشري، ع. ا. (2018). توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية. *مطبوعات مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع*, 33–75.
- بن ناصير، ع. (2004). إنعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية. *مجلة العلوم الإنسانية، 22*، 35–48.
- البنك الإسلامي للتنمية. (2005). *لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية*.
- البنك الإسلامي للتنمية. (2018). *التقرير السنوي 2018: التحول في عالم سريع التغير: الطريق لأهداف التنمية المستدامة، إدارة البحث الاقتصادي والتعليم المؤسسي*.
- بوزيان، ف، وشبايكي، م. ح. (2018). تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية، 5*(1)، 119–137.
- بوزيدي، ح. أ. (2019). *دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب* [رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر]. Repository University of Biskra Theses. –http://thesis.univ biskra.dz/id/eprint/4197
- بوعريوة، ر. (2017). أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. *الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط*.
- بوغدة، ن. ا. (2015). *دور الكفاءات الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي _حالة الجزائر* [رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس]. dépôt numérique de l'Université Ferhat ABBAS –https://mmagister.univ setif.dz/images/facultes/2015/SEG/BOUAAABDA NOUR EL HOUDA.pdf
- بونوة، س. (2014). العمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي. *الملتقى الدولي حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية*.
- التبر، ع. ا، وبرادة، م. (2011). الأمن الغذائي في المغرب: أية إستراتيجية في أفاق الألفية الثالثة. في ع. ا. بريش & وآخرون (محررين)، *السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن 21*. مطبعة المعارف الجديدة.
- جاد الرب، ح. ا. (2005). *جغرافية العالم العربي*. الهرم: جامعة أسيوط.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2017). *قانون رقم 11.17 المتضمن لقانون المالية لسنة 2018*.
- الجريدة الرسمية للمملكة المغربية. (2017). *قانون رقم 68.17 للسنة المالية 2018*.
- جريدة العرب. (2020). *إستراتيجية الجيل الأخضر تعيد رسم خارطة المغرب الزراعية*.
- جعفري، ج، وعدالة، ا. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي:

دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015). *مجلة دفاتر اقتصادية*، *10*(2)، 98-119.

- جلال، أ. (1989). مشكلة الأمن الغذائي العربي وغيره هل من سبيل لحلها. *الميادين مجلة الدراسات العلمية في حقول المعرفة الحقوقية والاقتصادية والسياسية*، *4*.
- جلال، ع. ا. (2017). إتجاهات سوق العمل في الجزائر. *مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية*، *8*(2)، 275-296.
- جودة، ع. ا، وكريم، ك. (2015). *الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط* (ط1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حامد، ن. ا. (د.ت). *مهددات الأمن الغذائي في الوطن العربي*. جامعة محمد خيضر.
- حاوشين، إ. (د.ت). السياسات الزراعية وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، *6*، 100-121.
- الحبيتري، ن. (2016). *الأمن الغذائي في الجزائر: الإمكانات والتحديات* [رسالة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن ابن باديس]. Espace numerique Universite Abd El Hamid Ibn Badis . http://e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456789/4417
- الحدراوي، ح، والخفاجي، ك. (2010). أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة إستطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، *2*(5)، 192-214.
- حركاتي، ف. (2018). *تحليل مشكلة الغذاء في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها* [رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر]. الرسالة كاملة.pdf. http://thesis.univ-biskra.dz/3787/1
- حسين سلمان جاسم البغدادي. (2014). تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانات تحقيقه. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية*، *16*(3)، 168-183.
- حسين سليمان عزة مساعد. (2015). *الأمن الإنساني بين الصراع الدولي المعاصر والقيم الخلقية (دراسة تحليلية نقدية لنماذج ممثلة للوجود الإنساني والقيم)* (ط1). مكتبة الوفاء الوطنية.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2013). *تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي* (ط1). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2015). الأمن الغذائي وإشكاليته في العالم العربي. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية*، *36*، 16-19.
- حسين، غ. ف. (2014). *منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية*. دار الراية للنشر والتوزيع.
- حمدوش، ر. (2008). تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية. *الملتقى الدولي حول: الجزائر والامن في المتوسط*.
- الحمزة، ع. ا. (2012). *دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي* [رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس]. dépôt numérique de l'Université Ferhat ABBAS . http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3279
- خزار، ب. (2013). *السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر* [رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر]. Université de Batna thèses en ligne. http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_details/3861
- خضران بن حمدان الزهراني. (2007). *الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات*.

جامعة نايف للعلوم الأمنية.

- دائـرة الإحصـاءات العامـة. (2012). *الأمـن الغـذائي فـي الأردن 2011/2010: التقـرر التحليلـي* . http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/Analasis_Reports/food/food_2010-2011.pdf
- دبار، ح. (2013). *إنعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي: دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)*[رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر]. University of Biskra Theses Repository. http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/1689
- دهينة، م. (2017). *إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة* [رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر]. Repository University of Biskra Theses. http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/2982
- ديدوح، ع. ا. (2017). *الأمن المائي: الإستراتيجية المائية في الجزائر* (ط1). المركز الديمقراطي العربي.
- دير، أ. (2014). *أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي* [رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر]. University of Biskra Theses Repository. http://thesis.univ-biskra.dz/1187/1/Scien_po_m7_2014.pdf
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). *الجزائر بالأرقام: نتائج: 2015-2017 (نشرة 2018)*.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2020). *الجزائر بالأرقام: نتائج: 2016-2018 (نشرة 2021)*.
- راتول، م، وجبارة، م. (2016). الأمن الغذائي في الوطن العربي: إنجازات وتحديات 2012/2000. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 15*، 71-82.
- الراوي، م. (1993). الأمن الغذائي العربي: مفهومه وواقعه. *مجلة شؤون عربية، 75*، 23-36.
- رقية خلف حمد الجبوري. (2012). *السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية* (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.
- زبيري، و. (2014). *التهديدات البيئية و إشكالية بناء الأمن الغذائي* [رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2]. Dépôt DSpace de l'universite Sétif 2. http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/283/Zebiri.pdf?sequence=1&isAllowed=y
- زبيري، و. (2017). *التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي* (ط1). مكتبة الوفاء القانونية.
- الزغبي، س. (2006). *أوضاع الأمن الغذائي في سورية*. المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- زيتون، و. (2006). *المعجم السياسي* (ط1). دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي.
- سبا، ص. م. (2010). *مشكلات عربية (رؤية عامة)*. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- السريتي، ا. م. (2000). *الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية*. دار الجامعة الحديثة للنشر.
- سعيد، إ. أ. (2011). أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعاً طبيعياً بشرياً). *مجلة جامعة دمشق، 27*، 545-615.
- سفيان، ح. (2019). *السياسات المتبعة لمواجهة تأثير إرتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية* [رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس]. dépôt numérique de l'Université Ferhat ABBAS. http://dspace.univsetif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3630/1/ أطروحة دكتوراه سفيان

pdf.حنان

- سلاطني، ب، وعرعور، م. (2009). معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده. *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية*، *2*(5)، 11-29.
- سلماني، س. (2020). *السيادة والأمن الغذائي: نموذج الجزائر* [رسالة دكتوراه، جامعة زيان عاشور]. جامعة زيان عاشور: المستودع المؤسساتي.
http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3077
- شكرية، إ. (2016). *المغرب في سنة 2015*. مطبعة المعارف الجديدة.
- شلبي، م. (1997). *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات*.
- الشلش، م. م. (2010). منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، *19*، 187-248.
- صبحي عبد الفتاح القاسم. (2010). *واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله* (ط1). مؤسسة عبد الحميد شومان.
- صحيفة العرب. (2020). *كورونا يهدد الأمن الغذائية للدول المعتمدة على الإستيراد*. العرب. استرجعت بتاريخ ديسمبر 3، 2021، من
كورونا-يهدد-الأمن-الغذائي-للدول-المعتمدة-على-الاستيراد/https://alarab.co.uk
- صدقي، ع. ا. (2014). *السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب* (ط1). المطبعة السريعة.
- صندوق النقد العربي. (2003). *صندوق النقد العربي: نشأته وأهدافه ونشاطاته*.
- صندوق النقد العربي. (2016). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016*.
- صندوق النقد العربي. (2017). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2017*.
- صندوق النقد العربي. (2018). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2018*.
- صندوق النقد العربي. (د.ت). التعاون العربي في مكافحة التصحر. في *التقرير العربي الإقتصادي الموحد*. صندوق النقد العربي.
- طارق إبراهيم عطية الدسوقي. (2009). *الأمن المعلوماتي: النظام القانوني للحماية المعلوماتية*. دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الطرابلسي، ع. ا. (1999). *أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية* (ط1). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- طه بن عثمان الفراء، & وآخرون. (2003). *الوطن العربي مقوماته ومشكلاته* (ط1). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- طه بن عثمان الفراء، & وآخرون. (2014). *الوطن العربي مقوماته ومشكلاته* (ط1). دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الطويل، ر. ز. (2012). *الأمن الدولي وإستراتيجيات التغيير والإصلاح* (ط1). دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الظاهر، أ. ج، ونوفل، أ. س. (2008). *الوطن العربي والتحديات المعاصرة*. الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع.
- عامر منصور، أ. (2016). *سياسة الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الإستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1999-2012* [رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة].
http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/bitstream/123456789/2990/1/AMER

MENSOUR.pdf

- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي. (2014). *تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين*. دار آمنة للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان عبيد مصيقر. (2008). مواجهة طوارئ نقص الغذاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. *مجلة التعاون*، *23*(66).
- عبد السلام محمد السيد. (1998). *التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي*. عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عبد الغفار رشاد القصبي. (2004). *مناهج البحث في علم السياسة* (ط1). مكتبة الآداب.
- عبد الله، ع. (2015). مناخ الوطن العربي. في *جغرافية الوطن العربي*. جامعة بنها.
- علة، م. (2010). واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الاقتصادية والدولية. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، *10*، 99–119.
- عمراني، ن. أ. (2014). *النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي: بين النظرية والتطبيق* (ط1). دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عيسى بن ناصر طوش. (د.ت). *مشكلة الغذاء في الجزائر (دراسة تحليلية وسياسات علاجها)* [رسالة دكتوراه، جامعة منتوري].
https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ABEN1989.pdf
- غراب، ر. (2015). إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، *8*(13)، 54–63.
- غربي، ف. (2008). *الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية* [رسالة دكتوراه، جامعة منتوري].
https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AGHA2371.pdf
- غربي، ف. (2010). *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر* (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.
- غنام، ف. (2012). *التعاون؟ الأمن الأورو_متوسطي: دراسة حالة 5+5 (2001–2011)* [رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري]. DSpace Repository.
https://www.ummto.dz/dspace/bitstream/handle/ummto/239/
- الفاتح محمد عثمان مختار. (2014). التكامل الاقتصادي وإنعكاساته على الدول العربية. *مجلة أماراباك*، *5*(12)، 103–116.
- فهد بن محمد الشقحاء. (2004). *الأمن الوطني: تصور شامل* (ط1). جامعة نايف للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث.
- *القاموس الذهبي*. (2004). دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع.
- قدي، ع. ا، والبحري، ع. ا. (2012). التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، *1*(2)، 349–361.
- قصوري، ر. (2012). *التنمية المستدامة والأمن الغذائي: حالة الجزائر*. [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار].
- قعيد، ل. (2020). أوضاع سوق النفط العالمي في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا. *مجلة بحوث الإدارة*

والإقتصاد، *2*(عدد خاص02)، 138–150.

- قماس، م. (2020). *كورونا يثير هاجس الأمن الغذائي في المغرب العربي*. العربي الجديد. أسترجعت بتاريخ فيفري 13، 2021، من

كورنا-يثير-هاجس-الأمن-الغذائي-في-المغرب-العربي/https://www.alaraby.co.uk

- كبير، س. (د.ت). أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000–2004). *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، *5*، 61–86.
- كتوش، ع، وقورين، ح. ق. (د.ت). *واقع وآفاق الأمن الغذائي في الوطن العربي*. استرجعت بتاريخ ماي 5، 2020، من

https://dspace.univ- adrar.dz/jspui/bitstream/123456789/1420/1/

- كساب، ع، وراتول، م. (د.ت). التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، *1*(1)، 7–50.
- كعواش، خ. (د.ت). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، *1*(1)، 213–237.
- الكواز، أ. (2009). التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي. *مجلة جسر التنمية*، *81*، 1–23.
- كينة، ع. ا. (2013). *مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر* [رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3]. la Bibliothèque Virtuelle de l'université d'Alger .

http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/12212/1/KINA_ABDELHAFID.PDF.pdf

- اللجنة الإقتصادية لإفريقيا. (2016). *الصناعة والاقتصاد الأخضر في إفريقيا الشمالية: التحديات والممارسات والعبر المستخلصة*.
- لزعر، م. أ. (2015). التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي. *جسر التنمية*، *121*، 1–25.
- مالكي، ر، وبغداد، ش. (2018). قراءة في إمكانيات ووضعية التكامل الزراعي العربي. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية*، *7*(6)، 572–596.
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (2008). *القاموس المحيط*. دار الحديث.
- المجلس الأعلى للحسابات. (2019). *تقرير موضوعاتي حول: مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2015–2030) خلاصة*.
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي. (2016). *الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013: الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف*.
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي. (1986). *مختار الصحاح*. دائرة المعاجم في مكتبة لبنان.
- محمد علي عثمان المخلافي. (2011). الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية. *مجلة الدراسات الإجتماعية*، *32*، 313–356.
- *مخطط عمل الفلاحة: من أجل تنفيذ برنامج الرئيس*. (2020).

http://majliselouma.dz/images/pdf/nossousse/Texte_janv20/Plan_act_gov_ar.pdf

- مدحت، أ. (2003). *الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001* (ط1). مكتبة مدبولي.

- مراد، ع. ع. (2017). *الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية* (ط1). إبن النديم للنشر والتوزيع.
- مسلم، ط. أ. (1992). *حرب الخليج والأمن القومي* (ط1). دار المُلتقى للنشر.
- مصباح، ع. (2008). *منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام*. ديوان المطبوعات الجامعية.
- المصلح، س. ع. (2014). *الأمن القومي العربي: الواقع والمستقبل*. دار آمنة للنشر والتوزيع.
- مطاي، ع. ا. (2012). الأمن الغذائي في الوطن العربي. *مجلة دراسات الإقتصادية، 20*، 79-99.
- المعجم الوسيط. (2004). *مجمع اللغة العربية*. مكتبة الشروق الدولية.
- معطي الله، خ. ا، ولعفيفي، ا. (2016). دور القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 16*، 1-30.
- *المكتب الإقليمي للشرق الأدنى*. (2020). منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [c]. http://www.fao.org/tempref/GI/Reserved/FTP_FaoRne/RegionalOrganizations/organ13_ar.htm
- المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية. (2019). *دليل الفلاح: زراعة القمح*.
- منظمة الأغذية والزراعة. (2000). *الحق في الغذاء: النظرية والتطبيق*.
- منظمة الأغذية والزراعة. (2016). *رصد الأمن الغذائي والتغذية دعما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل*.
- منظمة الأغذية والزراعة. (2020). *معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان)-Algeria, Morocco*. البنك الدولي. أسترجعت بتاريخ أكتوبر 23، 2020، من https://data.albankaldawli.org/indicator/SN.ITK.DEFC.ZS?locations=DZ-MA
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [c]، وآخرون. (2009). *تداعيات إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثير على مستوى معيشة المواطن العربي (ورقة عمل مشتركة مقدمة للمجلس الاقتصادي والإجتماعي)، الدورة (83)*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [a]. (1995). *قضية الأمن الغذائي العربي*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [b]. (2007). *إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [d]. (2010). *تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [e]. (2010). *الدراسة المسحية لتطبيقات التقانات الحيوية في الإنتاج الزراعي العربي*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [f]. (2010). *الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011-2016)*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [g]. (2012). *آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [h]. (2012). *إجتماع مسئولي وخبراء بحوث ونقل التقانة الزراعية في الوطن العربي*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [i]. (2012). *اللقاء الدوري الثاني لمسئولي وخبراء البحوث ونقل التقانة في مجال الإنتاج الحيواني*. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [j]. (2014). *تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014*.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [k]. (2015). *تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [L]. (2015). الإبتكار في الزراعة والأمن الغذائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي. *اللقاء الدوري لمسؤولي وخبراء البحوث ونقل التقانة في مجال الإنتاج النباتي في الوطن العربي*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [m]. (2015). *الإجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [n]. (2015). تربية الأحياء المائية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *اللقاء الدوري الخامس لمسؤولي وخبراء البحوث ونقل التقنية في مجال الثروة السمكية*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [o]. (2016). *تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [p]. (2016). *التقرير الختامي للإجتماع الخامس لضباط إتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011-2016)*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [q]. (2017). *تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [r]. (2017). *الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [s]. (2018). *أوضاع الأمن الغذائي العربي 2018*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [t]. (2019). *أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019*.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [أ]. (2016). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية* (المجلد36). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ب]. (2017). *الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية* (المجلد37). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ج]. (2018). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية* (المجلد38). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ح]. (2015-2019). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية* (المجلدات35-39). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [د]. (2019). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية* (المجلد39). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [ز]. (2012-2015). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية* (المجلدات32-35). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [هـ]. (2010-2019). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية* (المجلدات 30-39). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية [و]. (2003-2009). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية* (المجلدات23-29). جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- منير، ص. ا. (2018). المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي. *الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية*، 1-24.
- موسوعة التكامل الاقتصادي العربي والافريقي [أ]. (2014). *الإتحاد العربي للصناعات الغذائية*. بوابة إفريقيا والتعاون الدولي. أسترجعت بتاريخ جوان 4، 2020، من

https://www.enaraf.org/page/190

- موسوعة التكامل الاقتصادي العربي والأفريقي ب. (2014). *الإتحاد العربي لمنتجي الثروة السمكية*. بوابة إفريقيا والتعاون الدولي. أسترجعت بتاريخ جوان 5، 2020، من

https://www.enaraf.org/page/194

- النجفي، س. ت. (2009). *الأمن الغذائي العربي: مقاربة إلى صناعة الجوع* (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.
- النجفي، س. ت. (2013). *سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في إقتصاد عالمي متغير (رؤية مستقبلية)* (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.
- نزغي، ع. ا، وهاشمي، ا. (2013). السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي. *مجلة العلوم الاقتصادية*، *9*(33)، 1–42.
- هاريغان، ج. (2018). *الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية* (أ. سليمان، ترجمة). عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- وزارة الإقتصاد والمالية المغربية. (2016). *مشروع قانون المالية لسنة 2016: تقرير حول الموارد البشرية*.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية. (2012). *الوضعية الفلاحية للمغرب (رقم 10)*.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية. (2013). *الفلاحة المغربية بالأرقام 2012*.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية. (2015). *الفلاحة المغربية بالأرقام 2014 (نشرة 2015)*.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية. (2019). *الفلاحة المغربية بالأرقام 2018 (نسخة 2019)*.
- وكالة الأنباء الجزائرية أ. (2018). *تطبيق أهداف التنمية المستدامة: الجزائر ساهمت بفعالية في إطلاق أجندة 2030*. وكالة الأنباء الجزائرية. أسترجعت بتاريخ فيفري 21، 2021، من

https://www.aps.dz/ar/algerie/63887-2030

- وكالة الأنباء الجزائرية ب. (2018). *تنمية مستدامة: الجزائر تقدم تقريرها في يوليو 2019*. وكالة الأنباء الجزائرية. أسترجعت بتاريخ فيفري 21، 2021، من

https://www.aps.dz/ar/economie/63842-2019

- يوسف. (2017). المجال المغربي. *مجلة جغرافية المغرب*.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- Andaloussi, M. (2010). *L'agrégation dans le cadre du Plan Maroc Vert: Fondements et Expérience: Cas du Groupement d'Intérêt Economique "Tanmia Al Filahia"* [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.
- Andrée, P, & Al, E. (2014). *globalization and food soverignty : global and local change in the new politics of food*. university of Toronto press.
- Battistella, D, & Al, E. (2012). *Dictionnaire des relations internationales* (3eme éditi). Dalloz.
- Belaqsir, A. (2012). *La contribution du plan Maroc vert à l'assurance de la sécurité alimentaire et nutritionnelle au Maroc* [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.
- Ben ameur, H. (2009). *LE PLAN MAROC VERT : Etude d'une expérience d'agrégation et appréciation des perspectives d'avenir* [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.
- Ben said, F. Z. (2011). *Les contrats programmes dans le cadre du Plan Maroc Vert : Analyse comparative et Essai d'évaluation préliminaire* [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.
- Benzina, H. (2012). *Le pilier II dans le cadre du Plan Maroc Vert :Projets de développement pour une*

« agriculture marginale » [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.

- Berdai, M. (2014). *Le Plan Maroc Vert et la sécurité alimentaire : Mise en perspective à l'horizon 2020* [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.
- Bessaoud, O, & Al, E. (2019). *Rapport de syntése sur l'agriculture en l'algerie*. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02137632/document#:~:text=On recense plus 1%2C2,la croissance économique du pays
- Boubari, A. (2010). *L'agrégation dans le cadre du Plan Maroc Vert : Fondements et Expérience: Cas du groupe COSUMAR* [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.
- Brooks, J. D. (2010). What is security: Definition through knowledge categorization. *Security Journal*, 1–15.
- Camille, H, & Ahmad, A. (2005). *A Dictionary of Diplomatic Terminology and Internationl Relations: Engish- English- Arabic*. Modern Institution of the Book.
- Chaib, B. (2019). The question of food security in algeria: between the collapse of petrol price and the growing needs of population. *Rvue advances in economics and businees*, *7*(1), 24–30.
- dictionary cambridge. (W.D). *Translation of security – English–Arabic dictionary*. Cambridge University Press. retrieved january3, 2019, from https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais-arabe/security
- dictionnaires de francais larousse. (W.D). *Définitions: sécurité*. Larousse. Récupéré janvier3, 2019, à partir de https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/sécurité/71792
- Direction générale de la recherche scientifique et du developpement technologique. (2020). *Plan stratégique algérien de la recherche et de l'innovation sur la sécurite alimentaire 2020-2030* (RSDT).
- FAO. (2020). *Covid-19: Mesures rapides et ambitieuses paises par le royaume du maroc*.
- food and agriculture organization of the united nations. (2021). *Faostat, data: Crops and livestock products*. FAO. retrieved December 27, 2021, from https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL
- Ghanem, H. (2015). *Agriculture and rural development for inclusive growth and food security in marocoo*. Brookings.
- Havas, K, & Salman, M. D. (2011). Food security: its components and challenges. *Food securit International Journal of Food Safety Nutrition and Public Health*, *4*(1), 4–11.
- Hermet, G, & Al, E. (1998). *Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques* (3eme éditi). Dalloz, Armand colin.
- Human Rights Council. (2016). Report of the Special Rapporteur on the right to food on her mission to Morocco. *Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development*. https://digitallibrary.un.org/record/831204?ln=fr#record-files-collapse-header
- Kent, G. (2005). *Freedom from want :the human right to adequate Food*. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data: Georgetown University Press.
- Marion, N. (2011). *Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI)* [master dissertation, universita degli studi]. https://www.fao.org/fileadmin/templates/ERP/uni/FIMI.pdf
- McDougall, C. susan. (2008). *Why Food Aid Persists and Food Security Recedes: Organisational Adaptation of a Canadian NGO* [doctoral dissertation, Aalborg Universitet]. https://vbn.aau.dk/ws/portalfiles/portal/316398339/spirit_phd_series_15.pdf
- Mokena, L. (2020). *Morocco's king launches ' green generation 2020-2030'*. Alsharq al-awsat. retrieved March 2, 2021, from http://english.aawsat.com/home/article/22676/Morocco's- king launches-' green- generation- 2020-2030'
- Office national des statistiques. (2016). *l'Algérie en quelques chiffres: résultats :2013-2015* (Edition2016).
- Oxford English and Spanish Dictionary, Synonyms, and Spanish to English Translator. (W.D). *Meaning of security in English:* Lexico. retrieved january3, 2019, from https://www.lexico.com/definition/security
- Rarbouze, R, & Al, E. (2019). *Rapport de syntése sur l'agriculture au maroc*. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02137637/document
- Rosiére, S, & Al, E. (2008). *Dictionnaire de l'espace politique*. Armand Colin.
- Saidi, A, & Diouri, M. (2017). Food self-sufficiency under the Green-Morocco plan. *Journal of Experimental Biology and Agricultural Sciences*, *5*.

- Sakrani, I. (2011). *Modèles d'Organisation des agrégations dans le cadre du Plan Maroc Vert Cas de COPAG et de LCM Aïcha* [unpublié Diplôme d'Ingénieur d'Etat]. Institut Agronomique et Veterinaire Hassan 2.
- Sartori, G. (1991). comparing and miscomparing. *journal of theoretical politics*, *3*(3), 243–257.
- the world bank a. (2020). *morocco green generation program*. program information documents.
- the world bank b. (2020). *world bank supports morocco's green generation strategy*. The World Bank Group. retrieved March 1, 2021, from https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/12/15/world-bank-supports-moroccos-green-generation-strategy#:~:text=Washington
- Timothy, C. L. (2016). *Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches and Issues* (third edit). Lynne Rienner Publishers website.
- world food programme. (2019). *marocco country strategic plan (2019-2021)*.

الملاحق

(المقال)

الأمن الغذائي العالمي ما بعد جائحة كوفيد _19

Global food security after the COVID-19 pandemic

شوقي حفياني*
جامعة قسنطينة 3
chouki.hafiani@univ-constantine3.dz

عبد الكريم كيبش
جامعة قسنطينة3
Abdelkrim.kibeche@univconstantine 3.dz

تاريخ الارسال:2021/03/29تاريخ القبول: 2021/12/19.تاريخ النشر :ديسمبر 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصورات مستقبلية لحالة الأمن الغذائي العالمي ما بعد جائحة كوفيد _19، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على عدد من المراجع والمصادر إلى أن جائحة كوفيد _19 قد استطاعت أن تعيد الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي العالمي، وذلك لإيقان الدول والشعوب لأهمية هذه المسألة في تحقيق الأمن والإستقرار، وإنطلاقا من ذلك يتوقع في المستقبل أن تتحسن حالة الأمن الغذائي العالمي، ذلك من خلال تحسن مؤشرات الأمن الغذائي عبر تمكين أكبر قدر من سكان المعمورة من الوصول والحصول على الغذاء الصحي الكافي، ما سيسمح ذلك بتقليص معدلات إنعدام الأمن والإستقرار.

الكلمات المفتاحية: التصورات المستقبلية، الأمن الغذائي، جائحة كوفيد _19، الأمن والإستقرار.

Abstract:

This study aims to provide future perceptions of the state of global food security after the Covid-19 pandemic, and through this study, depending on the descriptive and analytical approach and relying on a number of references and sources, we have concluded that the Covid-19 pandemic has been able to restore consideration to the issue of global food security, due to the realization of countries and peoples of the importance of this issue in achieving security and stability, and based on this, it is expected in the future that the state of global food security will improve, through improving food security indicators by enabling the largest number of the world's population to access and obtain adequate healthy food, which will allow reducing the rates of insecurity and instability.
Keywords: Future Perceptions, Food Security, COVID-19 Pandemic, Security and Stability.

* **المؤلف المرسل:**شوقيحفياني*عبد الكريم كيبش

مقدمة:

تعد جائحة كوفيد _19 المستجد أحد أهم التحديات الجديدة التي ظهرت خلال أخر السنوات، والتي شكلت تهديدا كبيرا لكل سكان المعمورة دون استثناء، وأثرت على مختلف المجالات الحيوية خاصة الأمن الغذائي، ورغم تلك الآثار السلبية التي خلفها هذا الفيروس على مختلف الدول في جميع نواحي الحياة، إلا أن فيروس كورونا في المقابل قد أعاد الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي من جديد في كل أقطار العالم، وجعله من مواضيع الساعة وفي جدول اهتمامات وأولويات الدول، وذلك بهدف تركيز على تحقيقه خلال هذا الوضع الحساس، خاصة وأن الأمن الغذائي يعد تحقيقه شرط ضروري بالنسبة لكل دولة لضمان الحفاظ على أمنها وإستقرارها الداخلي، خصوصا وأن انعدام الأمن الغذائي شكل منذ عقود تهديدا كبيرا للدول وساهم في حدوث العديد من الثورات والحروب

والنزاعات الداخلية والخارجية بسبب عدم تمكن الأفراد من الوصول إلى الغذاء الصحي الكافي، وخير دليل على هذه الحروب والنزاعات ما حدث في الوطن العربي مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أين شهدت عدد من الدول العربية على غرار ليبيا وسوريا واليمن وغيرها ثورات شعبية عرفت بإسم ثورات الخبز كناية على أن هذه الثورات كانت بدافع عدم تمكن هؤلاء الشعوب من الحصول على الغذاء الكافي خاصة في ظل انخفاض القدرة الشرائية، ولهذا تعد جائحة كوفيد _19 المستجد بمثابة فرصة أمام مختلف الدول لإعادة الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي وجعلها أولوية من أولوياتها وجب تحقيقه لضمان عدم حدوث مشاكل وصراعات لا تحمد عقبها مثلما حدث في الوطن العربي مؤخرا، وذلك إنطلاقاً من تكييف السياسات المحلية مع التحولات والتغيرات التي انتجها فيروس كورونا.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: كيف سيكون مستقبل الأمن الغذائي العالمي ما بعد كورونا؟

أما فيما يتعلق بفرضية التي نبني عليها دارستنا: نجاح تحسين مؤشرات الأمن الغذائي العالمي مستقبلا مرهون بمدى قدرات الدول على الإستجابة للتحديات التي خلقها فيروس كورونا.

– يتوقع أن تتحسن حالة الأمن الغذائي العالمي مستقبلا بفضل رد الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي الوطني جراء تفشي هذا الوباء.

منهجيا، فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تشخيص ووصف وتحليل حالة الأمن الغذائي في ظل تفشي جائحة كوفيد_19، ومحاولة تقديم تصورات مستقبلية للحالة التي

سيكون عليها الأمن الغذائي ما بعد هذه الجائحة، معتمدين في ذلك على مجموعة من المراجع والمعلومات المختلفة.

تنبع أهمية هذه الدراسة في محاولة التعرف على مسار الأمن الغذائي العالمي المستقبلي خاصة في ظل المخلفات والتبعات الجديدة التي يتركها فيروس كورونا على الأمن الغذائي العالمي، خصوصا وأن تحقيق الأمن والإستقرار سيتوقف على مدى قدرة الدول على تحقيق أمنها الغذائي وقدرتها على التكيف مع هذه التطورات والتحولات.

ومن ثم فإن الهدف من هذه الدراسة هو تأكيد أهمية الأمن الغذائي بالنسبة للفرد وللدول، وأن فيروس كورونا كان بمثابة نقطة محورية لإعادة النظر في الكثير من المسائل وعلى رأسها الأمن الغذائي.

وقد ركزنا في دراستنا على ثلاثة عناصر رئيسية، أولها إطار مفاهيمي للموضوع، أما العنصر الثاني فخصص للحديث عن إنعكاسات جائحة كورونا على الأمن الغذائي، بينما خصص العنصر الثالث لتقديم تصورات لمستقبل الأمن الغذائي العالمي.

المبحث الأول: الأمن الغذائي وفيروس كورونا:

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي: يعد الأمن الغذائي من بين أكثر المواضيع اهتماما ودراسة خلال العقود الأخيرة وذلك نظرا لأهميته على جميع الأصعدة والمستويات المحلية والوطنية والدولية، ما جعل هناك العديد من التعريفات المقدمة من قبل مختلف المختصين والمنظمات لتعريف هذا المصطلح الذي يعد من المصطلحات الحديثة التي ظهرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ومن بين أكثر التعاريف تداولا بين الباحثين هو التعريف الذي عرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة

المجتمعات في جميع الأزمنة على توفير الغذاء الصحي الكافي المناسب للمواطنين كماً وكيفاً بأسعار تتناسب مع دخول جميع المواطنين[1]. بينما نجد أن هناك من يعرف الأمن الغذائي إنطلاقاً من فكرة الإكتفاء الذاتي حيث يعني الأمن الغذائي وفقا لذلك: قدرة الدولة أو مجموع الدول على تحقيق أمنها الغذائي عبر تحقيق الإكتفاء الذاتي من مختلف السلع والمنتجات الغذائية النباتية والحيوانية عبر اعتمادها على ذاتها وإنتاجها المحلي فقط دون اللجوء على الخارج لسد ما ينقص من المنتجات الغذائية[2]. في المقابل هناك من يرى أن الأمن الغذائي يعني: قدرة الدولة على توفير مختلف الإحتياجات الأساسية الغذائية بطريقة منتظمة وذلك بواسطة إنتاجها محليا أو عن طريق إستيرادها من الخارج ولكن مع ضرورة تحقق شرط يتعلق بإجبارية أن يتم هذا الإستيراد من خلال عوائد صادرات زراعية أخرى تصدرها الدولة للخارج تمتلك فيها الدولة ميزات انتاجية عالية[3]. أما المنظمة العالمية للأغذية والزراعة

---

[1]الطاهر مبروكي، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي". مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة، الجزائر، ع05،2007، الصفحات 15-26، ص15.

[2]حسين سالم جاسم البغدادي، "تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية،جامعة القادسية، العراق، المجلد 16، ع03، 2014، الصفحات 168-183، ص170.

[3]مراد جبارة، محمد راتول، "الأمن الغذائي في الوطن العربي: انجازات وتحديات 2012/2000"،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع15، 2016، الصفحات 71-82، ص73.

(الفاو) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فقد عرفت الأمن الغذائي بقولها أنه: تأمين الغذاء لكافة المواطنين في مختلف الأوقات بالكمية والنوعية اللازمة مع ضرورة الحصول عليه وفق نظم ونماذج إقتصاديةوإجتماعية، كما ينبغي أن يكون هذا الغذاء الذي يتم توفيره صحياً وسليم وخال من المواد المسرطنة يُمكّن من تطوير قدرات الإنسان العقلية والبدنية والنفسية[1]. وعليه يمكن القول من خلال التعاريف السابقة أن الأمن الغذائي يعتبر من المسائل الضرورية الملحة التي تفرض المزيد من التحديات على الدول خاصة النامية منها من أجل توفيره لمواطنيها نظرا لأهميته بالنسبة للإنسان وللدولة على حد سواء، فالأمن الغذائي يساهم في نشر الأمن والإستقرار والتطور والإزدهار، والعكس صحيح فإن غياب الأمن الغذائي سيؤدي إلى إنتشار الفقر والجوع والفوضى وعدم الإستقرار الداخلي ما يتسبب في حدوث نزاعات وحروب كما حدث في العالم العربي سنة 2011 وإنطلاق شرارة غضب بعض الشعوب العربية نتيجة عدم قدرتهم إلى الوصول للغذاء الكافي، وعليه فإن الدول ملزمة بتحقيقه حتى تضمن إستمرارها وبقائها في هذا العالم.

المطلب الثاني: فيروس كورونا (كوفيد_19): مرض كوفيد_19 هو مرض ناجم عن فيروس كورونا الجديد (sars-covid2)، وهو مرض سهل وسريع الإنتقال بين الأشخاص، تم التعرف عليه في 31 ديسمبر 2019، وأعلنت منظمة الصحة العالمية بأن هذا المرض هو جائحة في

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، "الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه"، *النشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية*، لبنان،2014، الصفحات 1-13، ص2.

يوم 11 مارس 2020، أما عن السبب وراء إنتشار هذا المرض فإنه غير معروف بالضبط، إلا أن الكثير من المختصين في علم الأمراض والجراثيم أشاروا إلى أن مرض كوفيد_19 مصدره حيواني، حيث تم ربط الإصابة الأولى بسوق هوانان للمأكولات البحرية (ووهان)، وذلك بإستخدام تقنية التسلسل لإظهار أن فيروس (sars-covid2) وفيروس الخفافيش يمتلكان تشابها في تسلسل الجينات يصل إلى نحو 96,2%، مما يشير إلى أن الخفافيش هي المصدر المحتمل لـ (sars-covid2). ويعد فيروس كوفيد_19 فيروسا سريع العدوى، ويظهر على المريض بعد 5 إلى 6 أيام من العدوى، وتشبه أعراضه أعراض مرض الإنفلونزا، وتتمثل أعراض هذا المرض في:

- السعال.
- إلتهاب.
- الحمى.
- آلام العضلات والجسد.
- فقدان حاسة الشم أو التذوق في بعض الحالات[1].

وتعد الصين وبالضبط مدينة ووهان موطن ظهور وتفشي فيروس كوفيد_19، وسرعان ما إنتشر هذا الفيروس بسرعة البرق داخل الصين، لينتشر فيما بعد في مختلف الدول وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وغيرها، وذلك بعد أن حمله المسافرون معهم من المناطق المتضررة، وقد أثر تفشي فيروس كوفيد_19 تأثيرا كبير على الإقتصاد العالمي، وذلك نتيجة الإجراءات المطبقة في مختلف دول العالم لإحتواء

[1]Galanakis, Charis. M, "The Food Systems in the Era of the Coronavirus". *MDPI: FOODS,*volume 9, n°523,2020, pp. 1-10.

هذا الفيروس والحد من خطورته على صحة البشر. ومنذ إكتشافهفيروس كوفيد_19 في الصين، تم تسجيل المزيد من حالات الإصابة بهذا الفيروس خارج حدود الصين مقارنة مع الداخل، ما يدل على سرعة تفشي هذا الفيروس بين الناس خاصة في ظل عدم إكتراث الدول الأخرى بخطورة هذا الفيروس في البداية، ما أثر على تفشيه بصورة كبيرة في العديد من الدول المتطورة خاصة، ويستمر عدد المصابين في الزيادة يوما بعد كما يزداد عدد الوفيات يوميا[1]، وتشير آخر الأرقام والإحصائيات الصادرة بتاريخ 19 مارس 2021 أن عدد المصابين بفيروس كوفيد_19 حول العالم قد وصل إلى نحو 122662077 حالة مصابة، بينما بلغت عدد الوفيات حول العالم من جراء هذا الفيروس نحو 2707163 حالة وفاة، في حين قدرت عدد حالات الشفاء من هذا الفيروس نحو 98862419 حالة شفاء[2].

المبحث الثاني: آثار فيروس كوفيد_19 على الأمن الغذائي العالمي:

المطلب الأول: الآثار السلبية لفيروس كوفيد_19 على الأمن الغذائي:

كان فيروس كوفيد_19 في البداية له تأثير على صحة الإنسان فقط، ولكنه سرعان ما اتسع تأثير هذا الفيروس على نطاق واسع ليشمل مختلف المجالات والقطاعات خاصة القطاع الاقتصادي، وذلك بسبب تأثير القرارات والاجراءات الوقائية والاحترازية التي طبقتها مختلف الدول

---

[1]Abodunrin Oyinlola, and others, "coronavirus pandemic and its implication on global economy", *International Journal of Arts, Languages and Business Studies (IJALBS),*vol4,2020, pp. 13-23, p6.

[2]Worldometer, (2021, March 19). "*COVID-19 CORONAVIRUS PANDEMIC"*, Consulté le march 19, 2021, sur Worldometer: https://www.worldometers.info/coronavirus/.

للحد من تفشي هذا الفيروس، من خلال تبني إجراءات الحجر الصحي المنزلي، وإغلاق الشبه التام للفنادق والمطاعم والمطارات والشركات والمقاولات، ويعد الأمن الغذائي من بين المجالات الاقتصادية والتي تأثرت بصورة كبيرة من جراء تطبيق هذه الإجراءات الوقائية للحد من خطورة هذا الفيروس، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أو بالنسبة للدول التي تعاني من وجود حروب ونزاعات داخلية، ضف إليه تأثر كذلك الدول المستوردة للغذاء بدورها من جراء هذا الإغلاق، ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع في هذه الدول خاصة ما إذا استمر انتشار هذا الفيروس وما يتبعه من إجراءات احترازية، ما ينبئ بحدوث أزمات غذائية داخل هذه الدول ما سيؤثر على أمنها وإستقرارها، خاصة وأن الأمن الغذائي وتوفيره يعد شرط ضروري للحفاظ على أمن وإستقرار الدول وبقائها، وتتمثل أهم الآثار المؤقتة التي خلفها فيروس كوفيد_19 على الأمن الغذائي فيما يلي:

1.1 تأثر الإمدادات الغذائية: أدت إجراءات إغلاق العديد من الشركات وزيادة حجم البطالة بسبب الإجراءات المفروضة بحسب لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تأثر النظام الغذائي بشكل مباشر وذلك فيما يخص الإمدادات الغذائية، نظرا لتأثرها بقانون العرض والطلب على الغذاء، مما شكل ذلك بمثابة هاجس أمام هؤلاء الفئات للوصول إلى الغذاء الكافي بالصورة النمطية المعتادة[1] ، وتتجلى صور تأثر الإمدادات الغذائية على المستوى العالمي في ظل انتشار جائحة كوفيد_19 من

[1]FaizaNouh, and others, "Corona virus: the Paradox between Food Insecurity and Weight Gain". *EAS Journal of Nutrition and Food Sciences,* vol2, n°02, 2020, pp. 39-43, p41.

خلال تبني بعض الدول المنتجة والمصدرة للغذاء لبعض السياسات التجارية التي تهدف بصورة أساسية إلى تقليص كميات صادراتها الغذائية إلى الأسواق الخارجية وذلك كي تتمكن هذه الدول من مواجهة أي مشكل طارئ قد تتسبب فيه هذه الجائحة، ما سيشكل ذلك تحديا كبيرا بالنسبة للدول النامية والدول المستوردة للغذاء والتي تركز على مسألة الواردات الغذائية لتلبية الاحتياجات الوطنية من السلع الغذائية الناقصة على المستوى المحلي، ما سيؤدي في حال استمرار هذه السياسات إلى زيادة معدلات غياب الأمن الغذائي في هذه الدول، ومن أبرز الأمثلة على تبني هذه السياسات التجارية الحمائية نجد كل من فيتنام والتي تعد ثالث أكبر دولة مصدرة للأرز في العالم، وكذا كازاخستان والتي تعتبر تاسع دولة في العالم تصديرا للقمح قد قامتا بفرض المزيد من القيود التجارية على تصدير القمح والأرز إلى الأسواق العالمية، ما سيؤثر ذلك حتما على حجم المعروض من هذه السلع في الأسواق، كما سيؤثر ذلك على أسعار هذه المواد في حالة ما إذا زاد الطلب العالمي عليها[1].

2.1 زيادة أسعار الغذاء في الأسواق: تسببت حالة الهلع من امكانية انخفاض حجم المعروض من المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية أثناء تفشي فيروس كوفيد_19 في العديد من الدول إلى تهافت وإقبال العديد من سكان هذه الدول على شراء كميات كبيرة من الأطعمة، ما أثر ذلك على حجم توافرها في الأسواق والمحلات، ما أدى ببعض التجار

---

[1] مونت كارلو الدولية/ رويترز ، (26 مارس, 2020)،"*كيف يهدد فيروس كورونا المستجد الأمن الغذائي العالمي؟*"، تاريخ الاسترداد 15 مارس 2021: https://www.mc-doualiya.com/articles/20200326B

والمضاربين إلى إستغلال هذا الوضع لمصالحهم وذلك عبر الرفع من أسعار السلع الغذائية الرئيسية وذلك بهدف تعظيم قيمة أرباحهم المالية بشكل سريع من دون مراعاة العوامل الاجتماعية والظروف المعيشية الصعبة خاصة بالنسبة لذوي الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل، ضف إلى ذلك فقد استغل هؤلاء التجار والمضاربين الوضع الحرج التي تمر به حكومات العديد من الدول وقاموا بإحتكار العديد من المنتجات الغذائية خاصة ذات الإستهلاك الواسع محليا وذلك بغرض إحداث ندرة فيها لكي يتم بيعها فيما بعد ذلك مقابل أسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها الاعتيادية، ويكمن السبب للجوء هؤلاء التجار والمضاربين لهذه التصرفات إلى عدم قدرة بعض المسؤولين على التحكم في الأسواق بمدخلاتها ومخرجاتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب حدوث تواطئ بين بعض المسؤولين على القطاع التجاري مع بعض المضاربين ما مكنهم من التحكم والسيطرة على الأسواق والتصرف فيها بكل حرية في ظل غياب الرقابة والمتابعة[1] ، وتؤثر مثل هذه التصرفات الغير مشروعة على مدى قدرة المواطنين للوصول والحصول على الغذاء الكافي خاصة في ظل زيادة معدلات البطالة بسبب تفشي هذه الجائحة، ما يؤثر ذلك على تحسين مؤشرات الأمن الغذائي العالمي.

3.1 ارتفاع نسب البطالة: كانت للإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي جائحة كوفيد_19 المطبقة في شتى بقاع العالم من إجراءات وتدابير الإغلاق والحجر الصحي أثر سلبي حيث زادت نسب البطالة والفقر بسبب تسريح عدد معتبر من العاملين في العديد من الشركات

---

[1] أحمد علوش، (2020)، *"هكذا يتشعّب كورونا من أزمة صحية إلى كارثة غذائية"*، تاريخ الاسترداد 16 مارس 2021: https://arabi21.com/story/1255854

الإقتصادية والتجارية والخدماتية وذلك إلى آجال غير معروفة ما تسبب ذلك في تراجع مداخيلهم، ويشير البرنامج الإنمائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة إلى حصيلة أولية تقر بإنخفاض حجم مداخيل الأسر بنسبة تتراوح ما بين 30% و 35% وذلك في العديد من الدول[1]، وهو ما يؤثر على قدرات هذه الأسر على الوصول للغذاء الكافي مقارنة بالوضع قبل تفشي هذا الوباء، وتعتبر الفئة العاملة بدوام يومي من بين أكثر الفئات تأثرا من جراء تطبيق هذه الإجراءات الصحية الوقائية، حيث وجدت هذه الفئة نفسها تعاني من غياب مصادر رزق نظرا لإغلاق معظم الأسواق والمقاهي والمطاعم وشركات المقاولات وغيرها، ما أثر ذلك على فرص توفير الغذاء الصحي الكافي لهم ولأسرهم بسبب عدم وجود السيولة المالية الكافية لهم من جهة، ومن جهة أخرى بسبب غياب وإنعدام التأمينات الاجتماعية لهؤلاء الفئة المتضررة في العديد من الدول خاصة الدول النامية، كل ذلك سيؤدي إلى تأثر هذه الفئات وأسرهم صحيا نظرا لنقص التغذية ومشكل سوء التغذية، ما سيؤثر ذلك بدوره على معدلات الأمن الغذائي، ورغم عدم وجود أرقام وبيانات رسمية تخص عدد الذين فقدوا وظائفهم بسبب تفشي هذا الوباء إلا أنه يتوقع أن يصل عدد الذي فقدوا وظائفهم على مستوى العالم إلى نحو 25 مليون عامل[2] ، ما سينبئ ذلك بتدهور مؤشرات الأمن الغذائي العالمي وزيادة معدلات إنعدام الأمن الغذائي.

---

[1] Faiza Nouh, and others, ibid, P42.

[2] لندن–الخليج أونلاين، (03 أفريل 2020)، *"هل يفاقم "كورونا "من أزمة الجوع ويهدد الأمن الغذائي للعالم؟، تم الإسترداد في 18 مارس 2021:*

https://alkhaleejonline.net/

4.1 ارتفاع معدلات إنعدام الأمن الغذائي: تسبب فيروس كوفيد_19 في صعوبة وصول وحصول الكثير من الطبقات الفقيرة والمتوسطة على الغذاء الكافي الصحي في العديد من دول العالم خاصة بالنسبة للدول التي تشهد حروب ونزاعات داخلية منذ عقود، حيث أثرت تبعات هذه الحروب سلبا على أداء حكومات هذه الدول قبل تفشي هذا الوباء، وقد زاد الوضع تعقيدا مع تفشي هذا الوباء داخل هذه الدول، حيث شهدت هذه الدول على مستوى توفير الغذاء تراجع في كميات الإمدادات الغذائية نظرا لتعطل أنظمة وبرامج الإنتاج الفلاحي الغذائي في هذه البلدان خاصة وأنها أصبحت تحوز على مؤسسات زراعية ضعيفة الأداء والمردودية، ويرجع السبب وراء كل ذلك إلى الإرهاصات التي تعرضت لها هذه البلدان بسبب الحروب ومخلفاتها من تدمير البنيات التحتية أو جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الدول العظمى على بعض الأنظمة السياسية المعارضة لها، وتعتبر بعض الدول العربية وعلى رأسها كل من سوريا، ليبيا، واليمن، والعراق وغيرها خير مثال على ذلك ، ويتوقع أن يصل عدد الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي جراء تفشي فيروس كوفيد_19 إلى أكثر من 70% خاصة في كل من اليمن وسوريا خاصة في حالة ما تم تقليص حجم المعونات المقدمة لهم، أما في القارة الإفريقية فإن الوضع الصحي والغذائي لا يحسد عليه في هذه القارة، حيث أصبحت جائحة كوفيد_19 إلى جانب وجود العديد من التحديات الطبيعية والأمنية مهددة لحياة ما يقارب من 50 مليون إنسان بسبب احتمال تعرضهم للمجاعة في حالة إستمرار الوضع الراهن كما هو. وعليه يمكن القول في هذا السياق بأن ظهور وانتشار هذا الفيروس أثر سلبا خاصة على الدول التي تعاني من مشاكل سياسية وأمنية من

خلال زيادة معدلات سوء التغذية والنقص التغذوي وانتشار المجاعة ما ينبئ ذلك بمستقبل كارثي لهذه الدول، ما يفرض على هذه الدول ضرورة إحداث معجزات لتجاوز هذه الوقائع والمأسي والحفاظ على بقائها وإستمراريتها[1].

5.1 انخفاض العوائد المالية من العملة الصعبة: من بين الآثار السلبية لتفشي جائحة كوفيد_19 ما يتعلق بتأثر حجم العائدات المالية من العملة الصعبة في العديد من بلدان العالم خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على عوائد النفط والسياحة لتمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب فرض التدابير الوقائية للحد من تفشي هذا الفيروس، فبالرجوع للدول المنتجة والمصدرة للبترول نجد أنه هذه الدول تأثرت عوائدها المالية جراء الانخفاض الكبير في أسعار البترول في البورصات العالمية خاصة بعدما قامت المملكة العربية السعودية بزيادة في حجم إنتاجها اليومي للنفط مقابل إنخفاض الطلب العالمي على المحروقات بسبب إغلاقات العديد من الشركات الصناعية وغيرها، ويبرز أثر إنخفاض أسعار البترول على الأمن الغذائي من خلال امكانية تخفيض الميزانية المالية المخصصة لدعم برامج الأمن الغذائي داخل هذه الدول بسبب عدم توفر العوائد المالية الكافية من جهة، كما يمكن أن يؤثر ذلك على قدرات هذه الدول على شراء السلع الغذائية من الأسواق الخارجية نظرا لمحدودية الموارد المالية من العملة الصعبة من

---

[1]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *"مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟"*، القاهرة، 2020، ص8.

جهة ثانية، ما سيجعل المواطنين غير قادرين إلى الوصول للغذاء الكافي نظرا لمحدودية العرض الغذائي الوطني ما سيؤثر ذلك على مؤشرات الأمن الغذائي بالنسبة للدول المصدرة للبترول[1]. نفس الحال ينطبق بالنسبة للدول التي تركز على عوائد السياحة لتمويل إقتصادياتها، حيث أدى إغلاق الحدود والمطارات وشل حركات النقل الجوي والبري إلى انخفاض عوائد السياحة من العملة بشكل كبير، ما سيؤثر ذلك حتما على حجم المخصصات المالية فيما يتعلق بتوفير الإمدادات الغذائية الكافية، يزداد تأثير فيروس كوفيد_19 على القطاع السياحي بالنسبة للدول السياحية من خلال فقدان الملايين من العاملين لوظائفهم في هذا القطاع، ويتوقع أن يتجاوز الذين فقدوا وظائهم في هذا القطاع عشرات الملايين، ما سيجعل هؤلاء الفئة غير قادرة على توفير غذاء كافي لهم ولعائلتهم مقارنة مع الوضع العادي قبل تفشي هذا الوباء[2].

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية لجائحة كوفيد _19 على الأمن الغذائي العالمي: على الرغم من الآثار السلبية والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الأمن الغذائي العالمي وباقي المجالات والقطاعات الحساسة الأخرى، إلا أن هذه الجائحة لا يمكن النظر إليها بذلك السوء، حيث أن كوفيد_19 قد فتح المجال أمام دول العالم لإعادة النظر في سياساتها الكلية المطبقة، وإعادة ترتيب أولوياتها بما يخدم المصالح القومية للدول في إطار مقاربات تنموية مستدامة، ومن بين أهم النقاط

[1]Nicola, Maria, and others, "The socio-economic implications of the coronavirus pandemic (COVID-19)", A review. *International Journal of Surgery*, vol3, n°78,2020, pp. 185–193, p184.

[2]Nicola Maria, ibid, PP-188-189.

الإيجابية التي فرضها فيروس كورونا على الأمن الغذائي العالمي ما يلي:

– إعادة الإعتبار لمسألة الأمن الغذائي وجعله أولوية من أولويات الدول خاصة أن الأمن الغذائي يعد شرط رئيسي لضمان أمن وإستقرار الدول وإستمرارها، وقد زاد تداول خبر تفشي فيروس كورونا خاصة بفضل الإعلام المحلي والأجنبي إلى زيادة الحديث على أهمية الغذاء وضرورة توفيره خاصة في حالات الاستثنائية (كحالة تفشي جائحة كورونا) وذلك لضمان التحكم في زمام الأمور والسيطرة على الأوضاع المعيشية ومنع بذلك حدوث أي مشاكل تتعلق بتوفير الغذاء.

– من بين أهم المسائل المهمة التي برزت بفضل تفشي فيروس كوفيد_19 ما يتعلق بالغذاء الفاقد، حيث أعادت الدول تركيزها على مسألة الفاقد من الغذاء وذلك من خلال دعوة مختلف الدول إلى ضرورة تقليص من حجم الهادر من الغذاء لمواجهة مثل هذه الأزمات وضمان حصول جميع أفراد المجتمع على ما يحتاجونه من الغذاء الكافي، ويعد القضاء على الفاقد من الغذاء نقطة بالغة الأهمية كونها تساهم في تقليص من فواتير الواردات الغذائية مقابل تعزيز حجم الصادرات الغذائية، خصوصا وأن الفاقد من الغذاء يكلف الدول ميزانيات ضخمة يمكن الإستفادة منها في حال القضاء عليها في مشاريع وبرامج تنموية أخرى.

– أعادت جائحة كوفيد_19 مسألة أهمية تحقيق الأمن الغذائي إنطلاقا من التركيز على تحقيق الإكتفاء الذاتي للواجهة بدلا من التركيز على تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستيراد الغذائي أو عن طريق وسائل أخرى، وذلك عبر تعزيز الإنتاج الفلاحي المحلي ودعمه والتخلص من

الاعتماد على الخارج شيئا فشيئا، وذلك لتجنب تعرض الدول لأزمات غذائية بسبب تقلب أسعار الغذاء في الأسواق العالمية وتجنب حدوث ندرة في هذه المحاصيل على مستوى الأسواق العالمية نتيجة لسياسات تجارية قد تتبناها بعض الدول المنتجة لحماية نفسها من مخاطر هذا الوباء وغيره.

وعليه يمكن القول في هذا الصدد أن جائحة كوفيد_19 قد أبانت على العديد من النقاط الإيجابية التي يمكن الإستناد عليها لتحويل هذه التحديات لفرص اقتصادية تعزز من قوة الإقتصاد وتزيد في مصادره الطبيعية والمالية عبر إتخاذ سياسات زراعية محلية رشيدة تتناسب مع البيئة الداخلية لكل دولة وتكون قادرة في نفس الوقت على التكيف مع التغيرات والتحولات العالمية[1].

المطلب الثالث: التعامل الدولي مع مسألة الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد_19:

بالرغم من القيود المفروضة بسبب تفشي جائحةكوفيد _19 إلا أنه وبحسب ما صرحت به منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة فقد ظلت الإمدادات الغذائية العالمية مستقرة خلال هذه الفترة بالنسبة لمعظم دول العالم بإستثناء الدول التي تعاني من مشاكل أمنية واقتصادية مزمنة، وذلك بفضل وجود مخزونات غذائية إستراتيجية، وكذا إستمرار الدول في إنتاجها الفلاحي وتأكيدها على ضرورة عدم توقيف

---

[1] فتح الرحمن يوسف، (06 أفريل, 2020). *"كورونا فرصة لتحويل الهدر الغذائي إلى ثروة اقتصادية في السعودية"*، تاريخ الاسترداد 20 مارس 2021: https://aawsat.com/home/article/2218456

قنوات الإستيراد الغذائي، وتعمل منظمة الزراعة والأغذية في هذا الصددجاهدة بدورها على ضمان عدم إنقطاع إمدادات سلاسل القيمة الغذائية وذلك عبر دعوتها إلى عدم شل حركة التجارة الدولية للمنتجات الغذائية لضمان حصول مختلف الناس على الإمدادات اللازمة، كما قامت في هذا الصدد لضمان توفير وحصول مختلف الأسر على الإمدادات الغذائية الضرورية في العديد من الدول من تبني البرامج الإجتماعية لدعم الأسر المتضررة جراء تفشي هذه الجائحة، وعلى الرغم من تأثر جانب الطلب على الغذاء بصورة أكبر خلال هذه الفترة إلا أن توافر المتاح للإستهلاك والعناصر المرتبطة بالإنتاج الزراعي ظلت متوافرة بصورة عادية، ويعزى ذلك إلى إنخفاض الطلب على الغذاء نوعا ما بسبب الإقتصاد في الإنفاق الحكومي، وفقدان العديد من الناس لوظائفهم، إلا أنه في المقابل هناك إستثناء بالنسبة للعديد من الدول الفقيرة والتي تعاني اقتصاديا وأمنيا والتي سجلت زيادة في عدد السكان الذين يعانون من اللاأمن الغذائي، وهو ما يعني أن جائحة كوفيد _19 زادت من هوة اللاأمن الغذائي أكثر بالنسبة للدول الفقيرة بينما لم تأثر هذه الجائحة على الدول الأخرى بنسبة كبيرة في ما يخص معدلات اللاأمن الغذائي[1].

المبحث الثالث: التصورات المستقبلية لحالة الأمن الغذائي العالمي.

يتوقع مستقبلاً أن تتغير نظرة مختلف الدول إتجاه مسألة الأمن الغذائي كون هذا الأخير أصبح يشكل ضرورة لا مناص منه، كما يتوقع أن تتغير طرق وأساليب تحقيقه خاصة بعد أن غير فيروس كوفيد_19

[1]Siche Raúl, What is the impact of COVID-19 disease on agriculture?, *Scientia Agropecuaria*,Universidad NacionaldeTrujillo, vol11, n°1, 2020, pp 3-6, pp 4-5.

مـن مفهـوم الأمـن الغـذائي السـائد والشـائع وسـط مختلـف البـاحثين والمنظمات والدول من التركيز علـى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق اللجوء للإستيراد الخارجي إلـى جانب الإنتاج الوطني إلى التركيز على تحقيق الأمن الغذائي انطلاقا من الاعتماد على الذات لتوفير مختلف الاحتياجات الغذائية لكل الفئات بعيدا عن الإستيراد لمواجهة أي تبعات وآثار قد تنجم عن حدوث أي أزمة مهما كانت طبيعتها، وعلى الرغم من أن فيروس كوفيد_19 قد تسبب في إحداث الكثير من الأثار السلبية على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية كما قلنا سابقا خاصة بالنسبة للدول النامية والفقيرة إلا أن هذا الفيروس يعد رهان حقيقي أمام هذه الدول خاصة لرفع التحدي لإعادة صياغة سياساتها بما يسمح من تحقيق أمنها الغذائي، وعليه فإن جائحة كورونا تشكل مصدر قوة لا مصدر ضعف لبلوغ الغايات المنشودة، لهذا فإنه يتوقع أن يتميز الأمن الغذائي العالمي والمحلي بمؤشرات إيجابية رغم الآثار التي خلفها، وتتمثل أهم النقاط التي سيحققها إذا ما تم الأخذ بالعبر والدروس المستخلصة من هذا الفيروس في:

– تحسين مؤشرات الأمن الغذائي العالمي والوطني بفضل زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي في البلدان القطرية.

– تقليص معدلات الفقر والبطالة خاصة في المناطق القروية من خلال توقع زيادة عدد العاملين في القطاع الفلاحي في مختلف البلدان.

– زيادة فرص الوصول والحصول على الغذاء الغذاء من خلال انخفاض أسعار الغذاء في الأسواق المحلية وكذا تحسن القدرة الشرائية لسكان المعمورة على العموم.

– زيادة توفير الغذاء الصحي الكافي من خلال زيادة الإنتاجية وتقليص الفاقد من الغذاء وتحسين جودة وسلامة المنتوجات الغذائية.

– زيادة معدلات الأمن والأمان في العالم، حيث سيسمح تحسن مؤشرات الأمن الغذائي خاصة في الدول الفقيرة والنامية من تقليص الخلافات والصراعات الداخلية في هذه الدول وزيادة معدلات الاستقرار والأمن.

– زيادة قدرات الدول على بناء نظم غذائية زراعية مستدامة في المستقبل تكون قادرة على الصمود وعلى التعامل وعلى التكيف مع أي أزمة عالمية مهما كانت نوعها وطبيعتها ومهما كانت درجة تأثيرها على الأمن الغذائي العالمي.

– زيادة قدرات الدول ماليا على إنشاء قنوات ومصادرة جديدة لتأمين أكبر قدر من سكان المعمورة من أي مخاطر قد تتسبب في حدوث المزيد المشاكل الاجتماعية التي قد تؤثر على الإستقرار والأمن الداخلي للدول[1].

– أبان فيروس كورونا على أهمية الرقمنة في الحد من تأثير هذا الفيروس، وفي تقليص حجم الصدمات، وعلى صعيد الأمن الغذائي يتوقع في المستقبل أن تتبنى الدول المزيد من الإبتكار الرقمي للأمن الغذائي كأحد الأليات الناجعة للمساهمة في تحسين الإنتاجية الفلاحية، وفي زيادة درجة التنسيق المعلوماتي، وتقليص تكاليف وتسهيل الوصول

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *"أسئلة وأجوبة: جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الأغذية والزراعة"*، تاريخ الاسترداد 22 مارس 2021: http://www.fao.org/2019-ncov/q-and-a/impact-on-food-and-agriculture/ar/

إلى سلاسل التوريد، كما يتوقع أن يساهم هذا الإبتكار في مجال الأمن الغذائي في زيادة كفاءة وفاعلية واستدامة الأنظمة الغذائية وربط أصحاب المصالح بطرق أتوماتكية[1].

عموما حاولنا أثناء تقديم التصورات المستقبلية لحالة الأمن الغذائي العالمي تقديم رؤية ايجابية انطلاقا من التركيز على بعض الإيجابيات التي خلفها فيروس كوفيد_19 على الأمن الغذائي، غير أن تحقيق الأمن الغذائي على مختلف الأصعدة يبقى مرهون على مدى إدراك الدول لأهمية الأمن الغذائي وعلى إيجاد كيفيات وطرقلتحقيقه بعيدا عن العشوائية وغياب الاستراتيجيات الناجعة والتركيز على الغير، وإلا سيزداد تدهور مستويات ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي سنة بعد سنة.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نؤكد على أن جائحة كوفيد _19 رغم ما لها من آثار سلبية مست العديد من القطاعات الحساسة في جميع أنحاء العالم إلا أن هذه الجائحة قد كانت لها إيجابيات عديدة وعلى رأسها إعادة الإعتبار للعديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية الحساسة وعلى رأسها مسألة الأمن الغذائي، حيث أصبح الأمن الغذائي حديث الساعة لدى مختلف الدول ولدى مختلف وسائل الإعلام، واعترفت بدورها الكثير من الدول بتقصيرتركيزها على تحقيق الأمن الغذائي مقارنة مع عدد من المسائل الاقتصادية والتي نالت نصيب أكبر من الاهتمام، وبفضل فيروس كورونا أعادت الدول الاهتمام لمسألة تحقيق الأمن الغذائي بإعتباره شرط ضروري لا غنى عنه لضمان الأمن والاستقرار

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وآخرون، *"أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد_19) على الأمن الغذائي في العراق"، 2020، ص24.*

الداخلي والخارجي وضمان عدم حدوث أي مشكل أو مأزق أمني بسبب غياب أو إنعدام الأمن الغذائي، وبناء على ذلك يتوقع في المستقبل أن يتحسن حالة الأمن الغذائي الوطني والعالمي، ولكن في المقابل ذلك وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد من الأخذ بمجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها:

– إعادة الإعتبار للمورد البشري الفلاحي ودعمه وتوفير المكافآت والحوافز المادية والمعنوية له، لكي يساهم في زيادة الإنتاجية والمردودية الفلاحية.

– تبني أنظمة إنتاجية فلاحية مستدامة تحافظ على الموارد والثروات الطبيعية بعيد كل البعد عن ومظاهر الإسراف والإستغلال غير العقلاني لها.

– استخدام الرقمنة والتكنولوجيا والابتكار الرقمي في مجال الأمن الغذائي بهدف تعزيز الإنتاجية الفلاحية وربح الوقت والجهد والمال.

– توفير المزيد من الموارد المالية لدعم المزيد من برامج ومشاريع الأمن الغذائي.

– تذليل العقبات والصعوبات أمام الفلاحين والمستثمرين حتى يمكن تحسين أداء القطاع الفلاحي عموما.

– تجاوز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي زدات من وطئتها أكثر بسبب تفشي جائحة كوفيد _19.

– تحسين مداخيل الأسر والفئات الاجتماعية الفقيرة وتوفير غذاء صحي كافي بأسعار متناسبة مع هذه المداخيل، وذلك حتى يمكن لجميع المستهلكين من الوصول إلى الغذاء الكافي.

– التخلي عن الاعتماد على الواردات الفلاحية وتشجيع الإنتاج الفلاحي الوطني.

قائمة المراجع:

أ– التقارير :

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "مرض فيروس كورونا (كوفيد _19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟"، القاهرة، 2020.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وآخرون، " أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد_19) على الأمن الغذائي في العراق"، 2020.

ب– المقالات في المجلات:

– الطاهر مبروكي، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي". مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة، الجزائر ، ع05،2007، الصفحات 15–26.

– حسين سالم جاسم البغدادي، "تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية،جامعة القادسية، العراق، المجلد 16، ع03، 2014، الصفحات 168–183.

– حسين عبد المطلب الأسرج، "الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه"، النشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، لبنان،2014، الصفحات 1–13.

– مراد جبارة، محمد راتول، "الأمن الغذائي في الوطن العربي: انجازات وتحديات 2012/2000"،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع15، 2016، الصفحات 71–82.

-Abodunrin Oyinlola, and others, "coronavirus pandemic and its implication on global economy", International Journal of Arts, Languages and Business Studies (IJALBS),vol4,2020, pp. 13-23.

-FaizaNouh, and others, "Corona virus: the Paradox between Food Insecurity and Weight Gain", EAS Journal of Nutrition and Food Sciences, vol2, n°02, 2020, pp. 39-43.

-Nicola Maria, and others, "The socio-economic implications of the coronavirus pandemic (COVID-19)", A review International Journal of Surgery, vol3, n°78, 2020, pp. 185-193.

-Galanakis Charis. M, "The Food Systems in the Era of the Coronavirus", MDPI: FOODS, vol9, n°523,2020, pp. 1-10.

- Siche Raúl, "What is the impact of COVID-19 disease on agriculture?", Scientia Agropecuaria,UniversidadNacionaldeTrujillo, vol11, n°1, 2020, pp 3-6.

جـ- المقالات في مواقع الأنترنت:

- أحمد علوش، (2020)، "هكذا يتشعّب كورونا من أزمة صحية إلى كارثة غذائية"، تاريخ الاسترداد 16 مارس 2021: https://arabi21.com/story/1255854

- فتح الرحمن يوسف، (06 أفريل, 2020). "كورونا فرصة لتحويل الهدر الغذائي إلى ثروة اقتصادية في السعودية"، تاريخ الاسترداد 20 مارس 2021: https://aawsat.com/home/article/2218456

- لندن-الخليج أونلاين، (03 أفريل 2020)، "هل يفاقم "كورونا"من أزمة الجوع ويهدد الأمن الغذائي للعالم؟"، تم الإسترداد في 18 مارس 2021: https://alkhaleejonline.net/

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "أسئلة وأجوبة: جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الأغذية والزراعة"، تاريخ الاسترداد 22 مارس 2021: http://www.fao.org/2019-ncov/q-and-a/impact-on-food-and-agriculture/ar

- مونت كارلو الدولية/ رويترز، (26 مارس, 2020)،" كيف يهدد فيروس كورونا المستجد الأمن الغذائي العالمي؟"، تاريخ الاسترداد 15 مارس 2021: https://www.mc-doualiya.com/articles/20200326B

-Worldometer, (2021, March 19), "COVID-19 CORONAVIRUS PANDEMIC", Consulté le march 19, 2021, sur Worldometer: https://www.worldometers.info/coronavirus/.

Full Name: chouki hafiani
Food security challenges in the Arab world _ a comparative study of Algeria and Morocco
A Thesis Submitted for the PhD Degree
in political science

Abstract

The Arabic countries including morocco and algeria are facing alot of challenges and problems which affected negatively on Achieving food security in these two countries especially with the growing of The extent of its negative effects, and that causes a big threat to the security and stability in the two countries mostly in light of the instability and the spread of chaos and devastation that the Arab region is witnessing because of the Decreased purchasing power due to high food prices and very limited salaries, and starting from that comes this survey in intention to recognize the most important challenges that the arab world is facing especially morocco and algeria and make a comparison to know the capability of these two countries to deal with these challenges in reaching the Achieving of food security in one side, and presenting some realistic and practial solutions to these challenges on the other.

And so through this study, we found that the concept of food security has changed in the last period because of the appearance of many global challenges and covid_19 is on top of them, which reformulate the concept of food security by conentrating on achieve it through self-reliance or through Providing financial resources from agricultural revenues and use it to import what is missing from food commodities at the local level, Accordingly and relying on the comparative method it appears to us that Morocco is closer to a certain degree to achieve its food security compairing with Algeria,This is because it has food trade deficit rates and a nutritional gap much less than Algeria, and this is due to its clear agricultural visions which Algeria doesn't have it because of the absence of strategic planning, and which make Algeria dependent on food to extern countries for a longer time and this itself considered a very dangerous matter in case that exporter and productive countries used food as a weapon which will expose the country to Unbelievable security risks.

Keywords : Food security, Challenges, Food trade deficit, Agricultural visions, security and stability.
Supervisor: abdelkrim kibeche - University of Constantine3
2022/ 2023